المملكـــــة المغربيــة
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

السكان والتنمية في المغرب

30 سنة بعد مؤتمر القاهرة لـ 1994

يونيو 2023

المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

السكان والتنمية في المغرب

30 سنة بعد مؤتمر القاهرة لـ 1994

بدعم من UNFPA

التقرير الوطني

يونيو 2023

الفهرس

قائمة الجداول 7
قائمة الرسومات 8
قائمة الرموز والمختصرات 9
المقدمة 13

الجزء الاول : السيـــاق العـــام 17
الفصل الأول : السيـــاق الدولي 19
أولا : السياق الديموغرافي 19
ثانيا : تأثير جائحة كوفيد19- 19
ثالثا : السياق الاقتصادي العالمي 20
رابعا : التداعيات على الاقتصاد الوطني 21
الفصل الثاني : السيـــاق الوطني 23
أولا : السياق السياسي والسوسيو–اقتصادي 23
ثانيا : السياق الديموغرافي 25

الجزء الثاني: الكرامـــة والمســـاواة 33
الفصل الثالث : المساواة بين الجنسين وتمكين النساء 35
أولا : الوضعية الراهنة للمرأة وتمكين النساء 36
ثانيا : الاستراتيجيات والإجراءات 40
ثالثا : العنف ضد المرأة 41
رابعا : الإكراهات والتحديات والآفاق 44
الفصل الرابع : التعليم والتكـوين وبناء القدرات 46
أولا : الوضـع الراهـن 46
ثانيا : الاستراتيجيات والبرامج 52
الفصل الخامس : مشـــاركة الشباب 57
أولا : الوضـع الراهـن 57
ثانيا : الاستراتيجيات والسياسات والبرامج 60
ثالثا : عوامل النجاح الإكراهات والتحديات 65
الفصل السادس : حقـوق الإنســان 67
أولا : خطة العمل لحقوق الإنسان 67
ثانيا : التفاعل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 67
ثالثا : مواصلة تعزيز الإطار المؤسساتي لحقوق الإنسان واستراتيجيات حماية حقوق الإنسان 68
رابعا : دمج حقوق الإنسان في السياسات والبرامج القطاعية 70
خامسا : الآفـــاق 71

الفصل السابع : الفقر وعدم المساواة 72
أولا : الفقـر والهشـاشة النقدية 72
ثانيا : تطور مستوى التفاوتات في مستويات العيش 72
ثالثا : آثار الأزمة الوبائية وتداعيات صدمة ارتفاع مستويات التضخم 73
رابعا : السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر والتفاوتات 76
الفصل الثامن : الأُسرة وأدوارها وحقوقها وتكوينها وهيكلتها 78
أولا : تنوع بنية الأسر وتكوينها 78
ثانيا : الزواج والطلاق 80
ثالثا : الأسـرة والقانـون 80
رابعا : الاستراتيجيات والسياسات تُجاه الأسر والأشخاص في وضعية هشاشة 82

الجزء الثالث: الصحة والصحة الجنسية والإنجابية 87
الفصل التاسع : الولوج إلى الخدمـات والتغطيـة الصحيـة 89
أولا : الوضع الديموغرافي والوبائي 89
ثانيا : النظام الصحي وعروض الخدمات الصحية 89
ثالثا : الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية 90
رابعا : مكافحة التهاب الكبد الفيروسي 92
خامسا : الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة داء السـل 93
سادسا : برامج أخرى 94
سابعا : الاستراتيجية الوطنية لصحة المراهقين والشباب 94
ثامنا : تحديات وفرص المنظومة الصحية 98
الفصل العاشر : الصحة الجنسية والإنجابية 100
أولا : توصيف الوضع القائم 100
ثانيا : الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المتخذة 102
ثالثا : التحديات والفرص 107

الجزء الرابع: المجـال والهَجرات والسكـن 111
الفصل الحادي عشر : التوزيع الجغرافي والهجرة 113
أولا : التوزيع المجـالي والتمدين 113
ثانيا : الهجرة الداخلية 115
ثالثا : عوامل النجاح والإكراهات والتحديات 115
رابعا : الاستراتيجيات و التدابيـر 116
الفصل الثاني عشر : الهجـرة الدوليـة 120
أولا : المغاربة المقيمون في الخارج 120
ثانيا : الهجـرة واللجـوء بالمغرب 122
ثالثا : الاستراتيجيات والإجراءات السياسية و الإكراهات والتحديات 123

الفصل الثالث عشر : السكن والولوج إلى الخدمات الأساسية والبيئة 133
أولا : الوضع الراهن لقطاع السكنى 133
ثانيا : الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية 135
ثالثا : الاستراتيجيات والتدابير والإكراهات والتحديات 136
رابعا : الولوج إلى خدمات البنية التحتية الأساسية 138
خامسا : الآفاق المستقبلية لقطاع السكنى 141
سادسا : البيئة والتنمية المستدامة 142
سابعا : الإكراهات والتحديات 143

الجزء الخامس: تجميع البيانات الإحصائية والبحث والشراكة والحكامة 145
الفصل الرابع عشر : جمع وتحليل ونشر المعطيات والبيانات الأساسية 146
أولا : المعطيات الإحصائية 146
ثانيا : الدراسات وأوراش البحث 153
ثالثا : الإكراهات 154
الفصل الخامس عشر : الشراكة السكانية 156
أولا : الشراكات متعددة الأطراف 156
ثانيا : الشراكة مع الجمعيات غير الحكومية 163
الفصل السادس عشر : الحكامة 165
أولا : دستور 2011، دعامة الحكامة الجيدة ونفطة ارتكازها 165
ثانيا : تنزيل الأحكام الدستورية حول الحكامة الجيدة 165

مرفقات وملاحق 173

قائمة الجداول

الجدول 1 : تطور السن عند الزواج الأول حسب الجنس ووسط الإقامة بين عامي 2004 و2018 27

الجدول 2 : تطور شيوع استخدام وسائل منع الحمل (%) للنساء المتزوجات بين عامي 1995 و2018 27

الجدول 3 : تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بعدد السنوات) 28

الجدول 4 : تطور معدل وفيات الرضع والأطفال حسب الجنس (بالآلاف) بين عامي 1999 و2021 28

الجدول 5 : تطور أعداد متدربي التكوين المهني الأولي (FI) 51

الجدول 6 : خريجو التكوين المهني في الفترة الممتدة بين موسمي 2018-2017 و2020-2019 51

الجدول 7 : وضعية الفقر المطلق والهشاشة وعدم المساواة قبل وبعد الدعم العمومي (بالنسبة المئوية) 75

الجدول 8 : تطور التركيبة الأسرية (بالنسبة المئوية) حسب وسط الإقامة بين عامي 2004 و2014 79

الجدول 9 : تطور تغطية خدمات الصحة الإنجابية 104

الجدول 10 : عدد وحدات الرعاية الصحية التي تقدم خدمات تنظيم الأسرة / الصحة الإنجابية في عامي 2018 و2021 105

الجدول 11 : العوامل المعيقة والعوامل المعينة على أداء خدمات الصحة الجنسية والإنجابية 108

الجدول 12 : معدل التحضر حسب الجهات (بالنسبة المئوية) : 2014 و2022 114

الجدول 13 : الإسكان حسب النوع (بالنسبة المئوية) حسب وسط الإقامة في عام 2021 134

الجدول 14 : المشاريع التي تحملها الجمعيات وتمولها وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة خلال الفترة الممتدة بين 2017 و2021 164

قائمة الرسوم

الرسم 1 : تطور معدل النمو الديموغرافي السنوي (بـ %) في المغرب برسم الفترة الممتدة بين 1994 و2050 26

الرسم 2 : تطور معدل الخصوبة الكلي بين سنوات 1994 و2022 26

الرسم 3 : نسبة النساء في الفترة من 20 إلى 24 عامًا المتزوجات قبل سن الـ 18 حسب وسط الإقامة : 2004 و2018 (بـ %) 27

الرسم 4 : معدل وفيات الرضع (لكل 1000) في عام 2004 و2011 و2018 29

الرسم 5 : تطور وفيات الأمهات بين عامي 2004 و2020 29

الرسم 6 : الهرم العمري لسكان المغرب بين سنوات 2004 و2014 وعام 2022 29

الرسم 7 : تطور بنية الفئات العمرية بين سنتي 1971 و2022 30

الرسم 8 : تطور بنية المجموعات العمرية الكبرى (بـ %) بين سنتي 2020 و2035 31

الرسم 9 : تطور نسبة الإعالة (بـ %) بالمغرب بين سنتي 1960 و2050 31

الرسم 10 : معدل الإناث (بالنسبة المئوية) في صفوف المسجلين في أسلاك التعليم 36

الرسم 11 : تطور معدل النمو الديمغرافي السنوي بالمغرب (بـ %) 37

الرسم 12 : الحصة المئوية للنساء من المناصب السياسية برسم سنوات 2016، 2011 و 2021 38

الرسم 13 : حصة الشركات التي تديرها النساء حسب القطاع برسم سنة 2019 40

الرسم 14 : معدل انتشار العنف وتوزيعه (بـ %) حسب شكل العنف في أوساط لنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و64 سنة 42

الرسم 15 : تطور معدلات النشاط (بـ %) بين عامي 2018 و2021 58

الرسم 16 : تطور معدلات البطالة بين عامي 2017 و2021 (بـ %) 59

الرسم 17 : معدل الفقر المطلق والهشاشة (بـ 2019–2013 (% 72

الرسم 18 : تطور الفوارق في مستوى المعيشة حسب مؤشر جيني (بـ %) 73

الرسم 19 : معدل الفقر المطلق والهشاشة (بـ %) 74

الرسم 20 : تطور متوسط حجم الأسر في المغرب خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2004 و2022 78

الرسم 21 : تطور أعداد أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج (بالآلاف) 121

الرسم 22 : توزيع المهاجرين الحاليين حسب بلد الاستقبال (بـ %) 122

الرسم 23 : توزيع حظيرة السكن حسب نوع المساكن ووسط الإقامة (بـ %) برسم سنة 2014 133

الرسم 24 : تطور معدل كهربة العالم القروي من سنة 1995 حتى سنة 2022 140

الرسم 25 : فاعلو النظام الإحصائي الوطني 147

لائحة الرموز والمختصرات

Conférence internationale sur la population et le développement	CIPD	المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية
Espaces Santé jeunes	ESJ	فضاءات صحة الشباب
Initiative Nationale pour le Développement Humain	INDH	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
Objectifs de développement durable	ODD	أهداف التنمية المستدامة
Petite et moyenne entreprise	PME	الشركات الصغرى والمتوسطة
Valeur ajoutée	VA	القيمة المضافة
Agence Française de Développement	AFD	الوكالة الفرنسية للتنمية
Assurance maladie obligatoire	AMO	التأمين الإجباري عن المرض
Agence Nationale de l'Assurance Maladie	ANAM	الوكالة الوطنية للتأمين الصحي
Agence Nationale pour la Promotion de l'Emploi et des Compétences	ANAPEC	الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات
Agence Nationale pour la Rénovation Urbaine et la Réhabilitation des Bâtiments Menaçant Ruine	ANRUR	الوكالة الوطنية للتجديد الحضري و تأهيل المباني الآيلة إلى السقوط
Association des Régions du Maroc	ARM	جمعية جهات المغرب
Base de Données Statistiques	BDS	قاعدة البيانات الإحصائية
Collecte des données assistée par ordinateur	CAPI	جمع البيانات بمساعدة الكمبيوتر
Conseil consultatif de la famille et de l'enfance	CCFE	المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة
Convention des Nations Unies relatives aux Droits des Personnes en situation de Handicap	CDPH	اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
Centre d'études et de recherches démographiques	CERED	مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية
Confédération Générale des Entreprises du Maroc	CGEM	الاتحاد العام لمقاولات المغرب
Couverture médicale de base	CMB	التغطية الصحية الأساسية
Conseil national des droits de l'homme	CNDH	المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Centre national Mohammed VI des Handicapés	CNMH	المركز الوطني محمد السادس للمعاقين
Commission Nationale pour la Prise en Charge des Femmes Victimes de Violence	CNPECFVV	اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف

Centre National pour la Recherche Scientifique et Technique	CNRST	المركز الوطني للبحث العلمي والتقني
Comité de Coordination et des Etudes Statistiques	CoCoES	لجنة التنسيق والدراسات الإحصائية
Centre régional d'investissement	CRI	المركز الجهوي للاستثمار
Organisation internationale du Travail	CRJEAA	منظمة العمل الدولية
Centres de Référence de la Santé Scolaire et Universitaire	CRSSU	المراكز المرجعية للصحة المدرسية والجامعية
Conseil Supérieur de l'Éducation, de la Formation et de la Recherche Scientifique	CSEFRS	المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
Couverture de santé universelle	CSU	التغطية الصحية الشاملة
Délégation interministérielle aux droits de l'Homme	DIDH	المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
Direction de la Prévision et de la Prospective	DPP	مديرية التوقعات والمستقبلية
Direction de la Statistique	DS	مديرية الإحصاء
Enquête Nationale sur la Consommation et les Dépenses des Ménages	ENCDM	البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر
Enquête Ntionale Démographique à Passages Répétés	ENDPR	البحث الوطني الديمغرافي بمرور متكرر
Enquête Nationale del'Emploi	ENE	البحث الوطني حول التشغيل
Enquête Nationale sur la Population et la Santé Familiale	ENPSF	البحث الوطني حول السكان والصحة العائلية
Enquête Nationale sur la Prévalence de la Violence à l'Egard des Femmes	ENPVEF	البحث الوطني حول انتشار العنف ضد النساء
Economic and Social Commission for Western Asia	ESCWA	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
Fonds d'Appui à la Protection Sociale et la Cohésion Sociale	FAPSCS	صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي
formation brute du capital fixe	FBCF	الاستثمار الإجمالي الخام
Formation Contractualisée pour l'Emploi	FCE	التكوين التعاقدي من أجل التشغيل
Fonds d'Entraide Familiale	FED	صندوق التضامن العائلي
Formation Initiale	FI	التكوين الأولي
Fond Monétaire International	FMI	صندوق النقد الدولي
Formation Qualifiante ou de Reconversion	FQR	التأهيل أو التدريب على إعادة التدريب
Dispositif d'appui aux Secteurs Emergents	FSE	نظام دعم القطاعات الناشئة
Green Inclusive Smart Social Regeneration	GISSR	الإدماج الاجتماعي المبتكر والمستدام

Haut -Commissariat au Plan	HCP	المندوبية السامية للتخطيط
Hépatites Virales	HV	التهاب الكبد الفيروسي
Groupe d'Experts Inter-agences et de l'Extérieur	IAEG	فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والخارجيين
Indemnités pour perte d'emploi	IPE	التعويض عن فقدان العمل
Institut Royal des Études Stratégiques	IRES	المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية
Ministère de l'éducation nationale, du préscolaire et du sport	MENPS	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
Maladies non transmissibles	MNT	الأمراض غير المنقولة
Ministère de la santé et de la protection sociale	MSPS	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
ni en emploi, ni en éducation, ni en formation	NEET	وضعية "لا تشغيل ولا تعليم ولا تكوين"
Nouveau modèle du développement	NMD	النموذج التنموي الجديد
Norme spéciale de diffusion des données	NSDD	المعيار الخاص لنشر البيانات
Observatoire des Conditions de Vie de la Population	OCVP	مرصد ظروف الحياة للسكان
Office de la formation professionnelle et de promotion du travail	OFPPT	مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
Organisation internationale du Travail	OIT	منظمة العمل الدولية
Objectifs du Millénaire pour le Développement	OMDH	أهداف الألفية للتنمية
Organisation Mondiale de la Santé	OMS	منظمة الصحة العالمية
Observatoire National des Droits de l'Enfant	ONDE	المرصد الوطني لحقوق الطفل
Observatoire National du Développement Humain	ONDH	المرصد الوطني للتنمية البشرية
Nations Unies	ONU	الأمم المتحدة
Organisations de la société civile	OSC	منظمات المجتمع المدني
Programme d'action	PA	برنامج العمل
Programme d'appui à la généralisation de la couverture sociale	PAGCS	برنامج دعم توسيع التغطية الاجتماعية
Promotion de l'Emploi des Jeunes en Milieu Rural	PEJ	تعزيز تشغيل الشباب في المناطق القروية
Programme d'Electrification Rurale Global	PERG	برنامج الكهربة القروية الشامل
Planification familiale	PF	تنظيم الأسرة
Plan Gouvernemental pour l'Egalité	PGE	الخطة الحكومية للمساواة
Produit intérieur brut	PIB	الناتج الداخلي الخام

Programme national d'assainissement liquide	PNA	البرنامج الوطني للتطهير السائل
Programme National d'Assainissement liquide Mutualisé et d'Epuration des eaux usées	PNAM	برنامج التطهير الوطني المشترك وتنقية مياه الصرف الصحي
Programme national d'assainissement rural	PNAR	برنامج التطهير الوطني القروي
Programme National de Déchets Ménagers	PNDM	البرنامج الوطني للنفايات المنزلية
Politique nationale de l'emploi et de l'entreprenariat	PNEE	السياسة الوطنية للتشغيل وريادة الأعمال
Politique nationale de l'emploi et de l'entreprenariat à l'horizon 2035	PNEE 35	السياسة الوطنية للتشغيل وريادة الأعمال حتى عام 2035
Plan National de Promotion de l'Emploi	PNPE	الخطة الوطنية لتعزيز التشغيل
Programme national de routes rurales	PNRR	البرنامج الوطني للطرق القروية
Politique Publique Intégrée de Protection de l'Enfance	PPIPEM	السياسة العامة المندمجة لحماية الطفولة
Personnes en situation d'handicap	PSH	الأشخاص ذوي الإعاقة
Resensement Général sur la Population et l'Habitat	RGPH	الإحصاء العام للسكان والسكنى
Schémas directeurs d'aménagement urbain	SDAU	مخططات التخطيط الحضري الرئيسية
Statistical Data and Metadata exchange	SDMX	تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية
Stratégie Nationale de Développement Durable	SNDD	الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة
Stratégie Nationale d'Immigration et d'Asile	SNIA	الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء
Stratégie Nationale Intégrée de la Jeunesse	SNIJ	الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب
Stratégie Nationale au profit des Marocains Résidant à l'Etranger	SNMRE	الاستراتيجية الوطنية لصالح المغاربة المقيمين في الخارج
Système Statistique Nationale	SSN	النظام الإحصائي الوطني
Santé sexuelle et reproductive	SSR	الصحة الجنسية والإنجابية
Tuberculose	TB	داء السل
Union Nationale des Associations œuvrant dans le Domaine du Handicap Mental	UNAHM	الاتحاد الوطني للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة العقلية
Fonds des Nations unies pour la population	UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
Haut-commissariat des Nations Unies pour les Réfugiés	UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
Villes Sans Bidonvilles	VSB	مدن بدون صفيح

مقدمـــة

في عام 1994، انعقدت بالقاهرة فعاليات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، حيث التأمت 179 دولة مشاركة، جنبا إلى جنب مع وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية. وقد حدد المؤتمر رؤية مبتكرة وجريئة للعلاقة بين السكان والتنمية ورفاهية الفرد وفق برنامج عمل ممتد على مدى عشرين سنة. وقد شكل هذا البرنامج إطارًا مرجعيًا للعديد من الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك إعلان وبرنامج عمل بكين (1995)، وخطة العمل الدولية لمدريد بشأن الشيخوخة (2002)، وبرنامج أجندة 2030 للتنمية المستدامة، السياسات والأجندة الحضرية الجديدة (2016)، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (2018).

ومن أجل متابعة تعزيز برنامج العمل وتحديد مكامن النقص التي تعيبها على ضوء الاحتياجات الجديدة الناشئة، تم إدخال جملة من الاستعراضات التصويبية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعيدين العالمي والإقليمي والوطني. في عام 2018، وقُبيل الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، عُقدت العديد من الاجتماعات التي ضمت لفيفا من الخبراء وفرق إقليمية للدراسات من جميع أنحاء العالم، حيث خلصوا إلى ضرورة تنفيذ برنامج العمل وملحاحيه تتبع التقدم في إنجازه للتأكد من عدم أغفال أي من الفئات التي يستهدفها..

على مستوى البلدان العربية، وبمناسبة الذكرى العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمكتب الإقليمي لدول العرب التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالإضافة إلى جامعة الدول العربية، مؤتمرًا تُوجت فعالياته بالمصادقة على إعلان القاهرة لعام 2013.

عقب انعقاد الدورة الاستثنائية الـ29 للجمعية العامة للأمم المتحدة حول متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام 2014 ، أكد الدول الأعضاء أن برنامج العمل الأممي ذو الصلة لا يزال قائمًا ويجب تنفيذه بالكامل مع مراعاة الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام 2014[1].

وحيث أن المقتضى السياقي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بحلول عام 2030، احتضنت كينيا في نوفمبر 2019 المؤتمر رفيع المستوى للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014 حول المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014، المعروف أيضًا باسم «قمة نيروبي بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25»، وهو لقاء القمة الذي عرف مشاركة 137 حكومة وفعاليات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، الذين جددوا التأكيد على عزمهم الوفاء بالتعهدات الخاصة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية من خلال وضع خارطة طريق تسمى «إعلان نيروبي»[2]. ويهدف هذا الإعلان إلى الاستمرار في تنفيذ برنامج العمل لمؤتمر الأمم المتحدة للسكان وبرنامج أهداف التنمية المستدامة في أفق رؤية 2030 ، ليشكل بذلك هذا الإعلان إطارًا استشرافيا لتلبية احتياجات النساء والشباب والمجموعات في وضعية هشة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، ورزمة من 12 تعهدًا أساسيًا مرجعيا مُلزما للشركاء للوفاء بالتعهدات والوعود التي قطعوها على أنفسهم[3].

1. https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/ICPD-UNGASS-French-web.pdf
2. https://www.nairobisummiticpd.org/sites/default/files/files/Nairobi%20Statement%20FRENCH%281%29.pdf
3. يدعو البيان إلى تحقيق هدف «الأصفار الثلاثة»: صفر وفيات أمومية، وصفر حاجة غير ملباة في تنظيم الأسرة، وصفر العنف المبني على النوع الاجتماعي أو الممارسات الضارة ضد النساء والفتيات. تم تحديد الموعد النهائي في عام 2030، الذي يجب فيه تحقيق أهداف التنمية المستدامة (ODD).

وتمت متابعة هذا الإعلان من قبل اللجنة الرفيعة المستوى لعام 2021، والتي قدمت تقريرًا [4] بعنوان « لا استثناءات، لا استبعاد: الصحة والحقوق والعدالة الجنسية والإنجابية للجميع » [5]. وخلُص التقرير إلى تقدم جلي تجلوه مؤشرات الالتزام ببعض التعهدات، في مقابل تسجيل تراجع مثير للقلق في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في جميع أنحاء العالم، وخصوصًا بسبب جائحة كوفيد-19 [6]. لذلك، دعا إلى اتخاذ إجراءات طموحة تروم تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية للجميع، وخصوصًا للنساء والفتيات [7].

في شهر نونبر 2022، قدمت اللجنة رفيعة المستوى تقريرها الثاني بعنوان «العدالة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية كآلية للوفاء بالتعهدات التي التزم بها الأطراف في قمة نيروبي »[8]. وذلك لتحديد الطريقة الفضلى لبلوغ التعهدات والأهداف المتوخاة، رغم تسجيل تداعيات حدثين هامين عاشتهما بلدان الشمال على الرفاه العالمي والعدالة، تمثلا في الحرب في أوكرانيا وإلغاء قرار « روي ضد ويد » من قبل المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية[9].

وقد نُظمت مؤخرا، بتاريخ 2 فبراير، ورشة عمل افتراضية من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا « الإسكوا » لمناقشة وتدارس تقرير المراجعة الإقليمي لعام 2023 الذي تم إعداده بناء على ما صيغ في لتقارير الوطنية. ويعتبر هذا التقرير أيضا استمرارًا للاستعراض الإقليمي العربي لعام 2018 الذي استعرض مسار التقدم الذي تم تحقيقه منذ إعلان القاهرة عام 2013. وبالتالي، سيتم استلهام التقارير الوطنية والإقليمية المتعلقة بالتقدم الذي حازه برنامج العمل لتعزيز التحضيرات للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد 30 عامًا. وفي الواقع، يرتقب أن تنظم الجمعية العامة للأمم المتحدة استعراضًا لحصيلة الالتزامات العالمية لنيروبي في عام 2024، أي بالتزامن مع الموعد الاحتفالي المخلد للذكرى الثلاثين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

على الصعيد الوطني، وفي إطار مسار تتبع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، قامت المندوبية السامية للتخطيط بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بإعداد جملة من تقارير التقييم[10] التي ترصد التقدم المحقق والتحديات التي تواجه تنفيذ البرنامج. وقد تم نشر أحدث هذه التقارير، الخامس من نوعه ، في عام 2019 [11] ويغطي الفترة الممتدة بين 2014 و2018. وقد أكد التقرير بشكل عام تحقيق تقدم كبير على الصعيد الوطني في وضع السياسات وبرمجة شملت المجالات ذات الأولوية في برنامج العمل لمؤتمر الأمم المتحدة للسكان. ومع ذلك، تم التأكيد أيضًا على ضرورة بذل جهود مستمرة للتعامل مع سلم الأولويات هاته.

ولم يخرج التقرير الحالي عن السياق الذي وردت فيه التقارير السابقة ويغطي الفترة من 2019 إلى 2023. وقد استند هذا التقرير، من جهة، على البيانات التي صاغتها المندوبية السامية للتخطيط بناء على تجميع للمعلومات المقدمة من قبل الوزارات المعنية، بعد مراجعة وثائقية لاستكمال المعلومات التي تم جمعها. ومن ناحية أخرى، تمت مراجعة النسخة الأولى من قبل القطاعات المعنية.

وبناءً على ذلك، يستند الترتيب الموضوعي لهذا التقرير إلى أولويات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مع مراعاة السياق المغربي من حيث البيانات

4. تم تقديم هذا التقرير من قبل الصندوق الأممي للسكان في المغرب في الرباط في ديسمبر 2021. يدعو إلى وضع حد، بحلول عام 2030، لوفيات الأمهات التي يمكن تجنبها، ولتلبية احتياجات تنظيم الأسرة غير الملباة، ووقف العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة الأخرى ضد النساء والفتيات.

5. https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/NairobiHLC-FRENCH.pdf

6. https://www.unfpa.org/fr/press/la-commission-de-haut-niveau-du-sommet-de-nairobi-sur-la-cipd-25appelle-prendre-des-mesures

7. المرجع نفسه

8. https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/HLC20%Report202022'/_FR.pdf

أو https://www.nairobisummiticpd.org/publication/sexual-and-reproductive-justice

9. هذه الإلغاءات تحرم النساء الأمريكيات من الحق الدستوري في الإجهاض وفقًا للتقرير المومئ إليه.

10. يتعلق هذا التقرير بتقييم دوري لمدة خمس سنوات، مشابه لما يجري على الصعيدين الوطني والدولي.

11. https://www.hcp.ma/le/229806/

المتوفرة وأولويات السياسة الوطنية. بالإضافة إلى هذه المقدمة، والمُلحقيْن المرفقين المتعلقين بـ «آثار فيروس كورونا والحرب في أوكرانيا» و«مؤشرات رصد أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994»، ويتضمن هذا التقرير 5 أقسام تحتوي على 16 فصلاً. يتعلق الجزء الأول بالسياق العام الذي حكم المستويين الدولي والوطني، بينما يتناول الجزء الثاني «الكرامة والمساواة»، في حين يتطرق الجزء الثالث لمجال «الصحة والصحة الجنسية والإنجابية»، بينما خصص الجزء الرابع لمواضيع «الفضاء والهجرة والسكن». أما الجزء الخامس فقد عكف على «جمع البيانات الإحصائية والبحث والشراكة والحكامة».

الجزء الأول:
السياق العام

الفصل الأول: السيـــاق الدولي

أولا: السياق الديموغرافي

في نوفمبر 2022، تجاوز عدد سكان العالم 8 مليارات نسمة، ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان قارة أفريقيا في أفق 2050.

في 15 نوفمبر 2022، قدرت الأمم المتحدة أن عدد سكان العالم تخطى عتبة ثمانية مليارات نسمة يعيشون فوق الكوكب،[12] 55.6% منهم في آسيا، و14.5% في إفريقيا، و14.1% في أمريكا الشمالية وأوروبا، و8.3% في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ومن المرتقب أن يتغير توزيع السكان بشكل كبير بحلول عام 2050. كما يُتوقع أن يزداد عدد سكان العالم بوتيرة أبطأ بفعل تباطؤ معدل الخصوبة (2.3 أطفال لكل امرأة في عام 2021 إلى 2.1 أطفال لكل امرأة في عام 2050)، وارتفاع العمر المتوقع عند الولادة (72.8 سنة في عام 2019 إلى 77.2 سنة في عام 2050)، والنمو السريع لفئة المسنين (65 عامًا وأكثر). وبالتالي، من المتوقع أن تتسارع معدلات الشيخوخة من الأعلى ومن الأسفل بشكل ملفت، بحيث تجاوز عدد الأشخاص المسنين في العالم في عام 2018 لأول مرة عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات، وبحلول عام 2050، سيتجاوز عددهم عدد المراهقين والشباب (24-15 عامًا)»[13].

في المقابل، من المتوقع أن يتضاعف تقريبًا عدد سكان القارة الأفريقية في أفق 2050، بالرغم من التراجع الكبير لمستويات الخصوبة، وذلك بسبب غلبة فئة الشباب على هيكلها العمري. وعلى ضوء ذلك، من المتوقع أن تستمر الهجرة بوتيرة نموها الحالي بفعل تغير المناخ والنزاعات المسلحة والهجرة لدواعي اقتصادية[14].

وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة[15]، تمت ترقية الهند في أبريل 2023 في سلم الترتيب لتتصدر قائمة البلدان الأكثر سكانًا في العالم متجاوزة بذلك الصين، حيث يتوقع أن يصل عدد السكان في الهند إلى مليار و428 مليون هندي مقابل مليار و425 مليون صيني. ومن المرتقب أن تتسارع وتيرة هذا الحدث الفريد وبالتالي تعميق الهوة بين البلدين.

ثانيا: تأثير جائحة كوفيد-19

منذ الحرب العالمية الثانية، تم تسجيل انخفاض غير مسبوق في متوسط العمر، مع انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي على الصعيدين العالمي والوطني.

بعد ثلاث سنوات من الأزمة الصحية والآثار الكارثية التي ترتبت عنها، على خلفية تداعيات جائحة كوفيد-19 التي عصفت خلال الفترة من 2020 إلى 2021 بشكل كبير بالجوانب الاقتصادية والسياسية والديموغرافية والاجتماعية، وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، وتسبب فيروس كوفيد-19 في خسارة قدرت بحوالي 336.8 مليون سنة عمرية في جميع أنحاء العالم[16]، وتسببه في خفض متوسط العمر عند الولادة إلى معدلات غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية، وفق خلاصات دراسة همّت تسعة وعشرين بلدًا، حيث سجل انخفاض في متوسط العمر عند الولادة، خاصة في البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة[17]، وهو المعدل الذي انخفض بشكل عام بأكثر من سنة واحدة لدى الرجال في إحدى عشرة بلدًا من بين التسعة والعشرين المدرجة ، ولدى النساء في ثمانية دول[18].

12. https://www.un.org/fr/global-issues/population#:~:text=Selon20%les20%projections2%C20%la20%population,individus20%vers20%l'an202100%

13. من المتوقع أن يتراجع عدد سكان 61 دولة أو منطقة حول العالم بحلول عام 2050، بما في ذلك 26 دولة بنسبة 10% على الأقل. ومن المتوقع أن تشهد العديد من البلدان انخفاضًا في التركيبة السكانية بنحو 15% خلال نفس الفترة، بما في ذلك البوسنة والهرسك وبلغاريا وكرواتيا والمجر واليابان ولاتفيا وليتوانيا وجمهورية مولدوفا ورومانيا وصربيا وأوكرانيا.

14. https://www.un.org/en/un75/shifting-demographics

15. https://population.un.org/wpp

16. إحصاءات الصحة العالمية 2023 – رصد الصحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، منظمة الصحة العالمية، 19 مايو 2023.

17. 2,2 سنة للرجال في مقابل 1,6 في أوساط النساء.

18. https://academic.oup.com/ije/article/6375510/63/1/51?login=false

فضلا عن تأثيرها المباشر على معدل الوفيات، كانت للجائحة تداعيات غير مباشرة على قطاع الصحة العمومية، خاصة خلال فترات الحجر الصحي، وأثرت على ولوج بعض خدمات الرعاية الصحية مثل تنظيم الأسرة[19]، أو الولوج للأدوية نتيجة توقف بعض سلاسل التزويد بالأدوية المصنعة في بلدان مثل الهند والصين[20]. ويرى كبير الاقتصاديين في الأمم المتحدة، إليوت هاريس[21]، أن «عدم المساواة في الولوج إلى اللقاحات بين البلدان والمناطق المختلفة يهدد الإنتعاش الاقتصادي الهش وغير العادل أصلا. إن الولوج الشامل وفي الوقت المناسب إلى لقاحات كوفيد-19 سيساعدنا على الخروج بسرعة من الوباء وتحريك الاقتصاد العالمي في أفق انتعاش قوي بدلا من إهدار سنوات عديدة أخرى من النمو والتنمية والفرص».

كما أدت إجراءات الحجر الصحي التي فرضتها الدول لاحتواء تفشي جائحة كوفيد 19 في عام 2020 إلى توقف حاد في النشاط الاقتصادي على الصعيدين الوطني والعالمي. منذ أزمة 2008، هبط النمو العالمي للمرة الأولى ليصل إلى نمو سلبي (-3.1%)[22] مع ما تمخض عنه من تفاوتات في نسب التراجع حسب مستوى تطور البلدان. كما أثرت الأزمة الصحية أيضًا بشكل كبير على السكان المحليين، خاصة في البلدان الأكثر هشاشة و/أو الأقل تطورًا. وقد تم التأكيد بشكل خاص على ضرورة تمكين البلدان من وسائل التصدي لهذه الأزمة من خلال تعميم التغطية الصحية الشاملة التي تضمن الولوج السهل والميسر للعلاج الطبي، خاصة أن الأزمة الصحية أثرت بشكل كبير على الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة (الأسر الفقيرة، النساء، الأطفال، كبار السن...).

فالنساء يجدن أنفسهن في الصفوف الأمامية لمكافحة الجائحة، وهن أيضًا الأكثر تأثرا وعلى أكثر من صعيد من الجائحة، خاصة وأنهن من يتحملن الجزء الأكبر من أعباء العمل المنزلي وخدمات الرعاية الصحية غير مدفوعة الأجر. ومع ذلك، فإنهن الغائبات الأكبر في مسار اتخاذ القرار بشأن الجائحة والتدابير الاقتصادية المتخذة لتدبير الأزمة.

وأشار حميد رشيد، رئيس مجموعة المراقبة الاقتصادية العالمية في قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، إلى أنه «نتيجة للجائحة، تم دفع ما يقرب من 58 مليون امرأة وفتاة الى دائرة الفقر المدقع، مما شكل ضربة قوية للجهود المبذولة حول العالم للحد من هذا الفقر، مما عمق هوة الفرق في الأجور والثروة والتعليم بين النساء والرجال، مع ما صاحبها من تباطؤ في مسار المساواة بين الجنسين»[23] وفقًا لتقرير الأمم المتحدة الذي شارك الخبير المذكور في صياغته. فبينما قلصت الجائحة مشاركة اليد لعاملة بنسبة 2% على الصعيد العالمي، مقارنة بنسبة 0.2% فقط خلال الأزمة المالية العالمية برسم موسم 2007-2008، اضطرت النساء أكثر من الرجال إلى ترك الحياة العملية بالكامل، مما عمق الفارق بين النساء والرجال في مجال التشغيل والأجور. علاوة على ذلك، تعاني الشركات التي تديرها نساء من الحرمان بشكل غير متناسب. خلال الجائحة، تحسنت الاقتصاديات التي تعتمد على التصنيع، ولا يحتمل خلال فترة الانتعاش الحالي أن تنتعش الاقتصاديات التي تعتمد على السياحة والمواد الأولية.

ثالثا: السياق الاقتصادي العالمي

خلال سنة 2020، شهد الاقتصاد العالمي تراجعا بنسبة -3.1%، وتراجع معدل مشاركة القوى العاملة من 41٪ إلى 39%، مما يمثل انخفاضًا بنسبة 2% على الصعيد العالمي مقارنة بانخفاض بنسبة 0.2% خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

كما تم التأكيد عليه سابقًا، فإن إجراءات الحجر الصحي للحد من انتشار جائحة كوفيد19- أدت إلى انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي، وبالتالي أدخلت الاقتصاد العالمي في ركود خطير.

وفقًا لبيانات البنك الدولي، سجل النمو العالمي للناتج المحلي الإجمالي انكماشًا بنسبة 3.1%- في عام 2020،

19. https://gatesopenresearch.org/articles/102-4/v2
20. https://www.wto.org/english/tratop_e/covid19_e/covid_measures_f.pdf
21. https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/situation-et-perspectives-de-leconomie-mondiale-de-mi2021-/
22. البوابة الإحصائية للبنك الدولي
23. مرجع سابق، الأجندة 21.

وتراجع معدل مشاركة اليد العاملة النشيطة من 41% إلى [24] 39%، أي بمعدل تراجع بلغ 2% على الصعيد العالمي، في مقابل 0.2% فقط خلال الأزمة المالية العالمية التي شهدتها سنتي 2008–2007.

منذ عام 2020، اهتز الاقتصاد العالمي الذي يمر بمرحلة إعادة التكيف في أعقاب التغيير في نموذج النمو في الصين ونهاية دورات التوسع في ألمانيا والولايات المتحدة، وتواتر سلسلة من الصدمات غير المتجانسة التي قللت من ديناميكيات نموه وضعف نموه، وتمخضت عنها خسائر كبيرة في مخزونات رأس المال البشري والمادي. وقد تعافى الاقتصاد العالمي جزئيا من أكبر انخفاض في مؤشرات نشاطه بسبب الرجة الإرتدادية لجائحة كوفيد–19 في عام 2020، خاصة بعد الانتعاش السريع في الطلب وما واكبه من تدابير سياسة مالية توسعية معززة قوية. لكن انتعاش الطلب، الذي بدا أنه يجري بشكل جيد في عام 2021 مع معدل نمو للاقتصاد العالمي يبلغ 5.9%، واجه ارتفاعًا في معدل التضخم في جميع أنحاء العالم، نتيجة تصاعد التوترات المتزايدة في أسواق المواد الخام، بشكل عصف بنمو الاقتصاد العالمي ووثيرته التي تباطأت لتعود إلى 3.1% خلال سنة 2022.

وقد أثر هذا الارتفاع في الأسعار سلبا على القدرة الشرائية للأسر وأضعف مستوى الطلب. وقد استفحل مسار التهاوي مع استمرار النزاع في أوكرانيا فزادت هذه المخاطر الجيوسياسية من وطأة صدمة التضخم، وعجلت بتدهور الوضع المالي للأسر والجهات الحكومية. أما معدلات التضخم فقد انخفضت قليلاً في متم نحو نهاية عام 2022 وبداية عام 2023 نتيجة لانخفاض أسعار المنتجات الطاقية وتباطؤ معدل ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، ورغم تراجع القيود المفروضة على الاستيراد، تظل مستويات الأسعار مرتفعة وستستمر في التأثير سلبًا على النشاط في عام 2023 على خلفية تداعيات التوترات الجيوسياسية، وبينما تتجه سياسات الميزانية نحو دعم القدرة الشرائية للأسر، تزيد البنوك المركزية من أسعار فائدتها المباشرة للتخفيف من ارتفاع الطلب.

خلال السنة الجارية، من المتوقع أن يستمر معدل نمو الاقتصاد العالمي في الانخفاض إلى +[25] 2.2%. ويُعزى هذا الانخفاض جزئيًا إلى التضييق الذي تنهجه السياسات المالية والنقدية للحد من معدلات التضخم القوي.

ومن المتوقع أن تعرف آفاق النمو تحسنا في عام 2024، مع خفض لمعدلات التضخم، على نحو سيجعل البنوك المركزية تنهي سياستها النقدية المتشددة، خاصة وأن ارتفاع أسعار الفائدة عجل بظهور إرهاصات المخاطر المالية على الساحة الدولية. ومع ذلك، يمكن لأي صدمة سلبية جديدة، مثل عودة التضخم أو تشديد أكبر للسياسات الاقتصادية أو تصاعد التوترات المالية، أن تعيد الاقتصاد العالمي إلى حالة ركود أطول.

رابعا: التداعيات على الاقتصاد الوطني

عانى المغرب بشكل مباشر من تداعيات صدمات جائحة كوفيد–19 وتأثر بأزمة التضخم، بالإضافة إلى تداعيات تغير المناخ التي تواترت سنة بعد سنة، وأثرت على سكانه بقدر إضعافها لبنية اقتصاده.

أسوة بمعظم البلدان النامية، استعاد الاقتصاد الوطني نشاطه جزئيًا في عام 2021 بعد الانخفاض الحاد الذي سُجل في عام 2020، مع زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 8%. وكان هذا الأداء محصلة لتعافي النشاط الفلاحي بنسبة 17.8%، وانتعاش الأنشطة غير الفلاحية بنسبة 6.6%. ومع ذلك، لم يتمكن الاقتصاد الوطني من التعافي وخلق فرص كافية لتعويض الخسائر التي حاقت به خلال سنة 2020، حيث بلغ معدل البطالة 12.3% في عام 2021، في مقابل 9.2% في عام 2019.

في سنة 2022، تباطأ النمو الاقتصادي ولم يتجاوز +1.3%، بسبب توالي سنوات عجاف كان ناظمها الجفاف وزيادة التوترات التضخمية. وتأثرت الديناميات الضعيفة للطلب المحلي بسبب تراجع القدرة الشرائية وانخفاض هوامش الأنشطة غير المالية للشركات، مما أثر

24. وفق تقديرات منظمة العمل الدولية، ILOSTAT

25. Global Economic Prospects – June 2023.

على قدرتها على الاستثمار وتعزيز وظائفها وأنهى مسار استئناف النمو الذي تم تسجيله في عام 2021.

ولم تكن الطلبات الخارجية الصافية مواتية أيضًا للنشاط في عام 2022. ومن المتوقع أن تكون الصادرات نشطة بشكل خاص بفضل أداء قطاعات الصناعات الغذائية والصناعات الكهربائية وصناعة السيارات وخدمات النقل والتخزين. ومع ذلك، كان من المتوقع أن تشكل زيادة الواردات دعامة خاصة نتيجة للمنتجات الطاقية والغذائية والصناعات الكيميائية. وفق مؤشرات القيمة، من المتوقع أن يكون ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة أكثر تضخمًا مقارنة بالصادرات، مما سيثقل عجلة العجز التجاري لتصل إلى –23.4% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المرتقب أن يقلل تعزيز تبادل الخدمات من عجلة العجز في الموارد، في حين أن العجز الجاري سيزداد استفحالا حيث سيصل إلى (–3.5%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

بالمقابل، كان من المتوقع أن يتم تخفيف العجز قليلاً في الميزانية ليصل إلى –5.3%، بعد –5.5% في عام 2021، خاصة وأن هذا التخفيف يرتبط بالزيادة في الضرائب المباشرة والمداخيل غير الضريبية، فضلا عن الموارد العادية والميزانية، في حين أن النفقات الاستثمارية العادية ونفقات الميزانية ستستمر في الزيادة بمعدلات معتدلة.

وفق هذه الشروط، من المتوقع أن يزيد قليلاً حجم ديون الخزينة إلى 71.6% من الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من 69.5% في عام 2021.

في عام 2023، من المتوقع أن تكون هناك عوامل غير مواتية، يقوي من وطأتها استمرار الحرب في أوكرانيا وتنامي أسعار الفائدة وهشاشة الوضع المالي للشركات والظروف المناخية واستمرار التوترات على الأسعار، مما سيزيد من الضغوط على ديناميات النمو، خاصة على مستوى القطاع الخدماتي.

وستشهد القيمة المضافة للقطاع الأول تحسنًا طفيفًا، وهذا سينعكس بشكل رئيسي على قطاع السلع الأساسية الذي سيعرف انتعاشا وتعافيا طفيفين بعد الانخفاض الكبير الذي تم تسجيله في عام 2022.

خارجلقطاع الفلاحي، وعلى الرغم من مقاومة النشاط حتى الآن للصدمات الاقتصادية، فمن المتوقع أن يتباطأ نموه في عام 2023، نتيجة تلاشي التأثيرات الإيجابية والتعويضية لقطاع الخدمات السياحية والنقل على مستوى العرض بفعل الطلب الخارجي الذي لا يتمتع بديناميات قوية لصالح صناعات التصدير، في ظل سياسة نقدية غير المواتية، وغياب دعم الميزانية الذي من شأنه أن يشجع على حفز استمرار للنمو سيكون موجهًا بشكل أكبر نحو القطاعات المندمجة بشكل أفضل.

كما يُتوقع أن تنخفض نسبة النمو للأنشطة خارج القطاع الفلاحي إلى 2.7% في عام 2023 بدلاً من 3.4% في عام 2022.

ومن المتوقع أن يشكل الطلب المحلي المحرك الرئيسي لهذا النمو، وسيتسارع استهلاك الأسر قليلاً، بفضل التوقعات بزيادة دخل الفلاحة واستمرار المستويات العالية من تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج.

في المقابل، ستظل معدلات الاستثمار الخام في مستويات معتدلة ولن يتجاوز إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي سقف 31.5%. في مقابل زيادة تراجع أداء صادرات الصناعات التصنيعية، نتيجة دخول أهم الشركاء الاقتصاديين في مرحلة الركود، وبالتالي الضغط على هوامش الأرباح المالية للشركات التي ستعاني من الاجتزاء للسنة الثانية على التوالي. وستدفع التعديلات الجديدة على ضريبة الشركات، وتوسيع الوعاء الضريبي، واستمرار تشدد السياسة النقدية عموم لشركات إلى خفض دينامية حركتها في تخصيص احتياطي أسهم واستثمار خلال سنة، لينحصر هامش المبادرة في أوساط السلطات العمومية الضريبية بشكل سيعمق من جديد عجز الميزانية.

الفصل الثاني: السيـــاق الوطني

أولا: السـياق السياسـي والسوسـيو-اقتصادي

تم إحـراز تقـدم كبيـر فيمـا يتعلـق بتعميـم التعليـم الابتدائـي وتقليـص الهـوة بـين المناطـق الحضريـة والمناطق القروية.

وسُـجل تحسـن ملمـوس فيمـا يتعلـق بالولـوج إلـى الرعايـة الصحيـة بزيـادة ناهـزت نسـبة 61% فـي معدل الاستشفاء

لـم يَسـلم المغـرب، شـأنه فـي ذلـك شـأن جميـع دول العالـم، مـن صدمـة جائحـة كوفيـد-19 التـي طالتـه بـين عامـي 2020، التـي تزامنـت مـع الجفـاف الجلـي الـذي عاشـه المغـرب سـنة 2022، لتعصـف بمسـتويات النمـو الاقتصادي.

كمـا فاقمـت حـرب روسـيا وأوكرانيـا هـذا الركـود، علـى الرغـم مـن انتعـاش السـياحة والتحويـلات المهمـة للمغاربـة المقيمـين فـي الخـارج والإسـهام التجـاري الأخيـر لقطـاع التصديـر فـي زيـادة قـدرة المغـرب علـى امتصـاص هـذه الصدمات.

لا شـك أن اقتصادنـا يعانـي مـن تضخـم مسـتدام يقلـل مـن القـدرة الشـرائية للأسـر ويعمـق واقـع اسـتمرار معدلات البطالـة بمسـتويات مرتفعـة علـى الرغـم مـن انخفاضهـا فـي السـنوات الأخيـرة.

إذا كان الاقتصـاد الوطنـي قـد تمكـن، خـلال الفتـرة الممتـدة بـين 2000 و2019 مـن تحقيـق معـدل نمـو سـنوي متوسـط فـي الحجـم بلـغ حوالـي 4%، فقـد انخفـض معـدل النمـو الاقتصـادي السـنوي المتوسـط إلـى حوالـي 0.4% فـي الفتـرة مـن 2020 إلـى 2022. كمـا انخفـض معـدل النمـو الحقيقـي السـنوي المتوسـط للقيمـة المضافـة (VA)الفلاحيـة فتهـاوى مـن معـدل 4% فـي الفتـرة مـن 2000-2019 إلـى -2.7% فـي الفتـرة مـن 2020 إلـى 2022. وانخفـض معـدل النمـو الحقيقـي السـنوي المتوسـط للقيمـة المضافـة غيـر الفلاحيـة مـن حوالـي 4% إلـى 0.8%.

كمـا تراجـع متوسـط معـدل النمـو السـنوي فـي حجـم الاسـتهلاك المنزلـي النهائـي مـن 3.9% فـي 2000-2019 إلـى 1.3% برسـم 2020، فـي مقابـل انخفـاض معـدل الاسـتهلاك النهائـي للإدارات العامـة مـن حوالـي 3.7% إلـى 3.4% بـين الفتـرتين. وانخفـض معـدل النمـو السـنوي المتوسـط لحجـم الاسـتثمار الثابـت الخـاص بالأعمـال (FBCF) من 4.3% إلى 3.9%.

بالنسـبة لسـوق الشـغل، فقـد انخفـض معـدل البطالـة بشـكل عـام خـلال الفتـرة مـن 2000 إلـى 2019 مـن 13.4% فـي عـام 2000 إلـى 9.2% فـي عـام 2019 قبـل أن يصـل إلـى 11.8% فـي عـام 2022. وانخفـض معـدل التشـغيل بشـكل عـام مـن حوالـي 46% فـي عـام 2000 إلـى 41.6% فـي عـام 2019، وإلـى 39.1% فـي عـام 2022. مـن جهـة أخـرى، انخفـض معـدل النشـاط مـن 53.1% فـي عـام 2000 إلـى 45.8% فـي عـام 2019، ليصـل إلـى 44.3% فـي عام 2022.

ومـع ذلـك، كانـت أزمـة كوفيـد-19 فرصـة اسـتفاد منهـا المغـرب أولاً مـن خـلال رص الصـف وحفـز التضامـن الوطنـي وإدارة مُثلـى لأزمـة كوفيـد-19 بفضـل رؤيـة ملكيـة رصينـة واسـتباقية، وتـم إطـلاق إصلاحـات هامـة ذات طابع اقتصادي واجتماعي.

هـذه الإصلاحـات والمبـادرات يجلوهـا إحـداث صنـدوق محمـد السـادس لدعـم القطـاع الخـاص وإعـادة هيكلـة نظـام الصحـة والحمايـة الاجتماعيـة لحفـز تثميـن الـرأس المال البشري.

بالإضافـة إلـى ذلـك، عـرف شـهر مايـو 2021 بلـورة نمـوذج تنمـوي جديـد مرجعـي يـروم «التغلـب علـى الهشاشـة الناجمـة عـن التحـولات التـي شـهدها السـياق الاجتماعـي والاقتصـادي للمغـرب علـى مـدى العقديـن الماضيين والتحديات الجديدة التي نشأت عن ذلك»[26].

ويحـدد هـذا النمـوذج التنمـوي الجديـد أربعـة محـاور رئيسـية لتحقيـق تقـدم مسـتدام علـى الصعيـد الاقتصـادي

26. HCP https://www.hcp.ma/Nouveau-modele-de-developpement_r594.html#:~:text=Ensure20%une20%%C%3A9education20%de20%qualit%C%3A9, in20%l› %C%3A9conomie20%du20%knowledge

والإنساني والاجتماعي والترابي بحلول عام 2035، تتوكأ أساسا على : (أ) التحول الهيكلي للاقتصاد من خلال تنويعه وتحرير المبادرة الريادية وتعزيز التنافسية وتوجيه الاستثمار الخاص وتعزيز الاقتصاد الاجتماعي؛ (ب) تعزيز الرأس المال البشري من خلال توفير تعليم ذي الجودة وتحسين الرعاية الصحية العامة؛ (ج) تعزيز التضامن الاجتماعي من خلال تعزيز تمكين النساء ودعم تطور الشباب وتوسيع الحماية الاجتماعية وتعزيز التنوع الثقافي في البلاد؛ و(د) إعادة تعريف استراتيجيات التنمية الإقليمية لتكون المناطق مصدرا لخلق الثروة وترسيخ مبادئ استدامة الموارد وصمودها أمام تأثيرات تغير المناخ.

وتنضاف تلك الإصلاحات إلى رزمة تدابير أخرى انصرفت بشكل خاص إلى أوراش قانونية تتعلق بقانون الحريات العامة، وقانون الشغل، والقانون الجنائي، والمؤسسات القانونية، والميثاق الجماعي. وقد جرى تعزيز هذه الإصلاحات من خلال المصادقة على أحكام الأليات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء.

كما تم حفز مسار تحديث بيئة الأعمال وتعزيز آليات المنافسة أيضًا من خلال إصدار ميثاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) وقانون الحرية في تحديد الأسعار وتعزيز المنافسة.

وتم دعم تنفيذ هذا الإطار التنظيمي بشكل خاص من خلال إحداث مجلس المنافسة الذي دخل حيز العمل في أفق تعزيز تنافسية النسيج الاقتصادي الوطني. كما تم دعمه أيضًا من خلال إحداث الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية ومكافحة الفساد، والتي تتغيا بشكل خاص بدء، وتنسيق، ومراقبة، ومتابعة تنفيذ سياسات الوقاية ومكافحة الفساد، وجمع ونشر المعلومات في هذا المجال، والمساهمة في تحسين الحياة العامة وتعزيز مبادئ الحكم الجيد، وثقافة الخدمة العمومية، وقيم المواطنة المسؤولة.

كما بادر المغرب أيضًا إلى إصدار القانون الإطار 03.22 الذي يشكل ميثاقًا للاستثمار من أجل دعم خلق مناصب شغل قارة، وتقليص الفوارق بين الأقاليم والعمالات في المملكة في مجال جذب الاستثمارات، وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الأولوية والمهن المستقبلية. كما يروم أيضًا تحسين بيئة الأعمال وتيسير عملية الاستثمار، وتعزيز جاذبية المملكة بهدف تحويلها إلى قطب قاري ودولي لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشجيع التصدير وتطوير الشركات المغربية على الصعيد الدولي، وتشجيع استبدال الواردات بالإنتاج المحلي.

وقد أولت الدولة أيضًا اهتمامًا كبيرًا للجانب الاجتماعي في سياستها العمومية، من خلال تعبئة ميزانيتها بنسبة متزايدة لضخها في القطاعات الاجتماعية. وتمثل الاعتمادات المخصصة داخل الميزانية للقطاعات الاجتماعية ما يقارب 50% من ميزانية الدولة في السنوات الأخيرة بعد أن ظلت في حدود 41% في بداية عقد التسعينيات. وقد تم إيلاء عناية أكبر بقضايا المساواة بين الجنسين، وتم منح أهمية أكبر لنتائج التنمية مقارنة بالوسائل المستخدمة.

هذا وتشكل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH)، التي أطلقها جلالة الملك في عام 2005 والتي تشمل الفترة من 2019 إلى 2023 ويجري تنفيذها حاليًا، مثالًا آخر على وضع السياسة العامة للإنسان في صلب اهتماماتها. وتروم المبادرة الملكية تحسين ظروف معيشة السكان من خلال تطوير البنية التحتية الاجتماعية وتشجيع إنشاء مشاريع مدرة للدخل على مستوى الوحدات الجغرافية الأساسية. إنها تهدف أيضًا إلى تحفيز التكاملات التراكمية مع نتائج الإصلاحات الاجتماعية التي تهدف إلى تقليل الفقر وعدم الاستقرار والإقصاء الاجتماعي.

علاوة على ذلك، يشهد تطور مؤشرات الولوج إلى التعليم تحقيق تقدم كبير نحو تعميم التعليم في المرحلة الابتدائية وتقليص الفجوات بين البيئتين الحضرية والقروية. وهكذا، سجل معدل الالتحاق الخاص بالأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و11 عامًا تحسنًا كبيرًا، حيث ارتفع عند الإناث من 80.6% في عام 2000 إلى 100% في عام 2020، وعند الذكور من 88.4% إلى 100% على الصعيد الوطني، كما زادت نسبة التمدرس في صفوف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 14 عامًا حيث زادت عند الإناث من 52.7% في عام 2000 إلى 92.2% في عام 2020، وعند الذكور من 67.6% إلى 96.2%. أما نسبة

التمدرس الخاص بالأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و17 عامًا، فزادت عند الإناث من 32.2% إلى 68.7%، وعند الذكور من 42% إلى 70.6% خلال نفس الفترة.

بخصوص معدل التعلم لدى النساء اللاتي تتجاوز أعمارهن 15 عامًا، زاد من 39.6٪ في عام 2004 إلى 53.9% في عام 2019، وزاد معدل التعلم للرجال من 65.6% إلى 74.6%.

وإيمانا منها بضرورة رفع التحديات الرئيسية التي يواجهها النظام التعليمي الوطني، وضعت السلطات العمومية رؤية استراتيجية جديدة (2015-2030) تتوخى إنشاء مدرسة جديدة تقوم على أساس الإنصاف وتكافؤ الفرص، وضمان الجودة للجميع، وتعزيز الفرد والمجتمع.

من حيث الولوج إلى خدمات الرعاية الصحية، سُجل تحسن ملموس خاصة فيما يتعلق بالولوج إلى خدمات الرعاية الصحية في المستشفيات العمومية مع زيادة نسبة الاستشفاء بنسبة 61%.

وقد انطلق المغرب بعزم وحزم في مشروع استراتيجي لتعميم الحماية الاجتماعية لكافة السكان، من خلال مشروع سيتيح لعموم المغاربة حق الاستفادة من حق دستوري وضمان الإنصاف الاجتماعي.

إن التقدم الذي حققه المغرب، مهما كان واعدًا، لا يجب أن يغفل وجود بعض التحديات التي يجب رفعها لتأمين وتحصين مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتمكينه من استثمار حصاد التنمية لاندماج سلس في الاقتصاد العالمي. بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية الشاملة للعوامل وتحسين محتوى النمو من حيث الوظائف، ستشكل باقي الأوراش الإصلاحية الأخرى (مثل تحسين الاستثمار وتعزيز تناسق الاستراتيجيات القطاعية) عناصر داعمة ليطأ المغرب بأقدام واثقة وبإقدام عصر الإقلاع.

وتبقى مسألة التشغيل، خاصة تشغيل النساء، إحدى أكبر التحديات التي يتعين على المغرب مواجهتها، من خلال سن سياسات مبتكرة قادرة على خلق عدد كافٍ من فرص الشغل اللائقة لساكنة ببنية عمرية شابة، واعية ومتعلمة.

ويظل تحسين جودة التعليم والتكوين أمرا ملحا، خاصة وان الأمية تؤثر بشكل كبير على مستوى رأس المال البشري المتوسط، على الرغم من تراجعها النسبي خلال العقد الأخير، حتى وإن ظلت مستويات الولوج إلى سلك التعليم بشقيه الثانوي التأهيلي والتعليم العالي غير كافية.

أما فيما يتعلق بالولوج إلى خدمات الرعاية الصحية، لا يزال التقدم المحقق دون المنشود في أفق التصدي للتحديات المستمرة التي تقتضي توفير الموارد البشرية، خاصة بالمناطق القروية والمناطق المعزولة.

ثانيا: السيـــاق الديمغـــرافي

أ. عدد ومعدل الزيادة السنوي للسكان

حسب توقعات المندوبية السامية للتخطيط، انتقل سكان المغرب من 33.8 مليون نسمة في عام 2014 إلى حوالي 37 مليون نسمة في عام 2023.

وفقًا لذات التوقعات، يرتقب أن يصل عدد السكان إلى حوالي 39.3 مليون نسمة بحلول عام 2030، ويبلغ 43.6 مليون نسمة في أفق عام 2050.

ويتضح أن وتيرة النمو الديمغرافي تباطأت بشكل مضطرد قياسا بالعقد الذي سبق هذا الزمن الإحصائي، حيث كانت نسبة النمو الديمغرافي تناهز 1.38% بين عامي 1994 و2004، ثم انخفضت إلى 1.26% خلال فترة 2004-2014، وبالتالي، يُفترض أن يستمر مسار التراجع ليصل 1.03% بين عامي 2014 و2023، وربما تبلغ نسبة 0.87% بحلول عام 2030، و0.51% بين عامي 2030 و2050.

يتضح إذن أنه على الرغم من هذا التحكم النسبي في معدلات النمو الديمغرافي، فإن المغرب سيشهد في السنوات القادمة متوسط زيادة ديمغرافية سنوية تعادل تقريباً مدينة تضم 300 ألف نسمة، مع ما يقتضيه ذلك من تظفير الجهود لتلبية الاحتياجات الإضافية في مجال التعليم والصحة والتشغيل والإسكان والطاقة والمياه والغذاء، بالإضافة إلى البنيات التحتية ذات الطابع الاجتماعي.

الرسم 1 : تطور معدل النمو الديموغرافي السنوي (بـ%) في المغرب برسم الفترة الممتدة بين 1994 و2050

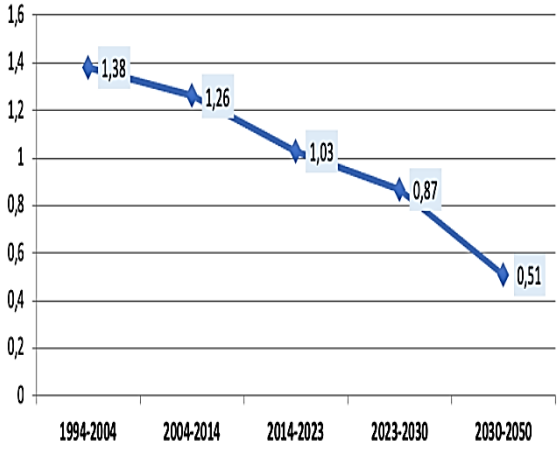

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكنى برسم الفترة الممتدة بين 1994 و2014 والتوقعات السكانية للفترة الممتدة بين 2014 و2050

ب. الخصوبة ومحدداتها الرئيسية

يقترب معدل الخصوبة الكلي من عتبة استبدال الأجيال في عام 2022.

بات الزواج أكثر تأخراً وتراجع الإقبال عليه.

على مر العقود الثلاثة الأخيرة، استمر معدل الخصوبة الكلي في الانخفاض وفق مسار التراجع الذي دشن منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي. بين عامي 1994 و2014، انخفض ذات المؤشر من 3.28 إلى 2.21 طفلًا لكل امرأة، ومن المفترض أن يقترب من عتبة استبدال الأجيال في عام 2022[27] ليصل إلى 2.1 طفلًا لكل امرأة.

ويفسر هذه النمط التطوري للخصوبة أساسا بزيادة سن عقد الزواج الأول وتبني متزايد وعلى نطاق أوسع لوسائل منع الحمل.

في الواقع، إذا كان الزواج المبكر يحدد نظام علاقات القوة بين الأزواج، فإنه يحدد مدة التعرض للحمل في ظل غياب التخطيط العائلي: فعندما تتزوج النساء في سن مبكرة ويكون فارق السن حينها كبيرا بينهن وبين أزواجهن، يلفين أنفسهن في وضع اعتباري أدنى داخل أسرهن وأكثر عرضة لإنجاب ذرية متعددة الأفراد.

الرسم 2 : تطور معدل الخصوبة الكلي بين سنوات 1994 و2022

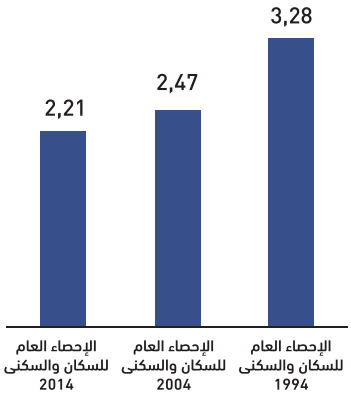

المصادر : المندوبية السامية للتخطيط ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية

على مدى العقود الأخيرة، بات الزواج أكثر تأخرًا. ففي عام 1960، كانت الإناث تتزوجن في متوسط أعمار لا تتجاوز 17.5 سنة، ويرتفع المعدل المذكور عند فئة الذكور إلى 24 سنة.

حاليًا، يتزوج كل من النساء والرجال في وقت لاحق؛ حيث يتجاوز السن المتوسط عند الزواج الأول 25 عامًا بالنسبة للإناث، و30 عامًا للذكور. ولم يعد الزواج في سن متأخرة مجرد ممارسة شبه عالمية فقط، بل أصبح الزواج اختيارا ذاتيا ولم يعد بالضرورة في حكم الوجوب.

في عام 2014، لم يعد الزواج شائعا في أوساط حوالي 7.4% من الذكور وحوالي 9.6% من الإناث. ولم تتجاوز هذه النسب 3% لكل من الجنسين منذ عقد من الزمن.

ومنذ بداية هذا القرن، اتجهت هذه النسب في منحى تصاعدي لترتفع تباعا على التوالي بالنسبة للذكور والإناث إلى 4.9% و5.3% في عام 2004.

في المغرب، يزداد السن المتوسط عند الزواج الأول أكثر بالنسبة لفئة الذكور أكثر منه بالنسبة لفئة الإناث، حتى وإن كان واقع الحال يشير إلى أن النساء عادة ما يتزوجن في سن أصغر من الرجال.

27. التوقعات الخاصة بالسكان والأسر بين عامي 2014 و2050، المندوبية السامية للتخطيط، 2017.

الجدول 1 : تطور السن عند الزواج الأول حسب الجنس ووسط الإقامة بين عامي 2004 و2018

السنة	الإناث	الذكور	الفارق
2004	26,3	31,2	4,9
2010	26,6	31,4	4,8
2014	25,7	31,3	5,6
2018	25,5	31,9	6,4

المصادر : المندوبية السامية للتخطيط (RGPH وENDPR2010) ووزارة الصحة (ENPSF2018)

بالإضافة إلى ذلك، تتزايد هوة الفارق العمري عند الزواج الأول بين الزوجين.

كما أن زواج الفتيات القاصرات يظل مهمًا، خاصة في الأوساط القروية حيث تزوج أكثر من خُمس النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 عامًا قبل سن الـ 18 ربيعا.

الرسم 3 : نسبة النساء في الفترة من 20 إلى 24 عامًا المتزوجات قبل سن الـ 18 حسب وسط الإقامة : 2004 و2018 (بـ %)

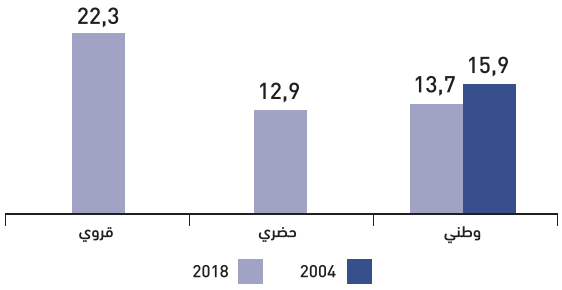

المصدر : وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

علاوة على تأخر سن الزواج الأول، نشهد زيادة مستمرة في نسبة العازبين على مر العقود، باستثناء الفترة الأخيرة حيث انخفضت تلك الزيادة بين التعدادين الأخيرين (2004 و2014) من 39.7% إلى 34.8% (-4.9 نقطة في المئة). هذا المستوى من الانخفاض كان بمعدل (-4.8 نقطة) بالنسبة للرجال بعد ان تراجع من 45.7% إلى 40.9%، أما بالنسبة للنساء، فقد كان التراجع بمعدل (-5.1 نقطة) بعد أن تراجعت نسبة العزوبة من 34.0% إلى 28.9%.

هذا الانخفاض في نسبة العزوبية، كان أكثر وضوحًا بين الشبان، وشكل انعكاسًا لتوجه والموقف العام من الزواج الذي شهدناه على مر العقود.

هذا وانتشرت وسائل منع الحمل بشكل ملحوظ على مر السنين إلى درجة أصبحت معها موانع الحمل خلال السنوات الأخيرة، العامل المحوري الذي يضبط مستوى الخصوبة لدى النساء المغربيات.

فعلى سبيل المثال، كانت حوالي ست نساء متزوجات من كل عشرة (63.0%) في عام 2004 تمارس تخطيطًا عائليًا.

وفي عام 2018، ارتفعت هذا النسبة إلى سبع نساء من أصل عشرة.

ومع ذلك، لا تتجاوز نسبة النساء اللواتي يلجأن إلى وسائل منع الحمل الحديثة، بشكل خاص أقراص منع الحمل، نسبة 58% من إجمالي النساء المتزوجات.

الجدول 2 : تطور شيوع استخدام وسائل منع الحمل (%) للنساء المتزوجات بين عامي 1995 و2018

السنة	شيوع استخدام وسائل منع الحمل
1995	50,3%
1997	58,4%
2003-04	63,0%
2011	67,4%
2018	70,8%

المصدر : وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

ج. الوفيات وتركيباتها

انخفض معدل وفيات الرضع والأطفال بنسبة 50% بين عامي 2010 و2021، حيث انخفض على التوالي من 36.3 في كل ألف وفاة إلى 18 في كل ألف وفاة.

يمكن تقدير الوفيات، باعتبارها ثاني مقياس في الديناميات الديموغرافية الطبيعية بعد الخصوبة، من خلال تعقب تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة، باعتباره مقياسا موحدا لتقييم التقدم المحرز في مجال الصحة والخدمات المقدمة لكل الفئات العمرية.

وحيث أن الفرص الأفضل والأمثل لتخفيض نسب الوفيات تهم فئتي الرضع والأطفال في السنوات المبكرة وخلال فترة الإنجاب بشكل عام، فإن هذا القسم سيرصد أيضًا مختلف الاتجاهات في تطور معدل الوفيات في أوساط هذه الفئات العمرية.

ج.1. المعدل العام للوفيات

شكل طول العمر التدريجي خير ترجمة للانخفاض السريع والمتواصل في معدلات الوفيات، حيث زاد متوسط العمر عند الولادة من حوالي 75 عامًا في 2009/2010 بمقدار عام ونصف خلال ثمانية أعوام ليصل إلى 76 عامًا في 2018.

ووفقًا لتوقعات المندوبية السامية للتخطيط، من المرتقب أن يبلغ حاليًا متوسط العمر المتوقع إلى حوالي 77 عامًا.

في هذا الزخم، حصدت النساء أكبر معدلات الزيادة في متوسط طول العمر، بحيث لازال فارق العمر المتوسط بين الرجال والنساء يزداد لفائدة النساء.

هذا، وقد ارتفع متوسط العمر عند الولادة في أوساط النساء من 76.3 عامًا في 2009/10 إلى 78.0 عامًا في 2018، ومن المتوقع أن يصل إلى 78.6 عامًا في عام 2020، في حين ارتفع متوسط العمر للرجال من 73.2 عامًا إلى 74.6 عامًا، ومن المتوقع أن يبلغ 75.2 عامًا، مما يمثل زيادة في معدل الفارق بين الجنسين من 3.1 عامًا إلى 3.4 عامًا.

ويُعزى هذا الارتفاع في متوسط العمر أساسا إلى انخفاض معدل الوفيات، وبشكل خاص معدل وفيات الرضع والأطفال.

الجدول 3 : تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بعدد السنوات)

السنوات	الإناث	الذكور	ذكورا وإناثا
2009-10	76,3	73,2	**74,8**
2014	77,3	74	**75,6**
2018	78	74,6	**76,3**
2022	**78,6**	**75,2**	**76,9**

المصادر : المندوبية السامية للتخطيط، ENDPR-2009/10، تقديرات عامي 2014 و2018 والتوقعات (2022)

ج.2. وفيات الرضع والأطفال

انخفضت وفيات الرضع والأطفال بشكل ملموس، حيث انتقلت من 47.0 في كل ألف وفاة خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2003 إلى 36.3 في كل ألف وفاة في عام 2010، ليتوالى الانخفاض ويصل إلى 22.2 في كل ألف وفاة في الفترة الممتدة بين 2014 و 2018، قبل أن يبلغ 18 حالة وفاة من أصل كل ألف وفاة في عام 2021[28]، مما يمثل انخفاضًا بنسبة أكثر من 62%.

وعلى الرغم من هذا التحسن الجلي كنتيجة حتمية لعدة برامج صحية وتحسن نسبي في البنية التحتية الصحية، إلا أن قطاع الصحة في المغرب يعاني من عدة اضطرابات، يتصدرها نقص الموارد البشرية والأدوية وعدم فعالية وجودة خدمات العرض الصحي، فضلا عن قصور في الحكامة.

الجدول 4 : تطور معدل وفيات الرضع والأطفال حسب الجنس (بالآلاف) بين عامي 1999 و2021

معدل وفيات الرضع والأطفال (في ‰)			
الفترة	ذكورا وإناثا	الذكور	الإناث
1999-2003	47,0	59,0	48,0
2009-2010	36,3	39,2	33,1
2014-2018	22,2	22,7	21,6
2021	18,0	20,0	16,0

المصادر : المندوبية السامية للتخطيط (ENDPR-2009/10)، وزارة الصحة (ENPSF, ENSME97-18) والأمم المتحدة (2022)

وفقًا لمستوى الإنتماء للنوع الاجتماعي، سجل انخفاض ملموس في نسبة وفيات الرضع والأطفال خاصة بالنسبة لفئة الذكور بنسبة أكثر من نسبة الوفيات في أوساط الرضع والأطفال الإناث، حتى أن الفارق بين الجنسين انخفض بشكل كبير، مما يشير إلى أن الفارق البيولوجي الذي تحملنه الأطفال الإناث عند الولادة ويُرجح كفتهن بيولوجيا قد بدأ في التلاشي على خلفية أنماط سلوكية اجتماعية في غير صالحهن.

ويتجلى هذا الانخفاض في عدد وفيات الرضع والأطفال الذكور ا بشكل أوضح من حيث وفيات فئة الرضع. فعلى سبيل المثال، بدأت معدلات الوفيات الزائدة بين الذكور خلال السنة الأولى من العمر في التراجع منذ عام 2004.

وفي عام 2018، أصبحت أقل من نقطة واحدة في الألف تفصل بين معدلات وفيات الرضع عند ولادة الإناث وعند ولادة الذكور، بينما بلغ هذا الفارق 14 نقطة لكل ألف وفاة في عام 2004.

28. التوقعات السكانية العالمية 2022، الأمم المتحدة.

الرسم 4 : معدل وفيات الرضع (لكل 1000) في عام 2004 و2011 و2018

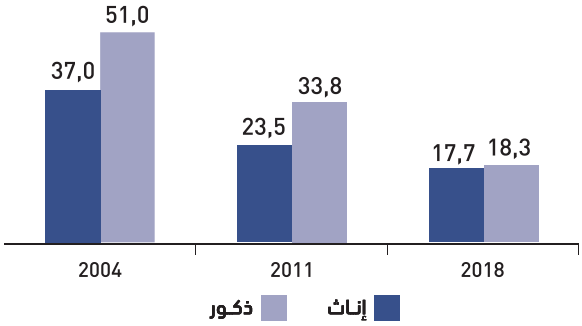

المصدر : وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

ج.3. وفيات الأمهات

كما هو الشأن بالنسبة لوفيات الرضع والأطفال، انخفضت وفيات الأمهات بشكل كبير أيضًا، حيث انخفض هذا المؤشر من 112 حالة وفاة للأمهات لكل 100 ألف مولود حي في عام 2010 إلى 72.6 حالة وفاة في عام 2018، واستمرت وتيرة هذا الانخفاض لتصل 72 حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حي خلال سنة 2020[29]، مما يشكل انخفاضًا بنسبة 36%. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، تبقى وفيات الأمهات في المغرب عالية نسبيا.

الرسم 5 : تطور وفيات الأمهات بين عامي 2004 و2020

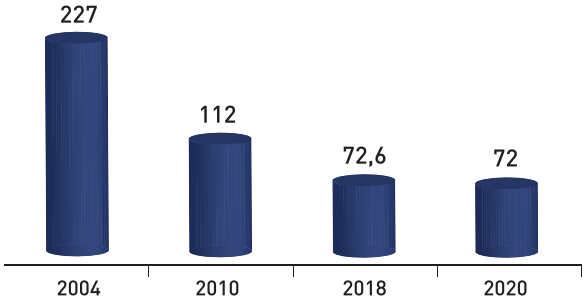

المصادر : (HCP (ENDPR), MSPS (ENPSF), NU (2022

د. البنية وفق معياري العمر والجنس

تمثل الفئة النشيطة تقريبًا ثلثي إجمالي السكان الإجماليين حتى متم 2022.

يتجلى التغير الذي طال سلوك السكان المغاربة في التحول التدريجي في بنيتهم العمرية، حيث يتميز هذا التحول بانقلاب على مستوى هرم الأعمار مع تقلص تدريجي لقاعدة الأطفال تزامنا مع الزيادة المضطردة لحجم الساكنة النشيطة وكذا فئة الأشخاص المسنين. ويظهر هذا التحول بجلاء من خلال تعقب الظاهرة على المدى البعيد.

الرسم 6 : الهرم العمري لسكان المغرب بين سنوات 2004 و2014 وعام 2022

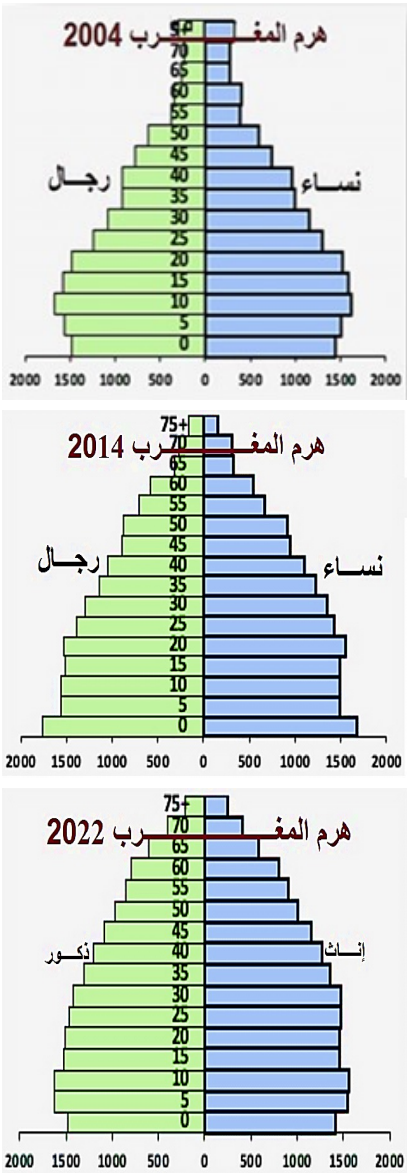

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، إحصاء 2004 و2014 وتوقعات سنة 2022

29. «اتجاهات الوفيات النفاسية من عام 2000 إلى عام 2020»، وفق تقديرات منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومجموعة البنك الدولي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/شعبة السكان، 2023.

بالمقابل، تستمر أعداد الفئة العمرية من 15 إلى 59 عامًا في التزايد بمعدل ملحوظ نسبيًا.

ففي عام 2022، مثلت نسبة تقارب 62.5% من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و59 عامًا في حين لم تكن هذه النسبة تربو عن 47.0% في عام 1971.

أما بالنسبة للسكان الذين تجاوزوا سن الستين عامًا، فقد ارتفعت نسبتهم من 7.1% في عام 1971 إلى 9.4% في عام 2014 لتواصل مسارها التصاعدي وتبلغ 12.2% في عام 2022.

الرسم 7 : تطور بنية الفئات العمرية بين سنتي 1971 و2022

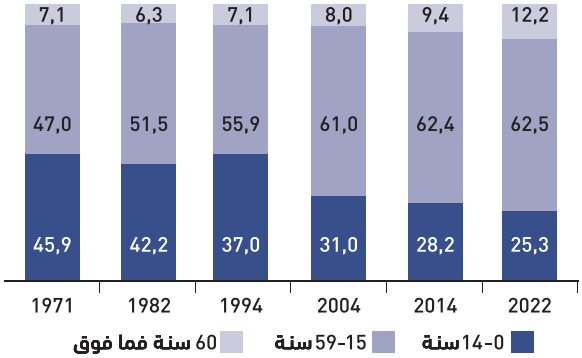

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاءات من 1971 حتى 2014 وتوقعات سنة 2022

على الرغم من انخفاض نسبة فئة الأقل من 15 عامًا على مر السنين، إلا أن البنية بحسب مؤشر الفئة العمرية للسكان المغاربة ما زالت تتميز بأهمية شبابها.

فالشباب دون سن الخامسة عشرة، الذين كانوا في الواقع يمثلون نسبة 45.9% من إجمالي السكان المغاربة في عام 1971، انخفضوا إلى 28.2% فقط في عام 2014، ولا يمثلون سوى 25.3% في عام 2022. وهذا يشي بانخفاض قارب 20 نقطة خلال 51 عامًا.

كما يعتبر هذا الحضور الإحصائي الكمي لفئة الشباب فرصة حقيقية يتعين استثمارها والمراهنة عليها لتشجيه الشباب على خلق الثروة من خلال توفير فرص عمل لهذه القوى العاملة النشيطة لضخ مجهودها في ذروة عطائها الإنتاجي في الاقتصاد.

وفي الواقع، في عام 2022، ستمثل فئة الأقل من 29 عامًا ما يقرب من نصف السكان (49.5%)[30]. بالتركيز فقط على الفئة العمرية من 15 إلى 29 عامًا، فإن وزنها يشكل 24.3% من السكان الإجماليين و38.9% من الساكنة النشيطة.

ومع ذلك، يواجه هؤلاء الشبان العديد من الصعوبات التي تعيق اندماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

فبالفعل، يكون هؤلاء الشبان الأكثر عرضة لمشكلة البطالة، بعد أن ارتفع معدل البطالة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا من 17.6% في عام 2010[31] إلى 31.8% في عام 2021[32]، مقارنة بمعدل 9.1% و12.3% تباعا بالنسبة لعموم الساكنة الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق.

ويُفضي هذا الوضع إلى استبعاد وتهميش بعض الشباب، حيث أن أكثر من واحدا من بين أربعة شبان تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا (26% أو 1.5 مليون شخص) في عام 2021 هم من فئة الشباب الذين لا يزاولون عملا ولا يتابعون دراسة أو تكوينا (NEET).

هـ. العائد الديموغرافي في المغرب

هـ.1. الديناميات الديموغرافية المستقبلية

كما أومأنا إليه في فقرة سابقة، أفضت التحولات الديموغرافية الكبيرة التي شهدها البلاد إلى زيادة في السكان في سن النشاط مقارنة بالمُعالين (أقل من 15 عامًا وأكثر من 60 عامًا). ومن المتوقع أن يتواصل هذا التوجه في المستقبل القريب.

ووفقًا لتوقعات المندوبية السامية للتخطيط، ستتراجع نسبة السكان في سن النشاط من 62.8% إلى 62.1% بين عامي 2020 و2035 بمتوسط معدل سنوي يناهز 1.01%، متجاوزا بذلك المعدل السنوي الإجمالي للسكان (0.97%).

أما السكان دون سن الخامسة عشرة، فسيشهدون انخفاضًا تدريجيًا يعود أساساً إلى انخفاض معدل الخصوبة، حيث سينخفض عددهم من 9.3 مليون في

30. الإسقاطات السكانية والأسرية بين عامي 2014 و2050، المندوبية السامية للتخطيط، 2017.
31. المرأة المغربية بالأرقام، المندوبية السامية للتخطيط، 2022.
32. النشاط، التشغيل والبطالة، النتائج السنوية، المندوبية السامية للتخطيط، 2021.

عـام 2020 إلـى حوالـي 8.4 مليـون فـي عـام 2035، وسـتتراجع نسـبتهم مـن 25.9% إلـى حوالـي 20.5% خـلال نفس الفترة.

الرسم 8 : تطور بنية المجموعات العمرية الكبرى (بـ%) بين سنتي 2020 و2035

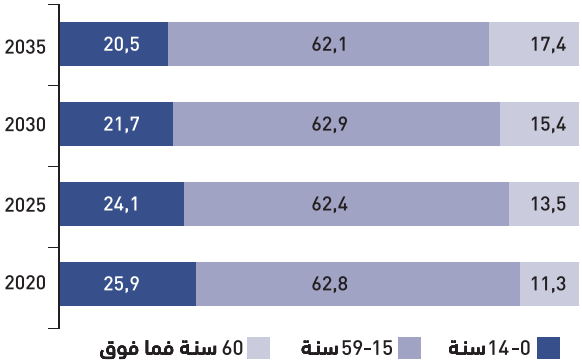

المصـدر : المندوبية السامية للتخطيط، التوقعات الديمغرافية

تتميـز هـذه الفتـرة ببنيـة سـكانية نشـيطة يمكـن المراهنـة عليهـا واسـتحضار سـطوتها العدديـة عند صوغ السياسـات العموميـة واعتبارهـا فرصـة يتعـين اسـتثمارها مـن خـلال تخويلهـا تكوينـا عالـي الجـودة، وخلـق الظـروف المثلـى لإدمـاج هـذه الفئـة فـي الحيـاة العمليـة وضمـان الرفـاه وبلوغ أهداف النمو الاقتصادي.

ومـع ذلـك، فـإن هـذه الفتـرة الزمنيـة المناسـبة لتحقيـق المكاسـب الاقتصاديـة أو «العائـد الديمغرافـي» تظـل محـدودة فـي الزمـن، لأنهـا ابتـدأت عنـد مطلـع الألفيـة الثالثة ويُفترض أن تنتهي في أفق سنة 2038، كما هو مشـار إليـه مـن خـلال نسـبة التبعيـة أو الإعالـة [33] علـى مـدى الفتـرة الممتـدة بـين 1971 و2014، تراجعـت هـذه النسـبة مـن 113 إلـى 60 شـخصًا معـالاً لـكل 100 شـخص نشـط، ويرتقـب أن تتهـاوى لتصـل إلـى أدنـى معدلاتهـا بنسـبة تبلـغ 58.9 في عـام 2030. بعـد ذلـك، يرتقـب أن تبدأ في الارتفاع مرة أخرى بفعل الشيخوخة.

هـ.2. رهانات وسياسات لدعم العائد الديموغرافي

الرسم 9 : تطور نسبة الإعالة (بـ%) بالمغرب بين سنتي 1960 و2050

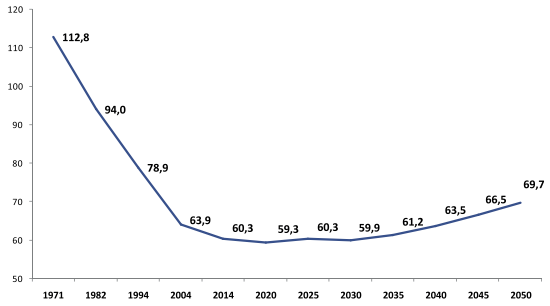

المصـدر : المندوبية السامية للتخطيط (مختلف الإحصاءات العامة للسكان والسكنى، والتوقعات الديمغرافية)

خـلال سـنة 2021، تمكـن 49.8% فقـط مـن السـكان ضمـن الفئـات النشـيطة مـن الولـوج إلـى سـوق الشغل.

فـي الوقـت الحالـي، بُعيـد عقـد مـن الزمـن الـذي يفصلنـا عـن وصـد نافـذة العائـد الديموغرافـي، لـم يسـتفد المغـرب بشـكل كامل من هذه الفرصة.

وتشـكل اليـد العاملـة، خاصـة فـي صفـوف الشـباب، المشـكلة الرئيسـية التـي حالـت دون تحقيـق هـذا العائـد الديموغرافي.

ففـي عـام 2021، تمكـن فقـط 49.8%[34] مـن السـكان النشـيطين مـن ولـوج سـوق الشـغل. بينمـا يمثـل النصـف الآخـر مـن السـكان ضمـن الفئـة العمريـة النشـيطة أكثـر مـن نصـف السـكان، دون أن يسـاهموا أو يشـاركوا فـي خلق الثروة.

كمـا يشـكل اسـتمرار معـدلات البطالـة فـي صفـوف الشـباب، وخاصـة بـين خريجـي التعليـم العالـي، وانخفـاض معـدل نشـاط المـرأة، تحديـات كبيـرة أخـرى تعيـق النمـو الاقتصادي.

33. يتم تعريفها باحتساب نسبة السكان في سن العمل والسكان المُعالين (صغارا كانوا أم كبارا).
34. سِجل 2021.

وعلاوة على ذلك، وبفعل تأثير مجموع لجائحة كوفيد19- وموسم فلاحي ضعيف نتيجة توالي سنوات الجفاف، شهد سوق الشغل تراجعا جليا عجل بالإجهاز على مناصب الشغل وتسبب في خفض ساعات العمل مع زيادة البطالة الجزئية.

خلال سنة 2020، عرف الاقتصاد الوطني فقدان 432 000 منصب شغل، مع تسجيل انخفاض عدد ساعات العمل الأسبوعية بنسبة 20% من 494 مليون ساعة إلى 394 مليون ساعة، فازداد معدل البطالة الجزئية وقفز من 9.2% إلى 10.7%.

بالإضافة إلى ذلك، سيشهد المغرب في السنوات القادمة شيخوخة متسارعة في بنية هرمه السكاني، حيث يمكن أن تتضاعف تقريبًا نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 عامًا وأكثر، لتنتقل من 12.2% إلى 23.2% خلال الفترة 2022-2050، مع ما يستتبع ذلك من ضغط يعصف بقدرة استيعاب أنظمة الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية لهذه التحديات.

في هذا السياق، يتعين على المغرب التعجيل بتفعيل ورش إصلاحي يروم تحسين وتجويد الرأس المال البشري[35] وخاصة في صفوف الشباب والنساء. وبمعنى آخر، لا يمكن تحقيق العائد الديمغرافي ما لم يستثمر المغرب في مجالي الصحة والتعليم، مع السعي لتمكين النساء وتشغيل الشباب، مع اعتماد سياسات ماكرو–اقتصادية تضمن استقرار مناصب الشغل والحكامة الجيدة. كما يتعين الحرص على توافق التقدم في مجال التعليم والصحة وتناغمه مع الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية التي تكفل فرص عمل منتجة ولائقة للشباب حتى يتسنى تحصين التوازنات الاقتصادية والسياسية لبلدنا.

وبالتالي وجب الاستثمار في تطوير فرص إشراك الشباب في تنزيل البرامج والسياسات العمومية التي تستجيب لحاجاتهم الخاصة، مع العمل على ملاءمة ومواءمة مخرجات النظام التعليمي مع سوق الشغل، وبالتالي القضاء على الفقر وتقليص الفوارق بشتى تلاوينها وأشكالها.

35. ووفقا للتقرير المتعلق بالنموذج التنموي الجديد، يُنظر إلى رأس المال البشري على أنه الثروة الأساسية للدولة.

الجزء الثاني:
الكرامة والمساواة

الفصل الثالث: المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

من أجل تمكين كل فئات ساكنته، خاصة النساء، من الاستمتاع بجميع حقوقهم والمساهمة بشكل كامل في مسار تطوير البلاد، قام المغرب بإجراء إصلاحات وتعديلات تشريعية أثرت على العديد من القوانين، وخاصةً قانون الأحوال الشخصية ومدونة الأسرة والقانون الجنائي ومدونة التجارة والوظيفة العمومية وقانون الشغل بهدف تفادي أي نوع من أنواع التمييز أو الإخلال بالوضع القانوني للمرأة.

وهكذا، فقد نصت أحكام الدستور على حظر جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات[36] وأكدت مبدأ المساواة الفعلية بين الرجال والنساء في جميع المجالات (المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية)[37].

كما جاء الدستور بمقتضيات مُلزمة للدولة والمؤسسات العمومية والجهات المحلية، تنيط بها مهام تعبئة كافة الوسائل المتاحة من أجل توفير شروط تمتع المواطنين، على قدم المساواة، بـ« الحق في الرعاية الصحية والخدمات الطبية، والحق في الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي، والتضامن المتبادل أو تلك التي تديرها الدولة، والاستفادة من التعليم الحديث المتاح وذو الجودة العالية، والتعليم حول التمسك بالهوية الوطنية والقيم الوطنية الثابتة، والتكوين المهني والتربية البدنية والفنية، والسكن اللائق، والعمل ودعم السلطات العمومية في البحث عن وظيفة أو العمل الحر، وحق الولوج إلى الوظيفة العمومية وفقًا للجدارة، والولوج إلى المياه والعيش في بيئة صحية، وحماية البيئة والتنمية المستدامة »[38].

ولم يقتصر المغرب على الجوانب المؤسسية والقانونية والمسطرية فقط، بل وسع دائرة اهتمامه لتشمل المجالات الاجتماعية والاقتصادية التي تروم مجتمعة تكريم المرأة.

وتم تبني استراتيجيات وسياسات وتدابير مختلفة لتعزيز مكانة المرأة في أفق المساواة والتكافؤ بين الجنسين.

ورغم النتائج الإيجابية التي تم التوصل إليها، يتعين لزوما بذل جهود إضافية لتحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين وتحسين ترتيب المغرب في مؤشر تصنيف الفجوة العالمية بين الجنسين Global Gender Gap Ranking[39] الذي يضع المغرب في المرتبة 136 من بين 146 دولة في عام 2022[40]، مقارنة بالمرتبة 137 من بين 149 دولة في عام 2018.

ويرجع هذا التصنيف إلى الأداء الضعيف في مجال التشغيل والتمكين السياسي للنساء، كما سنرى فيما بعد.

36. ديباجة الدستور نصت في إحدى فقراتها على: « حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان ».

37. نصت المادة 19 من الدستور على ما يلي: « يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المنصوص عليها في هذا الباب وفي أحكام الدستور الأخرى، كما وكذلك في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها المملكة وفقاً لأحكام الدستور وثوابت وأنظمة المملكة. تعمل الدولة المغربية على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. وتحقيقا لهذه الغاية، يتم إنشاء هيئة للمساواة ومكافحة جميع أشكال التمييز. »

38. المادة 31 من الوثيقة الدستورية وفق آخر تعديل لسنة 2011

39. يتعلق الأمر بتصنيف توليفي يجمع بين المؤشرات الأربعة التالية: المشاركة الاقتصادية والفرص؛ الصحة ؛ التعليم والتمكين. وأعلى درجة ممكنة هي واحدة، مما يعني المساواة الكاملة بين المرأة والرجل. – المنتدى الاقتصادي العالمي التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين
https://wwwweforum.org/docs/WEF_GGGR_2022.pdf?_gl=167*1bone*_up*MQ..&gclid=CjwKCAjwq-WgBhBMEiwAzKSH6HWIT NJIY4MUOtqIIwKuVWDmXVDJ2KxRmGOuQEV8UZvqaIDhMOilzRoCWgQ QAvD_Bw E

40. بتقسيم أداء المغرب وفقا لنتائج أربعة مؤشرات فرعية، قلصت المملكة الفجوة بين الجنسين في المؤشرات الفرعية للتحصيل العلمي والصحة والبقاء على قيد الحياة، حيث حصلت على درجات 0.945 و0.961 من 1 على التوالي، مما يضع البلاد المركزان 114 و131 في التصنيف العالمي. ومع ذلك، فقد ضعف أداء البلاد عندما يتعلق الأمر بمشاركة المرأة المغربية في الاقتصاد والسياسة.

أولا: الوضعية الراهنة للمرأة وتمكين النساء

أ. الولوج المتساوي إلى الحقوق السوسيو-اقتصادية

في المغرب، تمت مأسسة حقوق النساء ودعمها بالقوانين.

ولكن وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تم تحقيقه في مجال المساواة بين الجنسين، إلا أنه من الضروري بذل مزيد من الجهود.

نحو المساواة في الولوج إلى التعليم والتكوين

يشكل التمدرس عاملا رئيسيا في تمكين النساء وتعزيز وضعهن الاجتماعي والاقتصادي. ومن حيث الهوة بين الجنسين، يبلغ معامل التكافؤ بين الفتيات والفتيان برسم سنة 2020 نسبة 0.96 في التعليم الابتدائي، و0.92 في التعليم الثانوي الاعدادي، و1.1 في التعليم الثانوي التأهيلي لعام 2020. على الصعيد الوطني، يميل معدل التمدرس لفائدة الفتيان في المرحلة الابتدائية، وبشكل أكبر في التعليم الثانوي الاعدادي، في مختلف سنوات السلك. ومع ذلك، تميل هذه التفاوتات لصالح الذكور إلى التراجع في المراحل التعليمية العليا. وفي الواقع، يتجاوز عدد الفتيات المسجلات في المعاهد والمدارس العليا بكثير عدد نظرائهن من الفتيان.

الرسم 10: معدل الإناث (بالنسبة المئوية) في صفوف المسجلين في أسلاك التعليم

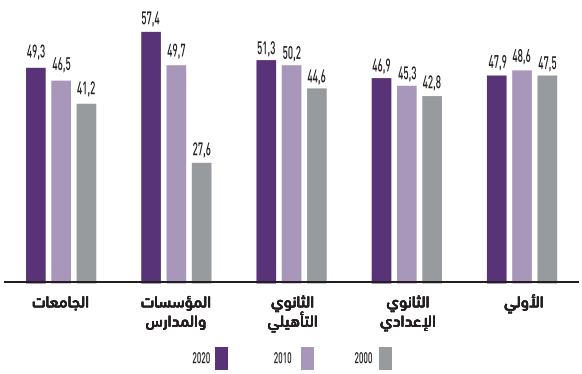

المصدر: وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

شبه مساواة بين النساء والرجال في مجال التعليم

خلال العقد الأخير، عرفت وضعية النساء والفتيات المغربيات بدورها تحسنا ملحوظا في ميدان مجو الامية. وقد ارتفع معدل القراءة والكتابة بين النساء الشابات (بين 15 و24 عامًا) من 85.2% إلى 90.5% بين 2014 و2019 (بالنسبة للرجال على التوالي 92.8% و95.5%)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 5.3 نقط للنساء (مقابل 2.7 نقطة للرجال).

نظرًا للتأخر التي تراكم في الماضي، كانت نسبة القراءة والكتابة بين السكان البالغين من العمر 15 عامًا فأكثر أقل وضوحًا ، حيث زاد معدل القراءة والكتابة في صفوف النساء من 50.1% إلى 53.9% (بزيادة قدرها 3.8 نقطة) وزاد معدلها في أوساط الرجال من 73.4% إلى 74.6% (أي بزيادة قدرها 1.2 نقطة) [41] بين 2014 و2019.

مواصلة تحسين الوضعية الصحية للنساء بنفس النفس

اقر المجتمع الدولي منذ عقود حق النساء في الاستمتاع بصحة عقلية وجسدية أفضل.

وقد شهدت وضعية النساء الصحية في المغرب تحسنًا ملحوظًا، حيث زاد متوسط العمر المتوقع عند الولادة بشكل كبير، حيث ارتفع من 73 عامًا إلى 78.6 عامًا بين عامي 2004 و2022، بينما زادت بالنسبة للرجال من 70.6 عامًا إلى 75.2 عامًا. أما بالنسبة للنساء في سن الإنجاب، فإن معدل وفيات الأمهات ما زال مرتفعًا نسبيًا، على الرغم من انخفاضه الكبير منذ عام 2004.

ووفقًا للاستطلاع الوطني حول السكان والصحة العائلية لعام 2018، يُسجل نحو 72.6 حالة وفاة للأمهات على مستوى البلاد من بين كل 100 000 ولادة، حيث يصل هذا المعدل إلى 44.6 في المناطق الحضرية ويزيد عن الضعف في المناطق القروية 111.1 حالة وفاة للأمهات على كل 100 000 ولادة.

وتشير أحدث التقديرات لمنظمة الصحة العالمية إلى أن هذا المعدل بلغ حوالي 72 في عام 2020. وُيعزى

41. المندوبية السامية للتخطيط (2021) المرأة المغربية بالأرقام: عشرون عاما من التقدم.

هذا الانخفاض إلى التطور الذي عرفته مستويات خدمات الرعاية الصحية المقدمة للنساء، وعلى وجه الخصوص تعميم الخدمات المجانية بالنسبة للخدمات المتعلقة بالولادة في المستشفيات العمومية.

فعلى سبيل المثال، زادت نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف عاملين مؤهلين في الرعاية الصحية بين عامي 2011 و2018 من 73.6% إلى 86.6% على الصعيد الوطني ومن 92.1% إلى 96.6% في المناطق الحضرية ومن 55% إلى 74.2% في المناطق القروية.

مشاركة ضعيفة للنساء في سوق الشغل

شكل حصول النساء على وظائف لائقة وذات جودة أحد أبرز عوامل تمكينهن اقتصاديًا وماليًا. جدير بالذكر أن عدد السكان النشطين الذكور لا يزال مهيمناً بالنظر لكون السكان الذكور يشكلون نسبة كبيرة من الفئات العاملة. بالفعل، انخفضت نسبة تأنيث هذه الفئة من السكان (الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا أو أكثر) من 26.8% إلى 22.6% بين عامي 2010 و2022. يحدث هذا بالرغم من ضعف مشاركة النساء المغربيات في سوق الشغل، حيث بلغ معدل مشاركة النساء فقط 19.8% في عام 2022.

الرسم 11 : تطور معدل النمو الديمغرافي السنوي بالمغرب (بـ %)

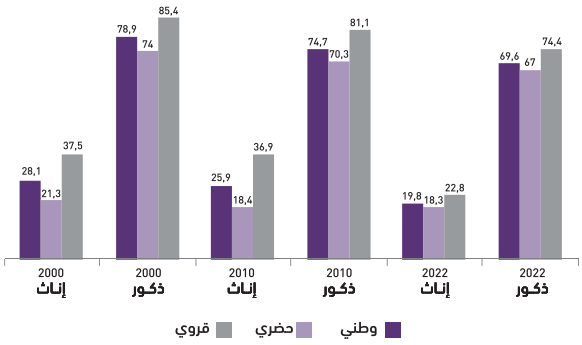

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (البحث الوطني حول التشغيل لسنوات 2000 و2010 و2022)

في عام 2022، تصدر قطاع «الخدمات» باقي القطاعات بنسبة 47.4%، متبوعا بقطاع «الفلاحة والغابات وصيد الأسماك» (29.3%)، في حين تبوأ قطاع «الصناعة بما في ذلك الحرف والصناعات التقليدية» المرتبة الثالثة (14.7%). وتعمل حوالي نصف النساء النشيطات كأجيرات (50.6%) في مقابل 53.2% بالنسبة للأجراء الذكور. وتمارس ثلثهن (33.5%) أعمالا غير مأجورة (بالمقارنة مع 7.1% للرجال)، وأقل من خُمسهن (15.9%) يعملن لحسابهن الخاص[42]، في مقابل 39.7% بالنسبة للرجال.

وفي ظل تداعيات الجائحة الناجمة عن فيروس كوفيد-19 وآثار الجفاف، ارتفع معدل البطالة بين النساء من 9.6% في عام 2010 إلى 17.2% في عام 2022 (في مقابل 8.7% و10.3% على التوالي للرجال).

ب. المشاركة النسائية في دوائر صنع القرار

مشاركة نسائية باهتة في سوق الشغل

تظل مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء رهينة بمشاركتهن الفعالة في الحياة العامة، من خلال دواليب صناعة القرار السياسي (التشريعي والتنفيذي)، والإداري، والقضائي، وريادة الأعمال.

على مستوى الحياة السياسية، لم ترق بعدُ حزمة التحسينات الملحوظة إلى مستوى تمكين النساء من بلوغ المساواة.

شهدت مشاركة النساء في دوائر صنع القرار السياسي في المغرب تقدما ملموسا خلال السنوات الأخيرة، رغم استمرار بعض المثبطات والتحديات التي يتعين رفعها.

فيما يلي، سنلقي نظرة عامة على الوضع الحالي:

الحصة المخصصة للنساء داخل الهيئات المنتخبة:
تبنى المغرب نظام الكوطا لضمان تمثيلية النساء داخل هيئات اتخاذ القرارات السياسية. وينص الدستور المغربي لعام 2011 على أن «الدولة تكفل المساواة بين الرجل والمرأة في المجالس المنتخبة».

لأجرأة هذا الالتزام، تمت المصادقة على القانون التنظيمي رقم 14-27 في عام 2016، الذي يفرض حصة نسائية بنسبة 12% في المجالس الجماعية والجهوية، وعلى مستوى مجلس النواب، فزاد عدد النائبات وتضاعف من 5 إلى 35 بفضل اعتماد اللائحة الوطنية للنساء.

42. أي: يعمل لحسابه الخاص.

المشاركة السياسية: شاركت النساء المغربيات بدينامية ونشاط في الحياة السياسية للبلاد، فبلغ عدد من انتخبن سنة 2021 في مجلس النواب في الانتخابات التشريعية مستوىً قياسيًا (95 نائبة)، خمس نساء منهن تم انتخابهن خارج اللوائح الجهوية المحددة بموجب القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، من مجموع 395 مقعدًا، لتبلغ نسبة تمثيليتهن داخل المؤسسة التشريعية 24%.

وينص القانون على تمثيل فعال للنساء في المجالس الإقليمية، مع تخصيص ثلث المقاعد حصريًا للنساء. والأهم من ذلك أن القانون المذكور قد ضمن للنساء أيضًا الحق في الترشح للثلثين الآخرين على قدم المساواة مع المرشحين الذكور.

فيما يتعلق بالمجالس الجماعية، رفع القانون عدد المقاعد المخصصة حتى الآن للنساء من أربعة إلى خمسة مقاعد. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد زيادة في عدد المقاعد إلى ثمانية في المجالس الجماعية التي يتم انتخاب أعضائها وفقًا لنظام اللائحة، على ألا يتجاوز عدد سكان الجماعة 100 000 نسمة، وحصيص عشرة مقاعد للجماعات التي يزيد عدد سكانها عن 100 000 نسمة.

وبخصوص الجماعات المقسمة إلى دوائر، يتم تخصيص ثلاثة مقاعد للنساء في المجلس الجماعي وأربعة في مجلس كل دائرة. لهذا الإعتبار وللإعتبارات التي سبق بيانها، سترتفع نسبة تمثيل النساء على الصعيد الوطني من 21 إلى 25%.

الحصة في مجالس إدارة الشركات: عدّلت المملكة القانون الذي ينظم شركات المساهمة (القانون رقم 19.20 المعدل والمكمل لمقتضيات القانون رقم 95-17 بشأن شركات المساهمة المدرجة في البورصة)، هذا القانون يعد بتكريس مبدأ التمثيل المتوازن للنساء والرجال في هيئات حكامة الشركات، ويحدد حصصًا إلزامية لضمان التنوع في مجالس الإدارة للشركات المساهمة العامة، ويرسم هدف أدنى لا يقل عن نسبة 30% من التمثيل النسوي بحلول عام 2024، و40% بحلول عام 2027.

المبادرة التشريعية: على الصعيد السياسي، لعبت النساء أيضًا دورًا أساسيًا في بلورة وصياغة تشريعات تتغيا تعزيز حقوق النساء، فشاركن على سبيل المثال في مناقشة قانون 13-103 المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء والذي تم اعتماده في عام 2011، وهو القانون الذي قدم الأساس القانوني لحماية النساء ضحايا العنف.

وكذلك التوعية والتعبئة: تعمل العديد من المنظمات غير الحكومية والحركات النسوية في المغرب بنشاط وهمة في مجال توعية السكان بأهمية مشاركة النساء في عمليات اتخاذ القرار السياسي. وتستهدف هذه المبادرات تشجيع المزيد من النساء على المشاركة والتغلب على العوائق الثقافية والمثبطات الاجتماعية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من كل هذا التقدم المحرز، لا تزال التحديات قائمة، حيث تواجه النساء الناشطات في الأحزاب السياسية وفي الهيئات الانتخابية في المغرب النمطية المتعلقة بالإنتماء للنوع، وتعانين من التمييز، وعدد من المعوقات الثقافية التي تقيِّد مشاركتهن الفعالة في الحياة السياسية واتخاذ القرارات السياسية. لذا بات من الضروري مواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين وتشجيع المشاركة السياسية للنساء على كافة المستويات.

الرسم 12: الحصة المئوية للنساء من المناصب السياسية برسم سنوات 2011، 2016 و2021

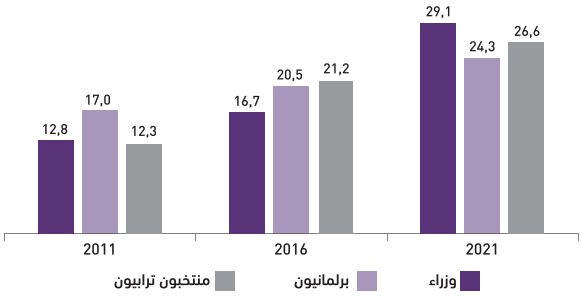

المصدر: وزارة الداخلية

تدني مستوى التمثيلية النسائية على الصعيد الإداري

تتباين مشاركة النساء في اتخاذ القرار على مستوى الإدارة من بلد إلى آخر. ففي المغرب، تم بذل جهود على مدى السنوات الأخيرة لتعزيز مشاركة النساء على جميع المستويات داخل دواليب الوظيفة العمومية.

التكوين والتوعية: قامت الحكومة المغربية بوضع برامج تكوين وتوعية لتشجيع مشاركة النساء في

اتخاذ القرارات الإدارية. كما تبذل جهودا لزيادة الوعي لدى الرجال والنساء حول المنافع المرتبطة بمراعاة التنوع الدامج في مفاصل مختلف المؤسسات.

الترقيات والتوظيف: اتُّخذت إجراءات لتعزيز مسار النساء في الوظيفة العمومية، مثل برامج تطوير القيادة. كما يتم التُشجيع على تعيين النساء في مناصب المسؤولية.

العوائق المستمرة: على الرغم من كل هذه الجهود، ما تزال العوائق الثقافية والاجتماعية تقف حجرة كؤود أمام انخراط النساء في مسار اتخاذ القرارات الإدارية والتوفيق بين الحياة المهنية والحياة العائلية/الشخصية للنساء. بالإضافة إلى الصور النمطية في التصور الجندري، يتم غالبًا ربط العوامل التي تحول دون ولوج النساء إلى المناصب القيادية بغلبة التمييز وسطوة الأعراف الاجتماعية.

إجمالا، اتخذ المغرب تدابير عديدة لتعزيز مشاركة النساء في اتخاذ القرارات الإدارية، ولكنه مطالب ببذل المزيد للتغلب على العوائق الثقافية والاجتماعية التي تقيد ولوجهن إلى المناصب القيادية.

النساء يمثلن أقل من خُمس القضاة والمحامين على الصعيد القضائي

شهد اضطلاع النساء بمهام القضاء تقدمًا ملموسًا في السنوات الأخيرة، على الرغم من استمرار وجود تحديات. وفيما يلي نظرة عن كثب على الوضع الحالي:

يكرس دستور 2011 أيضًا ضمان تمثيل النساء في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك المجال القضائي، حيث تنص المادة 115 من الدستور على أنه يجب ضمان تمثيل النساء القاضيات في المجلس الأعلى للسلطة القضائية، من بين الأعضاء العشرة المنتخبين، بما يتناسب مع وجودهن في سلك القضاء.

الولوج إلى التكوين القانوني: بات لدى النساء المغربيات الآن فرص ولوج أفضل إلى التعليم والتكوين القانوني، مما يتيح لهن متابعة مسارات مهنية في مجال العدالة. كما تحفز معاهد وكليات الحقوق مشاركة النساء وتقدم لهن برامج تكوين تتواءم واحتياجاتهن.

تعزيز الحضور العددي النسائي في المنظومة القضائية: قام المغرب تدريجيًا بزيادة تمثيل النساء في منظومة العدالة، فصرن بشكل مضطرد يضطلعن بمهام قاضيات ومحاميات وكيلات للملك، فضلا عن مهام أخرى داخل المنظومة القضائية. هذا الأمر كان له إسهام بالغ الأثر في زيادة التنوع وتحسين تمثيل النساء في المجال القانوني.

مناهضة التمييز والصور النمطية: تم اتخاذ العديد من الإجراءات لمكافحة التمييز والصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي كان من شأنها أن تعيق مشاركة النساء في العدالة. ويتم تنفيذ مبادرات توعية نوعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتشجيع النساء على الانخراط الواعد في مسارات مهنية في المجال القانوني.

تحسين ولوج النساء إلى خدمات العدالة: قام المغرب باعتماد إصلاحات تهدف إلى ضمان ولوج أفضل للنساء إلى العدالة، حيث تم إحداث محاكم خاصة للنظر في القضايا المتعلقة بالعنف الأسري وحقوق النساء.

كما تم اتخاذ إجراءات لتحسين ولوج النساء إلى المعلومة القانونية والخدمات القانونية.

ومع ذلك، وعلى ما تم إحرازه من تقدم، لا زالت هناك عقبات تقيِّد مشاركة النساء بالكامل في العدالة في المغرب.

وتظل بعض التحديات قائمة، من قبيل الصور النمطية والوصم المتعلق بالنوع الاجتماعي وكذا وطأة الضوابط الثقافية والتفاوتات السوسيو-اقتصادية. وتبعا لذلك، يتعين مواصلة الجهود للنهوض بالمساواة بين الجنسين في النظام القضائي وضمان مشاركة عادلة للنساء على جميع الأصعدة.

تظل النساء بمستويات تمثيل دنيا في مجال ريادة الأعمال

في عام 2019، كانت نسبة تواجد النساء في مفاصل مختلف قطاعات الاقتصاد تبلغ فقط 12.8% باستثناء القطاع الفلاحي الذي تَغبن أو تُغبن فيه بسبب اقتصار أدوار النساء في المقاولات الفلاحية على دور مساعدات في مقاولات فلاحية عائلية، وليس كمقاوِلات على الرغم من مشاركتهن الواسعة في القطاع. وتتناسب نسبتهن في ريادة الأعمال مع مشاركتهن في النشاط الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، تُظهر البيانات أن

حضورهن وازن بشكل جلي نسبيًا في قطاع الخدمات وأقل في قطاع التجارة والصناعة، ويضعف في مجال «البناء والأشغال العامة».

الرسم 13 : حصة الشركات التي تديرها النساء حسب القطاع برسم سنة 2019

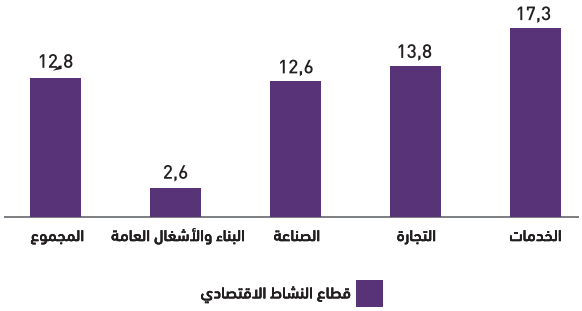

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول المقاولات لسنة 2019

ثانيا: الاستراتيجيات والإجراءات

أ. مواصلة الإصلاحات المؤسسية والتشريعية

سعيا لتعزيز التدابير المتعلقة بتحقيق تكافؤ الفرص بين النساء والرجال، تم اتخاذ العديد من الإجراءات، لعل أحدثها تقديم المغرب في أبريل 2022 وثائق ملف انضمامه إلى اثنين من البروتوكولات الاختيارية المتعلقة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء التي تنص على إجراءات الشكاوى الفردية، بالإضافة إلى رفع تحفظات المغرب بشأن بعض أحكام الاتفاقية [المادة 9.2 والمادة 16].

فضلا عن هذا، اعتمد المغرب مجموعة من القوانين والمساطر التي تهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء.

يتعين التذكير بأن جملة التعديلات القانونية لحفز مشاركتهن وضمان الاعتراف بحقوقهن الرئيسية والتمتع بها قد تم اتخاذها قبل سنة 2018[43].

ومنذئذ، تم تنفيذ إصلاحات أخرى شكلت بحق خطوة مهمة في اتجاه تحقيق المساواة المرغوبة بين الجنسين.

كما يجب أيضًا التنويه إلى إنشاء اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بموجب المرسوم رقم 2.22.194 المؤرخ في 20 يونيو 2022.

فضلا عن الإصلاحات التي تم اعتمادها في القانون الجنائي والمسطرة الجنائية 13-103 ومرسومه التطبيقي المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء الذي وفق الصيغة التي اعتمدت سنة 2018 ومرسومه التطبيقي الصادر في 10 إبريل 2019، بالإضافة إلى قانون 14-27 المتعلق بمكافحة الاتجار في البشر وقانون 12-19 الذي يحدد شروط العمل وظروف تشغيل العمال المنزليين.

علاوة على ذلك، أنشأ قانون 20-19 المتعلق بالشركات ذات المسؤولية المحدودة الأسهم حصصًا إلزامية للنساء في مجالس إدارة الشركات المدرجة في البورصة، ومن المتوقع أن تصل نسبة النساء في هذه المجالس إلى ما لا يقل عن 30% بحلول عام 2024 و40% بحلول عام 2027.

كما تم أيضًا تعزيز دور النساء في المهن القانونية والقضائية، خاصة في مهنة العدول التي تم فتحها أمام النساء بموجب قرار ملكي سامي لصاحب الجلالة خلال ترأسه لاجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 22 يناير 2018.

أما بخصوص مكافحة التهميش الاجتماعي، فتجدر الإشارة إلى صدور القانون رقم 17-83 الذي يعدل القانون رقم 10-41 المتعلق بشروط وإجراءات الاستفادة من منح صندوق دعم الأسرة ومرسوم تنفيذه. ويعزز هذا الصندوق الذي أحدث سنة 2018 حماية وتمكين النساء في وضعية الهشاشة بمعية أطفالهن.

ب. الخطة الحكومية للمساواة

وافقت الحكومة في 9 يونيو 2022 على مرسوم يقضي بإنشاء اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، باعتبارها آلية تضمن التقائية استراتيجيات وسياسات الحكومة ذات الصلة وتضمن التنسيق بين الجهات المعنية بكفاءة.

43. لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى التقرير السابق : المندوبية السامية للتخطيط (2019) السكان والتنمية في المغرب : خمسة وعشرون عامًا بعد مؤتمر القاهرة عام 1994.

بناءً على التوجيهات الملكية السامية، اعتمدت هذه اللجنة[44]، التي يترأسها رئيس الحكومة، الإطار الاستراتيجي للخطة الحكومية الثالثة للمساواة -2023 2026، والتي ترتكز حول ثلاثة محاور: 1) التمكين والقيادة، 2) الحماية والرفاه، و3) الحقوق والقيم؛ في حين يشكل برنامج «التمكين الاقتصادي والقيادة» تنزيلا للمحور الأول. وتأتي هذه الخطة بعد الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» في نسختيها « إكرام 1 »[45] للفترة 2012-2016 و«إكرام 2» للفترة 2017-2021.

وتتضمن ثلاثة محاور رئيسية، بالإضافة إلى محور تقاطعي يدعم تنزيل الإجراءات التي تقتضيها المحاور الثلاثة تحت عنوان «أجهزة التنفيذ والإشراف والحكامة والبعد الترابي للخطة الحكومية الثالثة للمساواة».

وقد تمت بلورة هذه المحاور في برامج وإجراءات حسب كل جهة معنية.

فالمحور الأول يتعلق بـ«التمكين الاقتصادي والقيادة»، والمحور الثاني ينصب على الشق المتعلق بـ«الحماية والوقاية: بيئة وقائية للنساء»، في حين تنصرف مرامي المحور الثالث إلى «تعزيز الحقوق ومكافحة التمييز والنظرة النمطية».

وضع عدة آليات ناظمها تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ج. برنامج التمكين الاقتصادي والقيادة

قام المغرب ببلورة هذا البرنامج بناءً على تطوير برنامج «مغرب التمكين» ويقوم بتحديثه وفقًا لالتزامات جديدة للحكومة ويندرج ضمن المحور 1 للخطة الحكومية الثالثة للمساواة. وقد تم تطويره على أساس رؤية شاملة ليشكل استجابة وطنية مندمجة لتعزيز الوضع الاقتصادي للنساء والفتيات ويسهم في توجيه برامج ومشاريع مختلف الجهات المعنية، سواء على الصعيدين الوطني أو الترابي. ويشتمل البرنامج على 128 إجراءً موزعا على 5 مجالات تدخل: 1) التعليم والتكوين؛ 2) التشغيل والقيادة؛ 3) ريادة الأعمال والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ 4) دعم النساء القرويات واللواتي يعشن في ظروف اقتصادية صعبة؛ فضلا عن 5) توفير بيئة تحفيزية ومستدامة.

وقد تمت صياغة تصور هذا البرنامج تماشيا مع توجيهات النموذج التنموي الجديد، الذي يتوقع زيادة معدل نشاط النساء إلى 45% بحلول عام 2035، في أفق تقوية فرص ولوج النساء إلى عمل لائق وتطوير الفرص المهنية المتاحة لهن.

برنامج «مغرب التمكين»: البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030

تم تطوير هذا البرنامج بهدف تعزيز الإطار المؤسساتي وتحسين الفرص الاقتصادية للنساء. وتم اعتماد هذا البرنامج من قبل اللجنة التي يترأسها رئيس الحكومة في 14 يوليو 2020 وتم تقديمه وعرضه على أنظار مجلس الحكومة المنعقد في 9 سبتمبر 2020.

وتتغيا الرؤية الاستراتيجية للبرنامج «تمكين النساء والفتيات اقتصادياً كأولوية وركيزة للنموذج التنموي الجديد للمغرب» من خلال بلوغ ثلاثة أهداف استراتيجية بحلول عام 2030:

1. تحقيق 30% من معدل التشغيل للنساء مقابل 19% في هذا العام (2020)، بهدف الوصول على الأقل إلى نصف معدل التشغيل للرجال.
2. مضاعفة نسبة النساء الخريجات من التكوين المهني لتصبح على نفس مستوى الرجال اليوم – 8% مقابل 4% اليوم.
3. تعزيز بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي النساء والفتيات، وحماية وتعزيز حقوقهن.

ثالثا: العنف ضد المرأة

أ. الوضعية وتطورات الوضع

تعتبر نسبة انتشار العنف (في جميع أشكاله وسياقاته) ضد النساء في سن 18 إلى 64 عامًا نسبيا

44. التعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة خطابه المخلد للذكرى الثالثة والعشرين لعيد العرش، والتي أكد من خلالها ضرورة النهوض بوضعية المرأة وضمان حقوقها كاملة وتمكينها من الولوج السلس إلى كل مجالات التنمية، فضلا عن التعليمات الملكية الرامية إلى مراجعة قانون الأسرة وتفعيل المؤسسات الدستورية المعنية بحقوق الأسرة والمرأة.
45. إكرام: إلتقائية الكل للرقي بأوضاع المغربيات.

مرتفعة (بنسبة 56.5% أو أكثر من 7.6 مليون امرأة) في عام 2019، على الرغم من التراجع الطفيف مقارنة بالنسبة المسجلة في عام 62.8% (2009) .

وغالبا ما يتم العنف الذي يتعرض له النساء والفتيات بشكل رئيسي في الوسط الأسري وداخل البيت . فأكثر من نصف النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و64 عامًا تعرضن للعنف مرة واحدة على الأقل .

ولم ينخفض انتشار هذا العنف بين عامي 2009 و2019 . وفي المقابل، انخفض العنف الذي تتعرض له النساء في الأماكن العامة بين عامي 2009 و2019 (بنسبة 32.9% في عام 2009 مقابل 12.6% في عام 2019) .

بالإضافة إلى ذلك، لوحظ أيضًا تراجع في انتشار العنف ضد النساء رغم مستوياته المرتفعة : في عام 2019، تعرضت 18.9% و15.4% من النساء على التوالي لأعمال عنف في المدارس وأماكن عملهن (24.2% و16.0% في عام 2009) .

يُستشف من هذه المعطيات الإحصائية ببساطة أنه لا التعليم ولا النشاط الاقتصادي يحميان النساء من العنف .

هذا العنف ضد النساء يأخذ في غالب الأحيان طابع عنف نفسي (49%)، فيما يطال العنف الاقتصادي والجسدي والجنسي، وإن لم تكن هاته كل تمظهراته الحصرية، نسبة تتراوح بين 14% و15% من النساء في عام 2019 .

مقارنة بعام 2009، تم تسجيل زيادة في انتشار العنف الجنسي في البيئتين الحضرية والقروية، مع وجود زيادة أكبر نسبيًا في المدن .

كما زاد العنف الاقتصادي أيضًا في البيئتين الحضرية والقروية، ولكن بشكل أكبر في البيئة الحضرية وناهزت درجة انتشاره وارتفاعه الضعف، حيث انتقل من 6.3% إلى 15.1%، ليصل بذلك المستوى المسجل في الأوساط القروية (15.1%) .

الرسم 14 : معدل انتشار العنف وتوزيعه (بـ%) حسب شكل العنف في أوساط لنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و64 سنة

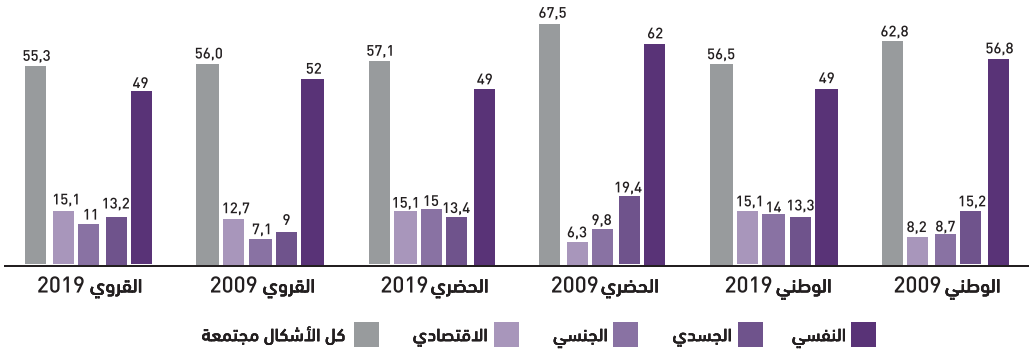

المصدر : البحث الوطني للمندوبية السامية للتخطيط حول العنف، 2019

حسب خلاصات استطلاع البحث الوطني لسنة 2019، اتضح أنه من بين جميع النساء اللواتي تعرضن للعنف الجسدي و/أو الجنسي خلال الـ 12 شهرًا السابقة في جميع السياقات، اضطر 22.8% من النساء، هن أو عائلاتهن، لتحمل تكاليف مباشرة أو غير مباشرة نتيجة للعنف .

وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا العنف بنحو 2.85 مليار درهم : بتقسيم هذه التكلفة على العدد الإجمالي للنساء الضحايا، يبلغ متوسط التكلفة حوالي 957 درهم للضحية الواحدة .

برسم سنة 2019، بلغ معدل انتشار العنف الشامل ضد النساء في سن 18 إلى 64 عامًا 56.5% .

ويشكل الوسط الأسري المسرح الأكبر لواقعة العنف التي تستهدف النساء والفتيات بشكل خاص .

ب. قوانين واستراتيجيات وسياسات لمناهضة العنف ضد النساء

اعتبارا لوطأة معدلات العنف ضد النساء، اتخذ المغرب منذ فترة طويلة العديد من التدابير، كان أبرزها :

سَنُّ القانون رقم 103.13 المتعلق بمناهضة العنف ضد النساء.

شكل هذا القانون عند المصادقة عليه سنة 2018 إضافة نوعية للترسانة القانونية المغربية، حيث سمح للمملكة بالحصول على إطار قانوني شامل لمكافحة العنف ضد النساء بجميع أشكاله وتمظهراته. ويهدف هذا القانون إلى توفير حماية قانونية للنساء ضحايا العنف من خلال أربعة أبعاد تتوخى ضمان الوقاية والحماية ومكافحة الإفلات من العقوبة وتقديم حماية ورعاية بمواصفات عالية الجودة.

تم في مارس 2023 نشر تقرير تقييمي لمستوى أجرأة هذا القانون، حيث ركز التقرير على الجهود المبذولة للتنزيل الفعلي للمتن القانوني واستقصاء آراء المعنيين والباحثين، مع الوقوف على خصوصيات نظام الأدلة في جرائم العنف وكذا توجهات القضاء بشأن قضايا جرائم العنف ضد النساء. وقد تضمن التقرير ضمن حزمة التوصيات التي جاء بها ضرورة توفير الوسائل اللازمة لتنفيذ القانون بما في ذلك استخدام التكنولوجيا الرقمية، وإعادة تأهيل وتمكين النساء ضحايا العنف، وإعادة تأهيل ودعم مرتكبي العنف، وتهيئة مساحات عامة آمنة، وتعزيز الوقاية والاتصال لكسر حاجز الصمت.

يحدد المرسوم التطبيقي رقم 2.18.856 الذي تم نشره أيضًا تشكيلة المصالح الممثلة داخل الخلية المركزية والخلايا اللامتمركزة للتكفل بالنساء ضحايا العنف التي تم إنشاؤها داخل المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف، فضلاً عن الخدمات المركزية واللامتمركزة للقطاعات الوزارية المعنية بقطاعات العدالة والصحة والشباب والمرأة، بالإضافة إلى المديرية العامة للأمن الوطني والقيادة العليا للدرك الملكي. كما قام المرسوم بتحديد تنظيم أعمال اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف وتركيبتها.

الإطار الاستراتيجي لمناهضة العنف ضد النساء

يقوم برنامج 2.1 المتعلق بـ «الوقاية والحماية: بيئة واقية للنساء» بتفصيل المحور الثالث من الخطة الحكومية الثالثة للمساواة المتعلق بـ«الحماية والرفاه». ويتفرع هذا البرنامج بدوره إلى 74 إجراءً موزعا على 5 مجالات رئيسية: أ) الوقاية والكشف عن العنف على أساس النوع الاجتماعي؛ ب) الاستجابة للضحايا: العناية والدعم وتمكين الضحايا؛ ج) حماية النساء ومكافحة العنف والوقاية من حالات العود في صفوف الجناة؛ د) حماية القاصرات من الزواج المبكر وكذا هـ) تعزيز الإطار القانوني وأنظمة تنسيق التمويل والمساءلة.

في ذات الصدد، يواصل موقعو إعلان مراكش 2020 لمكافحة العنف ضد النساء، والذي تم تفعيله تحت الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، تنفيذ التزاماتهم. ويمثل هذا الإعلان إطارا للتعبئة الجماعية ضد عنف النساء من خلال اعتماد منهجية وقائية وتكريس سياسة التزامات وتعهدات مندمجة ومتكاملة. كما أن الأطراف السبعة المُوقعة هي أيضًا أطراف معنية في اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف.

فضلا عن أهدافه الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء، انصرف إعلان مراكش 2020 أيضًا إلى تنفيذ مبادرات تشاركية للقضاء على زواج الأطفال، من خلال آلية مكافحة الانقطاع المبكر عن الدراسة باعتباره سببا أساسيا في الزواج المبكر.

وعلى الرغم من أن أقل من واحد في المائة من الزيجات تتم وفقًا لنظام تعدد الزوجات وأن التطليق غير موجود في المغرب، فإنه فيما يخص موافقة المرأة على الزواج، يجب الإشارة إلى أنه يحق للمرأة وقت عقد القران تضمين العقد رفضها للتعدد، وهو الحق الذي بوشرت بشأنه حملات توعية في أوساط النساء.

سعيا منه لولوج النساء إلى العدالة، قام المغرب ببناء مبانٍ جديدة واعتماد خدمات معلوماتية جديدة. وخلال الفترة الممتدة بين سنتي 2019 و2021، تم تكوين ما لا يقل عن 600 قاضيًا في منهجية التعامل مع ملفات زواج القاصرات[46].

وحتى تتعزز حقوق النساء والفتيات وتتم مناهضة كل أنماط التمثلات النمطية والتمييز الممارس ضدهن، يقوم البرنامج 3.1 «تعزيز الحقوق ومكافحة التمييز» بتفصيل المحور 3 «الحقوق والقيم» من الخطة الحكومية الثالثة للمساواة.

(46) https://www.ohchr.org/fr/pressreleases/06/2022/experts-committee-elimination-discrimination-againstwomen-praise-morocco

ويتفرع هذا البرنامج بدوره إلى 5 مجالات رئيسية: أ) ثقافة القيم والمساواة ومكافحة الصور النمطية؛ ب) فعالية الحقوق وإصلاح الإطار القانوني؛ ج) إتاحة الخدمات المرفقية والتجهيزات الخاصة بالنوع الاجتماعي؛ د) إدماج النساء في وضعيات الهشاشة وكذا هـ) مشاركة النساء والفتيات في الحياة السياسية والعامة.

رابعا: الإكراهات والتحديات والآفاق

على الرغم من التقدم الذي أحرزه المغرب في هذا المجال، إلا أن مشاركة واندماج النساء في المجتمع والحياة العامة في المغرب تواجه العديد من المعوقات والتحديات التي لا تزال قائمة، نورد منها:

- **القيم الثقافية والاجتماعية**: قد تقيد القيم الثقافية والاجتماعية التقليدية مشاركة النساء في المجتمع والحياة العامة. غالبًا ما يتوقع من النساء تأديتهن لأدوار عائلية ومنزلية تقليدية، وهذا الامر من شأنه أن يعيق ولوجهن إلى التعليم والشغل ويؤثر على مشاركتهن السياسية.
- **التمييز وعدم المساواة بين الجنسين**: يستمر التمييز بين الجنسين في بعض المجالات، بما في ذلك الولوج إلى التعليم والشغل والفرص الاقتصادية والمشاركة السياسية. غالبًا ما تواجه النساء صعوبات ومعيقات تحول دون ولوجهن إلى مناصب ودوائر صنع القرار.
- **العنف والتحرش**: لاتزال النساء في المغرب تقعن ضحايا للعنف والتحرش، في الفضاءين العام والخاص على السواء. هذا المعطى يؤثر على حركتهن وأمانهن وثقتهن بأنفسهن، ويعيق بالتالي مسار مشاركتهن الفعالة في الحياة العامة.
- **التكفل والتمكين**: تواجه الدوائر المعنية برعاية النساء ضحايا العنف، بما في ذلك تلك التي تروم إيواؤهن بمعية أطفالهن كضحايا مشتركين، تحديات فيما يتعلق بخريطة التغطية الترابية ومستوى تقديم خدمات مناسبة وذات جودة.
- **الولوج المحدود إلى الموارد**: يمكن أن تواجه النساء صعوبات في الولوج إلى الموارد الاقتصادية وخدمات الصحة والعدالة والخدمات الأساسية الأخرى، وهذا من شانه أن يخلق عقبات إضافية أمام اندماجهن ومشاركتهن في المجتمع.
- **ضعف التمثيل السياسي**: على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز المشاركة السياسية للنساء، إلا أن تمثيلهن لا زال ضعيفا داخل هياكل اتخاذ القرار السياسي. ويمكن للعقبات البنيوية والقوالب النمطية ونقص الدعم السياسي أن تعيق مشاركتهن السياسية الفعالة.

بخصوص الوضع الاقتصادي للنساء، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه، إلا أن هناك مجالاً وفرصا لبذل جهود إضافية. وهذا هو ما ركزت عليه الحكومة بشكل خاص عند تبنيها للخطة الحكومية الثالثة للمساواة للفترة من 2023 إلى 2026 التي تشمل برنامج التمكين الاقتصادي للنساء بهدف زيادة معدل نشاطهن حتى عام 2026.

في نفس الصدد، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ترأست صاحبة السمو الملكي الأميرة لالا مريم، رئيسة الاتحاد الوطني لنساء المغرب، مراسيم إطلاق أول آلية وطنية لمكافحة التحرش الجنسي في المنطقة العربية والإفريقية. وستساعد هذه المبادرة في إحداث نظام مندمج يعتمد على الابتكار التكنولوجي من أجل تحقيق المساواة، عبر تقديم حلول مبتكرة واستجابات عملية وواقعية لظاهرة العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك التحرش الجنسي.

وتروم هذه الآلية تعزيز وإثراء منصة «كلنا معا» للاستماع والدعم والتوجيه من خلال أدوات تعليمية وحلول تكنولوجية متاحة لجميع الجهات المعنية والتي ستمكن النساء والفتيات من الولوج في أي وقت وبأمان إلى خدمات رعاية عالية الجودة.

يُشار إلى أن هذه المبدرة الرائدة التي تم إطلاقها في المغرب تصنف ضمن النماذج العالمية، وتجري بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الرئيسية في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق النساء. وقد تم توقيع اتفاقيتين تعهد فيهما مسؤولون كبار في القطاعين العام والخاص بتعزيز مكافحة التحرش الجنسي في البيئة المهنية والاقتصادية العامة والخاصة، وكذا تحسين ظروف عمل النساء في المناطق القروية والحضرية، وتعزيز آلية حماية النساء من خلال الابتكار التكنولوجي وتعزيز القرب والعمل الميداني.

وفي نفس السياق، تم مؤخرًا إطلاق العديد من المشاريع، بما في ذلك:

- مبادرة وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى إطلاق مشروع نساء ربات الأسر في وضعية صعبة لتحسين قابليتهن للعمل وتعزيز صحتهن ورفاهيتهن وتعزيز قدراتهن في مواجهة مختلف أشكال الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية. ويستهدف هذا المشروع، الذي سيستمر لمدة 24 شهرًا، في المقام الأول، جهتي بني ملال–خنيفرة والدار البيضاء–سطات.

ويشكل المشروع دعامة إضافية لبرنامج «جسر للتمكين والقيادة» الذي تم تفعيله بالشراكة مع مختلف جهات المغرب.

- تجديد وزارة الصحة والحماية الاجتماعية شراكتها مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في المغرب من خلال توقيع اتفاق جديد يرمي إلى المساهمة في الحد من عدم المساواة بين الجنسين وتقليص الفوارق الاختلافات الاجتماعية والترابية المجالية ذات الصلة بالولوج الشامل لخدمات وعرض صحي عالي الجودة.

الفصل الرابع: التعليم والتكوين وتعزيز القدرات

أولا: الوضع الراهن

أ.التعليم العمومي

أ.1. التعليم الأولي

تم تقريبا تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الأولي.

وتزايد عدد مؤسسات التعليم الأولي بنسبة 22% بين الموسمين الدراسيين 2017-2018 و2020-2021. كما شهد عدد التلاميذ زيادة سنوية ناهزت نسبة 7.8%، مع معدل أعلى بالنسبة للفتيات.

ويُتاح التعليم الأولي بشكل رئيسي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين أربع وست سنوات، ويتوزع بين تعليم أولي تقليدي (المسيد أو الكُتاب)، خاصة في المناطق القروية، حيث يمثل 35.8% من المسجلين، وتعليم أولي حديث يقدمه القطاع الخاص بنسبة 20.7% وكذا القطاع العام بنسبة 33.2%، وتعليم أولي بتعاون مع الشركاء (بما في ذلك المجتمع المدني)، ويمثل 10.3% من المسجلين.

وقد شهد عدد مؤسسات التعليم الأولي زيادة ملحوظة بين عامي 2017-2018 و2020-2021، حيث زاد من 23 289 إلى 28 409، أي بمعدل زيادة نسبية بلغت 25.7%) 22.0% في المناطق الحضرية و18.5% في المناطق القروية).

كما عرفت أعداد التلاميذ في التعليم الأولي أيضًا زيادة ملحوظة بين عامي 2017-2018 و2020-2021، حيث ارتفعت من 265 699 إلى 313 875 طفلاً، منهم 44.8% و46.6% على التوالي من الإناث، لتمثل بذلك زيادة بمعدل سنوي متوسط بلغ 10.7%) 7.8% للإناث).

ومع ذلك، شهد إجمالي التلاميذ في التعليم الأولي في عام 2020-2021 انخفاضًا بنسبة 2.1% مقارنة بعام 2019-2020 جراء الأزمة الصحية. مجاليا، انخفضت الأعداد فقط في المناطق الحضرية.

من حيث نوع المؤسسة، انخفضت هذه الأعداد بحوالي 15% في القطاع الخاص و30% في قطاع التعليم العتيق[47]. وفي المقابل، زاد عدد الأطفال في التعليم الأولي العام بنسبة 39%.

وفي نفس الفترة (2017-2018، 2020-2021)، ارتفع عدد الأطفال الملتحقين بالتعليم الأولي في المناطق القروية من 217 175 (30.4% من العدد الإجمالي) إلى 318 479 (31.1% من العدد الإجمالي)، بمعدل ارتفاع أعلى من المناطق الحضرية بنسبة 13.6% و9.4% على التوالي.

يتضح أنه تم تقريبًا تحقيق المساواة بين الجنسين حيث زادت نسبة الفتيات على الصعيدين الوطني من 45.9% إلى 48.6% (من 43.1% إلى 47.8% في المناطق القروية ومن 48.5% إلى 49.0% في المناطق الحضرية).

وفقًا لإفادة وزارة التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة[48]، بلغ معدل التسجيل في التعليم الأولي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و5 سنوات 71.3% في عام 2020-2021، مقابل 71.9% في عام 2019-2020، بتراجع طفيف ناهز 0.6 نقطة.

أ.2. التعليم الابتدائي

بلغت نسبة التمدرس في السلك الابتدائي 100% تقريباً لكلا الجنسين برسم موسم 2020-2021

يُسمح للأطفال الذين ينحدرون من التعليم الأولي بالإضافة إلى الأطفال الذين بلغوا ست سنوات ولم يتمتعوا بهذا التعليم بالانضمام إلى المدرسة الابتدائية لمدة ست سنوات. بالإضافة إلى ذلك، يُفتح التسجيل والقبول في وجه التلاميذ المؤهلين القادمين من مدارس التعليم العتيق ويلجون الأقسام التي تتماشى مع مستواهم.

وتشير بيانات وزارة التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة[49] برسم الموسم الدراسي 2020-2021 إلى أن

47. وزارة التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة: حصيلة الوزارة بالأرقام والمؤشرات برسم الموسم الدراسي 2020-2021.
48. مرجع سابق، حصيلة القطاع.
49. الملخص الإحصائي للتربية والتعليم 2020-2021.

عـدد المـدارس الابتدائيـة فـي جميـع القطاعـات زاد مـن 10 842 إلـى 11 658 بـين عامـي 2017-2018 و2020-2021، بمعدل نمو سنوي متوسط يقارب 2.5%.

كمـا زاد عـدد المـدارس الابتدائيـة فـي القطـاع الخـاص بمعـدل سـنوي متوسـط بلـغ 5.2% مقابـل 1.3% للقطـاع العـام. وقـد شـهدت المناطـق القرويـة سـطوة عدديـة لتتجاوز المناطق الحضرية بنسبة 1.39% مقابل 1.12%.

ارتفـع العـدد الإجمالـي للمتمدرسـين بسـلك التعليـم الإبتدائـي فـي القطاعـين العـام والخـاص مـن 4 322 623 فـي عـام 2017-2018 (47.6% مـن الإنـاث) إلـى 4 552 752 فـي عـام 48%) 2020-2021 مـن الإنـاث)، بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 1.74%.

كمـا ارتفـع عـدد التلاميـذ الجـدد مـن 726 060 إلـى 730 358 خـلال نفـس الفتـرة (أي بزيـادة قدرهـا 0.2%)، فـي مقابـل انخفـاض عـدد الإنـاث بنسـبة 0.03% مـن 355 983 إلـى 355 681: ويعـزى هـذا الانخفـاض إلـى تداعيـات إجـراءات الحجـر الصحـي إبـان جائحـة كوفيـد-19 وتأثيراته السلبية على النظام التعليمي.

عـلاوةً علـى ذلـك، ذكـرت وزارة التربيـة الوطنيـة والتعليـم الاولـي والرياضـة أن العديـد مـن الأطفـال المسـجلين بالتعليـم الخـاص انتقلـوا إلـى التعليـم العـام بسبب تأثير الجائحة.

ففـي الواقـع، شـهدت أعـداد المسـجلين فـي مـدارس القطـاع الخـاص الابتدائيـة انخفاضًـا بنسـبة 8.7%، حيـث انخفضـت مـن 808 648 فـي عـام 2019-2020 إلـى 738 314 في عام 2020-2021.

في الوسط القروي، ارتفع عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية العمومية من 1 987 540 (47.6% من الإناث) إلى 2 083 216 (47.3% من الإناث)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 1.6%.

بينما كان النمو أسرع بالمناطق الحضرية، حيث ارتفع عـدد التلاميـذ فـي المـدارس الابتدائيـة العموميـة مـن 1 599 835 إلـى 1731 222 (بنسـبة نمـو 2.7%) خـلال نفس الفترة.

أمـا بالنسـبة لعـدد التلاميـذ الملتحقين بالتعليـم الابتدائي الخـاص، فقـد ارتفـع مـن 47.7%) 248 735 مـن الإنـاث) إلـى 314 738 تلميـذا (48.2% مـن الإنـاث) بمعـدل نمـو سـنوي متوسـط يبلـغ 0.1%. ونتـج عـن ذلـك تراجـع طفيف فـي حصـة التعليـم الابتدائـي الخـاص مقارنـة بالإجمالـي، حيـث انخفضـت مـن 17.0% إلـى 16.2%. خـلال الموسـم الدراسـي 2020-2021[50]، شـارف معـدل التسـجيل فـي السلك الابتدائي على 100%، خاصة بالنسبة للإناث.

أ.3. التعليم الثانوي الإعدادي

سـجلت أعـداد التلاميـذ المسـجلين فـي التعليـم الثانـوي والثانـوي الإعـدادي زيـادة سـنوية متوسـطة تبلغ 4.5%.

وقـد تزايـدت اعـداد المؤسسـات التعليميـة الإعداديـة فـي السـلك الثانـوي الإعـدادي مـن 3 422 إلـى 3 914 بـين عامـي 2017-2018 و2020-2021، ممـا يمثـل متوسـط زيـادة سـنوي بنسـبة 4.6% أمـا مـن حيـث نـوع المؤسسـة، ارتفـع عـدد للمؤسسـات العموميـة إلـى 2 102 خـلال العـام الدراسـي 2020-2021 (935 فـي المناطـق القرويـة) بعـد أن كانـت فـي حـدود 1 977 (857 فـي المناطـق القرويـة) خلال الموسم الدراسي 2017-2018.

أمـا بالنسـبة للمؤسسـات الخاصـة التـي تتمركـز أساسـاً فـي المناطـق الحضريـة، فقـد زاد عددهـا مـن 1 445 إلـى 1 812 خـلال نفـس الفتـرة، ممـا يشـكل زيـادة سـنوية متوسطة بنسبة 7.8%، وهي نسبة ثلاث مرات أعلى من نسـبة الزيـادة فـي أعـداد مؤسسـات القطـاع العـام التعليميـة. خـلال الفتـرة الممتـدة بـين المواسـم الدراسـية 2017-2018 و2020-2021، ارتفـع عـدد التلاميـذ المسـجلين فـي التعليـم الثانـوي الإعـدادي بشـقيه العـام والخـاص مـن 1 694 501 (46.3% منهـم مـن الإنـاث) إلـى 1 781 117 (46.9% منهـم مـن الإنـاث)، أي بزيـادة متوسـط المعدل السنوي ناهزت 1.68% (2.15% بالنسبة للإناث).

أمـا مـدارس القطـاع العمومـي بالمناطـق القرويـة، فقـد ارتفـع عـدد التلاميـذ بهـا مـن 538 363 (42.3% منهـم مـن الإنـاث) إلـى 614 747 (44.6% منهـم مـن الإنـاث)،

50. مرجع سابق، الحصيلة.

أي بمتوسط زيادة سنوي يبلغ 4.5% (6.4% بالنسبة للإناث). بينما في المناطق الحضرية، انخفض العدد من 990 756 إلى 985 707، بمعدل تراجع سنوي بنسبة 0.2%.

وارتفع عدد التلاميذ الملتحقين بالتعليم الثانوي الإعدادي الخاص من 382 165 (48.2% منهم من الإناث) إلى 663 180 تلميذا (44.8% منهم من الإناث). وزادت نسبة التعليم الخاص في هذا النوع من التعليم من 8.10% إلى 3.11%، وكانت نسبة الإناث أعلى في التعليم الخاص مقارنة بالتعليم العام، على التوالي 2.48% و0.46% خلال موسم 2017–18 و4.48% و6.47% خلال موسم 2020–21. كما سجل المعدل الصافي للتمدرس بالثانوي الإعدادي في القطاعين العام والخاص في عام 2020–21 نسبة شارفت نسبة 94.7% (92.7% بالنسبة للإناث)، مقارنة بنسبة 94.2% (92.2% بالنسبة للإناث) في عام 2019–20، أي بتحسن نسبي بنسبة 0.5 نقطة[51].

أ.4. التعليم الثانوي التأهيلي

زاد عدد المؤسسات التعليمية في التعليم الثانوي التأهيلي بنسبة 6.2% بين سنتي 2017-2018 و2020-2021.

وقد زاد العدد الإجمالي للتلاميذ الملتحقين بسلك التعليم الثانوي التأهيلي بنسبة 4.8% سنويًا.

وعرف عدد المؤسسات التعليمية في التعليم الثانوي التأهيلي، بشقيه العمومي والخصوصي وبجميع شعبه، انتقالا عدديا من 021 2 إلى 423 2 في الفترة الممتدة بين موسمي 2017-2018 و2020-2021، مما يشكل زيادة سنوية متوسطة تبلغ 6.2%. وتمثل المدارس الخصوصية الجزء الأكبر من هذا النمو بنسبة 9.7% سنويًا مقارنة بنسبة 3.8% لمدارس القطاع العمومي. وكان النمو أكبر بالنسبة للمدارس العمومية في المناطق القروية بنسبة 7.7% مقابل 2.1% في المناطق الحضرية. ومع ذلك، يظل القطاع العمومي هو القطاع الرئيسي حيث احتل 67.4% من مجموع المدارس خلال الموسم الدراسي 2017-2018 و79.7% خلال الموسم الدراسي 2020–21.

وقد انتقل العدد الإجمالي للتلاميذ المتمدرسين بالتعليم الثانوي التأهيلي من 231 014 1 تلميذا (50.3% منهم من الإناث) إلى 360 168 1 تلميذا (51.5% منهم من الإناث) في الفترة الممتدة بين مواسم 2017-2018 و2020-2021، أي بمتوسط تطور سنوي يبلغ 4.8% (5.7% بالنسبة للإناث).

بالنسبة للقطاع التعليم العمومي، زاد العدد الإجمالي للتلاميذ المتمدرسين في التعليم الثانوي التأهيلي بنسبة 4.7%، وخاصة بالنسبة لفئة الإناث مقارنة بالذكور (5.7% مقابل 3.7%)، وفي المناطق القروية مقارنة بالمناطق الحضرية (12.1% مقابل 2.9%). وتزيد نسبة الإناث ضمن إجمالي التلاميذ في كلا البيئتين: ففي المدن، يتجاوز عدد الفتيات عدد الأولاد (51.4% و51.8% تباعا خلال الفترة الممتدة بين الموسمي الدراسيين 2017-2018 و2020-2021). بينما في البيئة القروية، يميل الوضع نحو التساوي (46.2% و48.0% على التوالي خلال الفترة الممتدة بين المواسم الدراسية 2017-2018 و2020-2021).

كما ارتفع عدد التلاميذ الملتحقين بسلك التعليم الثانوي التأهيلي الخاص من 96,739 طالبًا (48.2% منهم من الإناث) إلى 115,586 طالبًا (48.7% منهم من الإناث) مع معدل نمو سنوي متوسط بنسبة 6.1% بين عامي 2017-2018 و2020-2021. ومع ذلك، تظل نسبة القطاع الخاص في العدد الإجمالي للتلاميذ هي نسبة ضئيلة مع تقدم طفيف: 9.5% في عام 2017–18 و9.9% في عام 2020-2021.

أما نسبة التمدرس بالتعليم الثانوي التأهيلي (القطاع العام والخاص) فقد بلغت 70.9% (71.1% بالنسبة للإناث) برسم الموسم الدراسي 2020-2021، مقابل 68.7% (69.6% بالنسبة للإناث) برسم الموسم الدراسي 2019-2020، مما يشكل زيادة قدرها 1.5 نقطة[52]. يشار أن هذه النسبة ناهزت 37.1% (33% بالنسبة للإناث) خلال موسم 2016-2017.

51. مرجع سابق، الحصيلة.
52. وزارة التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة، الحصيلة، مرجع سابق.

أ.5. التعليـم العـالي

ارتفع عدد الخريجين بنسبة 19.9% في عامي 2021 و2022.

يستحوذ القطاع الخاص على حوالي 5% من العدد الإجمالي للطلبة.

يتوزع نظام التعليم العالي على ثلاثة قطاعات رئيسية، وهي التعليم العالي العام، والتعليم العالي في إطار الشراكة، والتعليم العالي الخاص. ويتضمن التعليم العالي العام الجامعات والمؤسسات التعليمية غير التابعة للجامعات. وتعتبر الجامعات مؤسسات عمومية تخضع لإشراف الدولة والأجهزة المديرية: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والإبتكار ووزارة الاقتصاد والمالية.

أما المؤسسات التعليمية غير التابعة للجامعات، فتشكل مؤسسات متخصصة للتعليم العالي تخضع للإشراف الإداري والمالي لوزارات تقنية وتخضع للسلطة البيداغوجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والإبتكار. أما المؤسسات التي تم إحداثها في إطار الشراكة، فهي مؤسسات غير ربحية تم إحداثها في إطار عملية انفتاح التعليم العالي في المغرب على المستوى الدولي. وتخضع كذلك هذه المؤسسات للإشراف التربوي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والإبتكار.

أما القطاع الخاص، فيتألف من الجامعات والمؤسسات التعليمية التي تم إنشاؤها بمبادرات خاصة تخضع بدورها للإشراف التربوي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والإبتكار[53].

ويضم التعليم العالي في المغرب 13 جامعة عمومية وجامعة شبه عمومية ذات التسيير الذاتي المستقل (جامعة الأخوين) و198 مؤسسة خاصة تقدم تنوعًا في البرامج التعليمية سواء من حيث المناهج أو التخصصات. وتتوزع هذه المؤسسات على النحو التالي: 132 مؤسسة خاصة غير تابعة للجامعات، و24 مؤسسة تابعة للجامعات الخاصة، و39 مؤسسة تم إنشاؤها في إطار الشراكة، و3 مؤسسات تابعة لجامعة الأخوين.

وفقًا لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، خلال الموسم الجامعي 2022-2023:

- سينضم حوالي 1 238 000 طالبًا إلى مؤسسات التعليم العالي، مسجلين زيادة بنسبة 5.9% مقارنة بالسنة الجامعية 2021-2022.
- سينضم حوالي 1,130,182 طالبًا إلى الجامعات العمومية، مسجلين زيادة بنسبة 6,5% مقارنة بالسنة الجامعية 2021-2022، فيما سينضم حوالي 61 732 طالبًا إلى المؤسسات الخاصة (1.4%- مقارنة بالسنة الجامعية 2021-2022).
- سينضم حوالي 46 000 طالب إلى مؤسسات تكوين الأطر التي تتبع وزارات أخرى (1.4%- مقارنة بالسنة الجامعية 2021-2022).
- 748 975 طالبًا (أو ما يعادل 86% من إجمالي الطلبة) مسجلون في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح (زيادة بنسبة 5.6% مقارنة بالسنة الجامعية 2022-2021)، بينما يوجد 154,433 طالبًا في المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود (زيادة بنسبة 12.3% مقارنة بالسنة الجامعية 2021-2022).
- وستشهد القدرة الاستيعابية زيادة تقدر بحوالي 20 000 مقعد في المؤسسات الجامعية.
- وتم تصميم واعتماد 58 تخصصًا أكاديميًا جديدًا لتلبية احتياجات سوق الشغل.
- كما تم افتتاح 7 مراكز تكوينية خلال الموسم الجامعي 2022-2023 لتكوين الطلبة في مجالات مثل التكنولوجيا الرقمية، والبيانات الضخمة، والآليات المسيرة إلكترونيا، والأشياء المتصلة بالإنترنت، والذكاء الاصطناعي، وغيرها. وتم أيضًا افتتاح 6 مراكز مهنية جديدة في العام 2022-2023 لتعزيز قابلية الشغل لدى الخريجين وتشجيع التشغيل الذاتي.
- سيتم إطلاق 10 أسلاك إجازة جديدة، و7 برامج ماستر، وبرنامج دكتوراه في الطب باللغة الإنجليزية 100% خلال موسم الدخول الجامعي 2022-2023.

53. المصدر: ميريك نت. الشبكة المتوسطية لمراكز المعلومات الوطنية المعنية بالاعتراف بالمؤهلات.

- إدراج وحدات دراسية جديدة باللغة الإنجليزية لصالح حوالي 12 531 طالبًا.
- اختيار 3 جامعات نموذجية لتعزيز القدرات اللغوية، مع توسيع هذا النظام اعتبارًا من الموسم الجامعي 2023-2024.
- تعزيز نظام الجسور بين التخصصات ابتداءً من عام 2023 مع إنشاء مسار المدارس الكبرى.
- إنشاء 3 معاهد وطنية للأبحاث ذات مواضيع محددة ابتداء من عام 2023.
- إنشاء مدينتي الابتكار الجديدتين وفقًا لمشروع الميزانية العامة لعام 2023.
- الولوج إلى مسار الفرصة الثانية (مسار التميز) ابتداءً من المستوى Bac+2 خلال الموسم الجامعي 2023-2024.

بخصوص التعليم العالي الخاص:

- بلغ عدد التلاميذ الجدد المسجلين 24 735 للعام الدراسي 2021-2022[54]، بما في ذلك 13 447 في المؤسسات الخاصة، و3 971 في الجامعات الخاصة، و6 382 في الجامعات والمؤسسات المحدثة في إطار الشراكة، و935 طالبًا جديدًا في جامعة الأخوين. بينما كان إجمالي عدد التلاميذ الجدد 22 645 في العام الدراسي 21–2020.
- بلغ الإجمالي لعدد الطلبة المسجلين في أسلاك التعليم العالي الخاص 62 600 في العام الدراسي 2021-2022 مقابل 57 222 في العام الدراسي 2020-2021. حيث يتوزع هؤلاء الطلاب على 32 010 طالبًا في المؤسسات الخاصة، و10 096 في الجامعات الخاصة، و17 534 في الجامعات والمؤسسات المنشأة في إطار الشراكة، و2 960 طالبًا في جامعة الأخوين.

بالمقارنة مع النظام الجامعي العمومي، لا يزال النظام الجامعي الخاص بمستويات جذب ضئيلة ويستقطب فقط ما يناهز 5% من أعداد الطلبة. علاوة على ذلك، بلغ عدد الخريجين خلال السنة الجامعية 2021-2022 181 389 خريجًا مقارنة بـ 151 315 في السنة السابقة، مما يمثل زيادة بنسبة 19.9%.

ب. التربية غير النظامية

استفاد قرابة 80 000 من الشباب الذين انقطعوا عن الدراسة من برامج التربية غير النظامية برسم الموسم الدراسي 2022-2023.

يشار إلى أن التربية غير النظامية توجه لمواجهة ظاهرة عدم التمدرس او الهدر المدرسي في أوساط الفئة العمرية من 9 إلى 15 عامًا. لذلك، كان الهدف من وراء هذا النمط التعليمي منح فرصة ثانية لأولئك الذين لم يتمكنوا، لأسباب متعددة، من الاستفادة من النظام المدرسي العادي.

في هذا الصدد، يشير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي[55] إلى أن «إطلاق وتطوير برامج التعليم غير النظامي تعكس حدود ومحدودية مجهود مؤسساتي عمومي للتعليم واستمرار التخلي عن الدراسة».

لذا، تم التفكير منذ عام 1997 في وضع برامج التربية غير النظامية الذي يتميز بتنوع فضاءات الاستقبال بما في ذلك المدارس العمومية، والجمعيات، والمنازل، والمساجد، ومراكز حماية الطفولة، ودور الشباب، وفضاءات المقرات الجماعية وغيرها من الأماكن.

وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا الصنف من التعليم حوالي 650 000 مستفيدا ضمن فئة الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 6 و15 سنة) وفقًا للإحصاء العام للسكان والسكنى لعام 2014، وشمل 59% من الإناث، و75% من الأطفال من المناطق القروية، و17% من الأطفال الذين يشتغلون[56].

هذه البرامج موجهة للأطفال والمراهقين، ذكورا وإناثا، في سن 8 إلى 15 عامًا، الذين لم يلتحقوا بالمدرسة أبدًا أو تركوها قبل نهاية التعليم الإلزامي.

54. حتى كتابة هذا الفصل، لم تكن الأرقام الخاصة بالعام 2022-2023 متاحة بعدُ.

55. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، التقرير رقم 2/2017 الذي يمكن تحميله على الرابط التالي : https://www.csefrs.ma/Resume-ENF-FR.pdf/02/2017/wp-content/uploads

56. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، مرجع سابق.

كما تهدف إلى تقديم فترات تمدرس استدراكي لهؤلاء الأطفال وإعادة إدماجهم في الأنظمة الرسمية للتعليم أو التكوين المهني.

استضافت الحجرات الدراسية برسم الموسم الدراسي 2020-2021، حوالي 73 269 من المتعلمين المستفيدين من برامج التعليم غير النظامي، بما في ذلك 12 469 مستفيدا داخل مدارس الفرصة الثانية من الجيل الجديد.

بدورهم، استفاد في العام الدراسي 2022-2023 نحو 80 000 من الشباب الذين انقطعوا عن المدرسة من برامج التعليم غير النظامي، بما في ذلك 16 000 في مراكز الفرصة الثانية من الجيل الجديد.

وخلال نفس العام الدراسي، سيتم إنشاء 16 مركزًا جديدًا للفرصة الثانية من الجيل الجديد، مما يرفع عددها إلى 165 مركزًا، وذلك في إطار تعميم هذه المراكز لتشمل جميع الإدارات الإقليمية وفقًا للقانون الإطار 51-17[57].

ج. التكوين المهني

زاد عدد خريجي التكوين المهني بنسبة 2.6% في الفترة الممتدة بين مواسم 2017-2018 و2019-2020.

ويولي المغرب اهتمامًا خاصًا بالتكوين المهني، كما يتبين ذلك من خلال سلسلة الإصلاحات والمواثيق المتعاقبة في مجال للتربية الوطنية، وكما يدل على ذلك دستور 2011، الذي أقره لأول مرة في تاريخ المغرب التكوين المهني كحق دستوري يتعين ضمانه لكل مواطن ومواطنة.

وقد زاد عدد المتدربين في التكوين المهني بنسبة 3.6% بين المواسم الدراسية الممتدة بين 2017-2018 و2020-2021، ونجمت هذه الزيادة عن ارتفاع عدد المتدربين في التكوين الأولي (5.2%)، والذي عوض انخفاضًا نسبيًا في عدد المتدربين في التكوين التأهيلي (-1.4%).

الجدول 5 : تطور أعداد متدربي التكوين المهني الأولي

نوع وطبيعة التكوين	2017-2018	2020-2021	التغير النسبي
التكوين الأولي	433 007	455 576	5,2 %
متدربو التكوين التأهيلي المهني	144 944	142 959	-1,4 %
المجموع	**577951**	**598535**	**3,6 %**

المصدر : وزارة التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة.

يشير تعقب مؤشرات تطورات عدد الخريجين في التكوين المهني إلى أنه في العام الدراسي 2019-2020[58]، تم تسجيل عدد قدره 122 191 خريجًا من التكوين المهني، مما يمثل زيادة بنسبة 2.6% مقارنة بعام 2017-2018. ويشكل هذا الارتفاع ثمرة جهود القطاع الخاص حيث زاد عدد الخريجين بنسبة 11.5% خلال نفس الفترة. وفي المقابل، انخفض عدد الخريجين في القطاع العمومي بنسبة 0.5%. وعلى الرغم من هذا الانخفاض الذي شهده القطاع العمومي، إلا أن 75% من الخريجين كانوا من أبناء التكوين المهني العمومي خلال موسم 2017-2018 و72% خلال موسم 2019-2020.

الجدول 6 : خريجو التكوين المهني في القترة الممتدة بين موسمي 2017-2018 و2019-2020

القطاع	2019-2020		2017-2018	
العمومي	138 188	72%	138 857	75 %
الخصوصي	52 934	28%	47 476	25 %
المجموع	**191 122**	**100 %**	**186 333**	**100 %**

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني، التكوين المهني بالأرقام [59]

جدير بالذكر أنه تم اعتماد 12 تخصصًا جديدًا في التكوين المهني في عام 2019-2020. وتتعلق تلك الشعب الجديدة أساسا بمسلك تكوين التقنيين المتخصصين حيث ازداد عدد التخصصات بمقدار 20 (من 128 تخصصًا إلى 148 تخصصًا). بينما شهدت مسارات التكوين الأخرى انخفاضًا في عدد تخصصاتها خلال نفس الفترة.

57. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، مرجع سابق.
58. قصاصة وكالة المغرب العربي للانباء بتاريخ 4 أبريل 2022.
59. لم يتم نشر المعطيات الإحصائية المُحينة.

د. الإكراهات والتحديات

يعاني نظام التربية الوطنية والتكوين المهني من العديد من أوجه القصور التي كشفها النموذج التنموي الجديد. فعلى سبيل المثال، أحصت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة 300 000 حالة هدر مدرسي سنويًا، تطال بشكل كبير المناطق القروية.

وبالإضافة إلى ذلك، يحتل المغرب المرتبة 77 من بين 79 دولة في الرياضيات، والمرتبة 75 في القراءة. كما أن 70% من التلاميذ لا يجيدون المواد المتعلمة بعد إتمام المرحلة الابتدائية[60].

بخصوص التربية غير النظامية، لابد من تعزيز مقاربة القرب وتظافر الجهود على الصعيد المحلي لإيجاد الحلول، وخاصة فيما يتعلق بخطوط التمويل وآليات التنسيق.

بالإضافة إلى ذلك، تم الوقوف على صعوبات مرتبطة البيانات الإحصائية[61] تعوزها الدقة فيما يتصل بعدد المستفيدين.

بخصوص التعليم العالي، يغادر نصف الطلبة الجامعيون الجامعة دون الحصول على شهادة[62]. علاوة على ذلك، يعاني البحث العلمي من ضعف في التنسيق ونقص في الموارد. فعلى سبيل المثال، تمثل مخصصات البحث العلمي والتقني فقط 1.6% من الميزانية العامة للفترة 2021-2022.

ثانيا: الاستراتيجيات والبرامج

أ. التعليم العمومي

أ.1. الرؤية الإستراتيجية 2015-2030: من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والترقي

تم اعتماد هذه الرؤية منذ سنة 2015[63] من قبل المجلس الأعلى للتعليم والتكوين والبحث العلمي باعتباره هيئة استشارية دستورية في تقريره الموسوم «مدرسة الإنصاف والجودة والترقية». وتهدف هذه الرؤية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تكوين مواطن صالح؛
- الاستجابة لتوقعات مشروع المجتمع المواطن والديمقراطي والتنموي الذي اعتمدته الأمة؛
- المساهمة في دمج المغرب في الاقتصاد ومجتمع المعرفة وتعزيز موقعه بين الدول الناشئة؛
- تعزيز التحول من مجتمع يستهلك المعرفة إلى مجتمع ينتج وينشر هذه المعرفة من خلال إتقان التكنولوجيا الرقمية وتطوير البحث العلمي وثقافة الابتكار والتميز.

أ.2. منظومة التربية الوطنية في النموذج التنموي الجديد

من بين الخيارات الاستراتيجية[64] الثلاثة للمحور الثاني تحت عنوان «رأس المال البشري المعزز والمستعد بشكل أفضل للمستقبل».

ويهدف الخيار الأول الذي حددته اللجنة الخاصة حول النموذج التنموي إلى «تعليم عالي الجودة للجميع».

وفي هذا الصدد، يرمي النموذج التنموي الجديد إلى تمكين أكثر من 90% من التلاميذ من المهارات الأساسية قبل إنهائهم أطوار المرحلة الابتدائية بحلول عام 2035، وهو المعدل الذي يتجاوز بثلاث مرات النسبة الحالية التي لم تتجاوز 30% في سنة 2020.

وللرفع من جودة نظام التربية والتعليم، تم تحديد أربع دعامات هيكلية:

- الاستثمار في تكوين وتحفيز المدرسين ليصبحوا ضامنين لعملية التعلم؛

60. عرض السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة خلال الدورة العادية الأولى للمدة الانتدابية الثانية للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.
61. التقرير عدد 2017/2 الصادر عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بشأن التعليم غير النظامي.
62. هذه الرؤية تم بسطها ضمن تقرير الفحص المعروض على أنظار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي نُشر في عام 2018، ولم ترد مفصلة في هذا التقرير.
63. عرض السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة خلال الدورة العادية الأولى للمدة الانتدابية الثانية للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.
64. أما المجالان الآخران اللذان حددهما المجلس الوطني للصحة العقلية، الذي أنشأه صاحب الجلالة الملك محمد السادس سنة 2019، فيتعلقان بالتكوين والبحث والصحة، وتتوكأ نجاعتهما على «نظام للتعليم الجامعي والتكوين المهني والبحث يركز على الأداء ويدعمه نظام حكامة مستقل مرتبط بالمساءلة»؛ و«ضمان الولوج إلى الخدمات الصحية الجيدة والحماية الصحية باعتبارهما إحدى الحقوق الأساسية للمواطنين».

• إعادة تنظيم المسار الدراسي ومنظومة التقييم لتأمين النجاح لكل تلميذ؛
• تجديد المضامين والأساليب التعليمية لتحقيق تعليم فعّال ومحفز؛
• تحميل المؤسسات المسؤولية لتكون محرك التغيير وتعبئة الفاعلين.

يشرح التقرير العام للنموذج التنموي الجديد هذه الرافعات من خلال اقتراح إطلاق ديناميكية التغيير وعرض التدابير الواجب اتخاذها.

أ.3. البرنامج الحكومي

تتمحور السياسة الحكومية في مجال التعليم حول المحاور التالية[65]:

1. وضع مؤسسات التعليم في صلب العناية التي توليها الحكومة للمنظومة التعليمية

لبلوغ هذا الهدف، سيتم اعتماد مخطط إصلاحي من ستة مبادئ في إطار اللامركزية التعليمية:

• استقلالية الإدارة؛
• التقييم المنتظم لإنتاج وأداء مؤسسات التعليم؛
• انفتاح المؤسسات التعليمية على محيطها التربوي والإداري والاجتماعي لتمكينها من تعزيز تلك العلاقات؛
• دعم القدرات التسييرية للمؤسسة على ضوء الأدوار المتعددة المنوطة بها؛
• وضع كل مؤسسة برنامج التربوي الخاص؛
• محاربة كل الظواهر المشينة مثل العنف وتعاطي المخدرات والتحرش الجنسي.

2. حكامة قطاع التربية والتعليم

تقوم الحكامة على مبدأ التخطيط والبرمجة الدقيقة، عبر تحديد أهداف واضحة، وجدول زمني لتحقيقها، مع تكريس ثقافة التقييم ووضع آليات للتتبع والقيادة.

وسيتم في هذا الإطار تحديد أهداف تخص كل الوحدات الإدارية الخارجية المسؤولة عن التعليم والتكوين في المجالات التالية:

• تعميم التمدرس؛
• محاربة الهدر المدرسي والرسوب المتكرر؛
• تأهيل وتحديث المؤسسات التعليمية، والبنية التحتية، والمعدات، والوسائل التربوية الأساسية؛
• تطوير نموذج تربوي يتوافق مع متطلبات الجودة؛
• الارتقاء بجودة خدمات هذه المؤسسات التعليمية؛
• الرفع من مستوى التأطير التربوي وقيم المؤسسات التعليمية.

3. النهوض بمهام وأدوار المدرسة الوطنية

ستعمل الحكومة على اعتماد نهج شامل مبني على عدد من العمليات المرتكزة على المتعلم وتغطي المحاور التالية:

• متابعة ومراجعة دورية للبرامج؛
• تعزيز مبادئ وأسس التربية على القيم؛
• تعزيز وتحديث تعليم اللغات الوطنية والأجنبية، والعلوم والتكنولوجيا؛
• تقييم دوري وفعال لعملية التعلم، والمؤسسات التعليمية، والموارد البشرية؛
• تحسين وسائل وإجراءات التوجيه والإعلام؛
• تعزيز الإرشاد للمدرسين والأطر الإدارية والتعليمية؛
• إنشاء نظام جديد لتكوين المدرسين ووضع خطط تكوين فعّالة لصالحهم؛
• تعزيز وتوسيع برنامج «تيسير» وتقديم الدعم وتطوير خدمات المبيت والمقاصف المدرسية؛
• إيلاء اهتمام خاص للأطفال وللفئات ذات الاحتياجات الخاصة؛
• دعم وتطوير برامج التعليم غير النظامي؛
• مواصلة الاهتمام بالأقسام التحضيرية للمدارس العليا وتأهيل الطلاب لدخول سوق الشغل من خلال زيادة الاهتمام بشعب ومسالك التعليم العالي التقني؛
• إنشاء شبكات مدرسية تضم، حول كل مدرسة ثانوية، المدارس الإعدادية والمدارس الابتدائية المرتبطة بها، لتيسير فرص التبادل الشامل والمتكامل للموارد المادية والبشرية؛

65. https://www.men.gov.ma/Documents/programme_gouv_FR.pdf

- تعزيز دور المدرسة في نشر قيم المواطنة والقيم الأخلاقية والسلوك الصالح، وتعزيز موقع التربية والإرشاد الإسلامي وتلقين القيم المتعلقة بالمساواة وحقوق الإنسان، وثقافة الإنصاف والتسامح، ونبذ الكراهية والتطرف؛
- تعزيز دور جمعيات أولياء وآباء التلاميذ الفاعل في إدارة المؤسسة التعليمية وزيادة مستوى اهتمامهما بالمؤسسة وبمن يرتادها؛
- تطوير التعليم الأصيل وضمان حقوق العاملين فيه ضمن شراكة فعّالة ومشاريع مندمجة بين وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف ووزارة التربية الوطنية؛
- تثمين دور القطاع الخاص وضمان جودة خدماته.

أ.4. خارطة الطريق لإصلاح النظام التعليمي الوطني 2022-2026

وتندرج خارطة الطريق هذه ضمن سياق استمرارية عملية إصلاح النظام التعليمي في المغرب. وترتكز على اثنتين من المرجعيات الاستراتيجية الممتدة على المدى الطويل، والتي تتجسد في الإطار القانوني 51-17 والنموذج الجديد لتطوير المملكة، بالإضافة إلى مرجعية استراتيجية متوسطة الأمد تتمثل في البرنامج الحكومي.

وتطمح المرجعيات الاستراتيجية المختلفة لهذه الخارطة إلى تحقيق ثلاثة أهداف، وهي جعل التعليم إلزاميًا وضمان التعلم وتعزيز الانفتاح.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تقليص معدل الهدر المدرسي بالثلث، وتحسين جودة المكتسبات والتعلم في المدرسة من خلال الرفع من اكتساب المهارات الأساسية للمتعلمين بثلثين بدلاً من ثلث واحد حاليًا، والحرص على أن يستفيد نصفهم من الأنشطة الموازية بدلاً من ربعهم حاليًا.

ترتكز خارطة الطريق هذه على ثلاثة محاور رئيسية: الأستاذ، الطالب، والمؤسسات التعليمية، والتي تنقسم إلى عشرة روافد استراتيجية تتأسس جميعها على الجودة.

وفيما يتعلق بمحور «الطالب»، يتصدر تمكين هذه الفئة من اكتساب المهارات الأساسية قائمة الأهداف المتوخاة، من خلال تعميم التعليم الابتدائي الجيد وتمكين التلاميذ من مواصلة واستكمال مسيرة ومسار التعليم الإلزامي.

يتضمن ذلك تعميم التعليم الابتدائي الجيد، واكتساب المهارات الأساسية في المدرسة الابتدائية، ووضع مسارات متنوعة ابتداءً من المرحلة الإعدادية لتمكين كل تلميذ من بلوغ تطلعاته، بالإضافة إلى توفير ظروف مواتية تحض على الدراسة والتحصيل والنجاح من خلال آلية الدعم الاجتماعي في المدارس.

أما بالنسبة لـ«الأستاذ»، فالهدف المنشود هو ضمان قدرة والتزام هيئة التدريس بالمساهمة الكاملة في نجاح التلميذ، من خلال تحديد ثلاثة رافعات تعاضدها إجراءات مواكبة خاصة.

تروم هذه الرافعات توفير تكوين مستمر جيد، وتثمين جهود الأطر التعليمية والتربوية، فضلاً عن تجديد المقاربة التعليمية والأدوات الرقمية.

أما فيما يتعلق بـ«المدرسة»، فهذه الرافعة تهدف إلى توفير مؤسسات حديثة، تديرها أطر تعليمية نشيطة ومتفاعلة.

أ.5. المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي، والبحث العلمي، والابتكار (ESRI PACTE 2030)

ويستمد هذا المخطط الوطني، الذي تم التحضير لأعماله منذ العام الدراسي 2021-2022، جوهره من الأولويات الواردة في لنموذج التنموي الجديد ويرتكز على مبادئه الأساسية.

وبهدف بناء نموذج جامعي جديد في المغرب، يتناول هذا المخطط أربعة أبعاد مهيكلة هي جوهر التجديد التربوي الشامل، وبناء بحث علمي يتماشى مع المعايير الدولية، ونظام حكامة يجمع بين الشفافية والنجاعة، وتقدير دور الجهات كأساس للابتكار ومقياس مناسب لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وقد تم تحديد ثلاث رافعات لأجرأة هذا المخطط وستتم دراستها بشكل معمق، وتتعلق تباعا بالتحول الرقمي، وتكييف الأطر التنظيمية، وتعزيز الشراكات وفرص التعاون على الصعيدين الوطني والدولي.

وسيدخل الإصلاح الشامل للتعليم العالي حيز التنفيذ اعتبارًا من العام الدراسي القادم، 2023-2024، وفقًا لوزير القطاع، الذي أعلن أيضًا إطلاق «وللمرة الأولى دورة تكوينية تتضمن التناوب بين الدراسة والعمل».

وهكذا، سيكون بإمكان الطلاب متابعة الدروس وفي نفس الوقت الحصول على تكوين مرتبط بالمجال الذي اختاروه لضمان التوفيق بين التكوين مع سوق الشغل[66].

ب. التربية غير النظامية

في إطار تنفيذ مشاريع خارطة الطريق للفترة 2022-2026، قام التعليم غير النظامي بمرافقة تطوير برامج تهدف إلى تقليل معدل الهدر المدرسي وتحسين جودة العرض التعليمي من خلال دعم عملية التجريب وتوسيع مشروع معالجة المشاكل الرئيسية في عملية التعلم في المرحلة الابتدائية من خلال مقاربة «TaRL» (التعليم في المستوى المناسب)، ومتابعة تنفيذ برنامج الدعم التعليمي الموسع الذي يهدف إلى معالجة النقائص الناجمة عن جائحة كوفيد19.

وستعمل وزارة الوصية على تنفيذ أهداف خطة الفترة المتعلقة بتنويع مسارات التعليم في المرحلة الإعدادية من خلال مدرسة الفرصة الثانية على مستوى التعليم الثانوي، وتوجيه برامج الدعم التعليمي لدعم الفتيات أثناء مرحلة الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية في المناطق القروية، مع تعزيز اليقظة التربوية والتعبئة المجتمعية لضمان التعليم الإلزامي لجميع الأطفال.

ج. استراتيجية التكوين المهني وخارطة الطريق لبلوغ أهداف المسطرة في برامجه واستراتيجياته

ج.1. الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني في أفق 2021 [67]

تعد هذه الاستراتيجية الوطنية جزءًا لا يتجزأ من 23 إجراءً دي أولوية في إصلاح نظام التعليم والتكوين. وتتوافق أهدافها ومحاورها وروافدها مع التوجهات والأركان الأساسية للرؤية الاستراتيجية لإصلاح 2015-2030 من المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

وقد تم اعتمادها في يونيو 2016 وفقًا لأهداف رؤية المجلس الأعلى للتعليم والتكوين المهني والبحث العلمي، حيث تهدف الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021 إلى تكوين وتأهيل حوالي 10 ملايين مواطن ومواطنة بين عامي 2015 و2021.

تروم أهدافها الاستراتيجية النوعية ما يلي:

- **فيما يخص المواطن:**
  1. تعزيز الاندماج الاجتماعي والمهني؛
  2. تحسين قابلية التشغيل؛
  3. تعزيز الترقية الاجتماعية والمهنية،

- **فيما يخص المقاولة:**
  1. تحسين التنافسية؛
  2. المساهمة في جذب الاستثمارات.

- **فيما يخص الدولة والجماعات المحلية:**
  1. تثمين رأس المال البشري؛
  2. المساهمة في خلق الثروة الوطنية؛
  3. تعزيز الاندماج الاجتماعي والمجالي.

ج.2. أبرز الأحداث منذ عام 2018

مر نظام التكوين المهني منذ عام 2018 بعدة مراحل ورد بيانها، خصوصًا في تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، الذي نُشر في عام 2018. ابتداءً من ذلك التاريخ، شهد نظام التكوين المهني الاحداث البارزة التالية:

- 20 غشت 2018: ألقى جلالة الملك خطابا بمناسبة احتفالات عيد الشباب أبرز فيه ضرورة تطوير التكوين المهني؛
- فاتح أكتوبر و29 نوفمبر 2018 و28 فبراير 2019: عقد جلسات لتقديم مشاريع بين يدي صاحب الجلالة حول تحسين عرض التكوين المهني؛
- 5 أكتوبر 2018: صدور القانون رقم 17-60 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة موظفي القطاع الخاص وبعض فئات الموظفين في المؤسسات والشركات العامة وأشخاص آخرين غير موظفين يمارسون نشاطًا خاصًا (المرسوم رقم 94-18-1 بتاريخ 25 محرم 1440)؛

66. تم استقاء هذه التصريحات ونشرها بتاريخ 2023/04/17 على الساعة 4:26 على صفحات الجريدة الإلكترونية Le360.
67. ورد وصف هذه الرؤية في تقرير «السكان والتنمية» الصادر عام 2018. ولذلك يُذكر هنا بإيجاز شديد.

• 4 أبريل 2019: عرض خطة تطوير التكوين المهني أمام جلالة الملك؛

• 9 غشت 2019: صدور القانون الإطار رقم 17-51 المتعلق بنظام التعليم والتكوين والبحث العلمي (المرسوم رقم 113-19-1 بتاريخ 7 ذو الحجة 1440)؛

• 6 فبراير 2020: تنظيم حفل توقيع اتفاقية تمويل مدن المهن والكفاءات (CMC)، برئاسة جلالة الملك، وبدء أشغال بناء أول مدينة للمهن والكفاءات بجهة سوس ماسة؛

• 1 يونيو 2021: عقد أول اجتماع مؤسسي لتكييف مشاريع القانون الإطار رقم 17-51 مع الخيارات الاستراتيجية المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد في مجال التعليم المدرسي والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي (انظر السابق).

ج.3. خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني ومشاريع القانون الإطار رقم 17-51

تم عرض خارطة الطريق هذه أمام جلالة الملك في 4 أبريل 2019، وتشتمل على المحاور الأساسية التالية:

• تحديد الحاجيات من حيث المهارات وبناء العرض التكويني؛

• تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص؛

• تحسين الدعم الاجتماعي لصالح المتدربين في التكوين المهني؛

• تنويع العرض التكويني لاستيعاب الشرائح ذات الاحتياجات الخاصة؛

• إطلاق برامج جديدة لفائدة الشباب في وضعية لا عمل، لا تعليم ولا تكوين، وقطاع العمل غير المهيكل؛

• تعزيز قطاع التكوين المهني الخاص؛

• تعزيز التعليم المستمر.

ولهذا الغرض، تم إعداد قائمة بالمشاريع ذات الأولوية حسب مجال التدخل في المجالات التالية:

• **مجال «المساواة وتكافؤ الفرص»**

1. تعزيز الجودة والحكامة والتعبئة؛
2. تطوير وتنويع العرض المدرسي على مستوى التكوين المهني والتعليم العالي مع تكريس الزامية الولوج؛
3. تطوير نظام فعّال ومنصف للدعم الاجتماعي؛
4. ضمان تمدرس الأطفال في وضعية الإعاقة أو ذوي الاحتياجات الخاصة؛
5. إعادة تأهيل مندمج للمؤسسات التعليمية والتكوينية؛
6. تطوير وتنويع ارض القطاع الخاص.

• **مجال «دعم الجـــودة»**

1. تطوير النموذج التربوي؛
2. تجديد مهن التعليم والتكوين والارتقاء بإدارة المسارات المهنية؛
3. تحسين وتطوير أنظمة التقييم والدعم المدرسي والامتحانات؛
4. إقامة نظام فعّال للتوجيه المدرسي والمهني والجامعي المبكر والنشط؛
5. تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم

• **مجال «الحكامة والتعبئة»**

1. تطوير الحكامة ومأسسة مبدأ التعاقد؛
2. تعزيز تعبئة مختلف الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية؛
3. تعزيز نظام المعلومات في مجال التربية والتكوين.

الفصل الخامس: مشاركة الشباب

أولا: الوضـع الـراهن

دعا مؤتمر نيروبي (المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية CIPD +25، 2019) إلى تعزيز صوت الشباب ومنحهم دوراً أكبر في مجتمعاتهم. وعليه، كان الولوج إلى التعليم والعمل والرعاية الصحية والمشاركة السياسية المكثفة الرافعة الأساسية والأرضية التي اعتمدت عليها الدول الأعضاء عند صياغة هذا الإعلان وقطعت على نفسها التزامات لصالح الشباب.

في عام 2022، بلغ عدد الأشخاص في المغرب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا ما يقارب ستة ملايين شخص، حيث أن نصفهم (50.1%) تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 عامًا. وانخفضت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا من 18.0% إلى 16.3% بين عامي 2014 و2022. وسيستمر هذا المنحى التنازلي نتيجة للانخفاض المتواصل لمعدل الولادات. وبالفعل، وفقًا لتقديرات المندوبية السامية للتخطيط، من المرتقب أن تصل هذه النسبة إلى 16% بحلول عام 2030.

ومع ذلك، يظل الحضور الوازن للشباب فرصة ديموغرافية مواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد شريطة قيام الدولة بتعزيز الاستثمار في هذه الفئة السكانية تكوينا وتأطيرا وإدماجا في النشاط الاقتصادي.

أ. السمات الديموغرافية والاجتماعية للشباب

أ.1. محو الأمية في صفوف الشباب

بالمقارنة مع السكان الذين تتجاوز أعمارهم 15 عامًا، نلفي أن الشباب، إلا فيما ندر، أقل أمية من الكبار. وفي عام 2019، كانت نسبة الرجال والنساء الذين يستطيعون القراءة والكتابة على التوالي 95.5% و90.5%. واستفاد الشباب أيضًا من برامج محو الأمية. وبالتالي، زاد معدل محو الأمية في أوساط النساء الشابات لينتقل من 60.4% في عام 2004 إلى 96.6% في عام 2021، مقابل 39.6% و75.9% بين الفتيات اللواتي يبلغن سن 15 سنة فما فوق خلال نفس الفترة. وما كان لهذه النتائج أن تتأتى لولا الجهود المبذولة لتعليم الفتيات، خاصة في المناطق القروية.

أ.2. حركية الهجرة الداخلية والدولية

حوالي 41.3% من المهاجرين القرويين هم من الشباب في الفئة العمرية بين 15 و29 عامًا. ويرغب حوالي 4 من كل 10 شباب في الفئة العمرية بين 15 و29 عامًا في الهجرة نحو بلد آخر.

إن الفوارق بين النساء والرجال فيما يتصل بوسط الإقامة تأتي نتيجة الهجرة المجالية من الأوساط القروية إلى الأوساط الحضرية، وتطال بشكل أكبر النساء، خاصة الشابات. ويعتبر تأنيث الهجرة القروية أهم أبرز تمظهُرات التغيرات التي طرأت على السلوك الديموغرافي[68]. وتؤثر هذه التحولات بشكل خاص على الشباب حيث أن حوالي 41.3% من المهاجرين القرويين هم من الشباب في الفئة العمرية 15-29 عامًا[69]، بينما كانوا يشكلون 26.8% في المتوسط في عام 2014.

وبشكل عام، وبغض النظر عن طبيعتها (هجرة قروية أو هجرة دولية)، يكون الشباب أكثر ميلاً لتغيير الوسط. ويرتبط هذا الانجذاب نسبياً بتبعات التحول الديموغرافي المتقدم الذي تمر به بلادنا، في وقت تعجز فيه السوق المحلية للشغل عن استيعاب الأعداد الكبيرة للوافدين الجدد، وخاصة الخريجين الجدد.

وتتزامن هذه الضغوط مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية وتساهم في شرح إقبال الشباب على الهجرة: فزيادة معدلات تعليم للفتيات، خاصة الفتاة القروية، ودخول المزيد من النساء بشكل أكثر دينامية إلى سوق الشغل، خاصة الخريجات، أفضى إلى تحولات عميقة في سوق الشغل.

68. م. الفاسي الفهري وأ. مرشد، 2023. «المهاجرون القرويون في المغرب: تأكيد على تأنيث النزوح وانتقاء الشباب الأكثر ريادة». مقتطفات وشذرات من الخطة، رقم 22.
69. لم تعد النتائج المتاحة تسمح بالتفصيل حسب العمر.

كما أن التحول الجيلي لقوى العمل النسائية التي تعمل بشكل رئيسي في القطاعين الأولي والثانوي يتراجع تدريجيًا ليفسح المجال أمام مشاركة أكثر توجها نحو القطاع الثالث للأجيال القادمة[70].

وتظل المعطيات المستقاة من خلال البحث الوطني حول الهجرة الدولية برسم سنتي 2019/2018 إقبال الشباب على الهجرة. ويحضر اعتزام الإقدام على الهجرة بشكل خاص بين شباب الفئة العمرية 15-29 عامًا، حيث صرح 40.3% منهم عقده نية الهجرة مقابل 23.3% في المتوسط ضمن السكان الذين شملهم الاستطلاع.

وتتجلى أيضاً هذه الاتجاهات نحو الهجرة في هيكل الأعمار للمهاجرين الحاليين[71] حيث يتشكل 27.1% منهم من الفئة العمرية 15-29 عامًا، ويُقدر متوسط العمر عند أول هجرة لهم بـ 25 عامًا (المندوبية السامية للتخطيط، 2020). وعلاقة بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية المذكورة أعلاه، تزداد نسبة الهجرة النسائية في المغرب، حيث تمثل المهاجرات الحاليات في الفئة العمرية 15-29 عامًا أعلى نسبة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى (38.4% مقابل 31.7% في المتوسط).

أ.3. الإسهام في سوق الشغل

يبلغ معدل نشاط الشباب نحو 22.8%، ويستأثر الرجال الشباب بثلاثة أضعاف هذه النسبة (33.5%) مقارنةً بالنساء الشابات (11.7%).

وتعاني مشاركة الشباب في الحياة المهنية في المغرب من ضعف الاندماج الاقتصادي. وتهم هذه المشاركة الضعيفة بشكل خاص على النساء الشابات اللائي شهدت مشاركتهن انخفاضًا ملحوظًا على مدى العشرين سنة الماضية.

وتشير نتائج البحث الوطني حول التشغيل لعام 2022[72] إلى أنه ضمن 6 ملايين من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، 15.4% منهم يمارسون عملاً ما، و7.4% بصدد البحث عن عمل، بينما تضل النسبة الباقية (7.2%) خارج سوق الشغل. كما أن ثلاثة أرباع الشباب خارج سوق الشغل (77%) هم من فئة الطلبة أو الطالبات، فيما 19.6% ربات بيوت.

وعليه، يتميز الشباب بمشاركة ضعيفة في الحياة المهنية، حيث يبلغ معدل النشاط لديهم 22.8% مقارنة بإجمالي السكان حيث يصل هذا المعدل إلى 44.3%. ويبلغ معدل نشاط الشباب 26.5% في المناطق القروية مقارنةً بـ 20.3% في المناطق الحضرية. وهو ثلاث أضعاف أعلى بين الشبان (33.5%) مقارنةً بالنساء الشابات (11.7%).

كان تراجع النشاط أكثر حدة بين الشباب خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث انخفض معدلهم بمقدار 4 نقاط مقارنةً بـ 1.7 نقطة لدى إجمالي السكان في سن النشاط (15 عامًا فأكثر).

الرسم 15 : تطور معدلات النشاط (بـ%) بين عامي 2018 و2021

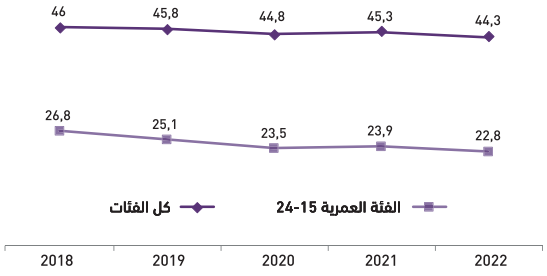

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول الشغل

في عام 2021، لوحظ وجود مزيد من الشباب العاملين النشطين في قطاع «الفلاحة والغابات والصيد» بنسبة 43.6%، وفي قطاع «الخدمات» (32.8%) و«الصناعة» (12.9%).

يعتبر العمل بأجر الأكثر انتشارا بين الشباب العاملين النشطين بنسبة 48.6%. هذا الوضع أكثر شيوعًا بين الشابات الحضريات بنسبة 86% مقارنةً بنسبة 65.2% بالنسبة لأقرانهن الذكور، فيما يمثل العاملون لحسابهم الخاص 9.6% منهم 11% من الرجال و4.1% من النساء. وتشكل المساعدات العائلية نسبة 37.3% مع ذروة تصل إلى 82.6% بين الشابات القرويات.

70. المندوبية السامية للتخطيط : مستقبلية مغرب 2030.

71. المهاجر الحالي : هو كل شخص مغربي يبلغ من العمر 15 عاما أو أكثر، وكان قردا من أفراد الأسرة التي شملتها الدراسة، وهاجر إلى الخارج ويقيم حاليا ببلد آخر. يمكن أن يصادف موعد إجراء البحث والاستجواب تواجد هذا الشخص مؤقتًا ببيت عائلته في عطلة أو زيارة لوالديه.

72. مذكرة إخبارية قدمتها المندوبية السامية بمناسبة اليوم العالمي للشباب الذي يصادف 12 غشت 2022.

أ.4. بطالـة الشبـاب

على المستوى الوطني، وصلت البطالة في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، إلى نسبة 31.8% مقابل 13.7% بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و44 سنة، في حين ناهزت نسبة 3.8% فيما يخص الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 45 سنة. علاوة على ذلك، تبلغ نسبة البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة والحاصلين على شهادة تعليم عالي إلى 61.2%، وتتراجع تلك النسبة إلى حدود النصف لتناهز 30.4% في أوساط الشباب الحاصلين على شهادة تعليم متوسط، ولا يتجاوز من لا يتوفرون على أي مؤهل علمي نسبة 2.9%.

وتكون معدلات البطالة بين الشباب أكثر حضورا في المناطق الحضرية وبين الشابات. حيث يصل إلى 46.7% في المناطق الحضرية (15.9% في المناطق القروية) و41.9% بين النساء (28.4% بين الرجال).

الرسم 16: تطور معدلات البطالة بين عامي 2017 و2021 (بـ %)

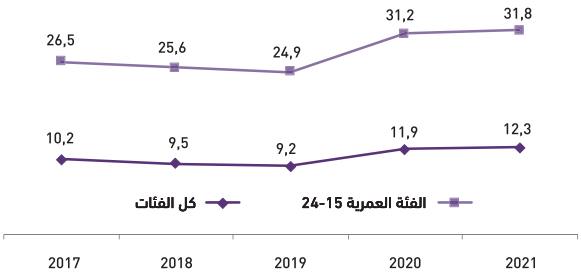

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول الشغل

تجدر الإشارة أيضًا إلى أن بطالة الشباب تمثل بطالة طويلة الأمد وأولية للإدماج في سوق العمل. ففي الواقع، 70.4% منهم في حالة بطالة لمدة عام أو أكثر، وقرابة ثلاثة أرباع لم يسبق لهم أن مارسوا عملا ما من قبل (73.4%).

أ.5. الشباب في (NEET (PERG

تتجاوز نسبة الشابات في وضعية «لا تشغيل ولا تعليم ولا تكوين» ثلاثة أضعاف أشقائهن الذكور حيث بلغت (38.8%) مقارنة بـ (13.6%) بالنسبة للذكور.

وعلى الصعيد الوطني، فإن أكثر من واحد من كل أربعة شبان (26%)، الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا، لا يشتغلون، ولا يلتحقون بالمدرسة ولا يخضعون لأي تدريب.

ويتضح أن هذه النسبة في تناقص إذ كانت في حدود 27.5% في عام 2015.

بمنظور مكان الإقامة، تختلف نسبة الشبان والشابات غير المشتغلين أو الملتحقين بالمدرسة أو المتابعين لأي تكوين أو تدريب، حيث ترتفع النسبة بشكل أكبر بالمجال القروي، لتتضاءل بالمجال الحضري (32.0% مقابل 21.9%).

وتظهر البيانات أيضًا أن نسبة الفتيات اللواتي لا تزاولن عملا ولا تتابعن دراسة أو تكوينا (NEET) أعلى من نسبة الشبان (38.8% مقابل 13.6%) على الرغم من المشاركة الأكبر في سوق العمل في المناطق القروية.

ويعود ذلك إلى أن معدلات التعليم أو التكوين في المناطق القروية بالنسبة لهذه الفئة العمرية منخفضة جداً مقارنة بما هي عليه في المناطق الحضرية.

أ.6. المشاركة السياسية

5% فقط من الشباب مسجلون في اللوائح الانتخابية.

حوالي 8% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 سنة مسجلون في اللوائح الانتخابية التي تم إعدادها في 30 يوليو 2021.

وقد بلغت هذه النسبة 5% في مارس 2023.

إلا أن الإحصائيات المتعلقة بالانتخابات التشريعية في سبتمبر 2021 تشير إلى نسبة الشباب دون 35 عامًا ممن تقدموا للاستحقاقات البرلمانية كمرشحين بلغت 27.3%.

هذا و تظل «أجنحة الشبيبة الحزبية – والتي بلغ عددها 18 تشكيلة شبيبة حزبية من أصل 35 حزبًا سياسيًا خلال سنة 2018 – ذات تأثير ضئيل داخل دواليب القرار الحزبي، ولا يزال مدى مبادراتها ووقعه محدودًا»[73].

73. جطيوي، ج (2018)، «الأحزاب السياسية: أين النخب الجديدة؟» LesEco.ma.

وفقًا لتقرير نشره المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في عام 2018، كان حوالي 1% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 عامًا أعضاء في حزب سياسي أو نقابة خلال سنة 2014[74].

وقد تم تخصيص حصة 30 مقعدًا من أصل 395 مقعدًا في مجلس النواب للشباب دون سن الأربعين وفقًا للقانون.

وبالفعل، خلال الانتخابات التشريعية عام 2016، أسهم هذا المقتضى في انتخاب 57 نائبًا دون سن الأربعين، وهو ما يمثل 14.7% من أعضاء البرلمان، ستة منهم دون سن 30 عاما (أي 1.6% من مجموع البرلمانيين).

وبهدف تعبئة الشباب بشكل خاص للمشاركة الفعالة في الحوار المواطن الرامي إلى رسم تعهدات كل طرف للأبداع المشترك، شكلت خطة عمل الحكومة المنفتحة، للفترة 2021-2023 فرصة سانحة للشباب وجمعيات الشباب لإسماع أصواتها من خلال ورشات العمل الموضوعاتية ومنصة الإبداع المشترك المفتوحة في وجه الجمهور على رابط البوابة:
[75] http://www.gouvernement-ouvert.ma

ثانيا: الاستراتيجيات، السياسات والبرامج

وعيا منها بالدور الهام الذي يضطلع به الشباب ومحوريته في تطور البلاد، بذل المغرب جهودا كبيرة لدعم الشباب بهدف تعزيز قدراتهم الإبداعية واستثمار إمكانياتهم وتنمية مواهبهم، حتى يتمكنوا من الاستفادة الكاملة من حقوقهم والوفاء الكامل بالتزاماتهم كمواطنين، في بيئة تكفل لهم شرطي الكرامة وتكافؤ الفرص.

وقد بوأهم الدستور الذي صدر عام 2011 مكانة مميزة حين أناطت مقتضيات المادة 33 من أسمى متن قانوني بالمملكة بالسلطات العمومية «واجب اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية: (أ) توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد. (ب) المساعدة في إدماج الشباب في الحياة النشيطة والجمعوية وتقديم المساعدة لأولئك الشباب الذين يواجهون صعوبات في التكيف الدراسي أو الاجتماعي أو المهني، و(ج) تسهيل ولوج الشباب إلى الثقافة والعلم والتكنولوجيا والفنون والرياضة والترفيه، مع تهيئة الظروف المواتية لاستثمار ملكاتهم الإبداعية وطاقاتهم الخلاقة في كافة هذه المجالات.

ويمكن أن نورد من بين التدابير الرئيسية التي اتخذها جلالة الملك لفائدة الشباب، خفض سن الاقتراع من 20 عامًا إلى 18 عامًا، إيمانا بجلالته بالدور الهام الذي يلعبه الشباب في بلورة ورسم ملامح المستقبل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمملكة.

بالإضافة إلى ذلك، وفي خطابه ألقاه أمام ممثلي الأمة بالبرلمانين بغرفتيه بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الخريفية برسم السنة التشريعية 2017، دعا جلالة الملك محمد السادس إلى وضع سياسة جديدة مندمجة خاصة بالشباب المغربي، الذي يعتبر ثروة حقيقية ومحركًا لتطور المملكة.

وتفاعلا مع النداء الملكي واستجابةً لطلب مجلس النواب بإعداد دراسة حول «الاستراتيجية المندمجة للشباب»، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإعداد واعتماد تقرير في الموضوع [76] مؤرخ في 31 ماي 2018 حول «مبادرة وطنية جديدة مندمجة للشباب المغربي».

أ. الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب: بين صيغتيها القديمة والجديدة

عرفت سنة 2014 إعداد «الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب لعام 2015-2030» من قبل الجهة المكلفة بالقطاع. وقد شكلت الاستراتيجية وثيقة مرجعية يمكن أن توجِّه عمل الجهات المعنية وتوجه تدخلاتها في مجال سياسات الشباب المندمجة وعند رسم السياسات العمومية خلال السنوات القادمة.

76. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «مشاركة وتمثيل الشباب في الحياة السياسية المغربية» https://www.oecd-ilibrary
77. مرجع سابق. https://www.oecd-ilibrary.org/sites/0673180e-fr/index.html?itemId=/content/component/0673180e-fr

فقد حددت خمسة محاور استراتيجية و 62 إجراءًا أساسيًا بحلول عام 2020 و75 إجراءً إضافيًا بحلول عام 2030)، مستمدة من احتياجات الشباب وتحليل الفجوات المؤسسية لتلبية الأهداف والحاجيات التالية :

- توفير فرص اقتصادية إضافية للشباب وتعزيز قابليتهم للتشغيل؛
- تحسين جودة الخدمات الأساسية المقدمة للشباب وتسهيل الولوج إليها مع تقليص الفوارق المجالية؛
- تعزيز مشاركة الشباب الفاعلة في النسيج الاجتماعي والجمعوي، وفي مسار اتخاذ القرار؛
- تعزيز احترام حقوق الإنسان؛
- تعزيز الأنظمة المؤسسية للاتصال والمعلومات والتقييم والحكامة .

وترتكز المحاور الخمسة الاستراتيجية السابقة إلى تشكيل خارطة طريق للعمل الحكومي فيما يتعلق بسياسات دعم الشباب. في الواقع، خصصت الاستراتيجية لكل محور استراتيجي رزمة من الإجراءات الأساسية والإجراءات الإضافية الداعمة برسم سنة 2020 وفي أفق 2030 .

إلا أن هذه الاستراتيجية التي أنجزتها الوزارة الوصية لم يتم عرضها ومناقشتها في مجلس الحكومة قبل اعتمادها في مجلس الوزراء كما ينص عليه الدستور، وبالتالي فهي ظلت مشوبة بعيوب شكلية وبقيت غير سارية المفعول .

لذا، تم اعتماد مبادرة جديدة وطنية مندمجة للشباب المغربي من قبل مجلس الحكومة في عام 2023. وتشمل هذه المبادرة أربعة محاور رئيسية :

- الاستماع للشباب والتواصل معهم؛
- بناء وتطوير شخصية الشباب؛
- إدماج الشباب في المجتمع وتيسير ولوجهم إلى الخدمات الأساسية (التعليم، التكوين، الإدماج المهني، الصحة، الإسكان، الحركية الاجتماعية، والترفيه)؛
- الحكامة وعرضانية البرامج والتقائيتها .

كما تهدف المبادرة إلى بلوغ الأهداف الإجرائية التالية :

- تعزيز سبل تشبع الشباب بمبادئ الوطنية وقيم المواطنة ومتابعة اهتماماتهم عن كثب من خلال الاستماع والتواصل والتوجيه والاندماج الاجتماعي والاقتصادي؛
- تعزيز قيم التسامح والانفتاح؛
- توسيع شبكة المؤسسات التعليمية ومعاهد ومراكز التكوين بشكل منصف على امتداد التراب الوطني؛
- تكييف نظام التعليم والتكوين مع عروض سوق الشغل؛
- ضمان شروط النجاح الدراسي وإعادة الإدماج؛
- تعزيز تشغيل الشباب من خلال مبادرات مبتكرة (العمل الحر، التشغيل الذاتي . . .) .

ب. سياسة دمج الشباب في الحياة العملية

بعد التزامها بدمج مفهوم العمل اللائق في سياساتها الخاصة بالتشغيل والعمل والحماية الاجتماعية، ومن أجل تحقيق الهدف الثامن للتنمية المستدامة وغاياتها، في مجال التشغيل والحد من البطالة، قامت الحكومة المغربية بوضع واعتماد الخطة الوطنية لتعزيز التشغيل (PNPE) للفترة الممتدة من 2017 إلى 2021 .

تميزت هذه الخطة بمقاربتها الشاملة والمندمجة والتي تهدف إلى تعزيز فرص الحصول على العمل اللائق من خلال تنمية فرص الشغل المنتجة وذات الجودة، وحفز مشاركة الشباب والنساء في سوق الشغل، وتثمين الرأسمال البشري، والحد من الفوارق الترابية في مجال التشغيل في إطار الجهوية المتقدمة .

إلا أن الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والقيود المفروضة بسبب إجراءات الحجر الصحي الإلزامية أثرت سلبًا على الاقتصاد المغربي وسوق الشغل، مما أدى إلى انخفاض الطلب على العمل في القطاع المهيكل وأثّر بشكل غير متساوٍ على العمال وفقًا لمستوى تأهيلهم بشكل خاص .

كما تم إجراء تقييم مرحلي للخطة الوطنية لتعزيز التشغيل (PNPE) من أجل تشخيص التحديات الرئيسية التي تواجه السياسات العمومية – خاصة تلك التي تفاقمت جراء جائحة كوفيد-19 – وتحديد البيانات المتاحة والأدلة اللازمة لفهم أفضل لسوق الشغل .

وأكدت النتائج تشتت مكونات الاستراتيجية وأوصت بضرورة ضمان المزيد من التنسيق بين مختلف السياسات.

ويجري حاليًا وضع سياسة وطنية جديدة للتشغيل وريادة الأعمال (NEEP) في المغرب حيث تضع التشغيل، وخاصة تشغيل الشباب، في قلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية على النحو الموصى به في إطار النموذج التنموي الجديد (NMD)، مع التركيز بشكل أكبر على الفعالية، وأخذ البعد الترابي بعين الاعتبار في الإدماج الاقتصادي.

وتهدف هذه السياسة الوطنية الجديدة للتشغيل وريادة الأعمال حتى عام (PNEE 35) 2035 إلى توفير مناصب شغل لجميع المواطنين والمواطنات تمنحهم الكرامة والأمان والقدرة على التكيف مع التغييرات خلال مسارهم المهني.

كما اعتمدت الحكومة تدابير طارئة لتنشيط التشغيل، بما في ذلك برامج هامة تهدف إلى ضمان دخل للمجموعات المتضررة من الأزمة الصحية، بمن فيهم الشباب، وتجهيزهم للولوج إلى سوق الشغل والفرص المتاحة من خلال الانطلاقة الاقتصادية.

فعلى سبيل المثال، يهدف برنامج «أوراش 2022-2023 الذي يدخل عامه الثاني، إلى خلق 250 000 وظيفة مؤقتة، لصالح الأشخاص غير المؤهلين وبدون شروط تعليمية في مشاريع صغيرة وكبيرة تم إطلاقها على مستوى الجماعات الترابية.

بالإضافة إلى ذلك، يتم إدارة مختلف البرامج الوطنية المندمجة للشباب في مختلف الأقاليم من قبل الهيآت المهنية بموجب عقود أداء.

ويمكن أن نذكر من بين هذه البرامج، تلك التي تهدف إلى مساعدة الشباب في البحث عن فرص عمل أفضل أو إنشاء مشاريعهم الخاصة وفق مقاربة ترابية ومن خلال تعزيز الوساطة في سوق الشغل وقدرة الشباب على العمل، بالإضافة إلى تطوير روح ريادة الأعمال من خلال مبادرات متعددة تشمل المساعدة والمعلومات والتكوينات القصيرة والهادفة وتوفير وتهيئة فضاءات يديرها الخواص العاملون في مجال الخدمات أو الجمعويون.

لبلوغ هذه المرامي وبلورة هذه الإجراءات لفائدة الشباب، تم اتخاذ عدة تدابير على الصعيد التشريعي والمؤسساتي وفي مجال التكوين، مع الدأب على معالجة جوانب متعددة من منظومة تشغيل الشباب على عدة أصعدة، منها:

ب.1. دعم خلق فرص الشغل

- اعتماد قانون الإطار كميثاق للاستثمار مع إدخال مبدأ ربط التحفيزات على الاستثمار بعدد الوظائف التي يجب إنشاؤها؛
- إنشاء لجنة مراقبة لسوق الشغل من خلال إصدار دورية لرئيس الحكومة؛
- بدء تحديد فرص الشغل في خدمات القرب (61 000 وظيفة لفائدة التعليم الأولي)؛
- فتح الصفقات العمومية في وجه التعاونيات والمقاولين الذاتيين.

ب.2. تنويع برامج التشغيل النشطة وتطوير الوساطة

- وضع رؤية لريادة الأعمال تعتمد على إنشاء بيئات جهوية تجمع الفاعلين المعنيين؛
- رفع سقف القروض الصغيرة إلى 150 000 درهم؛
- إطلاق الخطة التشغيلية «جيل المقاولين»، التي تهدف إلى مواكبة 100 000 رائد أعمال محتملين بحلول عام 2026؛
- تحسين برامج التشغيل من خلال تقديم خدمات محددة لمختلف الفئات من الباحثين عن فرص الشغل مثل النساء اللاتي يواجهن صعوبات في الاندماج، السكان القرويين، الأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين في وضع قانوني؛
- تعبئة القطاع الخاص والقطاع الجمعوي عن طريق تفويضهم مَهمة تقديم الخدمات بالمناولة لفائدة الباحثين عن فرص الشغل؛
- تعزيز الرقمنة؛
- إتاحة فرص عمل في المناطق القروية واللجوء إلى وكالات متنقلة؛
- إنشاء شبكة وكالات تغطي جميع الجهات والعمالات والأقاليم والدوائر والجامعات؛
- إنشاء مساحات ترابية للعمل لتعزيز بنيات القرب بشراكة مع الجماعات الترابية؛

• إنشاء مجموعة من الوحدات المتنقلة للمزيد من القرب والتواصل المباشر.

ب.3. تحسين أداء سوق الشغل وظروف العمل من خلال تعميم الحماية الاجتماعية

ب.4. اعتماد مخطط جديد للحكامة الترابية في مجال التشغيل

من أجل تعزيز القرب من الجمهور المستهدف وخاصة أولئك في وضعية تشغيل أو تعليم أو تكوين وكذا فئة النساء وتحسين الولوج إلى خدمة دعم الباحثين عن عمل، تم إحداث أنظمة مبتكرة تعتمد على الشراكة وتعبئة الشركاء الوطنيين والدوليين والقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

أما فيما يتعلق ببناء القدرات، فتجدر الإشارة إلى ما يلي:

• برنامج « تأهيل » الذي يهدف إلى تحسين قابلية تشغيل الباحثين عن عمل الحاصلين على شهادات من خلال اكتساب المهارات المهنية لشغل وظائف محددة أو وظائف محتملة.

هناك ثلاثة أنواع من التكوين:

– التكوين التعاقدي من أجل التشغيل (FCE)؛

– التأهيل المهني لمستوى التأهيل (FQR)؛

– وجهاز دعم المؤسسات الناشئة (FSE).

وقد استفاد نحو 214 273 طالب عمل من تحسين قابليتهم للعمل خلال السنوات الخمس الممتدة بين سنتي 2017 و2022، وتوزعوا على النحو التالي:

– 516 70 مستفيدًا ضمن برنامج دعم القطاعات الناشئة؛

– 057 27 مستفيدًا في إطار التكوين التعاقدي للتشغيل؛

– 283 17 مستفيدًا في برنامج التكوين المؤهل أو إعادة التأهيل؛

– 387 128 مستفيدًا من التكوين عن بُعد؛

– 971 21 مستفيدًا ضمن برامج التكوين في إطار شراكات وطنية وجهوية؛

– 000 8 مستفيدًا من برنامج التكوين للإدماج في مرحلة التعليم الأولي.

• التكوين من اجل الإدماج في أسلاك التعليم الأولي، الذي وضع نظاما مرجعيا للتكوين الدامج في مهن التعليم الأولي لضمان الشروط الفضلى لتكوين المربين والمربيات وضمان مستويات جاهزيتهم وكفاياتهم المعرفية والمهنية لتأطير جيد للفئات المستفيدة من برامج ومقررات التعليم الأولي؛

• إدراج مجزوءات حول تنمية روح ريادة الأعمال والانفتاح على المهن منذ المرحلة الابتدائية؛

• اعتماد خارطة طريق لتأهيل وتطوير التكوين المهني اعتمادا على 5 محاور استراتيجية مثل مدن المهن والمهارات، تطوير التكوين المزدوج، دمج المهن التي تمارس في القطاع غير المهيكل في مناهج التكوين المهني، إلخ.

• اعتماد قانون التكوين المستمر وتقييم المهارات المهنية؛

• إحداث نقاط وكالات جامعية وورشات عمل داخل فضاء المؤسسات التعليمية.

وفيما يتعلق بتشجيع الشباب وتحفيزهم على المشاركة في مشاريع ريادة الأعمال والتعاون مع القطاع الخاص خاصة البنوك، قامت الحكومة بإطلاق العديد من البرامج لتشجيع ريادة الأعمال في صفوف الشباب، من ضمنها:

• **برنامج دعم التشغيل الذاتي (منذ عام 2006)**: وهو برنامج نشط للتشغيل يُدار من قبل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات موجه لأي شخص يحمل مشروعًا أو فكرة لإنشاء شركة (مشاريع صغيرة وأنشطة مدرة للدخل) سواء كان من حملة الشواهد أو غير حاصل على أية شهادة. يتضمن البرنامج ما يلي:

– المساعدة في إعداد خطة المشروع؛

– تقديم معلومات حول صيغ التمويل المتاحة على المستوى الجهوي أو الترابي؛

– المساعدة في إنجاز الإجراءات الإدارية لإنشاء الشركة.

• **نظام المقاول الذاتي**: تم إنشاؤه في عام 2015، واستهدف كل شخص يمارس بشكل فردي نشاطًا صناعيًا أو تجاريًا أو حرفيًا، أو يقدم خدمات، ولا

يتجاوز رقم معاملاته السنوي 500 000 درهم للأنشطة الصناعية والتجارية والحرفية و200 000 درهم لتقديم الخدمات.

- **برنامج انطلاقة (2019)**: هو برنامج مندمج للدعم التقني والمالي يستهدف الجميع: المقاولين الذاتيين، الخريجين الجدد، الشركات الصغرى والمتوسطة والصغرى جدا، والشركات المصدرة نحو إفريقيا. ويتيح البرنامج الولوج بشروط تفضيلية إلى التمويل البنكي (1) وشروطا أفضل للحصول على القروض بنسب فائدة تتراوح بين 2٪ (في المناطق الحضرية) و1,75٪ (في العالم القروي) (2) إدماج عدد أكبر من الشركات الصغرى والمتوسطة في الدينامية الاقتصادية لتحسين خلق فرص الشغل (3) تقليص التفاوتات الترابية (4) زيادة نشاط تقديم قروض لصالح المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة (5) المزيد من الشفافية من خلال تحسين الضمانات؛
- **برنامج «فرصة» (2022)**: يستهدف هذا البرنامج جميع الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 18 سنة ممن يحملون أفكار أو مشاريع في ريادة الأعمال. ويروم البرنامج مساعدة 10 000 من حاملي مشاريع تشمل جميع قطاعات الاقتصاد، مع ضمان مبادئ الإنصاف الجهوي والجندري. ويتضمن البرنامج التكوين الإلكتروني لحاملي جميع المشاريع المنتقاة، بالإضافة إلى رعاية المشاريع الواعدة منها في محاضن لمدة تستمر شهرين ونصف، من خلال تعبئة الهيئات الجهوية المحتضنة.

ويتكون الجزء المتعلق بخطوط لتمويل المقدم للمستفيدين من قرض استحقاق بسقف أقصى يبلغ 100 000 درهم، ومنحة دعم قد تصل إلى 10 000 درهم. وكل القطاعات مرشحة للاستفادة، وحُددت المدة القصوى لسداد القرض في 10 سنوات، مع بدء مؤجل للدفع يصل إلى سنتين.

- **«خطة جيل المقاولين» (فبراير 2023)**: تهدف هذه الخطة إلى مساعدة 100 000 من حاملي المشاريع والمقاولين الذاتيين، بالإضافة إلى الشركات الصغيرة جدًا بين عامي 2023 و2026. ويستهدف المشروع، من خلال برامجه، المقاولين الصغار، بما في ذلك أصحاب المشاريع الفردية، بالإضافة إلى الوحدات العاملة في القطاع غير المهيكل، لخلق نظام دعم يشمل التكوين والمواكبة، خاصة بعد إنشاء المقاولة. ستقوم الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بمواكبة هذا البرنامج من خلال إطلاق مشاريع جديدة هيكلية لتوفير جيل جديد من المنتجات والخدمات؛
- **الجهة المسؤولة**: وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى، والتشغيل والكفاءات من خلال الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

ج. السياسات الحالية لوزارة الشباب والثقافة والاتصال

ينكب هذه القطاع الوزاري حاليًا على وضع خطة لتعبئة المسؤولين لبرمجة إحداث مؤسسات شبابية جديدة على الصعيد الوطني، دون إغفال إعادة تأهيل وتجهيز المؤسسات القائمة، وتحسين خدماتها وتحويلها إلى مساحات ثقافية وفنية للتميُّز[77].

هذه المبادرات تتظافر مجتمعة لخدمة هدف «تحسين وضعية الشباب».

كما تقوم الوزارة بوضع «جواز الشباب» بتعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات العمومية والمجموعات العقارية، لتمكين الشباب من الاستفادة من أكبر عدد ممكن من المنافع والخدمات.

وستمكن هذه البطاقة عموم الشباب من الولوج إلى عدة منشآت إما بأسعار مخفضة أو بالمجان، مثل: المتاحف، وقاعات السينما.

كما وقعت الوزارة اتفاق شراكة مع الجامعة الملكية المغربية لألعاب الفيديو، بُغية تعزيز دور الشباب في مجالات الألعاب الإلكترونية، بالإضافة إلى تنظيم بطولة بالشراكة مع الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم.

وفيما يتعلق بالتواصل، فإن الحكومة تستخدم اليوم مجموعة واسعة من الأدوات والوسائط وقنوات التواصل للتفاعل مع المواطنين، وبشكل خاص فئة الشباب، مثل النشرات أو الجرائد الرسمية للحكومة؛ ووسائط الإعلام التقليدية (الصحف، التلفزيون، الراديو، إلخ)؛

77. https://mjcc.gov.ma/fr/departements/jeunesse/politique-jeunesse

والشبكات ووسائط التواصل الاجتماعي العامة؛ وتوزيع وإلصاق الإعلانات الرسمية في مقرات المرافق العمومية والمصالح العامة (الوزارات، البلديات، الوكالات، الإدارات المحلية...)، والمؤتمرات الصحافية.

كما يتم استخدام الإنترنت بشكل متزايد؛ ووسائط الإعلام الإلكترونية؛ ووسائط التواصل الاجتماعي من خلال الحسابات الرسمية للإدارة العمومية، وبشكل خاص على فيسبوك.

د. صحة الشباب

تم إعداد استراتيجية وطنية أولى لتعزيز صحة الشباب من قبل وزارة الصحة بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية انطلاقا من سنة 2011 على مدة 10 سنوات.

وتهدف هذه الاستراتيجية، من جهة، إلى توفير استجابة مندمجة ومنسقة ومستمرة للإجراءات المختلفة التي تضمنتها البرامج الصحية، ومن جهة أخرى، تعزيز تنسيق التدخلات بين القطاعات وإشراك المجتمع.

بعد 10 سنوات من تنزيلها، أعدت وزارة الصحة استراتيجية وطنية ثانية لصحة المراهقين والشباب 2030–2022. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تقديم الاستجابات والإجابات التالية:

- ضمان مزيد من الاهتمام الذي توليه السلطات العمومية للشباب؛
- تغطية الاحتياجات الجديدة والمشاكل المستجدة التي تؤثر على صحة ونمو المراهقين والشباب؛
- مراعاة ما تقتضيه ملاءمة الوضع الصحي مع أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة لتسريع تحقيقها بحلول عام 2030؛
- ضرورة مراعاة الأطر الاستراتيجية الدولية الجديدة المتعلقة بتعزيز صحة هذه الفئة السكانية، وبشكل خاص:
  – الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل والمراهق؛
  – العمل العالمي المتنامي لصالح صحة المراهقين.
- ضرورة مراعاة السياسات والاستراتيجيات والأطر التنظيمية الجديدة المتعلقة بهذه الفئة السكانية.
- أهمية مراجعة الاختيارات الاستراتيجية والمقاربة المتبعة في إطار الاستراتيجية الأولى.

وعلى الصعيد الوطني، تتمحور الاستراتيجية حول خمسة محاور.

يستند الأول على تعزيز الشراكات بين مختلف الفاعلين في مجال صحة الشباب.

وفي هذا الصدد، تم التوصل إلى إطار شراكة بين الوزارات ذات الصلة بقضايا صحة الشباب.

فيما يهدف المحور الثاني إلى إنشاء هياكل صحية خاصة بالشباب.

في هذا الصدد، تم إنشاء 32 مركزًا لصحة الشباب و23 مركزًا للرعاية الصحية المدرسية والجامعية.

أما المحور الثالث فيركز على تعزيز مهارات المتخصصين الصحيين الذين يتفاعلون مباشرة مع الشباب.

فيما خصص المحور الرابع لوضع مقاربات مؤسسية فيما بين القطاعات تضمن حق الشباب في الحصول على المعلومات والمشاركة.

وقد تم تفعيل مجموعة من الرافعات لتفعيل هذا المحور، علي سبيل إنشاء بوابة مخصصة لصحة الشباب www.santejeunes.ma، وتوعية الآباء حول صحة ونمو الشباب، وإنشاء شبكة تأثير تضم صحفيين لتعزيز صحة الشباب.

ويركز الشق الأخير على إنجاز دراسات وأبحاث هادفة تكون صحة الشباب مدارها (إجراء مسوح ميدانية، تقارير، دراسات، تقييمات، إلخ).

وتسعى هذه الاستراتيجية، التي تأتي تعزيزًا أقوى لمجهودات السلطات العمومية فيما يتعلق بسياسات الشباب، إلى الاستجابة للاحتياجات والمشاكل الجديدة التي تؤثر على صحة وتطور هذه الفئة السكانية ومواءمة الاستراتيجية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة لتسريع تحقيقها بحلول عام 2030

ثالثا: عوامل النجاح والإكراهات والتحديات التي يجب التغلب عليها

أ. عوامل النجاح

من أهم العوامل التي ساهمت في تعزيز أو نجاح جهود تمكين الشباب خلال السنوات الخمس الماضية نورد ما يلي:

- تنويع برامج التكوين؛
- إدماج الفئات « المقصية » من سوق الشغل (النساء / الشباب لا في وضعية تشغيل ولا تعليم ولا تكوين / المهاجرين / القرويين / ذوي الإعاقة)؛
- تنويع اتفاقيات الشراكة متعددة الأطراف على الصعيدين المحلي والدولي؛
- تعزيز ريادة الأعمال، وبخاصة ريادة الأعمال في صفوف النساء؛
- تعميم الحماية الاجتماعية؛
- التشجيع على الابتكار؛
- تعبئة ورفع الموارد من خلال استثمارات محددة الأهداف، مع تحقيق تكامل حقيقي في مجال التمويل؛
- تعزيز خلق مناصب شغل لائقة؛
- دعم إحداث مناصب شغل في القطاع المهيكل؛
- تعزيز برامج التكوين والمتابعة الشخصية للشباب .

ب. الصعوبات والتحديات التي يجب التغلب عليها

يمكن أن نسوق عددا من المعوقات التي حالت دون تمكين الشباب على مدى السنوات الخمس المنصرمة كالآتي :

- بطالة الشباب؛
- عدم التوافق بين التكوين وسوق الشغل؛
- الولوج إلى عمل لائق؛
- تنظيم وعمل السياسات العمومية؛
- غياب العدالة الترابية؛
- البقاء في سوق الشغل؛
- تفشي العمل غير المهيكل والبطالة الجزئية والوظائف الهشة

ويمكن تلخيص التحديات الرئيسية فيما يلي :

- وضع آليات الحفاظ على الوظائف؛
- تشجيع ريادة الأعمال، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال النسائية؛
- تحسين الولوج إلى فرص الشغل وجودتها؛
- نجاح العدالة الترابية في التشغيل؛
- خطة مبتكرة للحكامة .

الفصل السادس: حقـــــوق الإنســـان

أولا: خطة عمل حقوق الإنسان

تعتبر حقوق الإنسان أحد أبرز لبنات البناء الديمقراطي وبلورة السياسات العمومية في المملكة المغربية.

وقد واصل المغرب وضع إصلاحات في مجال حقوق الإنسان، مؤكداً بذلك إرادته السياسية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتأصيل لممارسة ديمقراطية كخيار استراتيجي لتطوير مجتمع متشبع بالقيم الإنسانية الكونية.

هذا الاختيار تعزز من خلال الاقتراع العام على دستور 2011 الذي أعاد التأكيد على اختيار بناء دولة الحق والقانون كخيار لا رجعة فيه، في إطار دولة ديمقراطية وحديثة، مع تجديد الالتزام بمبادئ الحقوق والواجبات المنصوص عليها في المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالحقوق المدنية والسياسية.

« بعد مرحلة أولى من بناء الإجراءات والأطر العامة – الانتخابات الحرة والشفافة، دستور ديمقراطي، عدالة مستقلة – يقع المغرب في مرحلة بناء مؤسسي، في شبكة فعّالة يمكنها تقييم وتحذير والتدخل عند حدوث انتهاك للحقوق الأساسية للمواطنين أو إمكانية حدوثها؛ ليدشن بذلك فصلاً جديداً من الإصلاحات تصير معه الدولة خير مدافع عن الحقوق والحريات ومصالح المواطنين، خاصة الفئات الأكثر هشاشة: الطبقات الاجتماعية الاقتصادية المهمشة، النساء، الأطفال، المهاجرين واللاجئين »[78].

واعتمدت الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان في دجنبر 2017 كنتاج عمل جماعي وتشاركي بين جهات مختلفة، للفترة ما بين 2018 إلى 2021.

وتمثل هذه الخطة منعطفًا كبيرًا في مجال حقوق الإنسان، حيث تهدف إلى تعزيز عملية الإصلاحات السياسية، وإرساء حماية وتعزيز حقوق الإنسان وتشجيع المبادرات التي تسهم في رسم ملامح ديمقراطية تشاركية.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كجهة حكومية، هو السلطة المسؤولة عن متابعة وتقييم واقع حقوق الإنسان في البلاد.

وتتوكأ الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان (2018-2021) على أربعة محاور رئيسية: »

- الديمقراطية والحكامة؛
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛
- تعزيز وحماية حقوق مختلف الفئات؛
- الإطار المؤسسي والقانوني.

يتألف كل محور من عدة محاور فرعية تسمح بتحديد الأهداف المراد تحقيقها والجهات المعنية بتنفيذها.

وتتفرع الإجراءات المتخذة إلى ثلاثة أنواع: إجراءات تشريعية ومؤسساتية، وإجراءات توعوية وتواصلية، فضلا عن إجراءات خاصة ببناء القدرات.

جدير بالذكر أن معظم إجراءات الخطة الوطنية ستظل سارية المفعول إلى ما بعد عام 2021، نظراً لإدراجها في السياسات والبرامج التي لا تزال قيد الإعداد أو الإنجاز.

كما تقدمت وزارة حقوق الإنسان بطلب تلتمس فيه التمديد لفترةأربع سنوات (2022-2025) إضافية لتنفيذ الخطة الوطنيةالمذكورة.

في السياق ذاته، وضع المغرب نظامًا للمعلومات ومتابعة تفعيل توصيات الآليات الأممية لحقوق الإنسان.

ثانيا: التفاعل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

يعكس تعزيز التفاعل مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة اختيار المغرب لتعزيز وحماية حقوق الإنسان كركيزة لتطوير المجتمع.

78. حوار صحفي خصت به السيدة أ. بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH) وكالة المغرب العربي للأنباء بتاريخ 20-03-2023، على الرابط: [http://www.cndh.org.ma/fr/actualites/dans-une-interview]

وهكذا، منذ عام 2012، زارت سبعة إجراءات خاصة المغرب[79] وتمت مراجعة تسعة تقارير وطنية من قبل مختلف الهيئات التابعة الاتفاقيات[80].

من ناحية أخرى، استمرت المملكة المغربية في انفتاحها على آلية المراجعة الدورية الشاملة، وقدمت تقريرها الرابع في نوفمبر 2022، مع تجديد التزامها الطوعي بقديم تقرير منتصف المدة بشأن متابعة تنفيذ التوصيات الناتجة عن هذا الاستعراض الدوري الرابع.

كما ركز المغرب أيضًا على تعزيز انضمامه إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان من خلال الانضمام إلى البروتوكولات الإضافية لاتفاقية مكافحة التعذيب واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء (CEDAW) والبروتوكول البديل الإضافي الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

كما قام المغرب بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في 14 ماي 2013 وقَبل الإجراء المذكور في المادة 33 من هذه الاتفاقية والمتعلق بمسطرة التحقيق.

وبهذا، صادق المغرب على الإتفاقيات التسع للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ثالثا: مواصلة تعزيز الإطار المؤسساتي لحقوق الإنسان واستراتيجيات حماية حقوق الإنسان

عملت المملكة المغربية على تعزيز الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان من سن قوانين تأسيس الهيئات الدستورية المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. في هذا السياق، تم اعتماد القوانين التالية:

- القانون المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يعزز مهام هذه الهيئة الوطنية عن طريق منحها اختصاص ممارسة الصلاحيات المتعلقة بالآليات الوطنية للجوء إلى الآليات الخاصة بحماية حقوق الإنسان، وخاصة وضع ثلاث آليات لمكافحة التعذيب وانتهاكات حقوق الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة؛
- القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يتيح لهذه الهيئة أداء مهام استشارية بناء على ملتمسات الحكومة والبرلمان، وإبداء آرائها بشأن التوجهات الرئيسية للتنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة والتنمية المستدامة والجهوية المتقدمة؛
- القانون المتعلق بمجلس الجالية المغربية في الخارج المكلف بمتابعة وتقييم سياسات المملكة تُجاه مواطنيها في الخارج من أجل ضمان حقوقهم وتعزيز مساهمتهم في تنمية المغرب؛
- القانون المتعلق بهيئة المساواة ومكافحة جميع أشكال التمييز التي تتولى مهمة إبداء الرأي وتقديم مقترحاتها وتوصياتها للحكومة ومجلسي البرلمان، فضلا عن تلقي الشكاوى ودراستها، وضمان متابعة أشكال التمييز التي تتعرض لها النساء وتقييم الجهود التي تبذلها الدولة ومختلف السلطات والمؤسسات؛

79. الفريق العامل المعني بالتمييز ضد المرأة في القانون والممارسة (13-20 فبراير 2012)، المقرر الخاص المعني بالتعذيب (15-22 سبتمبر 2012)، المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال (17-21 يونيو 2013)؛ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (9-18 ديسمبر/كانون الأول 2013)؛ المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (3-11 أكتوبر/تشرين الأول 2015)؛ الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي (15-20 يناير/كانون الثاني 2016)؛ الخبير الخاص المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي (15-20 يناير/كانون الثاني 2016)؛ المقرر المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية التثبيت وما يتصل بذلك من تعصب (13-21 ديسمبر 2018).

80. التقرير الدوري الثاني عن تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (2023)، التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد العمال المهاجرين وذويهم (2023). المرأة (2022)؛ التقرير الدوري السادس بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تم الإطلاع عليه يومي 24 و25 أكتوبر 2016؛ التقرير الدوري الرابع بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تمت مناقشته في 30 سبتمبر و1 أكتوبر 2015؛ التقريران الدوريان الثالث والرابع عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل والتقرير الثاني عن تنفيذ البروتوكول الاختياري بشأن الإتجار في الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، مقدمان في وثيقة واحدة تمت مراجعتهما في 3 سبتمبر 2014؛ التقرير الأولي بشأن تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشراك الأطفال في المنازعات المسلحة، تم الإطلاع عليه في 4 سبتمبر 2014؛ التقرير الأولي عن تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ تم فحصه في 10 و11 سبتمبر 2013؛ التقرير الأول حول تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تم الإطلاع عليه يومي 16 و17 غشت 2014؛ التقرير الرابع حول آليات الاستعراض الدوري الشامل، نونبر 2022.

- القانون المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية ومحاربة الفساد، الذي سمح بتوسيع مسؤولياتها وتعزيز عمل ووسائل هذه المؤسسة، من أجل تنسيق وضمان مراقبة تنفيذ سياسات الوقاية من الفساد ومكافحته؛
- القانون المتعلق بالمجلس العليا للتعليم والتكوين والبحث العلمي الذي سمح بتوسيع صلاحيات هذا المجلس، مغطياً بذلك مجالات التعليم والتكوين والبحث العلمي وتعزيز استقلاليته وإعطائه تركيبة متعددة؛
- القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل التشاركي الذي يسمح لهذا الهيئة الاستشارية بتقديم مقترحات إلى السلطات العمومية تهدف إلى توسيع وتعزيز مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في البلاد، وتعزيز إدماجهم اجتماعيًا ومهنيًا ومساهمتهم في الحياة الجمعوية؛
- القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة الذي يتولى مهمة مراقبة وضع الأسرة والطفولة وإبداء الرأي بشأنهما، مع مراقبة تنفيذ البرامج الوطنية المتعلقة بهذه المجالات؛
- القانون المتعلق بإعادة تنظيم السلطة العليا للاتصال السمعي البصري بهدف تعزيز مهامها الدستورية في مراقبة احترام ضوابط حرية التعبير في ظل تنوع التيارات الفكرية ووجهات النظر؛
- القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الذي أناط بهذه المؤسسة مهمة اقتراح التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال السياسات اللغوية والثقافية.

من جهة أخرى، تمت مؤخرًا المصادقة على العديد من القوانين التي تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الفئات الهشة، بما في ذلك قانون حماية وتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وقانون مكافحة العنف ضد النساء، وقانون مكافحة الاتجار في البشر، وقانون تحديد شروط عمل وتشغيل العمال المنزليين.

بالإضافة إلى ذلك، يشكل اعتماد قانون حق الولوج إلى المعلومات نقطة تحول هامة لتكريس حقوق المواطنين، من خلال السماح لهم بالولوج إلى المعلومات لدى جميع الإدارات والمؤسسات العمومية.

علاوة على ذلك، يربط النموذج التنموي الجديد (NMD) التنمية بحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، يهدف النموذج التنموي الجديد إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق ثلاثة محاور استراتيجية:

- تعزيز الديمقراطية ومشاركة المواطنين؛
- تعزيز حياة كريمة في مجتمع مفتوح، عادل ومنصف؛
- تعزيز الاستثمار الاقتصادي المسؤول والمستدام.

يواصل المغرب أيضًا تنفيذ خطة الإصلاح القضائي. وعليه، فقد شهدت سنة 2017 التكريس الفعلي لاستقلالية المؤسسات القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.

كما تم تأسيس الهيئة المشتركة لتنسيق الإدارة القضائية في عام 2018، بهدف خدمة العدالة ومصالح المتقاضين. بالإضافة إلى اعتماد القانون رقم 38٫15 المتعلق بتنظيم القضاء.

جدير بالذكر إلى أنه تمت رقمنة العديد من الإجراءات القضائية. علاوة على ذلك، تم تعزيز رئاسة النيابة العامة في عام 2021 بإنشاء مجموعة متخصصة في مجال حقوق الإنسان ووحدات متخصصة في متابعة القضايا المتعلقة بالنساء، ورعاية نساء ضحايا العنف، ومتابعة قضايا الاتجار في البشر والهجرة، ومتابعة قضايا الأطفال، وتنفيذ التدابير المتخذة فيما يتعلق بالقاصرين.

في مجال مكافحة الاتجار في البشر، يواصل المغرب جهوده لمكافحة هذه الجريمة. وفي هذا السياق، تم إحداث اللجنة الوطنية المكلفة بتنسيق التدابير الهادفة إلى مكافحة ومنع الاتجار في البشر. كما اعتمد المغرب مؤخرًا خطة وطنية لمكافحة ومنع هذه الجريمة برسم الفترة الممتدة بين 2023-2024.

أما بالنسبة لحقوق السجناء، فقد بذل المغرب جهودا كبيرة لتصبح المؤسسات السجنية مكانًا آمنًا وصحيًا، مع مراعاة تيسير إعادة إدماج السجناء. لهذا الغرض، تم اعتماد دلائل وأدلة توجيهية تسمح بتوحيد عمل المؤسسات العقابية ومنع الممارسات الخاطئة التي من شأنها أن تشكل انتهاكا لحقوق السجناء.»

رابعا: دمج حقوق الإنسان في السياسات والبرامج القطاعية

أ. الحماية الاجتماعية

أطلقت المملكة المغربية مشروعا وطنيا يروم بشكل تدريجي تحقيق تغطية اجتماعية شاملة.

في هذا السياق، تم اعتماد القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية بالإضافة إلى مراسيم تنفيذه. يجدر بالذكر إلى أن هذا القانون–الإطار قد حدد أربعة ركائز لهذه التغطية الاجتماعية وهي:

- توسيع نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليشمل 22 مليون مستفيدا إضافيا في عامي 2021 و2022.
- توسيع الإعانات العائلية لنحو سبعة ملايين طفل في سن المدرسة تقريباً.
- توسيع قاعدة الانضمام إلى أنظمة التقاعد من خلال دمج ما يقرب من خمسة ملايين من السكان النشطين والذين لا يستفيدون من أي نظام تقاعد.
- تعميم التعويض عن فقدان الشغل لصالح الأشخاص الذين يحتوون على وظيفة ثابتة.

نحو تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليشمل 22 مليون مستفيدا إضافيا في عامي 2021 و2022.

ب. سياسات عمومية لصالح المرأة

اعتمدت المملكة المغربية سياسة عامة في مجال المساواة خلال الفترة من عام 2012 إلى 2021: الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 1» بين سنوات2012 و2016 و «إكرام 2» في الفترة الممتدة بين 2017 و2021. تشكل هذه الخطة الحكومية للمساواة الإطار المرجعي لتوحيد تدخلات الوزارات في مجال المساواة ودمج مقاربة النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات الوطنية والبرامج الحكومية.

وفي هذا السياق، تم إنشاء لجنة وطنية لمساواة الجنسين وتعزيز دور المرأة.

وتشكل هذه اللجنة أحد الآليات المؤسسية لتعزيز حقوق النساء.

بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد قانون متعلق بمكافحة العنف ضد النساء. كما تم تعزيز خلايا رعاية النساء في وضعية صعبة حالات الصعوبة ونساء ضحايا العنف.

وفي سياق تعزيز الإدماج الاقتصادي للنساء وتمكينهن في مجال التنمية، اختار المغرب برنامج التمكين الاقتصادي الوطني المندمج للنساء والفتيات بحلول عام 2030».

ج. السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة

يواصل المغرب تنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة التي تم اعتمادها في عام 2015.

في هذا الصدد، تم إنشاء أنظمة مندمجة لحماية الطفولة على المستوى المحلي في ثمانية أقاليم في أفق تعميمها على جميع أنحاء المملكة.

من ناحية أخرى، تم خلال سنة 2019 إطلاق خطة عمل لحماية الأطفال من الاستغلال في أعمال التسول. وتهدف خطة العمل إلى حماية الأطفال ضحايا الاستغلال في أعمال التسول، من خلال وضع تدابير تسهل تطبيق القانون في هذا الصدد: وتتضمن هذه التدابير الرعاية الاجتماعية والطبية والنفسية لفائدة الأطفال ضحايا الاستغلال في أعمال التسول، وإعادة إدماجهم في مؤسسات التعليم والتكوين، بالإضافة إلى متابعة وتقييم دوريين.

د. السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية الإعاقة

يواصل المغرب تنفيذ السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية الإعاقة من أجل ضمان الولوج إلى الحقوق ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية.

في هذا السياق، تم إطلاق العديد من البرامج، بما في ذلك برنامج «يسر» الذي يهدف إلى تأهيل المتخصصين في رعاية الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعلم معينة (مثل عسر القراءة) وعائلاتهم، فضلا عن إنشاء وفتح منصة إلكترونية لتسهيل الحصول على شهادة الإعاقة: **www.khadamaty.social.gov.ma**

هـ. البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين 2021-2030

يهدف هذا البرنامج إلى :

- ضمان توجيه البرامج والاستراتيجيات القطاعية في مجال حماية المسنين.
- اتخاذ تدابير لضمان حقوق كبار السن وتعزيز وضعهم الاجتماعي والوقاية من جميع أشكال التهميش أو الاقصاء.
- وضع وتنفيذ آليات التنسيق لمتابعة وتقييم الأوضاع على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وفي هذا السياق، تم إنشاء المرصد الوطني لكبار السن وتم إطلاق برنامج « أمان » لتحسين مستوى الخدمات التي تقدمها مؤسسات الرعاية الاجتماعية لهذه الفئة من السكان.

و. السياسة الوطنية للهجرة واللجوء

يواصل المغرب تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء من خلال تنفيذ العديد من البرامج الرامية إلى إدماج المهاجرين واللاجئين وأفراد عائلاتهم وضمان استفادتهم من خدمات الصحة والتعليم والتكوين المهني، والأنشطة الترفيهية والرياضية، بالإضافة إلى دمجهم اقتصاديًا واجتماعيًا.

وفي سياق تنفيذ السياسة الجديدة للهجرة ومتابعة العملية الاستثنائية لتسوية أوضاع المهاجرين في وضعية غير شرعية بتراب المملكة، تم تشكيل اللجنة الوطنية للمتابعة والطعون. وتقوم هذه اللجنة بإعادة فحص ملفات التسوية المقدمة للجان التسوية الإقليمية بناءً على معايير مستقاة أساسًا من الوثيقة الدستورية والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للهجرة واللجوء أو يكون ناظمها اعتبارات إنسانية صرفة.

كما تنصرف مهامها أيضًا إلى إجراء تقييمات دورية لسير العملية الاستثنائية للتسوية، وصياغة أي اقتراحات من شأنها تحسين مسار العملية، والبت في شكاوى المهاجرين الذين سبق لهم أن تقدموا بطلبات تسوية وضعية إقامتهم. كما تهدف إلى تقديم اقتراحات وآراء خاصة في مجال إدماج فئات المهاجرين الذين سووا وضعيتهم القانونية، مع توعية المجتمع المغربي بشكل عام في مجالي الهجرة واللجوء.

يشار إلى أن هذه اللجنة يرأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتتكون من ممثلين عن وزارات الشؤون الخارجية والتعاون، والمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، والداخلية، والعمل والشؤون الاجتماعية، والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان (DIDH)، والفاعلين الجمعويين والشخصيات المؤهلة.

ز. تعزيز ثقافة حقوق الإنسان

إن مسار تعزيز ثقافة حقوق الإنسان لا يعرف التوقف بالمغرب. في هذا الإطار، يواصل المغرب تنفيذ المرحلة الرابعة من البرنامج العالمي لتعليم حقوق الإنسان، وقد قدم التقرير الوطني للتقييم المرحلي لتنفيذ المرحلة الثالثة من هذا البرنامج. كما نفذ مشروع « مدرسة حقوق الإنسان » وبادر أيضا إلى إدماج بُعد « حقوق الإنسان » في برامج مكافحة الأمية.

خامسا: الآفـــاق

عند تقديم تقريره السنوي حول وضعية حقوق الإنسان في المغرب تحت عنوان « إعادة تحديد الأولويات لتعزيز فعالية الحقوق »، قدّم المجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH) تقييمًا لأعماله في مجال حماية وتعزيز ومنع انتهاكات حقوق الإنسان، مع تضمين تقريره بيانات إحصاءيه تسعفها الأرقام تشمل 21 حقًا موضوعاتيا والحقوق الفئوية، بالإضافة إلى حقوق النساء والفتيات.

وأكد التقرير على أن التحولات التي يشهدها مجتمعنا، بالإضافة إلى الجهود المتواصلة للجميع، أفضت إلى ديناميكية اجتماعية تخلق سياقًا للنقاشات العامة التي ستشكل لامحالة موضوعات لنقاش برلماني وشيك يتعلق بأربعة نصوص قانونية تشكل أساس تدبير نظام العلاقات المختلفة داخل المجتمع، ويتعلق الأمر بالأوراش النقاشية القانونية الإصلاحية المتعلقة بـ:

- القانون الجنائي؛
- قانون المسطرة الجنائية؛
- قانون المسطرة المدنية؛
- مدونة الأسرة.

هذه القوانين ذات أهمية بالغة لتعزيز سيادة القانون من خلال إعادة هيكلة السياسة الجنائية التي سنت لحماية الحريات والحقوق والمساواة بين النساء والرجال .

81. https://fr.hespress.com/-313648dh-bouayach-plaide-pour-des-reformes-et-appelle-rsf-a-actualiser-ses-donnees.html

الفصل السابع: الفقر وعدم المساواة

منذ بداية الألفية الجديدة، انخرط المغرب في مسار تنمية اقتصادية وورش إصلاحات اجتماعية وتوفيق بين متطلبات التحرير والانفتاح الاقتصادي من جهة، ومتطلبات التنمية البشرية من جهة أخرى. في الواقع، حقق المغرب تقدماً كبيراً في مجال النمو الاقتصادي، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمعدل 4.0% سنوياً في المتوسط بين سنتي 2005 و 2020. شهدت هذه الفترة أعلى معدلات النمو، حيث كان متوسط النمو 2.5% في الثمانينات و1.6% في التسعينات.

وفقاً للمؤشرات الوطنية، ارتفع الدخل المتوسط السنوي للفرد من حوالي 11 000 درهم إلى 24 000 درهم بين عامي 2001 و2020، مسجلاً نمواً متوسطاً بنسبة 4.2% سنوياً. واعتبارا للانخفاض الذي عرفه معدل التضخم، شهدت القدرة الشرائية زيادة متوسطة سنوية بنسبة 2.9% خلال نفس الفترة. من خلال معطيات البحوث الوطنية حول استهلاك الأسر، فقد تضاعف مستوى المعيشة أكثر من مرتين، حيث ارتفع من حوالي 8 300 درهم سنوياً سنة 2001 إلى حوالي 20 400 درهم بين سنتي2019 و2020، أي بزيادة سنوية متوسطة ملموسة ناهزت 3.2% بين 2001 و2007، و3.6% بين 2007 و2014، و2.7% بين 2014 و2019.

في نفس السنوات، بدأ المغرب في تنفيذ سياسات تنموية اقتصادية واجتماعية تهدف إلى الحد من الفقر وتقليص التفاوت. وهكذا، تم تسجيل انخفاض كبير في معدل الفقر بين سنتي 2001 و2014، حيث انخفض من 15.3% إلى 4.8%. وعلى الرغم من هذا الانخفاض في مستوى الفقر، لا تزال التفاوتات في المغرب مرتفعة، خاصة فيما يتعلق بالولوج إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والعمل. كما تظهر التفاوتات مجاليا بين المناطق الحضرية والقروية، حيث تظل رقعة الفقر أكثر شيوعا في المناطق القروية.

على غرار باقي بلدان العالم، لم يسلم المغرب من التداعيات السلبية للجائحة ، وتبقى الإنجازات المحققة في تقليل الفقر والتفاوتات عرضة للتأثير السلبي بسبب تأثيرات جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا.

أولا: الفقر والهشاشة النقدية

انخفض معدل الفقر المطلق من 4.8% إلى 1.7% بين عامي 2013 و2019.

شهدت معدلات الفقر انخفاضًا عامًا، مع بقاء معدلاته أكبر تركيزًا في المناطق القروية. على الصعيد الوطني، انخفض معدل الفقر المطلق من 4.8% في عام 2013 إلى 1.7% في عام 2019. وحسب وسط الإقامة، انخفض على التوالي من 1.6% إلى 0.5% في المناطق الحضرية ومن 9.5% إلى 3.9% في المناطق القروية.

وتزامناً مع انخفاض الفقر المطلق، شهدت الهشاشة الاقتصادية أيضاً انخفاضًا ملحوظًا.

فقد انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعانون من هشاشة اقتصادية من 12.5% في عام 2013 إلى 7.3% في عام 2019 على الصعيد الوطني، أيعلى التوالي من 7.9% إلى 4.6% في المناطق الحضرية ومن 17.4% إلى 11.9% في المناطق القروية.

الرسم 17 : معدل الفقر المطلق والهشاشة (بـ%) 2013-2019

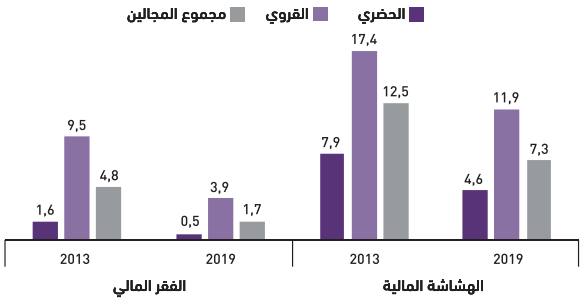

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، المسح الوطني لمصادر الدخل 2019

ثانيا: تطور مستوى التفاوتات في مستويات العيش

تحسنت مستويات العيش بين عامي 2013 و2019، واستفادت جميع الأسر من هذا التحسن الذي انعكس إيجابيا بشكل خاص على الفئات الفقيرة.

بين عامي 2001 و2019، استفادت جميع الأسر من تحسن مستوى العيش، وبشكل خاص الطبقتين الفقيرة

والمتوسطة. ويُظهر تطور توزيع إجمالي الإنفاق بين عامي 2001 و2019 أن توزيع الإنفاق أصبح أقل تفاوتًا:

في الشق المتعلق بنسبة الأسهام في إجمالي الإنفاق بين حصتي 10% الأغنى و10% الأفقر، يسجل زيادة من 12,2 ضعفافيسنة2001 إلى 12.7 ضعفا سنة 2007، ثم انخفاض لـ 11.8 ضعفا في سنة 2014 و10.7 ضعف فيما بعد. هذا الانخفاض كان أكبر في المناطق الحضرية منه في القروية: كما انتقلت النسبة العشرية في الأماكن الحضرية من 11.2 ضعفا إلى 12.4 ضعفا، ثم إلى 10.8 أضعاف و10.1 ضِعفا في المدن، ومن 7.5 أضعاف إلى 8.1 أضعاف ثم 7.4 أضعاف و6.8 أضعاف في المناطق القروية.

يمتلك نصف السكان الأكثر ثراء ٪75.1 من إجمالي مستويات المعيشة، أي أكثر من ثلاث مرات مستوى الحياة لنصف السكان الأقل ثراء. بين عامي 2001 و2014، لم يُحسِّن نصف الأسر الأقل ثراء بكثير حصتهم في الإنفاق الإجمالي، حيث زادت من 23.4% في عام 2001 إلى 24.2% في عام 2014.

وفق تقسيم الفئة الاجتماعية، شهد مستوى المعيشة للفرد تحسنًا حقيقيًا خلال الفترات 2007-2014 و2014-2019 وانتقل على التوالي بنسبة:

- 3.9% و 3.5% لأعلى 20% من الأسر الأكثر فقرًا؛
- 3.6% و2.9% للفئة الاجتماعية المتوسطة؛
- 2.4% و2.5% لأعلى 20% من الأسر الأكثر ثراء.

والحال هاته، أظهرت التفاوتات الاجتماعية، التي يتم قياسها بمؤشر جيني، تراجعًا في جمودها نحو الانخفاض، حيث انخفضت من 40.6% في عام 2001 إلى 40.7% في عام 2007، ثم إلى 39.5% في عام 2014 و38.5% في عام 2019.

ويبدو هذا الانخفاض أكثر وضوحًا حسب وسط الإقامة: فقد انخفض مؤشر جيني الخاص بالتفاوت من نسبة 41.1% في عام 2007 إلى 38.8% في عام 2014 و37.9% سنة 2019 في الأماكن الحضرية، ومن 33.1% إلى 31.7% و30.2% على التوالي في المناطق القروية.

الرسم 18: تطور الفوارق في مستوى المعيشة حسب مؤشر جيني (بـ%)

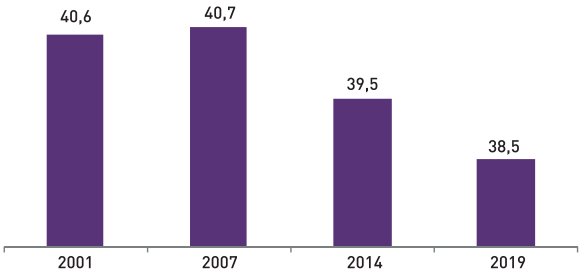

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، ENCDM 2001 و2014، ENVM 2007، ENSR 2019، المندوبية السامية للتخطيط

ثالثا: آثار الأزمة الوبائية وتداعيات صدمة ارتفاع مستويات التضخم

كان للتأثيرات المجتمعة للأزمة الصحية كوفيد 19 والتضخم أثر عكسي على التقدم المُحرز في تقليص الفقر في المغرب.

حافظت معدلات الفقر والهشاشة في المغرب على مستويات انخفاضها خلال العشرين سنة الماضية، ولم يكسر ويوقف هذا المنحى التنازلي إلا تداعيات وتأثيرات الأزمة الصحية المرتبطة بفيروس كوفيد-19 وصدمة التضخم. في الواقع، فقد المغرب سبع سنوات من التقدم نحو القضاء على الفقر والهشاشة. وقد انزلق حوالي 3.2 مليون شخص إضافي إلى الفقر (1.15 مليون) أو الهشاشة (2.05 مليون). ويعزى 45% من هذا الإستفحال في معدلات الفقر والهشاشة إلى تأثير الجائحة و55% إلى الأثر المباشر الناجم عن ارتفاع أسعار الاستهلاك.

بهذه النتائج، يجد المغرب نفسه بمستوى فقر وهشاشة شبيهان بوضعيته سنة 2014. فقد تسببت تأثيرات الجائحة والتضخم مجتمعين في انخفاض مستوى المعيشة للفرد بنسبة 7.2% على الصعيد الوطني، بين عامي 2019 و2022، حيث انخفض من 20 400 درهم إلى 18 940 درهم، ومن 6.6% إلى 23 000 درهم في المناطق الحضرية، ومن 8.9% إلى 11 650 درهم في المناطق القروية.

أ. آثار الوبـاء على الأســر

خـلال فتـرة الأزمـة الصحيـة تراجـع مسـتوى معيشـة الأسر بنسبة 2.2% بين عامي 2019 و2021.

« فيمـا يتعلـق بتأثيـر الأزمـة الصحيـة علـى الأسـر، نجـد أن مسـتوى معيشـتهم تراجـع سـنوياً بنسـبة 2.2% بـين عامي 2019 و2021 .

خـلال نفـس الفتـرة، انخفـض متوسـط مسـتوى معيشـة الأسـر (الـذي يتـم قياسـه بالاحتـكام إلـى النفقـات الاسـتهلاكية للفـرد بالقيمـة الاسـمية) مـن 400 20 درهـم إلـى 040 20 درهـم علـى المسـتوى الوطنـي، ومـن 620 24 درهـم إلـى 260 24 درهـم فـي المـدن، ومـن 800 12 درهـم إلـى 420 12 درهـم فـي المناطـق القرويـة . بتعبيـر أوضـح، انخفـض مسـتوى المعيشـة بنسـبة 2.2% سـنوياً خـلال هـذه الفتـرة، 2% في البيئـة الحضريـة و2.6% في المناطق القروية .

خـلال هـذه الفتـرة، انخفـض مسـتوى معيشـة الأسـر الأقـل ثـراءا مـن 000 7 درهـم إلـى 860 6 درهمـا، أي بمعدل انخفاض سنوي في القيمة الحقيقية ناهز 2.3% .

كمـا انخفـض مسـتوى معيشـة الأسـر الأكثـر ثراءابنسـبة 2.5%، حيـث تهـاوت مـن 780 47 درهـم إلـى 620 46 درهمـا . بالنسـبة لـ 60% مـن الأسـر المتوسـطة الدخـل، انخفـض مسـتوى معيشـتها مـن 730 15 درهـم إلى 570 15 درهم، بانخفاض سنوي متوسط بلغ نسبة 1.9% .

كمـا يلاحـظ أنـه نتيجـة للأزمـة الصحيـة، قلصـت الأسـر النفقـات المخصصـة لـ «التجهيـزات والأثـاث المنزلـي» بنسبة 19.1% سنوياً وفق الأسعار الثابتة .

كمـا سـجلت النفقـات المخصصـة لأنشـطة الترفيـه أيضًـا انخفاضًـا سـنويًا بنسـبة 14.3% . هـذا التوجـه نحـو الانخفـاض ظـل ثابتـا بنسـبة 5.9% بالنسـبة للنفقـات الخاصـة بالملبـس، 2.4% للمـأكل، و2% للنفقـات المخصصـة للتنقـل . وعلـى الجانـب الآخـر، سـجلت النفقـات المخصصـة لـ «الرعايـة الطبيـة» و «السـلع وخدمـات الاتصـال» زيـادة سنوية بنسبة 10.9% و4.6% على التوالي .

وترتبـط هـذه القفـزة بالتكاليـف الإضافيـة التـي اقتضتهـا التدابيـر الاحتياطيـة لمكافحـة انتشـار كوفيـد-19 والاسـتخدام المكثـف لتكنولوجيـا الاتصـال منـذ بدايـة الأزمة الصحية .

الرسـم 19 : معدل الفقر المطلق والهشاشة (بـ%)

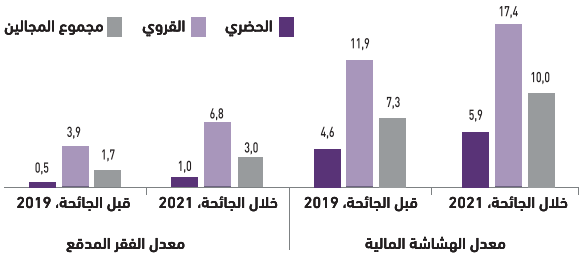

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول مصادر الدخل 2019، الاستطلاع الثالث لآراء الأسر 2022/2021

وقـد زادت معـدلات الفقـر المطلـق لتنتقـل مـن 1.7% فـي عـام 2019 إلـى 3% فـي عـام 2021 علـى المسـتوى الوطنـي، ومـن 3.9% إلـى 6.8% فـي المناطـق القرويـة، ومـن 0.5% إلـى 1% فـي المناطـق الحضريـة . فـي الوقـت نفسـه، شـهدت الهشاشـة الاقتصاديـة زيـادة كبيـرة، حيـث ارتفـع معـدل الهشاشـة مـن 7.3% فـي عـام 2019 إلـى 10% فـي عـام 2021 علـى المسـتوى الوطنـي، ومـن 11.9% إلـى 17.4% فـي المناطـق القروية، ومن 4.6% إلى 5.9% في المناطق الحضرية .

ب. آثار التضــخم

أدى التضخـم فـي المغـرب إلـى انخفـاض مسـتوى معيشـة الأسـر بنسـبة 5.5% في عام 2022 .

فيمـا يتعلـق بتأثيـر التضخـم علـى الأسـر، سـجلت زيـادة فـي الأسـعار بـين يناير ويوليـوز 2022 وبشـكل مضطـرد بالعالـم القـروي وفـي أوسـاط الأسـر ذات الدخـل المنخفـض . فقـد شـهدت أسـعار الاسـتهلاك زيـادة أسـرع، ووصـل متوسـط معـدل التضخـم (علـى أسـاس سـنوي) إلـى 5.5%، وهـو مسـتوى يعتبـر خمـس مـرات أعلـى مـن الـذي سجل بين عامي 2017 و2021 .

متوسـط التضخـم هـذا يخفـي تطـورات متباينـة حسـب وسط العيش .

وكانـت الزيـادة فـي الأسـعار (علـى أسـاس سـنوي) أعلـى فـي المتوسـط بالنسـبة للأسـر القرويـة (6.2 فـي المائـة) منهـا بالنسـبة للأسـر الحضريـة (5.2 فـي المائـة) . تظهـر مسـاهمة المكونـات الرئيسـية للتضخـم أن أكثـر مـن نصـف الزيـادة فـي الأسـعار (58%) ترجـع إلـى مكـون «المواد الغذائيـة»، و22% إلـى مكـون «النقـل» و20% إلـى المكونـات الأخـرى . وبالتالـي، فـإن 80% مـن التضخـم

الحاصل يفسره ارتفاع أسعار المستهلك للمواد الغذائية والنقل. في مواجهة هذا التضخم، انخفض مستوى المعيشة لدى الأسر بالقيمة الحقيقية بمقدار 5,5على المستوى الوطني، إذ انخفض من 20 040 درهم في عام 2021 إلى 18 940 درهم في عام 2022، وانخفض بنسبة 5.2% في المناطق الحضرية (من 24 260 درهم إلى 23 000 درهم)، وبنسبة 6.2% في المناطق القروية(من 12 420 درهم إلى 11 650 درهم.

في هذا السياق، ارتفع معدل الفقر المطلق تحت من 3% في عام 2021 إلى 4.9% على المستوى الوطني، ومن 1% إلى 1.7% في المناطق الحضرية، ومن 6.8% إلى 10.7% في المناطق القروية. ارتفع معدل الهشاشة المالية أيضًا من 10% إلى 12.7% على المستوى الوطني (من 5.9% إلى 7.9% في المناطق الحضرية، ومن 17.4% إلى 21.4% في المناطق القروية). وبالتالي، زادت العدالة الاجتماعية في مستوى المعيشة، المقاسة بمؤشر جيني، من 40.3% إلى 40.5%.

ج. الإجراءات المتخذة للحد من آثار الأزمة الصحية

يعتمد المغرب سياسات اجتماعية هادفة للحد من الفقر وعدم المساواة.

إذا كان وباء كوفيد-19 قد عمق الفارق بين الأفراد، فإن الإجراءات التي اتخذها المغرب ساعدت في تخفيف هذا الصدمة.

فعلى سبيل المثال، لمواجهة التأثيرات الاقتصادية للوباء على مستوى حياة السكان، اتخذت الحكومة المغربية عدة إجراءات لدعم المواطنين والشركات خلال الأزمة الصحية الناجمة عن وباء كوفيد-19. ويلاحظ بوضوح أن هذه المساعدات العمومية ساهمت بشكل ملحوظ في تخفيف آثار العزل الصحي على حياة الأسر المستفيدة[82] ومستواهم المعيشي.

وفي هذا الصدد، تم خفض معدل الفقر المطلق بنسبة 9 نقاط على الصعيد الوطني، حيث انخفض من 11.7% قبل تقديم المساعدات العمومية إلى 2.5% بعد تقديمها، على التوالي من 7.1% إلى 1.4% في المناطق الحضرية ومن 19.8% إلى 4.5% في المناطق القروية. وقد انخفض مؤشر جيني الذي يقيس الفوارق الاجتماعية من 44.4% قبل الاستفادة من الدعم العمومي إلى 38.4% بعد استلام المساعدات في إطار الدعم العمومي.

الجدول 7 : وضعية الفقر المطلق والهشاشة وعدم المساواة قبل وبعد الدعم العمومي (بالنسبة المئوية)

أدوات قياس الهشاشة الاجتماعية	قبل الحجر الصحي	خلال زمن الحجر ودون الدعم العمومي	بعد تحويل وتلقي الدعم العمومي
نسبة الفقر المدقع تحت العتبة الوطنية (%)	1,7	11,7	2,5
نسبة الهشاشة (%)	7,3	16,7	8,9
مقياس «جيني» لعدم المساواة الاجتماعية (%)	38,5	44,4	38,4

المصادر : المندوبية السامية للتخطيط وENSR 2019 واللجنة الثانية لاستطلاع كوفيد 19 لعام 2020

82. ويتعلق هذا بالأسر التي فقد أفرادها وظائفهم والأسر المختلفة التي استفادت من التحويلات المالية المباشرة من الحكومة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

رابعا: السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر والتفاوتات

تندرج السياسات الاجتماعية في مجال مكافحة الفقر والتفاوتات في إطار استراتيجية هادفة. وتهدف هذه السياسات في المقام الأول إلى سد الفجوات الاجتماعية من خلال تعزيز الاستثمارات في التنمية الاجتماعية وتعزيز إدماج الفئات الاجتماعية الهشة بفضل سياسات متفاعلة للتشغيل. على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي أو البيئي، ومنذ بداية الألفية، صارت السياسات العمومية في المغرب تعتمد بشكل متزايد على استراتيجيات قطاعية، تُسهم في التنفيذ الفعلي للعديد من الأهداف التي تروم مكافحة الفقر وتقليص التفاوتات.

ومنذ سنة 2005، نتج انخفاض الفقر المالي والمتعدد الأبعاد عن عملية استهداف جغرافي واجتماعي لبرامج الحماية الاجتماعية المخصصة للمناطق الأكثر فقراً. وهكذا، فقد تم تعزيز وتقوية حزمة برامج مكافحة الفقر والتفاوتات في أفق الاستجابة للمتطلبات والاحتياجات المتزايدة في البنية التحتية والخدمات الأساسية للفئات الفقيرة.

على الصعيد الاجتماعي، تم اعتماد برامج رئيسية، كان أبرزها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقت في عام 2005 لتشكل إحدى أفضل ثلاث مبادرات تحقق المنفعة العامة على الصعيد العالمي.

كما يهدف البرنامج الوطني لدعم تعميم الحماية الاجتماعية الذي تم إطلاقه في عام 2021 إلى تعزيز آليات الحماية الاجتماعية في المغرب.

ويطمح قطاع التعليم الذي حظي برؤية استراتيجية (2015-2030) إلى إرساء لبنات مدرسة المساواة، والجودة والترقي. كما قام المغرب أيضًا بإطلاق برنامج محاربة الأمية والتربية غير النظامية ليوفر بذلك تعليمًا أساسيًا للبالغين الذين لم تتح لهم فرصة الالتحاق بالمدرسة.

كما تم أيضا وضع المخطط الوطني للإدماج المالي، التي تم إطلاقه في عام 2019، بهدف مكافحة التفاوتات من خلال تحسين شروط الولوج إلى الخدمات المالية لفائدة السكان ذوي الدخل المنخفض.

ويواصل المغرب تعزيز مستوى نظام الحماية الاجتماعية لفائدة الطبقات الهشة من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج التي تهدف إلى الحماية الاجتماعية، والتي يمكن أن نورد منها على سبيل المثال:

- برنامج « تيسير » للتحويلات المالية المشروطة (برنامج دعم التعليم)؛ »
- « برنامج « دعم » : دعم مباشر للنساء الأرامل في وضعية الهشاشة ؛
- برنامج « انطلاقة »، الذي أطلق في فبراير 2020، هو برنامج تمويل يهدف إلى دعم أفكار الاستثمار وضمان نجاحها من أجل خلق فرص عمل؛
- برامج للأشخاص المعاقين؛
- صندوق الدعم العائلي المخصص للأمهات المطلقات في وضعية صعبة؛
- إعانات الدعم الطاقي / الغذائي (صندوق المقاصة)؛
- تعويضات فقدان الوظيفة، IPE (منذ يوليو 2013)؛
- توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل عمال القطاع الفلاحي

وبالإضافة إلى ذلك، كان تقليص الفقر والهشاشة نتيجة طبيعية لمجموعة من الاستراتيجيات وبرامج التنمية البشرية، التي يمكن أن نذكر منها بشكل خاص:

- برنامج « المبادرة الوطنية للتنمية البشرية » التي تستهدف المرحلة الثالثة (2019-2023) منها استدراك النقص في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، ومرافقة الأشخاص في وضعية هشة من كبار السن والمرضى أو ذوي الإعاقة، وتحسين الدخل والاندماج الاقتصادي للشباب والدفع بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة؛
- برنامج دعم تعميم التغطية الاجتماعية (PAGCS) الذي يهدف أساسا إلى مواكبة الحكومة المغربية في برنامجها لتعزيز « الدولة الاجتماعية » من خلال توسيع الحماية الاجتماعية وتحسين فعالية النظام وحكامته؛

- البرامج الرامية إلى تعزيز ولوج السكان القرويين إلى المياه الصالحة للشرب والكهرباء والطرق، بما في ذلك البرنامج المندمج لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب ومياه السقي، وبرنامج الكهربة القروية الشمولي والبرنامج الوطني للطرق القروية؛
- برنامج « مدن بدون صفيح » للقضاء على الأحياء العشوائية في 85 مدينة وبلدية حضرية وتحسين ظروف حياة الأسر؛
- برنامج تعزيز الرعاية الاجتماعية لفائدة السكان في وضعية صعبة وإحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي؛
- برنامج مساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بهدف تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وتحسين ولوجهم إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية؛
- مخطط المغرب الأخضر، وبشكل خاص ركيزته الثانية المخصصة لتحديث الفلاحة التضامنية ومكافحة فقر المزارعين الصغار من خلال التجميع الفلاحي، وهو نموذج مبتكر من الجيل الجديد لتنظيم المزارعين الصغار كمجمَّعين حول الجهات الخاصة كمجمِّعين وتنظيمات مهنية ذات قدرة تدبيرية عالية مختلف سلاسل القيمة الفلاحي؛
- برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي، من خلال فك العزلة عن السكان القرويين والمناطق الجبلية، وتحسين جودة حياتهم وتعزيز ولوجهم إلى خدمات التعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب والكهرباء والطرق القروية؛
- خطة الحكومة للمساواة «ICRAM» في نسختيها (2012-2016 و2017-2021)؛
- استراتيجية تدبير المخاطر التي تُسهم في تعزيز نظام حماية الساكنة الفقيرة والهشة.

وقد مكنت هذه البرامج مجتمعة من تحسين ظروف عيش الملايين من الأشخاص عبر ربوع المغرب وساهمت في تقليص معدلات الفقر والهشاشة في البلاد. ومع ذلك، لازالت هناك تحديات تتعلق أساسا بضمان الاستدامة في تحقيق هذه الإنجازات بنفس النفس في تسريع تقليص الفقر والهشاشة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- تقليص الفقر والهشاشة، خاصة في المناطق القروية، وبين النساء وفي المناطق المهمشة؛
- تسريع تعميم نظام الحماية الاجتماعية، مع إيلاء عناية خاصة للساكنة الفقيرة والهشة؛
- توسيع قاعدة الطبقة الوسطى من خلال تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية مثلا أو من خلال تبديد التفاوتات بين الجنسين؛
- تقليص الفوارق الاجتماعية والترابية بين مكونات الرأسمال البشري، وفق متوسط عدد سنوات الدراسة.

الفصل الثامن: الأسرة، أدوارها وحقوقها وتكوينها وهيكلها

تعتبر الأسرة المسؤول الأول عن العديد من الأدوار الرئيسية. فهي تشكل إطارا لإعادة الإنتاج الديموغرافي والاندماج الاجتماعي.

كما تعتبر أيضًا المؤسسة المثلى لإقامة علاقات المودة والتضامن، بنفس وضعها المثالي كبيئة ينشط فيها أداء وظائف متنوعة تتراوح بين رعاية وتعليم الأطفال والعناية بكبار السن والأشخاص في وضعية إعاقة.

حاليا، صارت هذه الخدمات الاجتماعية طويلة الأمد وذات كلفة لا تقدر بثمن، تندرج في سياق اجتماعي وديموغرافي واقتصادي في هشاشة متزايدة ويتجه نحو القطيعة والتفكك.

لقد شهد المجتمع المغربي خلال العقدين الماضيين تحولات عميقة، ولم تشذ الأسر بدورها عن دينامية التحول.

وطالت هذه التحولات البنية الديموغرافية المغربية، حيث لوحظ تفاقم الشيخوخة نتيجة الزيادة في أمد الحياة، وانخفاض حجم الأسر نتيجة انخفاض الخصوبة، وتراجع الزواج الأول، وزيادة الأسر ذات الأبوة الواحدة، فضلاً عن استمرار بطالة الشباب والخريجين. وقد تمظهرت هذه التحولات الجلية بدرجات متفاوتة بتأثيرها على تكوين وبنية الأسر.

أولا: تنوع بنية الأسر وتكوينها

في سنة 2022، قُدّر عدد الأسر الإجمالي في المغرب بحوالي 8.83 مليون نسمة، تتوزع مجاليا على 6.16 مليون في الأماكن الحضرية، أي بنسبة 69.8% من إجمالي الأسر المغربية، و2.67 مليون في المجال القروي (30.2%). وقد أثر تجزؤ الأسر إلى جانب الانخفاض في معدل الخصوبة على حجم الأسر بشكل مباشر. وبالفعل، فإننا نشهد تقلص في الحجم المتوسط للأسر سواء في الوسط الحضري أو القروي. فعلى الصعيد الوطني، انخفض حجم الأسر من 5.3 في عام 2004 إلى 4.6 في عام 2014، ثم إلى 4.2 في عام 2022. وينبئ تطور حجم الأسر حسب وسط الإقامة بتقلص مرتقب للتفاوتات.

الرسم 20: معدل الفقر المطلق والهشاشة (بـ%)

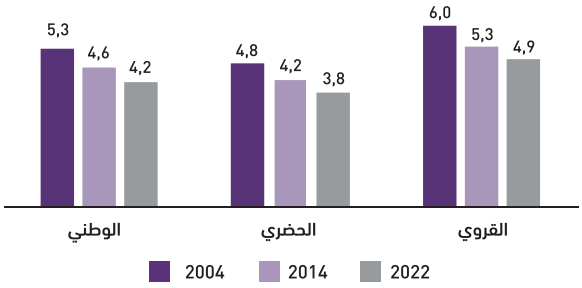

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 والتوقعات الديموغرافية

وبالرجوع إلى الإحصائيات المتاحة حول البنية الأسرية[83]، تأكدت زيادة عددية على مستوى العائلات النووية والأشخاص الذين يعيشون بمفردهم.

فوفقًا للإحصاء العام للسكان برسم سنة 2014، تُشكل العائلات النووية أكثر من نصف العائلات المغربية (56.7%)، و7.3% من الأشخاص يعيشون بمفردهم.

وسجلت هذه النسب 55.2% و6.2% على التوالي في عام 2004. وعلى الجانب الآخر، انخفضت نسبة العائلات المركبة من 30.3% في عام 2004 إلى 27.8% في عام 2014.

ومن حيث وسط الإقامة، فإن نسب العائلات النووية والفردية وتلك التي يعيلها فرد واحد صارت أكثر حضورا في البيئة الحضرية منها في البيئة القروية، بينما نسبة العائلات المركبة لا زالت أكثر حضورا في البيئة القروية (33.2%) منها في البيئة الحضرية.

83. تقتصر الإحصائيات حول الأسر على البيت باعتباره الوحدة الإحصائية المعتمدة في البحوث. فمفهوم الأسرة هنا ينحو إلى التضييق ليراد بها تلك المجموعة من الأشخاص الذين تربطهم آصرة الدم والقرابة ويعيشون تحت سقف واحد.

ستة من أصل كل عشرة عائلات مغربية من صنف العائلات النووية.

هذا التوجه نحو نمط الأسر النووية يُفسّر برغبة الأفراد في الاستقلالية، وتحسن مكانة المرأة، وزيادة عرض السكن، وانخفاض معدل الخصوبة، فضلا عن ارتفاع معدلات الطلاق، وزيادة أمد الحياة.

الجدول 8 : تطور التركيبة الأسرية (بالنسبة المئوية) حسب وسط الإقامة بين عامي 2004 و2014

صنف العائلة	2004			2014		
	حضري	قروي	وطني	حضري	قروي	وطني
شخص يعيش بمفرده	7,1	4,6	6,2	8,1	5,5	7,3
أسرة نووية	55,8	53,9	55,2	57,8	54,8	56,7
أسرة بمعيل واحد	9,2	7,1	8,3	9,0	6,5	8,2
أسرة مركبة	27,9	34,4	30,3	25,1	33,2	27,8
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكنى، نسخة 2004 و2014

ويرتبط تطور الأسر المكونة من أفراد يعيشون بمفردهم بعوامل التطور السكاني والاجتماعي والاقتصادي. فبفعل انخفاض معدل الوفيات، وتأخر السن عند الزواج الأول، والزيادة الكبيرة في معدلات الطلاق، والرغبة المتزايدة للفرد في الاستقلالية، إلى جانب معدل مقبول نسبيا في الولوج للسكن الفردي، تزايدت نسبة الأسر ذات الفرد الواحد وانتقلت من 6.2% في 2004 إلى 7.3% في 2014.

علاوة على ذلك، تضم الأسر عددا أكبر فأكبر من كبار السن.

ففي عام 2014، تضمنت حوالي ثلث الأسر (32.9%) على الأقل شخصًا واحدا يبلغ من العمر 60 عامًا فأكثر.

ونتيجة لانخفاض معدل الخصوبة وزيادة متوسط أمد الحياة، زاد وزن هذه الفئة وارتفع من 9.4% في 2014 إلى 12.2% في 2022.

وبالإضافة إلى كبار السن، تضم الأسر أيضًا أفرادا من ذوي الاحتياجات الخاصة ناهز عددهم 1.7 مليون شخص في عام 2014، وهو ما يمثل معدل انتشار بلغ 5.1%.

ويعيش هؤلاء الأشخاص ذوو الإعاقة غالبًا في كنف أسر ممتدة (46.6%) وفي أسر نووية كاملة (31.6%).

وعلى الرغم من استمرار دور الأسرة الأساسي في رعاية كبار السن، تشكل التغيرات في هياكل الأسر والأدوار الاجتماعية اختبارا عسيرا لقيم التضامن العائلي حُيال كبار السن.

وبعيدًا عن التغييرات المورفولوجية، نشهد تغيرات في تنظيم الأسرة والروابط العلاقات الأسرية المتبادلة.

فبالفعل، يتم التخلي عن النظام الباتريارکي الأبوي بشكل متزايد ليحل محله الحوار والتفاهم، ولم يعد دور المرأة مقتصرا على المهام المنزلية.

وقد باتت المرأة شريكة وتشارك في المجال الاقتصادي ومسار اتخاذ القرار داخل الأسرة ويمكنها أيضًا أن تَقُود زمام الأسرة.

في عام 2021، تولت النساء أمر تسيير 1.2 مليون أسرة، أي بنسبة 16.7% من الأسر المغربية، ووفقًا للبحث الوطني حول السكان والصحة العائلية لعام 2011، اتضح أن أكثر من نصف (53.7%) النساء في سن الإنجاب يقررن بشكل مشترك مع أزواجهن في المسائل ذات الصلة بالتنظيم العائلي.

ما يربو عن 1.2 مليون أسرة تُسيرها النساء.

لم تؤثر التحولات والتشظيات الذي طالت نواة الأسرة بشكل ملموس على قيم التضامن والتعاضد العائلي.

فقد أظهرت مثلا دراسة الهجرة الدولية لعام 2018 أن غالبية المغاربة المقيمين في الخارج (83.4%) يرسلون تحويلات مالية إلى عائلاتهم.

ويظل الآباء والأمهات هم المستفيد من هذه الأموال بنسبة 69.9%.

وفي سياق متصل، ووفقًا للبحث حول الاستهلاك الوطني وإنفاق الأسر لعام 2014، اتضح أن ما يقرب من ثلثي الأسر المغربية (67.3%) تتلقى مساعدة مالية بشكل رئيسي من عائلتهم، ويستفيد من ذلك النساء بشكل أكبر حيث يتلقى 70.2% من الأسر التي تسيرها النساء مساعدة مالية من عائلتهن، مقابل 64.7% للأسر التي يسيرها الرجال.

إن تفكك الأسرة والعنف الأسري والأمية والتحديات الخاصة التي تعيشها الأسر ذات المعيل الواحد، وصعوبة التوفيق بين الحياة المهنية والحياة العائلية ورعاية كبار السن والأشخاص الذين يعتمدون على رعاية الغير، بالإضافة إلى تأثير الأزمات، لا سيما جائحة كوفيد-19 وتأثير التغيرات المناخية على الأسرة المغربية خاصة تلك التي تعيش في المناطق القروية، شكلت مجتمعة أبرز التحديات التي تواجهها الأسرة المغربية.

ثانيا: الـزواج والطـلاق

تمثل الزيجة الأولى أمرا مهما، خاصاً كونها تمثل بداية حياة الإنجاب، وهي أيضاً العامل الرئيسي في تكوين الأسرة. في هذا الصدد، هناك ثلاث عناصر تستوجب التحليل: الزواج المبكر، وشموليته، والعمر المتوسط لدخول أول علاقة زوجية.

من خلال تحليل توزيع السكان الذين تتجاوز أعمارهم 15 عامًا وما فوق وفقًا للوضع الاجتماعي في عام 2020، يظهر أن الوضعية العائلية «متزوج» هي السائدة بنسبة 57.8%. تليها وضعية العزوبة بنسبة يبلغ حوالي 35%. من حيث الجنس، لتكون نسبة العزوبة أكبر بكثير عند الرجال مقارنة بالنساء (40.4% مقابل 28.1%): ويُفسر هذا الفارق بزواج الرجال بشكل متأخر نسبياً. بالفعل، يظهر مؤشر العمر المتوسط للزواج الأول ارتفاعًا لدى النساء مقارنة بالرجال.

في عام 2018، تزوجت النساء في متوسط عمر 26.6 عامًا والرجال في متوسط عمر 31.9 عامًا، أي بفارق يبلغ على التوالي 6,4 سنوات و5.9 سنوات مقارنة بعام 1971.

لم يعد الزواج المبكر مسألة راهنة وتأخر الدخول في العلاقة الزواجية الأولى استفحل بسبب التغيرات الاجتماعية، ولكن يتوقع أيضًا استمرار ظاهرة العزوبة، كما تجلوا ذلك النسب المئوية للعزوبة عند سن 50. كما يمكن أن نفترض بعد هذا العمر أن الذين لم يتزوجوا سيكملون حياتهم كعُزّاب.

يظهر أن العزوبة في سن 50 بلغت 7.4% بين الرجال و9.6% بين النساء في عام 2014، أي أنها تضاعفت مرتين مقارنة بعام 2004. وهو ما يعني أن الزواج أصبح متأخرا بالنسبة للنساء والرجال على حد سواء، وشموليته في تراجع.

حتى وإن كانت الإحصائيات حول الطلاق والزواج التي تم تسجيلها سنويًا في المحاكم لا تسمح بقياس ظاهرة الطلاق، إلا أنها تتيح قياس معدل الطلاق الذي يُعبر عنه بنسبة مئوية، وهو نسبة عدد حالات الطلاق مقارنة بعدد الزيجات المبرمة خلال السنة المرجعية. وارتفع معدل الطلاق من 14.4 طلاقًا لكل 100 زيجة في عام 2004، وهو معدل منخفض نسبياً، ليصل إلى 28.3 في عام 2018، وهو الرقم الذي يتوقع أن يرشح للارتفاع ليبلغ 34.1 طلاقًا لكل 100 زيجة في عام 2021، وهو معدل مرتفع نسبياً وفقًا لمعايير الأطلس الاجتماعي العالمي.

ويمكن أن يُكون مرد ذلك إلى ظاهرة الاسترداد المجتمعي السلبي لدخول المدونة الجديدة حيز التنفيذ في مطلع سنة 2004.

ارتفاع معدل الطلاق: من 28.3% عام 2018 إلى 34.1% عام 2021.

ثالثا: الأسـرة والقانـون

تُعتبر الأسرة عنصراً أساسياً مسار دمقرطة المجتمع والحاضنة الطبيعة للتنشئة الاجتماعية والتربية على قيم العدل والمساواة والمواطنة التي تتأسس عليها لوزما الحياة الجماعية.

وفي هذا السياق، أقر الدستور أهمية الأسرة كوحدة أساسية في المجتمع، بالإضافة إلى اقراره بمسؤولية

السلطات العمومية على ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأسرة وحمايتها، فضلا عن مسؤولية وضع سياسات عامة تعنى بالنساء والأمهات والأطفال في وضع هشاشة.

دستور 2011

الأسرة القائمة على علاقة الزواج الشرعي هي الخلية الأساسية للمجتمع»، وان الدولة «تعمل على ضمان الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة، بمقتضى القانون، بما يضمن وحدتها واستقرارها والمحافظة عليها»، وأنها «تسعى لتوفير الحماية القانونية، والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال، بكيفية متساوية، بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية».

هذه الحقوق، التي أقرها الدستور تتصل بالفرد والحقوق الفردية.

من خلال التنصيص الضمني على «الحقوق الأسرية للفرد»، باعتبارها حقوقا أساسية لكل كائن حي، وإلى «الحقوق الاجتماعية للأسرة»، دعت الوثيقة الدستورية الدولة والمجتمع إلى تحمل مسؤولياتهما وأدوارهما في ضمان الحماية لهذه المؤسسة.

وهكذا، وفقًا للدستور، تتدخل الدولة في تنظيم الأسرة بهدف الحفاظ على المصلحة العامة وتوفير حماية متساوية لجميع الأطفال «بصرف النظر عن وضعهم العائلي».

وهكذا تمت دسترة المساواة في الحقوق بين جميع الأطفال. وضمن الدستور لهذه الفئة العمرية معاملة متساوية وغير تمييزية بغض النظر عما إذا ولدوا في إطار الزواج أو خارجه.

المجلس الاستشاري للأسرة والطفل

تنفيذا لدستور 2011، قامت السلطات العمومية بإحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة (CCFE) بهدف تعقب التحولات الاجتماعية التي حدثت خلال الثلاثة عقود الأخيرة، بما في ذلك تلك التي طالت مؤسسة الأسرة؛ وتكريس إرادة راسخة لتعزيز المكتسبات من خلال الارتقاء بالأسرة والطفولة في المجالات القانونية والمؤسساتية في ظل النقلة النوعي التي طبعت مجال التشريع الأسري وكان أبرزها اعتماد قانون الأسرة في عام 2004.

وتتمثل الصلاحيات الرئيسية للمجلس في وضع ورصد وضع الأسرة والطفولة في المجال القانوني والاجتماعي والاقتصادي، وإبداء الرأي بشأن مشاريع ومقترحات القوانين ومشاريع النصوص التنظيمية، بالإضافة إلى الاتفاقيات والعهود الدولية ذات الصلة بمجال اختصاصه، مع صياغة التوصيات التي يرى الحاجة فب توجيهها للسلطات العمومية، والمشاركة في تقييم السياسات العمومية والممارسات المتعلقة بالأسرة والطفولة، وربط علاقات تعاون وشراكة مع الهيئات والمنظمات الوطنية والدولية التي تسعى لتحقيق نفس الأهداف في مجال الأسرة والطفولة وتبادل الخبرات ذات الصلة.

مدونة الأسرة

منذ دخولها حيز التنفيذ في 5 فبراير 2004، وضعت مدونة الأسرة لبنات مجتمع ديمقراطي يُعنى بضمان المساواة بين الرجل والمرأة داخل الأسرة.

ويتميز هذا النص القانوني أساسًا عن سابقيه بدعم حقوق المرأة، حيث تمت المساواة بين المرأة والرجل، وحققت المرأة مجموعة متنوعة من المكاسب الحقوقية التي لم تُحرزها في الماضي، مثل الطلاق المتساوي ومنع زواج القاصرات.

ورغم أن إصلاحات المدونة تبدوا للوهلة الأولى إرهاصا لثورة قانونية واجتماعية في مجال المساواة وحقوق المرأة، إلا أن هذه المدونة بدأت تفقد زخمها وباتت مراجعتها أمرا ملحا.

في الحقيقة، تبدو أحكامها فيما يتعلق بالولاية القانونية وحضانة الأطفال، وكذا إجراءات الطلاق غير متسقة مع التزامات المغرب على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي هذا الصدد، أعطى جلالة الملك محمد السادس، خلال خطابه بمناسبة الذكرى 23 لعيد العرش، تعليماته من أجل العمل على تحديث الأنظمة والقوانين الوطنية الخاصة بتعزيز هذه الحقوق، حين أومض جلالته بالقول أنه «إذا كانت مدونة الأسرة قد شكلت قفزة إلى الأمام، فإنها أصبحت غير كافية؛ لأن التجربة أبانت أن هناك عدة عوائق، تقف أمام استكمال هذه المسيرة، وتحول دون تحقيق أهدافها، ومن بينها عدم تطبيقها الصحيح،

لأسباب سوسيولوجية متعددة »، قبل أن يشير جلالته في معرض تناوله لشروط تطبيق مدونة الأسرة على الأسرة، إلى أن « فئة من الموظفين ورجال العدالة، مازالوا يعتقدون أن هذه المدونة خاصة بالنساء »، قبل أن يوضح جلالته أن « مدونة الأسرة في الواقع ليست مدونة للرجل، كما أنها ليست خاصة بالمرأة؛ وإنما هي مدونة للأسرة ككل »، لأن « المدونة تقوم على التوازن، لأنها تمنح المرأة حقوقها، و تمنح الرجل حقوقه، كما تراعي مصلحة الأطفال، قبل أن يشدد على « ضرورة التزام الجميع، بالتطبيق الصحيح والكامل، لمقتضياتها القانونية »، وأنه « يتعين تجاوز الاختلالات والسلبيات، التي أبانت عنها التجربة ، ومراجعة بعض البنود ، التي تم الانحراف بها عن أهدافها ، إذا اقتضى الحال ذلك.

بالإضافة إلى مشروع إصلاح القانون، تم تبني مشروع إصلاحي آخر من قبل الحكومة يتعلق بورش البنية التحتية.

استجابة لدعوة جلالة الملك إلى تعميم محاكم الأسرة على كل المناطق، وتمكينها من الموارد البشرية المؤهلة، ومن الوسائل المادية، الكفيلة بأداء مهامها على الوجه المطلوب.

رابعا: الاستراتيجيات والسياسات تُجاه الأسر والأشخاص في وضعية هشاشة

يولي المغرب عناية خاصَّة بقضايا الأسرة، حيث لم تقتصر تلك العناية على الصعيدين الدستوري والقانوني، بل شملت أيضا المستوى السياسي.

لهذا الاعتبار، تدأب الحكومة والوزارات والمؤسسات الوطنية على وضع استراتيجيات وسياسات لفائدة الأسرة والأشخاص في وضعية هشاشة، تماشيًا مع توجيهات جلالة الملك محمد السادس، وما يقتضيه النموذج التنموي الجديد وبرنامج الحكومة لعام 2021-2026، وأهداف التنمية المستدامة وما تفرضه الالتزامات الدولية.

وفي هذا السياق، تشمل استراتيجية الإدماج الاجتماعي المبتكر والمستدام بين سنتي 2022-2026 والسياسة العامة المندمجة لحماية الطفولة لعام 2015-2025 جزءًا من هذا الالتزام.

استراتيجية الإدماج الاجتماعي المبتكر والمستدام (GISSR) 2022-2026

قامت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بوضع استراتيجية الإدماج الاجتماعي المبتكر والمستدام 2022–2026 « كجسر نحو تنمية اجتماعية دامجة ومبتكر ومستدامة » تستثمر من خلالها في الأسرة لدرء الصعوبات الاجتماعية، وتحسين أهداف ومرامي البرنامج للفئات المستهدفة وتقليص تكلفة الإدماج، سواء على الصعيدين الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي أو على مستوى سلاسل القيم.

وتتمحور هذه الاستراتيجية الجديدة حول ثلاث دعامات، وتتضمن أربعة محاور استراتيجية تتوزع إجرائيا على عشرة أوراش ومجالات تدخل:

- الدعامة الأولى: النظام الاجتماعي الابتكاري والدامج.
- الدعامة الثانية: المساواة والتمكين والقيادة.
- الدعامة الثالثة: الأسرة ونظام القيم والاستدامة.

تعمل الوزارة في إطار الدعامة الثالثة، وبدعم من اليونيسيف، على وضع سياسة اجتماعية للأسر تدعم حقوق الأسر برسم فترة 2023–2030. وتستهدف هذه السياسة تحسين جودة حياة الأسر وتعميم الحماية الاجتماعية في المغرب.

كما أن هذه السياسة تتماشى مع الالتزامات التي أخذها المغرب على عاتقه بخصوص أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 5,4 بشأن الاعتراف بالأعمال والحرف غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي من خلال توفير الخدمة المرفقية العمومية والبنية التحتية والسياسات الاجتماعية، وتعزيز المسؤولية المشتركة داخل الأسرة والمنزل، وفقًا للحاجات الوطنية.

وتعتزم الوزارة أيضًا وضع جيل جديد من الخدمات الاجتماعية المقدمة للأسر من خلال مفهوم استراتيجية الإدماج الاجتماعي المبتكر والمستدام، كمحور اجتماعي يروم تحسين وتعميم الخدمات الأساسية مثل الاستقبال وتقييم الحالات والتوجيه ومساعدة الأسر والأشخاص في وضعية الهشاشة.

كما تشمل هذه الخدمات خدمات عامة وخدمات متخصصة تنصرف إلى حماية الأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة وتمكين النساء ودعم الأشخاص المسنين.

وضع استراتيجية تهدف إلى الاستثمار في الأسرة وتحسين ظروف العيش.

السياسة العامة المندمجة لحماية الطفولة PPIPEM) 2025-2015)

تهدف هذه السياسة إلى حماية جميع الأطفال الذين يعيشون في المغرب، وخاصة الأكثر هشاشة، ضد جميع أشكال العنف والاعتداء والاستغلال والإهمال، مع التخفيف من الهشاشة من خلال تدخلات تستهدف الطفل والأسرة والمجتمع في ذات الآن.

وتقوم هذه المقاربة الشاملة على تعزيز السياسات والأنظمة الوطنية وفقًا للمعايير الدولية والمحاور التي تتوكأ عليها هذه السياسة.

ومن شأن التنزيل السليم لهذه السياسة العامة المندمجة لحماية الطفولة أن يفضي إلى وضع إطار حماية قانونية ملائمة للطفولة، تدعمها آلية محلية مندمجة لحماية الطفولة.

كما يتعين مراعاة المعايير التي تستلزمها بنيات الاستقبال البديلة للبنيات المؤسساتية الحالية، وعدد من المعايير الاجتماعية التي توفر الحماية، فضلا عن التدابير الوقائية وآليات الرصد والتقييم والمساءلة.

أ. إجراءات وبرامج لصالح الأسرة

تتفرع عن هذه الاستراتيجية وشقها السياسي العديد من البرامج والإجراءات التي تهدف إلى الحفاظ على التماسك الأسري، ومواكبة الآباء في تربية الأطفال والتوفيق بين الحياة العائلية والمهنية.

كما تهدف تلك البرامج والإجراءات إلى ضمان حياة كريمة لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن وحماية الأسرة من التفكك وما يَعتورها من سلبيات اجتماعية واقتصادية.

في هذا السياق، تشمل هذه الإجراءات تعزيز اقتصاد الخدمات، وبرامج الدعم العائلي، وتمديد فترة إجازة الأمومة وكذا تعميم الحماية الاجتماعية.

الاستثمار في اقتصاد الرعاية وتطوير خدمات دعم الأسر

يهدف الاستثمار في اقتصاد الخدمات إلى تحرير الوقت الذي تخصصه النساء لرعاية الآخرين مثل كبار السن والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

كما يراهن على تكوين وتمويل خدمات المساعدين المنزليين داخل الأسر، مثل خدمات مساعدة الأمومة وكبار السن والرعاية الصحية للأطفال والأشخاص في وضعية الإعاقة.

في هذا الصدد، وضعت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في عام 2023، بالشراكة مع التعاون الوطني، 100 حضانة اجتماعية مجانية لصالح أطفال العائلات في وضعية هشة، وتعتزم تعميم الحضانات على مستوى الوطني.

كما تم إطلاق برامج مواكبة لصالح الأسر في مجالات الوساطة العائلية والتربية الوالدية والاستشارة/التوجيه الأسري.

وتشرف على هذه البرامج وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة التي تمول الجمعيات وتنظم حصص وورشات تكوين لفائدة أطر الجمعيات والموظفين بالإدارات الحكومية والمؤسسات الوطنية ومراكز التكوين العاملة في هذه الميادين.

تمديد إجازة الأبوة

يمكن الآن للآباء الاستفادة من إجازة الأبوة المدفوعة الأجر لمدة 15 يومًا بدلاً من 3 أيام. وتم وضع هذا الإجراء بموجب القانون رقم 30.22 الصادر في الجريدة الرسمية في فاتح شتنبر 2022، مما يُظهر أهمية التضامن العائلي والتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الشخصية اللتان توليهما الدولة كبير عناية. ويقتصر هذا القانون حاليًا على موظفي الإدارة العمومية، في أفق تعميمه في وقت لاحق ليشمل القطاع الخاص.

نحو تطوير خدمات الدعم الأسري.

تعميم الحماية الاجتماعية

يمكن اعتبار ورش إصلاح نظام الحماية الاجتماعية في المغرب أحد أبرز الاوراش التي تتصدر سلم أولويات البرامج الحكومية. في الواقع، ينص الفصل 31 من الدستور على أن « تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة جميع الوسائل المتاحة لتسهيل ولوج المواطنين إلى الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة ».

وفي هذا الصدد، يشكل القانون الإطار رقم 09.21 الصادر في 22 شعبان 1442هـ (5 إبريل 2021م) المتعلق بالحماية الاجتماعية خطوة رئيسية على درب التنفيذ الفعلي لتوجيهات جلالة الملك محمد السادس، المتعلقة بتعميم التغطية الاجتماعية لصالح جميع المغاربة بحلول عام 2025. ويهدف هذا القانون الإطار إلى :

- توسيع قاعدة المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض (AMO) ليشمل 22 مليون مستفيدا إضافيا بحلول عام 2022.
- توسيع نطاق الدعم المقدم للأسر ليشمل سبعة ملايين طفل في سن التمدرس بحلول عام 2024.
- توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد ليبلغ خمسة ملايين من الفئات النشيطة بحلول عام 2025.
- تعميم التعويض عن فقدان الوظيفة (IPE) بحلول عام 2025.

تعميم الإدماج المدرسي ومكافحة الهدر المدرسي

يتعلق الأمر ببرامج دعم تمدرس الأطفال المهمشين، أساسا من خلال المبادرة الملكية لمليون محفظة وبرنامج « تيسير »، وبرامج التعليم غير النظامي، بما في ذلك برنامج « فرصة للجميع » الذي يهدف إلى ضمان حصول كل شاب على فرصة الحصول على تعليم أو تكوين أو عمل ذي جودة بحلول عام 2030.

كما يتضمن أيضًا برنامج من الطفل وإلى الطفل 'Child to Child' الذي يهدف إلى توعية الفاعلين خارج أسرة التعليم، والسلطات، والمجتمع المدني، والتلاميذ، والأسر بشأن آفة عدم التمدرس والهدر المدرسي، بهدف تلمس سُبل الحل المحلي المناسب.

هذه البرامج تتعلق أيضًا بالتربية الدامجة، مثل البرنامج الوطني لتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والإجراءات المتخذة لصالح أطفال اللاجئين والمهاجرين.

كما أن هناك برامج أخرى تروم تحقيق المساواة، مثل برنامج تعميم وتحسين جودة التعليم الأولي، الذي أطلق تحت الرعاية السامية لجلالة الملك في يوليو 2018 وبرنامج بناء 80 « مدرسة الفرصة الثانية–الجيل الجديد » (E2C-NG) في مجال التعليم غير النظامي برسم الموسم الدراسي 2022/2021.

إعانات مالية لفائدة الأسر في وضعية هشة

من اجل الحفاظ على وحدة الأسرة والوقاية من الجريمة تُقدم الدولة مساعدات مباشرة للعائلات والأطفال في وضعية هشاشة والأكثر عرضة للخطر.

ولهذا الغرض، تم إنشاء صندوق التضامن العائلي وصندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.

ويهدف صندوق التضامن العائلي إلى تقديم مساعدات مالية لصالح النساء المطلقات الفقيرات والأطفال الذين تعذر صرف معاش لهم بسبب عدم القدرة على السداد أو غياب المدين.

ووفقًا لتقرير الحسابات الخصوصية للخزينة العامة للمملكة لعام 2023، بلغ عدد المستفيدين الذين تلقوا معاشًا خلال الفترة من 2019 إلى 2021 ما مجموعه 401 25 مستفيدا بتكلفة إجمالية قدرها 330 مليون درهم.

ووفقًا لنفس المصدر، من المتوقع أن يكون هناك 000 54 مستفيدا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2023 و2025 بكلفة إجمالية قدرها 835.80 مليون درهم.

أما صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، الذي تم إنشاؤه في 2021، فقد خصص لتمويل برامج اجتماعية مثل برنامج « راميد »، وبرنامج « تيسير »، والمبادرة الملكية « مليون محفظة »، وبرنامج « دعم التماسك الاجتماعي لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة »، وبرنامج « المساعدات المباشرة للنساء الأرامل في وضعية الهشاشة ».

وحسب تقرير الحسابات الخصوصية للخزينة، وصل عدد المستفيدين من هذا البرنامج في سبتمبر 2022 إلى 460 126 أرملة وأكثر من 000 214 يتيم.

ب. التدابير والبرامج الخاصة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

على الرغم من استحضار قضية الإعاقة بشكل عرضاني في مختلف التدابير السياسية، إلا أن الدولة لا تتوانى عن التفكير وإطلاق إجراءات وبرامج تستهدف هذه الفئة لتيسير اندماجها الاجتماعي وضمان حصولها على حقوقها.

ولذلك، تلتزم الحكومة من خلال خطتها الحكومية 2021-2026 بمساعدة هؤلاء الأشخاص من خلال :

- تكوين الأساتذة لاستقبال الأطفال في حالة إعاقة.
- تخصيص ميزانية سنوية بقيمة 500 مليون درهم ابتداءً من عام 2022 للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة.
- وضع استراتيجية للكشف المبكر والوقاية من الإعاقة في إطار برنامج إصلاح قطاع الصحة.
- تشجيع الجماعات الترابية على إعادة النظر من مواصفات وسائل النقل العمومي لتمكين الأشخاص ذوي القدرات المحدودة من استعمالها.
- إيلاء الأولوية للتعليم عن بُعد والعمل عن بُعد لهذه الفئة، من خلال التركيز على برنامج التحول الرقمي.

وتعكف وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة حاليًا على وضع نظام تقييم الإعاقة استنادًا إلى المعايير المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CDPH)، حيث بادرت إلى إطلاق برامج وطنية تحت اسم «رفيق» و «رفيق+ « لتكوين المختصين والعائلات في مجال التكفل بالأشخاص المصابين بالتوحد، فضلا عن برنامج وطني تحت اسم «نسمة» لزراعة قوقعة الأذن الصناعية لفائدة الأطفال الصم قبل سن خمس سنوات.

كما أطلقت وزارة التربية الوطنية بالتعاون مع اليونيسيف البرنامج الوطني التربية الدامجة لمدة ثلاث سنوات (2019-2021) لصالح الأطفال في وضعية الإعاقة. ويهدف البرنامج إلى تحسين الولوج إلى خدمات الصحة العمومية والصحة الإنجابية، مع تطوير إجراءات الوقاية وتقديم استجابة لنداء النساء المعنفات من ذوي الإعاقة، ومحاربة الصور النمطية حول الإعاقة، وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في وضع سياسات الإدماج لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

تنفيذ مجموعة من الإجراءات والبرامج لصالح ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن

برامج وتدابير و لصالح الأشخاص المسنين من أجل حماية كبار السن من أفات الحياة وضمان كرامتهم، وضعت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة خطة عمل لتعزيز الشيخوخة الفاعلة لتستجيب للتحديات المختلفة المتعلقة بهذه الفئة.

علاوة على ذلك، تحرص وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على إعادة إدماج المسنين الذين يعيشون في الشوارع دون سند عائلي.

وتعمل الوزارة على إدماجهم في مؤسسات الحماية الاجتماعية للمسنين وتحسين وتجويد الخدمات المقدمة لهذه الفئة العمرية داخل هذه المؤسسات وفق معايير جودة تضمن :

- تأهيل البنية التحتية لمؤسسات الحماية الاجتماعية للمسنين من خلال إعادة التهيئة، والتوسعة، والبناء والتجهيز.
- تأطير الموارد البشرية العاملة في مؤسسات الحماية الاجتماعية وتكوينها وتعزيز قدراتها التأطيرية لرعاية المسنين وتنظيم الأنشطة اجتماعية وثقافية لفائدتهم.
- توحيد معايير ومستويات خدمات رعاية المسنين والتكفل بهم من خلال وضع معايير ومواصفات لتلك الخدمات وصياغة دفتر تحمل ووضع كل مراكز الحماية الاجتماعية للمسنين لمشروع وبرنامج عمل.
- تطوير خدمات التكفل بالأشخاص في وضعية هشاشة، خاصة الفئة التي فقدت استقلاليتها، من خلال الانتقال نحو اقتصاد خدمات الرعاية.
- إعادة تأهيل وتكوين مساعدي الرعاية الأسرية وكذلك العاملين الاجتماعيين (1000 سنويًا) وباقي المهن التي تسمح بدعم تفرغ الأسر والنساء لتوفير الرعاية العائلية المطلوبة للمسنين أو الأشخاص ذوي الإعاقة أو الأطفال الصغار وغيرهم عند التكفل برعايتهم.

علاوة على ذلك، أكد المغرب التزامه بتعزيز عملية مشاركة المسنين في وضعية الإعاقة في الحياة الاجتماعية، فقامت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بناءً على ذلك بتفعيل ما يلي :

- صندوق دعم للتماسك الاجتماعي الذي يتيح للمسنين الفقراء في وضعية الإعاقة الحصول على معدات وأجهزة تقنية، بالإضافة إلى دعم مالي لإطلاق مشاريع مدرة للدخل.

• القانون الإطار 97.13 حول حماية وتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، والذي يتضمن رزمة من الإجراءات والتدابير التي تتيح للأشخاص في وضعية إعاقة الولوج إلى حقوقهم الأساسية في مجالات التعليم والوقاية والرعاية الصحية والتكوين والإدماج المهني وكذا الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية. هذه الأهداف تم التنصيص عليها في المادة 10 من القانون الإطار القانون رقم 10.03 المتعلق بالولوجيات.

كما تعهدت الحكومة بالصرف التدريجي إعانات نقدية بقيمة 1000 درهم في أفق عام 2026 في إطار برنامج «مدخول الكرامة» لصالح كبار السن البالغين 65 عامًا وما فوق والذين يعيشون في وضعية هشاشة.

الجزء الثالث:
الصحة والصحة الجنسية والإنجابية

الفصل التاسع: الولوج إلى الخدمات والتغطية الصحية

أولا: الوضع الديموغرافي والوبائي

انخفاض وفيات الأمهات بنسبة 35% ووفيات الرضع والأطفال بنسبة 53% بين عامي 2010 و2016.

ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 47 سنة في عام 1962 إلى ما يقرب من 77 سنة في عام 2022.

يتسم الانتقال الديمغرافي في المغرب بانخفاض معدل الوفيات بالنسبة لجميع الفئات العمرية وانخفاض معدل الخصوبة، بزيادة في متوسط العمر، مما يؤشر على تدشين نهاية المرحلة الثالثة من الانتقال الديمغرافي

وشهدت مؤشرات الوفيات انخفاضًا كبيرا كما يظهر من خلال الانخفاض المهم في معدل وفيات الامهات ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وفقًا للبحوث الوطنية، حيث انتقل على التوالي من 112 إلى 72.6 لكل 100 000 مولود حي بين عامي 2010 و2016 (أي بانخفاض ناهز 35%) ومن 47 إلى 22.2 لكل 1 000 ولادة حية بين عامي 2004 و 2018 (أي بانخفاض بلغ 53%).

في سنة 1962، كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة 47 عامًا، ومن المنتظر أن يصل معدل الترکيبي للخصوبة الذي كان حوالي 2,38 طفلا لكل امرأة في سنة 2018 (2,12 بالوسط الحضري و 2,8 بالوسط القروي) الى مستوى عتبة تعويض الأجيال (2,1 طفل لكل امرأة)، حتى أقل في المجال الحضري (1,9 مقابل 2,4 في المجال القروي)[84].

وقد بدأت عملية شيخوخة السكان، حيث بلغت نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 60 عامًا 9.4% (حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014) و11.1% (حسب البحث الوطني حول السكان والصحة العائلية 2018) ومن المتوقع أن تصل إلى 25% بحلول عام 2050.

ويصاحب هذا التطور انتقال وبائي يتميز بانتقال العبء الشامل للمرض من الأمراض المعدية إلى الأمراض غير المعدية، التي تتسبب راهنا في حوالي 80% من مجمل أسباب الوفاة وفقًا لتقديرات منظمة الصحة العالمية.

كما تؤكد البيانات المستقاة من البحث الوطني حول السكان والصحة العائلية، باعتبارها المعطيات المُحينة المتاحة، هذا المعطى: فقد زادت نسبة الأفراد الذين يعانون من مرض مزمن واحد على الأقل من 18.2% في عام 2011 إلى 21% في عام 2018.

يطرح هذا التحول في هيكل أسباب المرض والوفاة تحديات جديدة على النظام الصحي الوطني وتداعيات صحية واقتصادية هائلة يجب على النظام الصحي مواجهتها.

ثانيا: النظام الصحي وعروض الخدمات الصحية

في عام 2021، بلغ عدد مراكز الرعاية الأولية في القطاع العام 2 985 مركزًا، و165 مستشفى، بإجمالي 26 711 سريرًا.

في عام 2021، بلغ عدد السكان لكل طبيب 1 356.

يتميز النظام الصحي في المغرب بثنائية القطاع العام والخاص (بما في ذلك مقدمي الخدمات الربحية وغير الربحية)، والقطاع شبه العام (التعاوني...)، وأخيرًا، القطاع غير المهيكل (الطب التقليدي)[85].

84. قيم إحصائية مستقاة من الإسقاطات التوقعية لمركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية (CERED). فمنذ تاريخ إنجاز المندوبية السامة للتخطيط سنة 2010 للبحث الديمغرافي الوطني بمرور متكرر، وفي ظل عدم توفر معطيات الحالة المدنية، تعوزنا معطيات ميدانية حول الوفيات عموما. وتحيل التقديرات المتاحة حول وفيات الأطفال على البحث الوطني حول السكان والصحة العائلية لسنة 2018. ونفس الامر ينطبق على الخصوبة.

85. حسب تعريف منظمة الصحة العالمية، الطب التقليدي هو «حصيلة لمجمل المعارف والمهارات والممارسات، سواء كانت قابلة للشرح والتفسير أم لا، والقائمة على تشخيص أو مكافحة أو إزالة اختلال عقلي أو اجتماعي بالاعتماد بشكل حصري على الخبرات والتجارب المعاشة أو الملاحظة، وتنتقل من جيل لجيل، بشكل شفهي أو كتابي.

في عام 2021، ضم القطاع العام 985 2 مركز رعاية صحية أولية و165 مستشفى على مستويات مختلفة: محلية، إقليمية، جهوية وجامعية.

وبلغ إجمالي الأسرة الاستشفائية 711 26 سريرا، وتضم حظيرة القطاع الخاص 928 11 عيادة للاستشارات الطبية، و416 4 عيادة لطب الأسنان، و384 عيادة بطاقة سريرية تبلغ 534 12 سريرًا، تتركز في المناطق الحضرية.

فيما يتعلق بالموارد البشرية، تشير مؤشرات الخدمات الطبية إلى نسب مطلوب تحسينها. وفي سنة 2021، وصل عدد السكان لكل ممرض (القطاع العام) بالكاد 1 026 نسمة، في حين لم يتجاوز عدد السكان لكل طبيب (جميع القطاعات مجتمعة) 1 356 نسمة، في حين تصل نسبة الأطباء المتخصصين (جميع القطاعات مجتمعة) إلى 67%. فيما يتعلق بالموارد المالية، كانت الميزانية الإجمالية القطاعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية تمثل 6.53% من الميزانية الإجمالية للدولة في عام 2021، أي ما يقارب 19.77 مليار درهم.

في أعقاب جائحة كوفيد-19 ومن أجل تعزيز الرعاية الصحية في المستشفيات وتحسين الولوج إلى الرعاية وفقًا لتوجيهات السامية لصاحب الجلالة، ارتفعت هذه الميزانية لتصل إلى 23,51 مليار درهم في عام 2022 ثم 28,13 مليار درهم في 2023، من أجل دعم وزارة الصحة و الحماية الاجتماعية لتلبية احتياجاتها من الموارد البشرية، خاصة الاطر الطبية و شبه الطبية.

وهكذا، خلال الفترة من عام 2017 إلى 2023، تم إحداث 30 000 منصب شغل إضافي لتعبئتهم ضمن الموارد البشرية لوزارة الصحة.

موازاة مع ذلك، قامت الحكومة أيضًا بتنفيذ سياسة لتعزيز وتحفيز الموارد البشرية في قطاع الصحة، واتخذت عدة تدابير من بينها:

- مأسسة وتنشيط الحوار الاجتماعي القطاعي يهدف لتعبئة وتحفيز الأطر الصحية؛
- القانون 131.13 المتعلق بممارسة الطب؛
- القانون 33.21 الذي يعدل ويكمل القانون 131.13 المتعلق بممارسة الطب؛
- مشروع القانون رقم 09.22 المتعلق بالوظيفة الصحية.

وبالرغم من ذلك، ووفقًا للحسابات الوطنية للصحة لعام 2018، تظل المساهمة المباشرة للأسر مرتفعة على الرغم من اتجاهها نحو الانخفاض. فمعدل إنفاق الأسر المغربية تراجع إلى 45.6% من إجمالي النفقات الصحية بعد أن كان في حدود 50.7% في سنة 2013[86].

ثالثا: الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية

وفقا لمقتضيات الدستور المغربي لعام 2011، خاصة أحكام الفصل 31 بشأن حق الولوج إلى الرعاية الصحية، « تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة جميع الوسائل المتاحة لتسهيل ولوج المواطنين إلى الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة ».

للتنزيل الفعلي لهذا المقتضى، وضعت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية مخططها الاستراتيجي « الصحة 2025 »، الذي يقوم على ثلاث دعامات:

الدعامة الأولى: تنظيم وتطوير عرض الخدمات الصحية لتحسين الولوج إلى خدمات الصحة.

الدعامة الثانية: تعزيز البرامج الوطنية للصحة ومكافحة الأمراض.

الدعامة الثالثة: تحسين الحكامة وتحسين تخصيص واستخدام الموارد.

وأمام الاختلالات التي تم الوقوف عليها على مستوى خدمات العرض الصحي، وفي أعقاب خطاب جلالة الملك في 29 يوليو 2018 بمناسبة عيد العرش، الذي دعا فيه إلى: « [. . .] إصلاح الشوائب التي تؤثر على تنفيذ برنامج التغطية الطبية « راميد »، وفي الوقت نفسه، إعادة بناء نظام الصحة الوطني بشكل جوهري، والذي يتميز بالتفاوت الواضح والإدارة السيئة [. . .] » بدأت الحكومة إعادة بناء النظام الصحي بهدف بلورة الحق الدستوري في الولوج إلى الرعاية الصحية، وبالتالي ضمان العدالة الاجتماعية في إطار تنمية بشرية منسجمة ودامجة.

86. المصدر: وزارة الصحة والحماية الإجتماعية « الحسابات الوطنية للصحة 2018 »، مديرية التخطيط والموارد البشرية، قسم التخطيط والدراسات، مصلحة الاقتصاد الصحي.

وتنفيذا لتوجيهات جلالة الملك بضرورة تعميم الحماية الاجتماعية، قامت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بإطلاق مشروع كبير لإصلاح النظام الصحي الوطني بهدف تسهيل الولوج إلى خدمات الرعاية الصحية، وتحسين جودة هذه الخدمات، وضمان توفير عرض رعاية صحية عادلة في عموم التراب الوطني.

ويتعلق الأمر بإصلاح نظام الرعاية الصحية مدعوما بالقانون رقم 22-06 المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 9 ديسمبر 2022.

وينص هذا القانون على اعتماد حكامة جيدة، وتثمين الموارد البشرية، وتأهيل العرض الصحي، ورقمنة كاملة لنظام الرعاية الصحية.

الإطار 1:
ورش إصلاحي من 34 مادة

جاء القانون رقم 22–06 متضمنا لـ 34 مادة. وتشمل هذه المواد بشكل خاص المقتضيات التي تتعلق بالأحكام العامة (المادة 1 إلى 5)، حقوق والتزامات السكان (المادة 6 إلى 9)، العرض الصحي (المادة 10 إلى 14)، المؤسسات الصحية (المادة 15 إلى 17)، الخريطة الصحية الوطنية والخرائط الجهوية (المادة 18 إلى 20)، الشراكات العامة والخاصة (المادة 21-22)، الموارد البشرية والتكوين والبحث والابتكار في مجال الصحة (المادة 23 إلى 27)، رقمنة أنظمة الرعاية الصحية (المادة 28-29)، اعتماد المؤسسات الصحية (المادة 30-31) وهياكل الإدارة والحكامة الجيدة (المادة 32).

في مجال الحكامة، يهدف القانون 22-06 إلى تعزيز آليات تنظيم أداء الفاعلين، وتعزيز حكامة المستشفيات واعتماد تخطيط ترابي للعرض الصحي. وعلى المستوى الاستراتيجي، يُفترض أن تُحدث هيئة عليا للصحة (مشروع القانون 22-07) كشخصية معنوية في حكم القانون العام، للإشراف على مواصلة عمل الدولة في المجال الصحي في مجال الرعاية الصحية والإشراف التقني على التأمين الإجباري عن المرض وتقييم جودة خدمات المؤسسات الصحية في القطاعين العام والخاص.

كما ينص القانون 22-06 على إحداث وكالة للأدوية ومنتجات الصحة ووكالة للدم ومشتقات الدم (مشروع القانون 22-10).

لمواكبة هذا المشروع الإصلاحي الكبير لمستوى خدمات الرعاية الصحية، كان من اللازم مراجعة جميع المهام والوظائف وتنظيم الإدارة المركزية وإعادة النظر في تنظيم المنظومة الصحية على المستوى الترابي.

لذلك تقرر على المستوى الترابي إنشاء تكتلات صحية ترابية، لتكون مسؤولة أساساً عن وضع وتنفيذ البرنامج الوطني على مستوى الجهات، مع تعزيز آليات التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص (مشروع القانون 22-08).

فيما يتعلق بتثمين الموارد البشرية، تم إعداد قانون جديد بشأن الوظيفة العمومية الصحية بهدف تحفيز الرأسمال البشري في القطاع العام (مشروع القانون رقم 09.22)، وكذا تقليص النقص الحالي في الموارد البشرية، وإصلاح نظام التكوين، مع فتح المجال للكفاءات الطبية الأجنبية وتشجيع الأطر الطبية المغربية المقيمة في الخارج على العودة لممارسة مهنتهم في المغرب.

وفيما يتعلق بتأهيل العرض الصحي، وانسجاما مع توصيات النموذج التنموي الجديد، يهدف ورش إصلاح منظومة الرعاية الصحية إلى تسهيل ولوج السكان إلى الخدمات الطبية، وتحسين جودة تلك الخدمات، مع ضمان توزيع أكثر عدالة للخدمات الاستشفائية على امتداد المغرب.

ومن أجل ذلك، نص القانون رقم 22-06 على الالتزام بمسار الرعاية، مع المرور في المقام الأول من خلال مرافق الرعاية الأولية أو طبيب عام، بالإضافة إلى الحفاظ على تحسين الهياكل الصحية باستمرار، وخاصة مرافق الرعاية الأولية التي يجب أن تكون النقطة الأولى للتواصل وتوجيه للمرضى.

وينص القانون أيضاً على وضع نظام اعتماد لمؤسسات الرعاية الصحية من أجل ضمان تحسين مستمر في معايير جودة وسلامة خدمات الرعاية.

كما ينص على مراجعة العلاقة بين القطاعين العام والخاص من خلال توقيع شراكة جديدة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات قطاع الصحة وتضمن التكامل

والتآزر بين المشرفين على القطاعين في أفق استغلال أمثل لقدراتهم وبنيتهم التحتية.

ولتطوير العرض في مجال الأدوية، يلزم النص القانوني الجديد الدولة بتشجيع تطوير صناعة دوائية محلية، وتعزيز إنتاج الأدوية الجنيسة، ووضع قواعد سلامة ومعايير جودة عند مباشرة عمليات التصنيع والاستيراد والتصدير والتوزيع وسحب الأدوية، ووضع شروط سلامة بالنسبة للمنتجات غير الدوائية وبعض الأجهزة الطبية.

ووفقاً للقانون الجديد، يتعين على الدولة ضمان توفير الدم والتزويد بمشتقاته.

فيما يتعلق بتوزيع عرض الرعاية الطبية، فإن الإدارة المركزية مدعوة إلى إعداد مخطط صحي وطني يحدد التوجهات العامة ذات الصلة، استنادًا إلى تحليل العرض المتاح واعتمادًا على البيانات الجغرافية والديموغرافية والوبائية الوطنية.

وفقا لهذا المخطط، صار كل تجمع صحي ترابي مطالبا بإعداد مخطط صحي جهوي يغطي فترة زمنية محددة، على أساس أن يتضمن هذا المخطط جردا لجميع خدمات الرعاية المتاحة في القطاعين العام والخاص، ويحدد بالنسبة للقطاع العام التدابير التي يجب اتخاذها لتلبية احتياجات السكان في مجال الرعاية الصحية على المستوى الجهوي.

كما يجب أيضًا التقيد بضرورة تحديد التدابير اللازمة لضمان التناسق والعدالة في التوزيع الجغرافي للموارد البشرية واللوجيستيكية على المستوى الجهوي [87].

أما فيما يتعلق بالتحول الرقمي، فقد تم اعتماده كأحد الدعامات الأربعة للقانون الإطار 06-22.

بالنسبة لهاته الدعامة، قامت وزارة الصحة بمباشرة اعتماد وتطبيق نظام معلومات صحية مندمج يسمح بتحديد وتتبع وتقييم مسار الرعاية لكل مريض.

ويتضمن هذا النظام المعلوماتي العديد من الوظائف والخصائص، بما في ذلك تدبير وضعية المريض من خلال السجل الطبي الخاص به، والاستشارات الطبية التي قدمت له والفحوصات التي خضع لها، وحالات الطوارئ، وإدارة المواعيد، والإستشفاء، والفوترة، وتحصيل مبالغها.

هذا النظام تم ربطه بنظام معلومات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للتحقق من أهلية المريض وجمع واستخراج البيانات من المؤسسات الاستشفائية، بما في ذلك المستشفيات الجامعية، وتقدير نفقات الرعاية الصحية.

و يهدف هذا النظام المعلوماتي ليس فقط إلى توفير نظام معلوماتي، بل يتعداه إلى توفير شبكة معلوميات وتواصل تربط بين جميع المؤسسات الاستشفائية (المستشفيات الجامعية والإقليمية ومراكز القرب)، بالإضافة إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية ومراكز الدعم.

حاليًا، يتم اعتماد هذا النظام على مستوى جميع المستشفيات العمومية، في أفق تعميمها بشكل تدريجي لتغطي مراكز الرعاية الصحية الأولية.

ومن المقرر الانتهاء من تطبيق هذه الأنظمة وتعميم وظائفها على جميع مؤسسات الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات في متم عام 2023.

كما أن استدامة هذا النظام المعلوماتي تقتضي اقتناء المعدات وأجهزة الحاسوب وتكوين الموظفين المسؤولين عن استخدام هذا النظام المعلوماتي الجديد لتوظيفه بشكل أمثل.

رابعا: محاربة التهاب الكبد الفيروسي

أ. معدل انتشار التهاب الكبد الفيروسي والتلقيح ضد التهاب الكبد «ب»

تلقى ما يقارب 97% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و18 عامًا جرعة واحدة على الأقل من لقاح التهاب الكبد « ب » .

وقد أظهرت نتائج البحث الوطني حول حالات الإصابة بالتهاب الكبد الفيروسي الذي أجرته وزارة الصحة في 2019 بدعم من منظمة الصحة العالمية

87. الجريدة الرسمية عدد 7151.

واليونيسيف، أن معدل انتشار التهاب الكبد الفيروسي المزمن من نوع « ب » يبلغ 0.7%[88]. يرتفع هذا المعدل إلى أكثر من 1% لدى البالغين الذين تجاوزوا سن 41 عامًا. ويقدر معدل انتشار فيروس التهاب الكبد الفيروسي من نوع « س » وطنيا بنسبة 0.5%، في حين ينتشر فيروس التهاب الكبد الفيروسي من نوع « ب » بنسبة 88%. على المستوى الوطني.

فيما يتعلق باللقاح المضاد لالتهاب الكبد الفيروسي من نوع « ب » (وجود الأجسام المضادة لـ HBs)، فقد تلقى 97% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و18 عامًا، وفقًا لنفس الدراسة، جرعة واحدة على الأقل من اللقاح المذكور، بينما تلقى 91% منهم 3 جرعات، و 99.7% منهم تلقوا اللقاح في المستشفيات العمومية.

كما أنه تم حقن 3.6% من الحالات باللقاح المضاد لفيروس التهاب الكبد « ب » خلال الأسبوع الأول بعد الولادة، في حين تلقت نسبة 24% من هؤلاء اللقاح خلال الـ 24 ساعة التي أعقبت الولادة).

ب. السياسات المعتمدة والتدابير المتخذة

ينخرط المغرب في مسار الوفاء بالتزامه الرامي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الشق المتعلق بالقضاء على الالتهابات الكبدية الفيروسية (HV) بحلول عام 2030.

وهكذا، فقد تم اتخاذ العديد من التدابير منذ فترة طويلة لمواجهة هذا الخطر الذي يتهدد الصحة العامة.

إلا أن الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الالتهابات الكبدية الفيروسية للفترة من 2022 إلى 2026 لم تتم صياغتها وإعدادها إلا في وقت قريب[89].

وتُولي الخطة الاستراتيجية الوطنية الأولوية لهدف إنهاء حالات التهاب الكبد الفيروسي وتعول في ذلك على توفر أدوات فحص فعالة ا تؤكد الإصابة، بالإضافة إلى توفير علاجات مباشرة أمنة وفعالة ضد الفيروسات للتشافي والتعافي من الإصابة في غضون بضعة أشهر فقط.

وسيفتح تطبيق هذه الخطة الباب أيضًا للقضاء على الالتهاب الكبدي الفيروسي في أفق عام 2030.

تهدف هذه الخطة الاستراتيجية بشكل خاص إلى تقليل نسبة الإصابات الجديدة والوفيات المرتبطة التهاب الكبد الفيروسي من نوع « C » بنسبة 50٪ بحلول عام 2026، ومن ثمة تحقيق مأرب القضاء النهائي على الالتهاب الكبدي الفيروسي C في إطار رؤية تروم رفع رهان « مغرب بدون فيروس C » بحلول عام 2030.

تمت صياغة هذه الأهداف العامة وبلورتها في 5 أهداف استراتيجية:

- تقديم خدمات عالية الجودة قوامها الفرد، مستندة على معطيات حقيقية وجلية؛
- تجويد النظم وتحسين القطاعات وأداء الشركاء من أجل وقع أكبر؛
- إنتاج البيانات واستخدامها لتوجيه القرارات والتدابير في الاتجاه الصحيح؛
- تعزيز المشاركة المجتمعية والمجتمع المدني عن طريق تعزيز استقلاليتهم؛
- تعزيز الابتكار لتحقيق وَقعٍ أكبر.

لبلوغ تلك المرامي، قامت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية منذ إطلاق الخطة الوطنية لمكافحة التهابات الكبدي الفيروسي (PNLHV)، بتعبئة مراكز ومستشفيات جهوية وإقليمية وزودتها بموارد بشرية مؤهلة للقيام بفحوصات التشخيص وتقديم الرعاية وتتبع حالات التهاب الكبد الفيروسي (HVC).

خامسا: الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة داء السل

في عام 2021، تم الإبلاغ عن إجمالي 29327 حالة إصابة بالسل وعلاجها

أ. الانتشار

وفقًا لبيان صادر عن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة السل المنعقد بتاريخ

88. تقدر منظمة الصحة العالمية مستوى انتشار انتشار التهاب الكبد الفيروسي المزمن من نوع « ب » في أوساط الفئات العمرية لأقل من 5 سنوات بـ 0,6 في سنة 2020.

89. وزارة الصحة والحماية الاجتماعية / الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التهابات الكبد الفيروسية 2022-2026.

25 مارس 2022 تحت شعار «نحو تعبئة وطنية لإنقاذ الأرواح وإنهاء مرض السل في المغرب»، بلغ العدد الإجمالي لحالات السل 29 327 حالة تم وضعها تحت العلاج خلال سنة 2021.

وكان معدل الانتشار (عدد الحالات الجديدة لكل 100 000 شخص) 98 مصابا في عام 2020، وفقًا لمنظمة الصحة العالمية.

ب. السياسات والتدابير

يحتل برنامج الوطني لمكافحة السل، منذ أكثر من ثلاثين عامًا، مكانة مركزية في السياسة الصحية بالمغرب ويتصدر أولوياتها، مع زيادة الموارد المخصصة لهذا الغرض وتعبئة شركاء وطنيين ودوليين.

ساهم هذا البرنامج في تحقيق تقدم ملحوظ، من حيث تحسين معدلات التغطية من خلال خدمات الفحص المبكر والتشخيص والتكفل.

وبالفعل، تم الحفاظ على استقرار مستوى معدل النجاح العلاجي في مستويات تفوق 85% منذ عام 1995، وبالتالي تقليص معدلات الاعتلال والوفيات.

وعلى الرغم من هذه النتائج الاستثنائية، يظل السل مع ذلك مشكلة صحية تتأثر بشكل كبير بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للصحة، مما يتطلب تظافر جهود العديد من القطاعات.

في هذا الصدد، قامت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بتمديد العمل بالمخطط الاستراتيجي الوطني لمكافحة داء السل برسم الفترة ما بين سنتي 2021-2023 يهدف إلى خفض نسبة الوفيات المرتبطة بداء السل مقارنةً بعام 2015 ليصل بحلول عام 2023 إلى نسبة 60%.

سادسا: برامج أخرى

بالإضافة إلى البرامج المذكورة سابقًا، تمت صياغة وتنفيذ العديد من الاستراتيجيات والخطط أو البرامج في مجال الصحة لضمان رفاه ساكنة المغرب.

وقد باشرت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية هذه التدابير في إطار المخططات/البرامج التالية:

- الخطة الوطنية للوقاية والسيطرة على السرطان 2020-2029.
- مأسسة البرنامج الوطني للرعاية الصحية للنساء والأطفال ضحايا العنف (2017).
- مأسسة البرنامج الوطني للتغذية (2019).
- مأسسة البرنامج الوطني للكشف المبكر والتكفل بالصمم عند حديثي الولادة (2022).
- الاستراتيجية الوطنية لتمويل الصحة 2021.
- استراتيجية الوقاية من إعادة توطين الملاريا في المغرب التي تستهدف تشجيع الكشف المبكر والتكفل المجاني بجميع الحالات الوافدة.
- الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات للوقاية ومراقبة الأمراض غير المنقولة 2019-2029.
- المخطط الاستراتيجي الوطني لتعزيز الصحة العقلية للأطفال والمراهقين والشبان.
- الاستراتيجية الوطنية للنهوض بصحة العقلية للأطفال، المراهقين والشباب 2011-2022.
- الاستراتيجية الوطنية للنهوض بصحة الشباب والمراهقين 2022-2030.
- السياسة الوطنية للصيدلة من أجل الولوج العادل إلى الأدوية الأساسية بأسعار معقولة.
- السياسة الدوائية الوطنية وضمان الولوج العادل إلى الأدوية بأثمنة في المتناول.
- المخطط الوطني الاستراتيجي متعدد القطاعات للصحة العقلية 2020-2030.
- المخطط الوطني للصحة والإعاقة 2022-2026.
- الاستراتيجية الوطنية المتعددة القطاعات للوقاية والسيطرة على الأمراض غير المنقولة 2019-2029.

يسلط القسم التالي الضوء على أهم ملامح الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالصحة العقلية للأطفال، المراهقين والشباب 2011-2022، اعتبارا للأهمية التي تكتسيها ضمن خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

سابعا: الاستراتيجية الوطنية لصحة المراهقين والشباب

وعيًا منها بضرورة مرافقة المراهقين والشبان وتزويدهم بمعلومات مناسبة ومهارات مفيدة لتجاوز هذه الفترة الحساسة من الحياة بشكل صحي، من جهة، وإيمانا

منها من جهة أخرى بحاجة هذا الفئة إلى حزمة من الخدمات التي تمكّن من الكشف المبكر عن الأمراض والاضطرابات، وبالتالي، متابعة وتحسين وضعيتهم الصحية وحالتهم النفسية، قامت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بإعداد أول استراتيجية وطنية لتعزيز صحة الشباب، بتعاون وتنسيق وثيق مع مختلف الجهات.

وقد تم إعداد هذه الاستراتيجية في عام 2011 لفترة تمتد على مدى 10 سنوات، بهدف تقديم استجابات مندمجة ومنسقة ومستدامة للإجراءات المختلفة التي وردت في البرامج الصحية، من جهة، وكذا تعزيز تنسيق التدخلات متعددة القطاعات والمشاركة المجتمعية، من جهة أخرى،

ويمكن تلخيص أهم الانجازات التي تحققت في هذا المجال خلال هذه سنوات العشر على النحو التالي:

تعزيز الإطار التشاركي في مجال صحة الشباب: من أجل تحسين تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنهوض بصحة الشباب، تم التوصل إلى إطار تشاركي بين القطاعات الوزارية المعنية، وهي وزارة الصحة، ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، ووزارة الداخلية وكذا وزارة الشباب والرياضة.

وقد تمت بلورة هذا الإطار التشاركي في متن الاتفاقية–الإطار وخطة العمل المشتركة التي تم التوقيع عليها من قِبل الوزراء المعنيين.

وضع هياكل صحية مخصصة لهذه الفئة: مثل فضاءات صحة الشباب، والمراكز المرجعية للصحة المدرسية والجامعية. وقد تم إحداث فضاء لصحة للشباب و23 مركزا مرجعيا للصحة المدرسية والجامعية.

كما تم أيضًا إحداث هياكل أخرى لخدمة صحة الشباب داخل المستشفيات الجامعية وإحداث مراكز لعلاج الإدمان.

تعزيز مهارات الأطر الصحية المختصة في التكفل بالشباب: تم التطرق إلى العديد من المحاور والجوانب الموضوعاتية ذات الصلة، بما في ذلك التكفل الطبي، والاستماع والتوجيه، والإقلاع عن التدخين. ولهذا الغرض، تم إعداد دلائل وكتب تكوين مرجعية، وكذا تنظيم دورات جلسات تكوين مستمر. كما تم دمج صحة الشباب في مناهج تكوين الممرضين متعددي التخصصات.

تطوير مقاربة مؤسساتية متعددة القطاعات ومجتمعية تروم ضمان حق الشباب في الحصول على المعلومة وإشراكه في مجال الصحة: في هذا الصدد وخدمة لهذا الغرض، يمكن أن نورد ضمن أهم المقاربات والوسائط التي تم تطويرها ما يلي:

- الموقع الإلكتروني www.santejeunes.ma
- التربية الأبوية التي تركز على الصحة وتنمية الشباب، والتي لا زالت في طور التقييم والتعميم.
- إحداث شبكة من الصحفيين لتسخير منابرهم للنهوض بصحة الشباب.

بعد 10 سنوات من تنزيل البرنامج، قامت وزارة الصحة بإعداد الاستراتيجية الوطنية الثانية لصحة المراهقين والشباب 2022-2030 بهدف تمكين هاته الفئة من الاستمتاع بوضعية صحية مثلى وتعزيز تنمية الشباب المسؤولة ودورهم كوسطاء للصحة. وقد حددت هذه الاستراتيجية الجديدة ثمانية مجالات ذات الاولوية.

علاوة على ذلك، قامت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بتطوير خطة عمل مشتركة تغطي الفترة الممتدة بين عامي 2022 و2026، بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، لتعزيز الصحة داخل الجامعات وإطلاق مشروع جامعات بدون تدخين.

على مستوى الموارد البشرية في قطاع الصحة ومقدمي خدمات الصحة، وفي إطار الإجراءات التحفيزية، قامت الحكومة بعقد وتنشيط حوار اجتماعي قطاعي يهدف إلى تعبئة وتحفيز العاملين في مجال الصحة، موازاة مع إصدار القانون 131.13 المتعلق بممارسة الطب والقانون 33.21 الذي يعدل ويكمل القانون 131.13 المتعلق بممارسة الطب.

أ. التغطية الصحية الأساسية (CMB)

تندرج التغطية الصحية الأساسية ضمن الإجراءات المواكبة للأوراش الإصلاحية الكبرى التي شملت أيضا إصلاح المنظومة الصحية.

وتشكل التغطية الصحية من جهة استجابة لمقتضيات الفصل 31 من دستور المغرب لسنة 2011[90]، ومن جهة أخرى، التزاما من المملكة بمسار تحقيق التغطية الصحية الشاملة (CSU) في أفق 2030، وفق الأهداف التي سطرتها أجندة 2030 حول التنمية المستدامة.

بينما كانت التقديرات تشير إلى أن عدد السكان في عام 2017 يناهز 34.8 مليون نسمة، كان لدى 16.2 مليون مغربي (46.6%) تغطية طبية؛ 15.5% منهم منخرطون و31.1% من ذويهم أو من المستفيدين.

وقد كانت نسبة النساء أعلى قليلاً من نسبة الرجال، حيث شكلا على التوالي 47.6% و45.5%؛ كما كانت نسبة السكان الحضريين أعلى بشكل واضح من نسبة سكان البوادي، تباعا بنسبة 53.4% و35.5%.

وسجل معدل التغطية الطبية نسبة 56.7% بين الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 60 عامًا، بينما كانت تلك النسبة في حدود 37.1% في أوساط الشبان والشابات الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عامًا[91].

في عام 2020، بلغ معدل التغطية الطبية الأساسية حوالي 70.2%، وذلك بفضل إدراج فئات جديدة من الفئات المهنية الحرة والعاملين غير المأجورين الذين يشتغلون لحسابهم الخاص. ويعادل ذلك حوالي 22.2 مليون مستفيد، منهم 11.17 مليون يستفيدون من التأمين الإجباري عن المرض و11 مليون مستفيد من نظام المساعدة الطبية « راميد » .

في ذات الآن، زاد عدد الأدوية المسموح باسترجاع مصاريفها بموجب التأمين الإجباري عن المرض من 1 000 دواء في عام 2006 إلى 4 850 في عام 2020[92]. ووفقًا لتصريح رئيس الحكومة[93] خلال سنة 2023، فإن حوالي « 100% من المغاربة يتمتعون بتغطية التأمين الإجباري عن المرض »، ليكون المغرب قد حقق بذلك إحدى أهداف أجندة 2030.

ب. الأشواط التي قطعتها التغطية الصحية الشاملة

عرف النسق التدبيري للتغطية الصحية الأساسية (CMB) جملة من التغييرات منذ بدء العمل به بموجب القانون 00-65. ففي عام 2002، تم إقرار نظام المساعدة الطبية « راميد » لصالح الأشخاص الذين لا يخضعون لأي نظام تأمين إجباري عن المرض ولا يتوفرون على موارد كافية لتغطية التكاليف المتعلقة بخدمات وفحوصات الرعاية الطبية التي يتلقونها في المستشفيات العمومية أو مؤسسات الصحة العمومية أو المراكز الصحية التابعة للدولة.

ولم يتم إطلاق ورش تعميم نظام المساعدة الطبية « راميد » على نطاق وطني إلا انطلاقا من 13 مارس 2012.

« في إطار اتفاقية الشراكة الموقعة في 26 أكتوبر 2015 بين وزراء القطاعات الوزارية المعنية، تم توسيع التغطية الصحية الأساسية لتشمل الأجانب واللاجئين، لتمكينهم من الاستفادة من نظام المساعدة الطبية « راميد » .

في سنة 2015، تم إقرار توسيع نظام التأمين الصحي لفائدة طلبة التعليم العالي والتكوين المهني بشقيه العمومي والخصوصي، سواء كانوا مغاربة أو أجانب.

في يونيو 2017، وافق البرلمان على قانون 15-98 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، علماً بأن موظفي القطاعين العام والخاص يستقيدون من تغطية التأمين الإجباري عن المرض (AMO).

من أجل ترسيخ المساواة في الولوج إلى الرعاية الصحية لجميع السكان، والتصدي للتأثيرات السلبية لجائحة كوفيد 19، أطلق جلالة الملك محمد السادس رسميًا، في أبريل 2021، مشروع تعميم التغطية الاجتماعية.

90. استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من العلاج والعناية الصحية والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة.

91. المندوبية السامية للتخطيط / مقتطفات وشذرات من الخطة، العدد ٦ الصادر بتاريخ 11 نونبر 2018.

92. المصدر : الوكالة الوطنية للتأمين الصحي.

93. خلال تصريح صحفي أمام مقر البرلمان عقب الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسات العمومية بتاريخ 10 يناير 2023.

وفي أعقاب ذلك، أكدت الحكومة التزامها بتوسيع التغطية الصحية الأساسية (CMB) وإصلاح نمط تدبيره.

في سياق مواكبة الإصلاحات التي تباشرها الدولة، قامت الوكالة الوطنية للتأمين الصحي (ANAM) بتبني استراتيجية جديدة برسم الفترة الممتدة بين سنتي 2020 و2040، تهدف إلى «رفع التحديات التي تعترض مسار تحديث وتوسيع التغطية الصحية الأساسية (CMB) وبلوغ هدف التغطية الصحية الشاملة (CSU)، وفقًا للتوجيهات الملكية السامية».

أربعة مجالات عمل استراتيجي رئيسي تشكل محور ومدار هذه الاستراتيجية:

- مواكبة الدولة في مسار تعميم التغطية الطبية الأساسية؛
- تحديد وتعزيز مهمة الهيئة الوطنية للتأمين الصحي (ANAM) كهيئة تنظيم وفقًا للقانون؛
- تحسين إدارة نظام المساعدة الطبية «راميد» ودعم إصلاحه؛
- إجراء دراسات استراتيجية تساعد في اتخاذ القرارات في مجال التنظيم.

تتفرع هذه المجالات، بدورها، على خمسة عشر تدخلًا إجرائيا، نسوق من بينها إعادة صياغة قانون 65-00 لتحقيق تنظيم فعّال للتغطية الصحية الأساسية؛ توسيع الفئات التي يستهدفها نظام التغطية الصحية الأساسية من خلال وضع خطة لتوسيع التغطية لتشمل جميع السكان المسجلين، وتحديد ودمج الفئات غير المشمولة وتوحيد الأنظمة من خلال اقتراح سيناريوهات عملية التقائية بين مختلف معايير التغطية، مع الحرص على التوازن المالي للمنظومة.

ج. التغطية الصحية لفائدة الفئات الهشة

ج.1. الأشخاص في وضعية إعاقة

وفقًا لوزارة التضامن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية[94] بلغ معدل انتشار الإعاقة في المغرب 6.8% في سنة 2014، بما يعادل 2 264 672 شخصًا، 58% منهم في المناطق الحضرية و 51% من النساء، وكان نحو 48% منهم في سن 60 عامًا فأكثر.

يستفيد حوالي 34.1% من الأشخاص ذوي الإعاقة من نظام التأمين الصحي، 61% منهم يواجهون صعوبات في الولوج إلى خدمات الرعاية الصحية، ومن بينهم 63% يعانون بسبب نقص في الإمكانات المادية.

لتحسين التكفل الطبي بالأشخاص في وضعية إعاقة، وضعت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية مخطط العمل الوطني للصحة والإعاقة 2015-2021 الذي تضمن 20 إجراءً و73 عملًا. تركز هذه الخطة حول 6 محاور استراتيجية:

1. تعزيز البرامج الصحية الوقائية والكشف المبكر عن الأمراض المؤدية للإعاقة؛
2. تحسين خدمات التكفل باحتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة؛
3. تعزيز التكوين الأساسي والتكوين المستمر في مجال الإعاقة
4. تعزيز التكوين الأساسي والتكوين المستمر.
5. تعزيز الإطار القانوني والتشاركي؛
6. التعبئة الاجتماعية لمحاربة الوصم والتمييز السلبي؛
7. التتبع والتقييم والبحث.

من بين إنجازات هذه الخطة، يجدر ذكر دمج مفهوم «الإعاقة» ضمن معايير الانخراط في نظام المساعدة الطبية «راميد»، وهذا الامر أتاح ضمان التغطية الصحية لفائدة جميع الأشخاص في وضعية إعاقة غير المنخرطين في أنظمة تأمين أخرى.

من الناحية التشريعية، رأت العديد من القوانين النور لتلبية احتياجات هذه الفئة من السكان. وعليه، فقد أتاح القانون رقم 65.00 المتعلق بتنظيم التغطية الصحية الأساسية (CMB) للأطفال في وضعية إعاقة حق الولوج إلى تأمين صحي مدى الحياة، تلاه القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، حيث أكد في مواده من 4 إلى 9 على حق الولوج إلى التأمين الصحي والخدمات الصحية والوقائية والعلاجية وخدمات الترويض وإعادة التأهيل، فضلا عن الأجهزة التعويضية والبديلة والأجهزة التقنية المساعدة والمساندة.

94. وزارة التضامن، والمرأة، والأسرة والتنمية الاجتماعية / البحث الوطني الثاني حول السكان 2014.

بناءً على تقييم الخطة 2015-2021، تعكف وزارة الصحة حاليا على إعداد خطة صحية والإعاقة الجديدة للفترة 2022-2026.

ج.2. المهاجرون بالمغرب

فئة المهاجرين في المغرب فئة هشة، وتتوزع بين عدة فئات وتصنيفات، لعل أبرزها فئة المهاجرين في وضعية قانونية، وآخرون في وضعية إقامة غير شرعية، واللاجئين، وطالبي اللجوء.

في المغرب، تعتبر البيانات المتوفرة حول تدفق المهاجرين في وضعية غير قانونية نادرة. وقد حاولت الحملتان الوطنيتان الاستثنائيتان المنظمتان لتسوية وضعية المهاجرين في وضعية إقامة غير شرعية تقديم أرقام تقديرية لحجم هذه الظاهرة. وعليه، فقد تم تقديم 27 332 طلبا بمناسبة الحملة الوطنية الاستثنائية لتسوية وضع المهاجرين في عام 2014، تم قبول 17 916 منها (سيدي هيدا 2015). في 15 دجنبر 2016، وبناءً على توجيهات ملكية سامية، تم إطلاق حملة ثانية لتسوية وضعية المهاجرين (OIM 2016)، والتي اتسمت بتغيير مدة صلاحية سندات الإقامة ورفعها من سنة إلى ثلاث سنوات، وهو التزام قام به المغرب للعضيد وتوطيد سياسة الانفتاح والحفاوة التي ينتهجها »[95].

بالإضافة إلى هذه الفئة من المهاجرين، يبدو أن عدد اللاجئين في المغرب في طريقه إلى التزايد وفقًا للبيانات المتاحة (على ندرتها): «بين دجنبر 2013 ودجنبر 2018، ارتفع عدد طالبي اللجوء واللاجئين من 2920 شخصًا إلى 7 455 شخصًا، وحتى شهر شتنبر 2020، بلغ إجمالي الخاضعين الذين يعنى بشؤونهم فرع المفوضية السامية للاجئين بالمغرب إلى 12 266، يتوزعون بين 7 627 لاجئ و4 639 طالب لجوء»[96].

وبتوجيهات من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وضعت الحكومة استراتيجية وطنية للهجرة واللجوء، تتماشى بشكل كامل مع الأولويات الدولية في مجال الهجرة. وقد تم إطلاق هذه الاستراتيجية بشكل فعلي انطلاقا من سنة 2014. في هذا السياق، اعتمدت وزارة الصحة لخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة والهجرة (PSNSI)، والتي تشكل الإطار المرجعي لجميع الجهات التي تُسهم في تجويد وتحسين الولوج إلى الخدمات الصحية والرعاية الطبية لفائدة المهاجرين في وضعية هشاشة، في احترام تام لحقوق الإنسان.

وتُولِي هذه الخطة الاستراتيجية، التي تغطي الفترة من 2021 إلى 2025، عناية خاصة لتحسين إمكانية الولوج إلى الرعاية الصحية. وتتمحور بشكل أوضح حول خمسة محاور تدخل رئيسية: 1) تعزيز المراقبة والبحث والتتبع والأمن الصحي وتقييم الأداء؛ 2) تعزيز الصحة والوقاية؛ 3) توفير الرعاية المناسبة للمهاجرين؛ 4) الحكامة في تدبير الاستجابة الوطنية في مجال الصحة؛ 5) تعزيز قدرات الجهات التي تساهم في رعاية شؤون المهاجرين بالمغرب.

وقد تم تفعيل الخطة على مستوى جهة الشرق.

ثامنا: تحديات وفرص المنظومة الصحية

سجلت المنظومة الصحية المغربية تقدمًا ملحوظًا على مدى السنوات الأخيرة. وهكذا، رأت العديد من الإصلاحات النور، وتغيت أساسا توجيه خدمات الرعاية الصحية نحو المريض ورفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للساكنة. وبالرغم من ذلك، لا زالت هناك بعض التحديات التي يتعين مواجهتها، وتنصرف علة سبيل المثال إلى:

1. تعميم التغطية الصحية مع ضمان الحماية المالية للمواطنين، وبشكل خاص توسيع التغطية لتشمل القطاع غير المهيكل.

2. تعزيز الوقاية وضمان الولوج إلى خدمات قرب ذات جودة عالية تتأسس على حق من حقوق الإنسان والحقوق المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

3. تعزيز توفر خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وضمان الولوج أليها واستخدامها.

4. توفير الأدوية.

95. وزارة الصحة والحماية الاجتماعية / الخطة الاستراتيجية الوطنية حول الصحة والهجرة 2019-2025.
96. وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، المرجع السابق.

هـذه الالتزامـات يمكـن أن تجـد طريقهـا إلـى التنزيـل والأجـرأة بفضـل توفـر العديـد مـن الفـرص، أهمهـا توفـر الإرادة علـى أعلـى مسـتوى لحمـل هـذا الالتـزام محمـل الجـد والوفـاء بـه والاسـتمرار في اسـتراتيجية التخفيـف من الفقـر / الحرمـان / الهشاشـة، فضـلا عمـا تُتيحـه طبيعـة البنيـة الديمغرافيـة العمريـة الشـابة نسـبيا مـن فـرص (رغـم تدشـين مسـار شـيخوخة بنيـة هرمـه السـكاني)، والتدابيـر المتخـذة لتحسـين حكامـة المنظومـة الصحيـة، وانخفـاض أسـعار الأدويـة وبعـض الأجهـزة والوسـائل الطبيـة؛ وتعزيـز قـدرات التكويـن والتشـغيل؛ وزيـادة الميزانيـة المخصصـة لقطـاع الصحـة؛ وتعزيـز التواصـل حـول التأمـين الصحـي الشامل.

الفصل العاشر: الصحة الجنسية والإنجابية

زيادة في الاستشارات التي تسبق الولادة والولادة تحت إشراف طبي. تراجع معدل وفيات الأمهات ووفيات الأطفال عند الولادة. تراجع معدل خصوبة المراهقات.

وفقًا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، « يُفهم من تعبير الرفاه العام للإنسان، سواء كان جسديًا أو عقليًا أو اجتماعيًا، كل ما يتعلق بالجهاز التناسلي، وظائفه وطريقة عمله، وليس فقط غياب الأمراض أو الإعاقات [. . .] يُفهم أيضًا من هذا المصطلح الصحة الجنسية التي تروم تحسين ظروف العيش والعلاقات البينية، بدل الاقتصار على تقديم النصائح وخدمات الرعاية الصحية المتعلقة بالإنجاب والأمراض المنقولة جنسيًا. »

نتيجة لذلك، تشمل الصحة الإنجابية عدة مكونات تتصل بالاستشارة الطبية قبل الزواج وقبل حدوث الحمل، والأمومة بحد أدنى من المخاطر، التكفل بالنساء من طرف طب النساء (اضطرابات الوظائف، العقم، السرطانات، سن اليأس)، والتكفل بالاضطرابات الجنسية، وصحة الطفل والمراهقين والشبان، ومكافحة الحمل غير المرغوب فيه، والإجهاض السري والأمومة المبكرة، وتنظيم الأسرة (موانع الحمل، مكافحة العقم ونقص الخصوبة)، ومكافحة الأمراض المنقولة جنسيًا / السيدا.

يتضمن هذا الفصل، في مستهله، توصيفا للوضعية المُعينة لهذه المكونات في المغرب، من خلال البيانات المتاحة من مصادر وطنية أو دولية، قبل أن يُعرج على أهم الاستراتيجيات التي تمت صياغتها منذ سنة 2019، قبل أن يَخلُص في النهاية إلى التحديات الرئيسية التي يجب التغلب عليها والفرص المتاحة في هذا الصدد.

أولا: توصيف الوضع القائم

على صعيد الصحة الجنسية والإنجابية، تتميز وضعية البلاد بالمؤشرات التالية:

تحسن واضح في وضعية الأطفال الصحية

وفقًا للبحوث الوطنية حول السكان والصحة:

- انخفاض معدل وفيات الرضع من 28.8 في عام 2011 إلى 18 وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2018 (21.6 في الأماكن القروية و14.9 في الأماكن الحضرية).
- انتقال معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 30.5 سنة 2011 إلى 22.16 وفاة سنة 2018 (26.0 في الأماكن القروية و 18.8 في الأماكن الحضرية). ويقدر أن يبلغ هذا المعدل حوالي 19 لكل ألف مولود حي في عام 2020، وفقًا لمنظمة الصحة العالمية[97].
- انخفاض في معدل وفيات حديثي الولادة من 21.7 خلال سنة 2011 إلى 13.6 وفاة لكل ألف مولود حي سنة 2018. هذا المعدل مُرشح للتراجع ليبلغ حوالي 12 وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2020، وفقًا لمنظمة الصحة العالمية[98].

وفقًا للبحث الوطني حول التغذية 2019-2020:

- نسبة الهزال بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهرًا منخفضة. فقد كان 2.4% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهرًا يعانون من هزال معتدل، في حين يعاني 0.4% من هُزال شديد.
- تم رصد نقص الوزن لدى 3.1% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهرًا.
- كان 14.2% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهرًا يعانون من تأخر في النمو، وكان هذا التأخر بمستويات مقدمة (توقف النمو أو القزامة) في أوساط 2.9% منهم.
- لوحظ وجود زيادة في الوزن لدى 12.7% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهرًا،

97. منظمة الصحة العالمية، إحصائيات 2022، الملحق الثاني (صيغة 1.120، ماي 2022).
98. منظمة الصحة العالمية، إحصائيات 2022، الملحق الثاني (صيغة 1.120، ماي 2022).

حيث كان 9.5% منهم يعانون من زيادة وزن و3.2% منهم يعانون من البدانة المفرطة.

- ارتفعت نسبة الأطفال الذين تم تلقيحهم بشكل كامل من 90.9% سنة 2011 إلى 94.5% سنة 2018.

تقدم كبير في مجال الصحة الإنجابية

وفقًا للبحث الوطني حول السكان وصحة الأسرة– 2018:

- ارتفع معدل الزيارات والاستشارات الطبية ما قبل الولادة (على الأقل زيارة واحدة) من 77.1% سنة 2011 إلى 88.4% سنة 79.6%) 2018 في المناطق القروية و95.6% في المناطق الحضرية). وكان متوسط عدد الزيارات والاستشارات الطبية ما قبل الولادة على مستوى الوطن يبلغ 3.6) 4.2 في الأماكن القروية مقابل 4.7 في الأماكن الحضرية).
- ارتفع معدل حالات الولادة تحت إشراف طبي من 72.7% سنة 2011 إلى 86.1% سنة 96%) 2018 في المناطق الحضرية و73.7% في المناطق القروية)، بحسب نتائج نفس البحث.
- يُفترض أن يكون المعدل التركيبي للخصوبة عند مستوى عتبة استبدال الأجيال (2.1 طفلا لكل امرأة) منذ سنة 2020، وفق توقعات المندوبية السامية للتخطيط، في حين كان في حدود 2.34 سنة 2017 وفقًا للبحث الوطني للصحة والسكان لسنة 2.12) 2018 في المناطق الحضرية و2.80 في المناطق القروية).
- شهدت معدلات وفيات الأمهات انخفاضًا كبيرًا، حيث انخفضت تلك النسبة من 227 وفاة لكل 100 000 مولود حسب البحث الوطني حول السكان والصحة العائلية (2003-2004) إلى 72.6 وفاة وفقًا لنتائج البحث الوطني حول السكان والصحة العائلية لسنة 2018. ومع ذلك، تظل تلك النسبة مرتفعة في المناطق القروية (111.1) مقارنةً بالمناطق الحضرية (44.6).

وانخفض معدل الإجهاض اللاإرادي لكل 100 مولود حي (موت الأجنة داخل الرحم)[99] من 16.6 إلى 13.2 وفقًا للفريق المشترك بين وكالات الأمم المتحدة

وفقًا للاستطلاع الوطني للصحة والسكان لعام 2018:

- يبلغ معدل انتشار وسائل منع الحمل بواسطة أي وسيلة من وسائل منع الحمل 70.8% بين النساء غير العازبات في سنة 2018، ولكن معدل استخدام وسائل منع الحمل الحديثة لا يتجاوز 58.0% (البحث الوطني حول السكان والصحة العائلية–2018).
- انخفض معدل خصوبة المراهقات في سن 15-19 عامًا من 22,5 طفل لكل ألف امرأة خلال سنة 2014 (الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014) إلى 19.4 وفقًا للبحث الوطني للصحة والسكان لعام 2018. ولكنه لا يزال مرتفعًا في المناطق القروية: 32.5 مقابل 11.5 في المناطق الحضرية.
- من بين 32 000 طلب زواج في عام 2019، تمت الموافقة من قبل القضاة[100] على 81% طلبا.
- يعتبر العقم ظاهرة غير مطروقة في المغرب، في ظل الندرة النسبية للمعلومات المتوفرة حول هذه المسألة. حسب المعطيات الإحصائية لوزارة الصحة المغربية[101]، يعاني بين 12% و15% من الأزواج من العقم في المغرب، حيث تصل النسبة إلى 30% في صفوف الرجال، و30% في صفوف النساء، و40% بالنسبة للجنسين معا.

99. تم تعريف ولادة جنين ميت من خلال المراجعة الحادية عشرة للتصنيف الدولي للأمراض على أنها حالة طفل يولد دون أي علامة على الحياة في الأسبوع 22 أو أكثر من الحمل النهائي. ويصنف حسب العمر هناك فئتان من الأجنة الذين يولدون أموات: ولادة جنين ميت مبكر (في ٢٢ إلى 27 أسبوعًا كاملاً من الحمل) وتأخر ولادة جنين ميت، وتأخر الحمل (في 28 أسبوعًا أو أكثر من الحمل). للمقارنة الدولية، تمثل تقديرات ولادة جنين ميت للأمم المتحدة ولادة جنين ميت في نهاية الحمل. هذا التعريف يقلل من العبء الحقيقي لولادة جنين ميت، لأنه يستبعد تلك التي تحدث بين 22 و27 أسبوعًا من الحمل (UN-IGME. تقرير 2022).

100. في متن تقريره حول «حالة السكان في العالم»، أورد صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن الجمعيات النسائية والحقوقية بالمغرب أوصت مرارا بتنقيح قانون الأسرة من خلال نسخ الأحكام القانونية التي تسمح بزواج القاصرين، أي المادة 20. هذا الفصل الشهير الذي يعفي من شرط السن، يجيز» تيح لقاضي الأسرة المكلف بالزواج أن يأذن بزواج الفتى أو الفتاة دون السن الأهلية المحدد، وذلك بقرار يُعلّل فيه المصلحة والأسباب المبررة لذلك، بعد الاستماع لأبوي القاصر، أو نائبه الشرعي، والاستعانة بطبيب يؤكد القدرة على الزواج، أو إجراء بحث اجتماعي».

101. وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

الإطار 2:
نتائج دراسة جهوية حول العقم [102]

من أصل 1026 زوجًا تم التواصل معهم في مختلف المرافق الصحية في المنطقة الشرقية، يقدر انتشار العقم بين الأزواج بنسبة 14.42% وفقًا للدراسة، وكان العمر المتوسط للرجال 38 عامًا وللنساء 31 عامًا. وكان العقم من النوع الأول في 71.62%من الحالات مع فترة استشارة متوسطة قدرها 18 شهرًا، بينما كانت فترة العقم الثانوية متوسطة قدرها عامين ونصف في 28.38% من الحالات. وقد استشار 72.97% من النساء اللواتي يعانين من العقم طبيبًا مقارنةً بنسبة 48.65% من الرجال. وقامت 43.91% من النساء بتلقي علاج طبي للعقم مقارنةً بنسبة 14.86% من الرجال.

- يعتبر سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم أكثر أنواع السرطانات شيوعا في أوساط النساء بالمغرب، حيث يمثلان على التوالي 38.1% و8.1% من حالات السرطان، وفقًا للمعطيات المضمنة في سجل السرطان في الدار البيضاء[103] « يتم تشخيص هاذين النوعين في مراحل متأخرة للغاية، مما يؤخر بدء عمليات العلاج ويجعل التعافي أمرا صعبًا »[104].
- وفقًا لأرقام وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، يتعايش 23 000 شخص (أطفال وبالغين) في عام 2021 مع فيروس نقص المناعة المكتسبة (السيدا)، بمعدل انتشار يناهز 0.02 لكل 1 000 نسمة. ضمن 23 000 شخص، 18% منهم لا يعرفون حالتهم الفيروسية؛ 830 شخصًا أصيبوا حديثًا بفيروس نقص المناعة المكتسبة وتوفي 390 شخصًا بأمراض مرتبطة بالسيدا[105].

ثانيا: الاستراتيجيات والسياسات والتدابير المتخذة

أ. الحقوق والصحة في مجال الإنجاب

إن الحق في الجنس وفي الإنجاب جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان المعترف بها من قبل القوانين الوطنية والمعايير الدولية.

ويشكل النهوض بهذه الحقوق، ضمن أمور أخرى، دعامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ويشكل لبنة في ورش بناء التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها، كما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

ومن أجل دعم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، تم تعزيز الترسانة القانونية الحالية بإجراءين لتأطير مهام المساعدة الطبية على الإنجاب في المملكة:

- القانون رقم 47.14 المتعلق بالمساعدة على الإنجاب (ظهير شريف رقم 1.19.50 صادر في 4 رجب 1440 هجرية، الموافق لـ11 مارس 2019 بتنفيذ القانون رقم 47.14 المتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب، وهو القانون الذي تضمن ضمن أهدافه التكفل الطبي بضعف الخصوبة لدى الأزواج، ولا سيما المساعدة الطبية على الإنجاب
- موافقة مجلس الحكومة، سنة 2020، على المرسوم التطبيقي لتنفيذ القانون رقم 44.13 المتعلق بمزاولة مهنة القبالة والذي يحدد اختصاصاتها وأماكنها وشروط ممارستها.

علاوة على ذلك، تم إقرار إجازة الأبوة لمدة 15 يومًا للرجال الموظفين في إطار السعي لتعزيز حقوق المرأة في مجال الصحة الإنجابية.

102. Taheri et Al. « Profil épidémiologique de l'infertilité», Médecine de la Reproduction.

103. وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، المعطيات المتاحة على الرابط كما تم تصفحه بتاريخ 6 أبريل 2023 https://www.sante.gov.ma/Pages/actualites.aspx?IDActu=

104. المصدر : موقع مؤسسة لالة سلمى كما تم تصفحه بتاريخ 6 أبريل 2023

105. https://www.sante.gov.ma/Pages/actualites.aspx?IDActu=#511:~:text=Il20%est%20%C%3A20%0rappeler20%que,avec20%le20%VIH20%au20%Maroc.

ب. استراتيجيات وسياسات الصحة الإنجابية

تم وضع العديد من الاستراتيجيات والمخططات أو البرامج التي تلبي احتياجات الحقوق التناسلية وخدمات الصحة الجنسية والإنجاب، وتم إطلاق برنامج تفعيلها.

ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الاستراتيجية الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية 2011-2020.
- الاستراتيجية الوطنية للصحة الجنسية والإنجاب 2021-2030.
- الاستراتيجية الوطنية للحد من الوفيات التي يمكن تجنبها عند الأمهات والأطفال حديثي الولادة للفترة 2017-2021.
- الاستراتيجية الوطنية لتعزيز صحة الشباب والمراهقين 2011-2022.
- الاستراتيجية الوطنية لصحة الشباب والمراهقين 2022-2030.
- الاستراتيجية الوطنية للصحة المدرسية والجامعية 2011-2023.
- تعزيز تنفيذ البرنامج الوطني للصحة المدرسية والجامعية.
- الخطة الاستراتيجية الوطنية الموسعة لمكافحة مرض السيدا 2023.
- خارطة الطريق الوطنية لمحاربة انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والزهري الخلقي وفيروس الالتهاب الكبدي من الأم إلى الطفل (2017-2021).
- خارطة الطريق الوطنية لمحاربة انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والزهري الخلقين الخلقي وفيروس الالتهاب الكبدي من الأم إلى الطفل (2026-2023).
- الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة والهجرة 2025-2021.
- الخطة الاستراتيجية الوطنية للوقاية ومراقبة السرطان 2010-2019.
- الخطة الاستراتيجية الوطنية للوقاية ومراقبة السرطان 2020-2029.

تستجيب هذه الاستراتيجيات والخطط والتدابير لالتزامات إعلان « أديس أبابا » وما انبثق عنه من توصيات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية ذات الصلة بالحق في ولوج الجميع إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. في الواقع، تمت أجرأة هذه التدابير، علاوة على أمور أخرى، من خلال إجراءات بوسعها زيادة الولوج إلى المعلومة والنصح والخدمات ذات الصلة بالصحة الجنسية والإنجابية. وقد همت هذه الإجراءات المجالات التالية:

- التوعية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية على طول دورة الحياة؛
- توسيع فضاءات صحة الشباب؛
- تعزيز موقع الويب « santejeunes.ma »؛
- توعية الأزواج بشأن الصحة الجنسية والإنجابية؛
- إدراج التوعية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية ضمن مقررات تكوين الأطر الصحية بالمواقع التجريبية الرائدة (على مستوى إقليمي آسفي والجديدة، بمعدل 3 مراكز صحية لكل إقليم)؛
- إدراج التوعية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية في المناهج الدراسية؛
- توسيع المراكز الطبية الجامعية (خطة العمل المشتركة 2022-2026 بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار)؛
- خوارزمية التعامل مع الأمراض الجنسية وفقًا لتوجيهات منظمة الصحة العالمية لعام 2012؛
- تقييم المعارف والتوجهات والممارسات للآباء والمراهقين في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وتحديد حواجز الرعاية في هذا المجال (2022-2021)؛
- إطلاق حملة وطنية للتوعية بأهمية الفحص المبكر للأمراض الجنسية وفيروس نقص المناعة المكتسبة على مستوى الجامعات (2021)؛
- صياغة رسائل موجهة للطلبة ونشرها عبر الوسائل والوسائط التواصلية؛
- توقيع ميثاق مع الشركاء بما فيهم الشباب، حول تعزيز الصحة الجنسية والإنجابية في الأوساط الجامعية؛
- التغطية الصحية وفق نمط متنقل على مستوى المناطق القروية والمعزولة من خلال تعبئة الوحدات الطبية المتنقلة والقوافل الطبية المتخصصة؛
- توسيع فضاءات الوحدات الاستشفائية المندمجة للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا للعنف؛

- إعداد تطبيق « دليل حياتي » بالتعاون مع الاتحاد الوطني للنساء في المغرب كواجهة تفاعلية تتيح للفتيات والنساء مختلف المعلومات حول الصحة الإنجابية طوال دورة حياة المرأة؛
- إدماج مقاربة « فصل الأمهات » في نموذج الرعاية الطبية التي تسبق الولادة؛
- تنظيم حملة وطنية سنوية للتوعية والكشف عن سرطاني الثدي وعنق الرحم خلال شهر أكتوبر.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار تنفيذ المخطط الوطني للوقاية ومراقبة السرطان، تم وضع برنامج مُهيكل للكشف المبكر عن سرطان الثدي وعنق الرحم، وهو البرنامج الذي أسهم في تعزيز توفير الخدمات في مجال الفحص والتشخيص والعلاج. وقد تم دمج الكشف المبكر في الرعاية الصحية الأولية وتعزيزه بإحداث وتجهيز 43 مركزًا مرجعيا متخصصًا في الصحة الجنسية و11 مركزًا إقليميًا للأورام السرطانية وقطبي التميز لعلاج سرطانات المبيض والرحم والثدي والسرطانات، فضلا عن اقتناء 22 وحدة متنقلة تم اقتناء 21 وحدة متنقلة للتصوير الإشعاعي للثدي من أجب تقريب خدمات التشخيص المبكر من النساء في المناطق النائية دون حواجز جغرافية.

كما أن تعزيز قدرة العاملين في مجال الصحة وعلى تحسين جودة خدماتهم في مجال الصحية الجنسية والإنجابية المقدمة أساسا للنساء، قد استدعى اتخاذ الإجراءات التالية:

- التكوين المستمر حول توجيهات وبرامج ومكونات الصحة الجنسية والإنجابية (تنظيم الأسرة/ موانع الحمل، العقم لدى الأزواج، سن اليأس، صحة الأم والرضيع من خلال الفحص الطبي قبل الولادة، الفحص الطبي الذي يعقب الولادة وعملية الولادة وفترة النفاس، الأمراض المنقولة جنسياً/السيدا، الحد من انتقال فيروس السيدا من الأم إلى الطفل الرضيع، الرعاية الطبية للنساء والأطفال ضحايا العنف، صحة الشباب والمراهقين، التكوين التقني في مجال الكشف المبكر عن سرطان الثدي وعنق الرحم وعلى التعامل مع الآفات السابقة المسرطنة لعنق الرحم؛
- تكوين الأطر الصحية في مجال التوعية بالصحة الإنجابية والجنسية طوال دورة الحياة؛
- إعداد 17 بروتوكولا علاجيا يشمل سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم وعمليات الولادة القيصرية وغيرها والمصادقة على نتائجها خلال سنة 2022.

بالإضافة إلى الجهود التي بذلتها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ساهمت وزارات أخرى وكذلك المجتمع المدني في تحسين الصحة الجنسية والإنجابية للمواطنين. على سبيل المثال، عززت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة التوعية في مجال الصحة الإنجابية والجنسية من خلال إدراج التوعية الجنسية في المناهج الدراسية، وفي فضاءات الصحة– الشباب وفي المراكز الطبية الجامعية. كما تم 2022 وضع خطة عمل مندمجة لمكافحة زواج القاصرات.

الجدول 9 : تطور تغطية خدمات الصحة الإنجابية

المؤسسات ومستخدميها	العدد خلال 2021
مراكز الخدمات الصحية الأولية التي تقدم خدمات الصحة الإنجابية الأساسية، بما فيها المستوصفات القروية	2985
مراكز الخدمات الصحية الأولية المتوفرة على فضاءات للتوليد	614
مراكز الخدمات الصحية الأولية التي تقدم خدمات الصحة الإنجابية الأساسية التي تناسب المراهقين والشباب، بما فيها المستوصفات القروية	2985
أطباء أمراض النساء والتوليد	639
الطاقة السريرية الاستشفائية المتوفرة في القطاع العمومي (مستشفيات مشتركة بين الجهات، مستشفيات جهوية، إقليمية، مستشفيات القرب، المراكز الجهوية للأنكولوجيا، مستشفيات الأمراض العقلية	26711
سيارة إسعاف (وزارة الصحة أو الوقاية المدنية)	476

المصدر : وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

ج. التنظيم الأسري

تم لأول في المغرب مرة منذ 1966 إحداث البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة. تحت المسؤولية والإشراف الكاملين لوزارة الصحة. ويعتبر البرنامج واحدًا من البرامج الناجحة في هذا المجال. ومنذ عام 2018، قامت الحكومة بتوسيع التغطية بشكل إضافي وزيادة عدد وحدات الرعاية الصحية التي تقدم خدمات تنظيم الأسرة/الصحة الإنجابية في المناطق الحضرية والقروية،، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول 10 : عدد وحدات الرعاية الصحية التي تقدم خدمات اتنظيم الأسرة / الصحة الإنجابية في عامي 2018 و2021

درجة المؤسسة الصحية	2018	2021
المراكز الصحية	2101	2157
المراكز الصحية، بما فيها المستوصفات القروية	2865	2985
المراكز المرجعية للصحة الإنجابية	36	47
المستشفيات	158	165
المجموع	**5160**	**5354**

المصدر: وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

مُؤخرًا، ولتوسيع نطاق وسائل منع الحمل المتاحة للنساء في المغرب، وتقليل المخاطر المرتبطة بالحمل غير المرغوب فيه وتشجيع استخدام الرعاية الصحية الذاتية في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، تم في 5 إبريل إطلاق مشروع تجريبي لاعتماد شريحة منع الحمل المحقنة ذاتيا بديلا لحبوب منع الحمل، أو زرع اللّولب الرّحمي.

في سنة 2018 استخدمت 71.8% من النساء المتزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا وسيلة من وسائل منع الحمل، و58% منهن يستخدمن طريقة حديثة، وبشكل رئيسي حبوب منع الحمل.

وعلى الرغم من توفر شريحة منع الحمل ببلادنا، إلا أن تثبيتها وحقنها يستوجبان تدخل الطبيب المعالج وإجراءها في مركز صحي. بيد أن شريحة منع الحمل المحقنة ذاتيا تبدو بالمقابل أسهل وأكثر أمانا ويمكن للمرأة حقن نفسها بها إما في المنزل أو في أي إطار غير طبي. كما تمنح هذه الطريقة للنساء مزيدًا من الاستقلال وتوفر لهن 12 أسبوعًا من التغطية المضادة للحمل.

ويتماشى إدخال هذه الطريقة الجديدة لمنع الحمل مع الاستراتيجية الوطنية لتنظيم الأسرة.

وبعد أن قدم للمغرب المساعدة في الحصول على الالتزام السياسي الضروري وأسهم في استصدار الموافقة القانونية اللازمة، اقتنى صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) 400 جرعة لإجراء المرحلة الأولى من المشروع التجريبي. وقد بدأت المنظمة الإفريقية لمكافحة السيدا OPALS، كمنظمة إفريقية غير ربحية لمكافحة السيدا، في تكوي أعوان الصحة، وفقا لمقتضيات دليل التكلف الذاتي الوطني الجديد للصحة الجنسية والإنجابية.

د. السياسة الوطنية المندمجة لصحة الطفل في أفق عام 2030 (PNISE)

بمصادقته على اتفاقية حقوق الطفل، يلتزم المغرب وفقًا للمادة 24 من البروتوكول الأممي المذكور بضمان حق الأطفال في الصحة. في هذا السياق، وضع المغرب في عام 2019، خطة وطنية مندمجة للصحة، تتماشى مع السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية قيد التنفيذ، وفق منظور ناظمه التآزر والتعبئة المتبادلة للموارد.

تعتمد هذه السياسة على مقاربة قطاعية مرتكزة على أربعة توجهات، برسم السنوات القادمة، تحديد أولويات إجراءات قطاع الصحة في تنوعه وكذلك جميع القطاعات الأخرى لتقليص معدلات الإصابة والوفاة التي يمكن الحيلولة دون حصادها لأرواح الأطفال، مع تكثيف الجهود وتوجيهها نحو تكفل أفضل يأخذ بعين الاعتبار المحددات الاجتماعية لصحة الطفل، في تناغم وانسجام مع التزامات المغرب بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتهدف هذه السياسة، من جهة، إلى « ضمان حق الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و18 سنة في الصحة « وفقًا للدستور، ومن جهة أخرى، إلى « تمكين الأطفال من الاستفادة من النمو والرفاه » .

وفي هذا السياق، تُواصل وزارة الصحة تنفيذ برنامجها الوطني لتطعيم الأمراض المستهدفة، حيث لم يسجل المغرب أية (0) حالة في مرض شلل الأطفال منذ عام 1987، وصفر حالة من الدفتيريا منذ عام 1991، وتم القضاء على الكزاز الوليدي في عام 2002، وتم تقليل حالات التهاب السحايا الناتجة عن هيموفيلوس إنفلونزا النمط « ب » بنسبة تزيد عن 85% (وزارة الصحة–مركز السيطرة على الأمراض في أتلانتا ومنظمة الصحة العالمية / الشرق الأوسط وشمال أفريقيا–2010) .

وقد ساهم هذا البرنامج، من خلال مراقبة عدد من الأمراض المُعدية، في تحسين صحة الطفل المغربي بشكل كبير والمساهمة بشكل جذري في الحد من وفيات الأطفال حديثي الولادة والرضع والأطفال دون سن الخامسة .

في المغرب، يستهدف البرنامج الوطني للتلقيح 11 مرضًا، وهي : الدفتيريا، الكزاز، السعال الديكي، الهيموفيليا، إنفلونزا النمط « ب »، التهاب الكبد الفيروسي من نوع « ب »، الاسهال الناتج عن الروتا فيروس، والعدوى بنيوموكوك، الحصبة، الحصبة الالمانية .

وتم تعزيز هذا البرنامج سنة 2010 بإدخال لقاحين ضد فيروس الروتا والنيوموكوك، فضلا عن لقاح ضد العدوى بفيروس الورم الحليمي البشري (HPV)مؤخرًا لفائدة الفتيات الشابات لتقليل مخاطر سرطان عنق الرحم .

علاوة على ذلك، في إطار مكافحة انتشار فيروس كورونا، أطلق المغرب في 31 غشت 2021 حملة واسعة لتلقيح صغار السن الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عامًا، أي أكثر من ثلاثة ملايين تلميذا في التعليمين العمومي والخصوصي، فضلاً عن تلاميذ المدارس التابعة للبعثات الأجنبية .

ولإنجاح حملة التلقيح « الاختيارية » و« الطوعية »، تم وضع نحو 400 مركز تلقيح في المدارس عبر أنحاء البلاد .

هـ. الأمراض المنقولة جنسياً والتلوث بفيروس نقص المناعة البشرية (HIV) ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة (السيدا)

في المغرب، تظل حالات الأمراض المنقولة جنسياً مرتفعة، حيث يتم التبليغ عن أكثر من 450 000 حالة جديدة سنويًا على مستوى المرافق الرئيسية للرعاية الصحي والجمعيات غير الحكومية الشريكة . وكانت قد تمت نمذجة الأمراض المنقولة جنسياً في عام 2016، بدعم من منظمة الصحة العالمية، وقدر انتشار الزهري والنيسيريا جونوريا والكلاميديا تراكوماتيس في السكان المغاربة الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 عامًا على بنسب تبلغ تباعا 0.4% و0.5% و4.5% .

يشكل التكفل بالأمراض المنقولة جنسياً محورًا رئيسيًا للوقاية من فيروس السيدا ومحورًا أساسيًا لتنفيذ الوقاية المركبة في أوساط السكان الأكثر عرضة لخطر العدوى .

فيما يتعلق بفيروس السيدا، « نجح المغرب في الحد من عدد الإصابات الجديدة وحالات الوفاة بنسبة تقارب 50% بين عامي 2010 و2020، وهو بذلك يعد من بين البلدان التي حققت تقدمًا مشهودا في مواجهة فيروس السيدا » . وتحقق ذلك « بفضل سنوات طويلة من الالتزام السياسي، وشراكة نشطة للغاية بين الحكومة ووزارة الصحة ومنظمات المجتمع المدني، ومنهجية تستند على حقوق الإنسان بمشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان » . وكان المغرب من بين البلدان « التي استجابت بشكل جيد للتصدي لفيروس السيدا في زمن كوفيد–19، خاصةً من خلال مواصلة تقديم الخدمات العلاجية ومكافحة فيروس السيدا بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني » [106] .

ينبغي التأكيد على أن مكافحة فيروس السيدا تتم من خلال إجراءات الوقاية والتشخيص والعلاج في إطار الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة مرض السيدا

106. تصريح خص به المسؤول الأممي و مدير ONUSIDA بفرع المغرب وكالة المغرب العربي للأنباء بتاريخ فاتح دجنبر 2021 .

(2017-2021)، وتمديدها حتى سنة 2023. ويجدر بالذكر أن هذه الخطة تهدف إلى وضع المغرب على الطريق الصحيح للقضاء على الوباء في أفق 2030، وفقًا لأهداف التنمية المستدامة.

على صعيد آخر، تم العمل على ضمان حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون ويتعايشون مع فيروس السيدا ومنع أي شكل من أشكال التمييز والعنف ضدهم من خلال الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وفيروس السيدا للفترة 2013-2017.

وقد جرى تحديث هذه الاستراتيجية وتمديدها من عام 2018 إلى 2021 بالتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من جهة، وعبر وضع بروتوكولات التعامل مع الأمراض المنقولة جنسياً/فيروس السيدا، من جهة أخرى. ومن المرجح أن تتعزز هذه التدابير بالاستراتيجية الوطنية المندمجة لمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة، والامراض المنقولة جنسيا والتهاب الكبد الفيروسي.

ثالثا: التحديات والفرص

أ. التحديات

إذا كان ما تحقق في مجال الصحة الجنسية والإنجابية أما لا يحتمل الجدل، فإن ما تحقق يتطلب:

- تقليل نسبة الوفيات الممكن تجنبها وبعض الأمراض المرتبطة بالعوامل الاجتماعية (الفقر ومستوى تعليم الآباء)، مع بذل جهود إضافية لبلوغ نفس المستوى في البلدان التي تضارع المملكة بمستويات تنمية مماثلة؛
- تحسين مستوى معرفة المصابين بوضعهن وحالة العدوى لديهم؛
- توحيد الموقف حُيال حق إجهاض الحمل، حيث تظل مكونات المجتمع المدني منقسمة بشأنه، خاصة على ضوء حظره قانونيًا، كالم يكن إجهاضا علاجيا (عندما يشكل الجنين تهديدًا لحياة الأم أو صحتها).

وتعتبر شريحة من المجتمع المدني أن التشريعات الحالية مقيدة وتجبر في كثير من الأحيان النساء اللواتي يعانين من حمل غير مرغوب فيه على وضع حد لحملهن في ظروف غير قانونية وخطرة.

وعقب تدخل ملكي في سياق توسيع دائرة السماح القانوني بالإجهاض في بعض الحالات، تعمل الحكومة على إعداد مشروع إصلاح للقانون الجنائي يتعامل مع هذا السؤال.

- يظل ترسيخ السياسات الصحية بشكل عام، وتلك المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية على وجه الخصوص، غير كافٍ ويتم توثيقه بضآلة وضحالة. وحتى يتأتى تحسين نظام المعلومات حول الصحة الروتينية، تم أخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار في اصلاح المنظومة الصحية. وتعتبر الصحة الروتينية واحدة من الركائز الأربعة لمنظومة رقمنة نظام المعلومات الصحية الذي يضع نصب عينيه «المواطن/المريض».
- لم تكن فترة اليأس والمشكلات المترتبة عنها مطروقة في السياسات الصحية التي لم تفرد لها حيزا للوقاية من تبعاتها والتعامل مع الاعتلال الذي يصاحب هذه الفترة في الحياة.
- وفقًا للبحث الوطني حول السكان وصحة الأسر–2018، تحدُث ثلاثة أرباع وفيات الأطفال دون سنة واحدة خلال الشهر الأول الذي يعقب الولادة. يُعتبر ذلك عائقًا كبيرًا أمام تقليص معدل وفيات الرضع على الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال. لذا وجب توجيه الجهود نحو المناطق القروية وفي أوساط ذوي الدخل المحدود لتحقيق معدلات تقليص أكبر في نسب وفيات الرضع.
- إرساء وتشغيل نظام معلوماتي رقمي مندمج حول المعلومات الصحية، يركز على المريض ويمنحه هوية رقم فريد، ويتيح به الولوج إليها حسابه لاتخاذ القرارات والاستفادة من التكفل الطبي والعلاجي، وإدارة وتدبير جميع المستويات عن بُعد.

بالإضافة إلى هذه القيود، يلخص الجدول التالي العوامل التي عرقلت الأداء الجيد لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ويورد بالمقابل بعض العوامل التي عززت مستويات الأداء الجيد.

الجدول 11 : العوامل المعيقة والعوامل المعينة على أداء خدمات الصحة الجنسية والإنجابية

نوع الخدمات	العوامل المعيقة لجودة الأداء	العوامل المعينة لجودة الأداء
أ. منع الحمل	- نقص الموظفين - عدم الإقامة الدائمة للأطر الصحية في بعض المناطق - عدم كفاية التدريب المستمر.	- إدماج وتعزيز مكونات الصحة الإنجابية - توحيد وتحديث إجراءات وبروتوكولات العلاج وفقا للمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية، - تنفيذ نظام المعلومات الروتيني الرقمي الذي يدمج الصحة الجنسية والإنجابية، - الرصد والتقييم، - المشاركة القوية للشركاء، - توافر وسائل منع الحمل المجانية على مستوى مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، - توحيد ورقمنه نظام الإدارة اللوجستية لمنتجات منع الحمل.
ب. رعاية الأمومة	- نقص الموظفين، - عدم استقرار الأطر الصحية في بعض المناطق	- التزام صناع القرار، - تكامل مكونات الصحة الجنسية والإنجابية، - توحيد وتحديث إجراءات وبروتوكولات الدعم، - إحداث نظام معلوماتي روتيني رقمي متكامل بين مكونات الصحة الجنسية والإنجابية، - الرصد والتقييم.
ج. العقم (بما في ذلك الوقاية والتشخيص والعلاج والإحالة)	- الدعم لا يغطيها التأمين الصحي الإلزامي - عدم كفاية عدد مراكز الإنجاب بمساعدة طبية	- توحيد بروتوكولات تدبير ضعف الخصوبة والعقم قبل الإنجاب بمساعدة طبية، - إصدار القانون 47.14 المتعلق بالمساعدة الطبية في الإنجاب، - دمج عنصر العقم في نظام المعلومات الروتيني الرقمي الذي يدمج مكونات الصحة الجنسية والإنجابية.
د. الإجهاض الآمن المسموح به قانونا	حظر القانون للإنهاء الطوعي للحمل، ما لم يكن مبررًا بوجود خطر محدق على صحة الأم	
هـ.استشارة ما بعد الإجهاض	تصور الإجهاض كموضوع محظور من قبل الناس	- توصيات للممارسات الجيدة لإدارة الرعاية بعد الولادة.
و.علاجات ما بعد الإجهاض	تصور الإجهاض كموضوع محظور من قبل الناس	- توصيات للممارسات الجيدة لتدبير نكفل ما بعد الولادة، - نصائح طبية بخصوص وسائل منع الحمل بعد الإجهاض.
ز.الأمراض المنقولة جنسيا		- تطوير المناهج المجتمعية، - النسيج النقابي المتطور، - الشراكة المتطورة، - المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص المعنيين، - ضمان الدعم الدولي (الصندوق العالمي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز).

نوع الخدمات	العوامل المعيقة لجودة الأداء	العوامل المعينة لجودة الأداء
ح.فيروس فقدان المناعة المكتسبة/السيدا		- تطوير المناهج المجتمعية، - النسيج النقابي المتطور، - الشراكة المتطورة، - المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص المعنيين، - ضمان الدعم الدولي (الصندوق العالمي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز).
ط. السرطانات التي تؤثر على الصحة الإنجابية (بما في ذلك سرطان الثدي والرحم والبروستاتا)	نقص الأطر البشرية المدربة في بعض الأقاليم	- القضاء على سرطان عنق الرحم كمشكلة صحية عامة وفق الاستراتيجية العالمية للقضاء على هذا السرطان من أولويات الخطة الوطنية للوقاية من السرطان ومكافحته 2020-2029، - برنامج الكشف المبكر عن سرطان الثدي وعنق الرحم فعال بالمغرب منذ 2010، - تم دمج التطعيم ضد فيروس الورم الحليمي البشري في برنامج التحصين الوطني (PNI) وأصبح ساري المفعول منذ أكتوبر 2022، - استثمار كبير في الهياكل والمعدات اللازمة للكشف المبكر: المركز المرجعي للصحة الإنجابية- المركز المرجعي للصحة الإنجابية، تصوير الثدي بالأشعة السينية، مناظير المهبل
ي.خدمات تتبع وعلاج العنف الجنسي	- قلة حملات التوعية - عدم كفاية تدريب العاملين في مجال الصحة على رعاية ضحايا العنف، - عدم كفاية الكوادر المتخصصة لتقديم رعاية محددة (طبيب شرعي، طبيب نفسي)، - عدم وجود أخصائي نفسي إكلينيكي.	- المشاركة رفيعة المستوى في قضايا مكافحة التمييز، - إجراءات ومعايير الرعاية الطبية المتاحة، - تدريب الكوادر الصحية في المواقع المعنية.
ك.خدمات علاج ناسور الولادة	التأخر في التشخيص.	شجرة القرارات الإدارية متوفرة والطاقم مدرب.
ل. الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين، بما في ذلك السيدا	جواز النصوص القانونية المتعلقة بالموافقة على إجراء فحص فيروس نقص المناعة البشرية للمراهقين.	- نسيج جمعوي مهم، - الدعم الفني والمالي من منظمات الأمم المتحدة.

المصدر : رد وزارة الصحة على الاستبيان المتعلق برصد تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

ب. الفـــرص

تعددت العوامل المواتية والفرص المتاحة التي ساهمت في تعزيز قدرة الحكومة على ضمان حقوق وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية خلال السنوات الخمس الأخيرة. ويمكن أن نعدد بعضا من تلك العوامل كالآتي:

- وجود مقتضيات دستورية؛
- توجيهات النموذج التنموي الجديد؛
- وضع الخطة الاستراتيجية القطاعية؛
- الشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مكافحة التمييز والوصم (تحسين حقوق الولوج إلى خدمات التكفل والرعاية)؛
- وضع السياسات والاستراتيجيات (استراتيجية المغرب – الهجرة، استراتيجية لفائدة لأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة المكتسبة، استراتيجية الصحة الجنسية والإنجابية، استراتيجية التغذية، استراتيجية القضاء على الوفيات الممكن تجنبها لدى لأم والرضيع، استراتيجية القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة المكتسبة من الأم إلى الطفل، سياسة الطفولة)؛
- برنامج الحكومة الداعم لقطاع الصحة؛
- المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية / مشروع ثلاثي الأطراف وزارة الصحة–اليونيسف– المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- المشاركة الفعّالة للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني؛
- الالتزام الدولي (أهداف التنمية المستدامة)؛
- دعم الهيئات الدولية.

الجزء الرابع:
المجـال والهَجرات والسكـن

الفصل الحادي عشر: التوزيع الجغرافي والهجرة

أولا: التوزيع المجالي والتمدين

أ. التوزيع حسب وسط الإقامة

توسع حضري سريع على حساب عالم قروي تقلصت ساكنته

تتميز الديناميـة الديموغرافيـة في المغرب بمستويات تزايد أسرع بكثير في المناطق الحضرية منها في العالم القروي، وذلك بسبب الزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية والدولية على السواء، وإعادة تصنيف بعض المجالات القروية مناطق حضرية، وتوسع النطاق الحضري للمدن وإحداث مدن جديدة.

وفقًا للإحصاء العام للسكان والسكنى لعام 2014، كان عدد السكان الحضريين يناهز 20.4 مليون نسمة، وفي عام 2022، يُقدر عددهم بحوالي 23.6 مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي 26.7 مليون نسمة بحلول عام 2030 وفقًا لتوقعات المندوبية السامية للتخطيط. وقد ارتفعت بنسبة 1.9% خلال الفترة الأولى ومن المتوقع أن تزداد بنسبة 1.5% خلال الفترة الثانية. ليصل بذلك معدل التمدين الذي كان في حدود 55% في عام 2014 إلى 64% حاليا، ويبلغ 68% في عام 2030.

ويتم مسار التمدن هذا الذي سجلناه مؤخرًا على حساب العالم الريفي الذي تتراجع أعداد ساكنته. فعلى سبيل المثال، يظهر أن أعداد ساكنة العالم القروية، التي كانت تبلغ قرابة 13.4 مليون نسمة بين عامي 2004 و2014، قد تراجعت إلى حوالي 13.1 مليون نسمة في عام 2022 بمعدل تراجع سنوي متوسط قدره 0.3%- بين عامي 2014 و2022.

في عام 2030، من المنتظر ان تضم المناطق القروية 12.7 مليون نسمة وان تشهد نموا بمعدل 0.4%-.

هذه الظاهرة ليست خاصة بالمغرب، فقط صارت مشهودة بعدد من البلدان التي أكملت تحولاتها الديموغرافية إلى حد جعل البعض منها يصل نسبا تماهي تلك التي تعرفها أوروبا أو أمريكا اللاتينية، حيث تتراوح نسب السكان الحضريون بين 70% و80%.

إذن سنشهد نموًا حضريًا يتغذى فقط على معدلات الولادة، في مقابل مناطق قروية تتغذى معدلات نموها حصريا على وصول أو عودة العائلات والمتقاعدين، لتنخفض بذلك معدلات نمو السكان في المجالين معا[107].

ب. التوزيع السكاني والتمدين حسب الجهات

من اهم سمات عملية التمدين في المغرب أنها ليست موحدة وتتسم بعدم التجانس المجالي. فبالفعل، تبرز نسب السكان الحضريين اختلافات كبيرة حسب الجهات، حيث تراوحت نسبة السكان الحضريين بين 42.8% و93.3% في عام 2014، ومن المتوقع أن تتراوح بين 44.4% و96.1% في عام 2022.

ويتضح أن جهات الأقاليم الجنوبية والجهات التي تتوفر على أفضل بنية تحتية هي التي تعرف أعلى معدلات التمدين، وتتجاوز متوسط المعدل الوطني سواء في عام 2014 أو في عام 2022.

من بين هذه الجهات نلفي بشكل خاص جهة العيون– لساقية الحمراء، جهة الداخلة–وادي الذهب، وكذا جهة گلميم–واد نون، تليها جهة الدار البيضاء–سطات، جهة الرباط–سلا– القنيطرة، والجهة الشرقية تليها فاس–مكناس مؤخرًا.

في المقابل، تعد مناطق درعة–تافيلالت، مراكش–آسفي وبني ملال– خنيفرة الجهات الأقل تمدنا، حيث يزيد عدد سكانها القرويين عن نصف السكان.

107. المصدر: جيرار فرانسوا دومون، « تحضر العالم والسكان »، العيش في المدينة–المرصد العالمي لأنماط الحياة الحضرية، PUF 2008. http://www.veolia.com/fr

الجدول 12 : معدل التحضر حسب الجهات (بالنسبة المئوية) : 2014 و2022

الجهات	2014	2022
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	59,9	62,8
جهة الشرق	65,2	72,9
جهة فاس-مكناس	60,4	64,7
جهة الرباط-سلا-القنيطرة	69,8	72,9
جهة بني ملال-الخنيفرة	49,1	52,6
جهة الدار البيضاء-سطات	73,5	77,4
جهة مراكش-آسفي	42,8	44,4
جهة درعة-تافيلالت	34,2	36,8
جهة سوس-ماسة	56,1	63,2
جهة كلميم-واد نون	64,4	70,3
جهة العيون-الساقية الحمراء	93,3	96,1
جهة الداخلة-وادي الذهب	74,2	81,9
المجموع	**60,3**	**64,3**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط / الإحصاء العام للسكان والسكنى وتوقعات المندوبية السامية للتخطيط

ج. بنية المنظومة الحضرية: تطور وتنوع

لا تسمح البيانات المتاحة حالياً بدراسة هيكل المدن في المغرب وفق حجمها. ومع ذلك، سيكون من المفيد أن نذكر باقتضاب بنية المنظومة الحضرية كما تم تعقب ملامحها في سنة 2014. وهكذا، فإن تحليل التطور الكمي لعدد المناطق الحضرية والزيادة الإجمالية في سكانها حسب النوع (المدن الكبيرة، والمدن المتوسطة، والمدن الصغيرة، والمراكز الأخرى) وحسب الحجم (عدد السكان) يظهر أن البيئة الحضرية في المغرب تتميز بفارق جغرافي كبير فيما يتعلق بالتوزيع المكاني للسكان. وعليه، فمن بين 367 منطقة حضرية تم تحديدها سنة 2014، يمكن التمييز بين أربعة أنواع من المناطق الحضرية :

- 7 مدن كبيرة تضم أكثر من 500 000 نسمة (2% من إجمالي المناطق الحضرية)؛
- 63 مدينة متوسطة تضم ما بين 500 000 و50 000 نسمة (17% من إجمالي المناطق الحضرية)؛
- 148 مدينة صغيرة دون سقف 50000 نسمة (40% من إجمالي المناطق الحضرية)؛
- 149 مركزًا آخر (تستأثر لوحدها بنسبة 41% من إجمالي المناطق الحضرية).

إذا كانت المدن الكبيرة تمثل 3.2% من مجموع المدن المغربية[108]، فإن المدن المتوسطة تمثل أكثر من ربعها بنسبة 28.9%، في حين تشكل المدن الصغيرة تقريبًا نحو ثلثي المدن بنسبة 67.9%.

في المقابل، تعكس هذه البنية المنظومة الحضرية توزيع السكان. في عام 2014، عاش 43.2% من السكان الحضريين في المدن الكبيرة (8.33 مليون نسمة)، و42.1% منهم في المدن المتوسطة (8.12 مليون نسمة)، مقابل 14.8% منهم في المدن الصغيرة (2.85 مليون نسمة). أما المراكز الحضرية، فاحتضنت 5.6% من السكان الحضريين (1.13 مليون نسمة).

108. يشمل المراكز الأخرى.

ثانيا: الهجـرة الداخليـة

سـاهمت الهجـرة القرويـة بنسـبة 33% فـي زيـادة السكان في المدن بين عامي 2004 و2014.

رغم أنه لا تتوفر بيانات حديثة حول الهجرة الداخلية، إلا أنه يمكن أن نلوذ بنتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لعام 2014 لنقف عند هذه الحركات في المغرب ونقتفي أثر الهجرة بين المناطق، حيث تم تسجيل أكثر من 4.6 مليون فرد خارج مناطقهم الأصلية، أي 13.7% من سكان المغرب، مع زيادة طفيفة في أعداد الإناث، أي 2.38 مليون امرأة مقابل 2.23 مليون رجل.

بالنسبة لمعدلات الهجرة الأخيرة، تشير نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لعام 2014 إلى أن ما يقرب من 664 000 فرد قاموا بتغيير إقامتهم خلال الفترة الممتدة بين 2011 و 2014، وهو ما يمثل 2.0% من السكان الإجماليين، مع نسب مماثلة للجنسين.

تقدر أعداد العائدين الداخليين (الأفراد الذين عادوا إلى مناطقهم الأصلية) بحوالي 478 000 فرد، أي بنسبة 1.4% من السكان المقيمين في المغرب في عام 2014.

أما إذا اقتصرنا على الهجرة القروية، التي تعتبر عاملاً رئيسياً في مسار التمدن بالمغرب[109]، يصل العدد الإجمالي للأشخاص الذين غادروا القرى للانتقال إلى المدن بين عامي 2009 و2014 إلى 760 000 شخص، أي بمتوسط هجرة سنوي يبلغ 152 000 مهاجر. وقد مثلت هذه الحركات في سنة ما يقرب من 20.7% من إجمالي السكان المتنقلين داخلياً و1.1% من السكان الريفيين.

وقد ساهمت الهجرة القروية بنحو 33% من معدلات الزيادة السكانية في المدن خلال العشرية 2004-2014.

وتجذب الجهات الأربع الدار البيضاء– سطات وفاس– مكناس وطنجة–تطوان–الحسيمة وسوس ماسة على التوالي 16.3% و13.9% و13.2% و12.8% من إجمالي الهجرة القروية، أي ما يعادل 6 من كل 10 مهاجرين.

وتشكل جهة مراكش–آسفي أهم أحواض تدفق المهاجرين وتعتبر أكبر مزود للهجرة القروية الوطنية بنسبة 17%، تليها جهة فاس–مكناس (14,6%)، وطنجة–تطوان–الحسيمة (11,6%) وسوس–ماسة (11%) بمجموع 54.3%.

ثالثا: عوامل النجاح، الإكراهات والتحديات

اعتمـاد سياسـة حضريـة لمكافحـة كافـة أشـكال الإقصاء الاجتماعي والمجالي.

تعتبر المواكبة الدؤوبة للفاعلين المحليين وتأطيرهم بشكل مستمر عند تحديد الحاجيات وإعداد المشاريع، وتنفيذها وتتبعها وتقييمها مفتاح نجاح برنامج سياسة المدينة. هذا النهج، الذي استفاد منه حوالي 10 ملايين مواطن على مدى عشر سنوات، ساهم بالتأكيد في تعزيز أو نجاح الجهود المبذولة لتقليص الإقصاء الاجتماعي والتفاوت المجالي.

علاوة على ذلك، أثبت البُعد الوزاري المشترك في رسم سياسة المدينة فعاليته، بنفس فعالية البُعد الترابي، وشكلا معا خير ضمان لتحفيز الشركاء المؤسسيين وصمام أمان لحفز انخراطهم.

وتترجم مستويات التمثيل داخل اللجنة الوزارية المشتركة الدائمة لسياسة المدينة، التي تأسست في عام 2014 وترأسها رئيس الحكومة، وطبيعة القطاعات الوزارية الممثلة فيها، الأهمية التي توليها الحكومة للتنسيق والتعاون الوزاري لتحسين ظروف العيش وتقليص الفوارق المجالية والتفاوتات الاجتماعية.

يسهل نطاقا التدخل المذكوران، لارتباطهما وتلازمهما الوثيق، توزيع المشاريع ويضفيان معنى على سياسة المدينة التي يفترض أن تكون سياسة تفاعلية بتشعبات مجالية.

ومع ذلك، تعتبر الموارد المالية والحكامة الجيدة مكونات لا مندوحة عنها لنجاح أية سياسة.

وبغض النظر عن هذه العوامل، يكمن التحدي الفعلي في القدرة على إطار عيش أفضل للسكان، وتحسين ظروف حياتهم، وتمكينهم من استملاك فضاءات عيشهم.

109. هذا القسم مقتبس من: ملخصات الخطة العدد 22 بتاريخ 30 يناير 2023. محمد الفاسي الفهري وعائشة مرشد، «المهاجرون القرويون في المغرب: تأكيد على تأنيث النزوح واختيار الشباب الأكثر مغامرة». ملخصات الخطة. رقم 22، 30 يناير 2023.

كما يشير التقرير الوطني المتعلق بأهداف التنمية المستدامة لعام 2020، إلى أنه «بالرغم من أن المدن تُمثل أماكن إنتاج وخلق الثروة وتوفير فرص الشغل، لأنها تشكل مجالات التقاء التبادلات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تدعم أداءنا الاقتصادي وتقدمنا الاجتماعي، إلا أن المدن تواجه عدة تحديات وتُعتبر مصدرًا لتأثيرات سلبية على البيئة».

وتتعلق هذه التحديات أساسا بالحاجة المضطردة للمرافق والخدمات الأساسية، وخاصة الحاجة إلى السكن وخدمات النقل، وزيادة استهلاك الوقود وتلوث الهواء، وتزايد حجم النفايات الصلبة والسائلة، فضلاً عن ظهور أحياء غير مزدهرة وغير قابلة للتكيف ومحضنا لمظاهر الانحراف والمخاطر، بما فيها مخاطر الكوارث الطبيعية، خاصة الكوارث المرتبطة بتغيرات المناخ».

فضلا عن هذه الملاحظات العامة، نلفي تحديات من طبيعة خاصة نوردها فيما يلي:

- ضرورة تطويق ظاهرة الضواحي السكنية والخطوط الساحلية السكنية التي صاحبت مسار حركة التمدين والتوسع الحضري، وأصبحت تنذر بتفجر وشيك لإشكاليات بيئية واجتماعية تقتضي التخفيف منها ؛
- ضرورة مواكبة مشاريع التأهيل (الطرق، والإنارة، وشبكات الصرف الصحي، والكهرباء، وما إلى ذلك) التي يتم تنفيذها في المراكز الناشئة من خلال تشجيع المشاريع الاجتماعية والاقتصادية التي تخلق فرص الشغل وتشكل مصدرا مدرا للدخل، وهو شرط لا غنى عنه لتثبيت سكان القرى؛
- ضرورة تعزيز تخصصات الأقاليم، مثل التخصصات الغابوية والسياحية والإيكولوجية والثقافية والبحرية، من خلال خلق البيئة المثلى والظروف الفضلى لظهور أنشطة تجارية أو ثقافية أو ترفيهية أو استجمام وسياحية، تجعل من هذه المراكز الناشئة قاطرة فعلية للتنمية ومركز إشعاع على المناطق القروية المجاورة برمتها، وبالتالي تخفيف الضغط عن المدن ووقف تدفق المهاجرين الذين يسعون لحياة أفضل؛
- ملحاحية حل مشكل العجز في التخطيط والتجهيزات والخدمات الذي تعيشه المراكز الناشئة بسبب نطاقها وكذا على خلفية محدودية الموارد المالية للجماعات التي تتولى تدبير شؤون المراكز الناشئة.

يشار في هذا الصدد أنه لتجاوز مشكل التمويل، شاركت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بنسبة 40% في المشاريع التي تم إنجازها في المناطق القروية، وضخت 25% من الاعتمادات المالية في المناطق الحضرية.

- فيما يتعلق بالمدن الجديدة، رغم أنها حظيت بالدعم الاعتيادي للسلطات العمومية، فإن حداثة التجربة، جعلت هذه الصيغة الحضرية ترزأ تحت طائلة بعض الاختلالات والإكراهات على مستوى تدبيرها وتنزيل تصاميمها. تلك الاختلالات والإكراهات تتعلق أساسا بـ:

– نقص مستويات جاذبية هذه المدن الجديدة في أوساط الجهات المستهدفة.

– ضعف الشبكة الطرقية التي تربطها بالمدن الكبرى المجاورة.

– ضعف البنية التحتية والتجهيزات العامة.

– غياب خصوصية تميز كل مدينة جديدة عن غيرها.

– تموقع ضعيف في بنية المنظومة الحضرية الجهوية.

– انخراط ضعيف من قِبل الفاعلين الرسميين المعنيين.

– ضعف في مستويات الكفاءات والكفايات التقنية للجماعات الترابية المعنية.

رابعا: الاستراتيجيات [110]

تم تسجيل مستويات تقدم كبير في ميدان التنمية الحضرية.

لقد جعل المغرب من تطوير مجال حضري مستدام ووظيفي على أساس تشاوري وتشاركي ومحفز، يحفز إعداد المستقبل الترابي في أفق 2040، أحد أهدافه الكبرى[111].

110. دون التمكن من إضافة عناصر جديدة، يعتمد هذا القسم إلى حد كبير على التقرير التالي؛ وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة (الأمانة العامة للمجلس الوطني للإسكان) التقرير الوطني حول تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة 2016-2020، مارس 2022.

111. المملكة المغربية «التقرير الوطني حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2020».

وتُعتبر وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة الجهة الرسمية المسؤولة عن قضايا التعمير والتوزيع المجالي للسكان. وقد تم تحقيق تقدم كبير في المجالات المتعلقة بالتنمية الحضرية.

أ. التأهيل الحضري

بادئ ذي بدء، لا بد من التذكير بحجم الاستثمارات التي ضخها المغرب في بنية الاتصالات ووسائل النقل الحضرية (الطرق السيارة، الطرق السريعة، القطار الفائق السرعة، الترامواي، الحافلات بمستوى خدمات عالية، وغيرها).

بالتوازي مع ذلك، ومن أجل تحسين استخدام الفضاء (خاصة الفضاء الفلاحي) ومكافحة التمدد العمراني، تم وضع إطار مرجعي للأنماط والكثافات الحضرية في عام 2016 لصالح صناع القرار والتهيئة الحضرية.

ودشن هذا الإطار المرجعي مسار تغيير في منهجية التخطيط الجهوي بهدف ضمان نجاح الإصلاحات المؤسساتية التي اعتمدها المغرب والمساهمة في بلورة الجهوية المتقدمة.

في سنة 2019، ومن أجل تنظيم التعمير وتوجيه التوسع الحضري، تم إطلاق ورش استراتيجي لصياغة التوجهات الجديدة لإعداد التراب.

ويهدف الورش إلى إدراج الأراضي في إطار النموذج الجديد للتنمية الدامجة والمستدامة.

في نفس السياق، تبنى المغرب نسق تجويد وملاءمة العديد من القوانين التي تنظم مجال التعمير والبناء.

وقد أخذت هذه القوانين بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية لتحقق أهداف التنمية المستدامة وتشجع على المقاربة التشاركية والبحث العمومي والتداول الجماعي كمقدمات لبناء إطار حضري.

يتعلق الأمر أيضًا بتعميم تغطية التراب الوطني بوثائق التعمير وبالجيل الجديد من مخططات توجيه التهيئة العمرانية (SDAU) على مستوى المناطق العمرانية الكبيرة والمدن الكبيرة والمناطق التي تشهد ضغطاً سكانيا كبيرًا أو طفرات حضرية هامة.

مثلا، فقد سمح التصميم الوطني للمنظومة الحضرية (SNAU) بوضع رؤية استشرافية للمشهد العمراني الوطني عن الفترة الممتدة حتى عام 2050، قادرة على تحويل المدن المغربية إلى محاور حقيقية للتنمية والتنافسية والجاذبية بمساحات ابتكار تضمن هيكلة وتأطير المجالات الترابية.

من خلال تحديد التوجهات الاستراتيجية وتحديد الأولويات الأعمال والتعديلات ذات الأولوية التي يقتضيها تعزيز هيكل النسيج العمراني الوطني، يُمكن هذا المخطط من تيسير اتخاذ القرار من هلال تسليط الضوء على سبل تعزيز الهيكل العمراني الوطني، وتحليل مختلف مكونات المنظومة الحضرية الوطنية، وتحديد جملة الاختلالات التي يجب تجاوزها، والفرص التي ينبغي استثمارها.

تهدف هذه الأداة أيضًا إلى بناء رؤية استشرافية للمشهد الحضري الوطني، وتحديد الاتجاهات الاستراتيجية، وتحديد الأولويات للإجراءات والإصلاحات الضرورية لتحسين وتعزيز الهيكل العمراني الوطني.

ب. سياسة المدينة

تعتبر سياسة المدينة، كما تم تعريفها في البيان الحكومي، سياسة عامة وعرضانية وتضامنية تهدف إلى مكافحة كل أشكال التهميش الاجتماعي و/أو المجالي وتعزيز الاندماج العمراني للسكان في الأحياء الفقيرة او ناقصة التجهيز من خلال التشغيل ودعم الولوج للخدمات وتجهيزات القرب.

يتوفر المغرب على هيأة خاصة مكلفة بتصميم وتنفيذ سياسة تدخل بين–وزارية في المناطق الحضرية، وشبه الحضرية، والمناطق القروية بالتعاون مع الشركاء المؤسساتيين المعنيين، هذه الهيأة تمثلها مديرية سياسة المدينة (التابعة لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة)، وهي مديرية تم إنشاؤها سنة 2015 وأنيطت بها مهام تعزيز التماسك الاجتماعي والاندماج الحضري من خلال تحسين شروط الولوج إلى الخدمات وتجهيزات القرب والحد من مظاهر الإقصاء الاجتماعي والتفاوت المجالي بين المجالات المذكورة أعلاه.

ولتحقيق ذلك، تم اعتماد مقاربة دامجة وإطار تشاركي يعتمد على التمييز المجالي والتعاقد والتمويل المشترك ومتابعة وتقييم المشاريع.

الإطار 3:
دمج النوع في مشاريع سياسة المدينة

في مجال سياسة المدينة، تم إبرام شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة بهدف مواكبة وضع دليل مرجعي لإدماج النوع في مشاريع سياسة المدينة وتحديد معايير ومؤشرات النوع « من أجل فضاءات عمومية حضرية سهلة الولوج للنساء والفتيات ». وهكذا فقد تم في مرحلة أولى إجراء مسح مقارنة دولية استرشادية في سنة 2018، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة، بهدف الوقوف على الممارسات الفضلى المراعية لمنظور النوع، وتوج بإصدار يحمل عنوان « من اجل ولوج متكافئ للنساء والفتيات للفضاءات العمومية الحضرية : كتيب تقديم لأفضل الممارسات العالمية لإدماج النوع في التنمية الحضرية ». في مرحلة ثانية، تم اختيار مجموعة (مكتب دراسات وجمعية) لإعداد دليل لتكامل جوانب النوع في تخطيط المدن. تم إطلاق الدراسة في يوليو 2019. وقبل إعداد دليل دمج النوع في مشاريع سياسة المدينة، يتم حاليا إجراء تقييم لجوانب النوع في مشاريع سياسة المدينة. ستُنظم دورات توعية وتعزيز قدرات على مستوى الجهة حول استخدام هذا الدليل، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة، لفائدة الفاعلين المحليين وشركاء الوزارة في إطار سياسة المدينة.

المصدر : وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.
مشروع ميزانية سنة 2020 (ترجمة غير رسمية للصيغة العربية المودعة بالبرلمان).

كما يتدخل المغرب عل مستوى المراكز الصاعدة والمجالات الترابية المحاذية للمدن من أجل تحقيق الأهداف التالية :

- المساهمة في تطوير رؤية جهوية مندمجة، استنادًا إلى توجه واضح وعلاقات وظيفية مكملة للوظائف الحضرية للمدن على المستوى الجهوي،
- تحسين ظروف عيش الساكنة من خلال تأهيل الطرق وتجهيز الساحات العمومية والمساحات الخضراء؛
- مراعاة الطابع القروي للمراكز الصاعدة وخصوصياتها البيئية.

تساهم هذا التدخلات في ضمان الوقاية وتحسين مستويات جاذبية المجال لاستقطاب السكان، والتحكم في الزحف الحضري/العمراني العشوائي، مع وضع المراكز الصاعدة ضمن نسيج حضري ديناميكي.

لقد أدركت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة أن المراكز الحضرية الصغيرة يمكن أن تضطلع بدور محوري في التشكيل المجالي وتوجيه تدفقات الهجرة نحو المدن من خلال بدء برامج تنمية مندمجة، لا تحكنها البتة أية مقاربة قطاعية.

وفي هذا السياق، قامت الوزارة بتنفيذ 34 مشروع ترقية بتكلفة إجمالية قدرها 4.7 مليار درهم.

كما تعمل وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة أيضًا على تلبية حاجيات هوامش الضاحية (باعتبارها محاضن ناقصة التجهيز تتقاطر نحوها جحافل الهجرة القروية) لإدماجها في المدينة، وتأهيلها على مستوى البنية التحتية والتجهيزات والمساحات الترفيهية التي تضمن التماسك الاجتماعي والاندماج الحضري وإطار عيش أفضل، بعيدًا عن أي تجزئة تشتيت مجالي ينبذها في مجالات معزولة.

ببساطة، وللاستفادة من الأثر الإيجابي لعمليات التعمير، قامت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بإطلاق مبادرات تروم :

- تحديد مرتكزات السياسة الحضرية، من أجل تنسيق أفضل على مستوى الأداء الحضري، وإعادة التفكير في العلاقات بين وسط المدن والضواحي والمناطق القروية وبين المناطق الحضرية الكبيرة وبقية المناطق، بهدف تبني قيم العيش المشترك والتضامن على الصعيدين الوطني والجهوي والمحلي؛
- إعادة تكييف نظام التخطيط الحضري من خلال اعتماد نهج مبتكر واستشرافية، وآليات تسمح بتحسين مستوى التدبير وتنسيق السياسات الحضرية والبرامج القطاعية، وتعزيز السيطرة والتدبير العقاريين ووضع أنماط التمويل؛
- إعادة توطين الفاعلين في مواقعهم داخل التنظيم

الترابي الجديد على ضوء الدينامية الجديدة للتنمية، وخاصة الوكالات الحضرية كأداة تقنية داعمة رئيسية، تسمح بمواكبة منظومة إصلاح التنظيم الترابي.

ج. المدن الجديدة

أطلق المغرب في سنة 2004 مشاريع المدن والأقطاب الجديدة. هذه المدن تم توطينها في محيط التجمعات الحضرية الكبرى الجديدة بدل توسيعها، بهدف مواكبة تسارع وتيرة التطور العمراني الذي تشهده تلك التجمعات واستيعاب التطور الديموغرافي المتوقع في المناطق الحضرية، مع تحقيق توازن على مستوى التنمية الحضرية. ويبلغ عدد المدن التي تم بناؤها حتى الآن أربع مدن تمتد على مساحة تبلغ 4300 هكتار: تامنصورت؛ وتامسنا؛ والشرافات والخيايطة.

ومع ذلك، واجهت سياسة هذه المدن الجديدة عقبات هامة تحاول الحكومة التغلب عليها. وتشمل أهم العراقيل ما يلي:

- غياب هيكل مركزي للإشراف على الإنجاز والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية؛
- ضعف استجابة الشركاء المعنيين يجلوه التأخير في تنفيذ المرافق العامة والبنية التحتية الأساسية من قبل القطاعات الوزارية المعنية؛
- عدم تكييف القوانين الجماعية لمواكبة هذه المشاريع وضمان إدارتها؛
- عدم انسجام القوانين الأساسية للجماعات الترابية مع تلك المشاريع وصعوبة ضمان إدارتها، خاصة في ظل غياب أثر الجبايات المحلية على الاستثمارات والتدبير الترابي؛
- غياب تدابير ضريبية خاصة ومحفزة؛
- غياب هياكل تخطيط حضرية مستقلة ؛
- التطور المضطرد لعمليات عقارية في المجال المحيطي للنواة الحضرية المفترضة.

وقد تم اقتراح وتنفيذ حلول للتغلب على هذه المشاكل.

وتظل الوضعية العقارية لبعض الأراضي وغياب قطب اقتصادي يجعل هذه المدن أكثر جاذبية للسكان أهم المثبطات التي تواجه تطويرها. وقد اتخذت الحكومة خطوات لحل هذه الصعوبات.

علاوة على ذلك، يشارك المكتب الشريف للفوسفاط في السنوات الأخيرة في تنفيذ مشاريع للتنمية المستدامة، من خلال مدينة محمد السادس الخضراء في بن جرير، والقطب الحضري مازاغان على مشارف مدينة الجديدة، وفي تكنوبوليس فم الواد بالعيون. ومن خلال هذه المشاريع، تهدف مجموعة الفوسفاط إلى التنزيل الفعلي للمفاهيم الجديدة الخاصة بالمراكز الحضرية المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، يسير مشروع المدينة البيئية لزناتة على الطريق الصحيح وفق ما هو مخطط له، حيث استقبل أول فوج من سكانه في عام 2021 وسلمت لهم أكثر من 200 وحدة سكنية. ويمتد هذا المشروع على مساحة تبلغ 1830 هكتارًا ومن المفترض أن يستوعب 300 000 نسمة.

وسيشكل المشروع مثالًا للمدينة الذكية، حيث تشمل الابتكارات المدمجة في هذه المدينة البيئية بنية تحتية ذكية لشحن السيارات الكهربائية، واعتماد حلول ذكية لتدبير شبكات المياه الصالحة للشرب والمياه العادمة والإنارة العمومية، بالإضافة إلى استقراء الاستهلاك من العدادات عن بُعد.

د. البرنامج المندمج للتثمين المستدام للقصور والقصبات بالمغرب المدن الجديدة

نجح البرنامج المندمج للتثمين المستدام للقصور والقصبات بالمغرب، الذي تم إطلاقه سنة 2014 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسكنية لفائدة سكان القصور والقصبات، خاصة النساء والشبان، مع دمج بُعد النوع الاجتماعي ضمن حزمة تدابيره.

إلى غاية شهر غشت 2019، ساهم هذا البرنامج في أنشطة مدرة للدخل وتعزيز قدرات السكان المحليين، حيث استفاد منه 1000 مستفيد، بما في ذلك 450 مستفيدًا توزعوا على 10 قصور من بين حظيرة 16 قصرا، بقيمة إجمالية قدرها 4.2 مليون درهم. وتشمل هذه المشاريع المنتجات المحلية دون إغفال التكوينات في مهن الحرف التقليدية، وحصص تكوين ودروس محو الأمية لفائدة النساء.

الفصل الثاني عشر: الهجرة الدولية

تنوع أنماط حركات الهجرة

عُرف المغرب تاريخياً كمفترق لتدفقات الهجرة بحكم موقعه الاستراتيجي بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي. وخلال العقود الأخيرة، شهد المغرب زيادة كبيرة في أفواج المهاجرين سواء كانوا شرعيين (طلبة، عمال، إلخ) أو غير شرعيين. ومردُّ هذه الزيادة في تدفقات الهجرة إلى التغيرات والتطورات التي طرأت على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

ونتيجة للوضع الجديد للمغرب كبلد استقبال، أطلق المغرب في سنة 2013، بشكل سيادي، سياسة وطنية جديدة للهجرة واللجوء، استناداً إلى مقاربة إنسانية شاملة ومندمجة. وقد تم تفعيل هذا المقاربة من خلال اعتماد الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء في عام 2014.

وقد تم اتخاذ مبادرات أخرى، منها خصوصا إحداث مرصد إفريقي للهجرة، بمبادرة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، علاوة على المساهمة الفعالة على المستوى الدولي في تدبير الهجرة، والتي تجلت، ضمن تجليات أخرى، في التوقيع سنة 2018 بمراكش على «الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية».

كما تبوأ مغاربة العالم مكانة مرموقة في المجتمع المغربي، ودأب المغرب دوماً للحفاظ على هذه الروابط القوية مع أفراد جاليته في شتى أنحاء العالم. وعليه، فقد وضع المغرب الاستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين في الخارج بهدف تعزيز وتنشيط الروابط بين مغاربة العالم وبلدهم الأصلي.

وعلاوة على ذلك، وبغية تنوير الاستراتيجيات الوطنية في مجال الهجرة ومدها بمعطيات إحصائية محينة خاصة بهذه الفئة، حرصت المندوبية السامية للتخطيط دائمًا على دمج الأبعاد المتعلقة بالهجرة في نظامها الإحصائي.

ففي الفترة الممتدة بين 2018 و2019، أجرت المندوبية السامية للتخطيط بحثا شاملاً حول الهجرة الدولية. وكان هذا البحث جزءًا من برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لسياسات الهجرة في المملكة المغربية، فرام في مرحلة أولى توفير بيانات تمثيلية ممثلة بأثر استرجاعي ووصفي ومقارن لخصائص وسلوكيات المهاجرين الحاليين، والعائدين من بلاد المهجر، وغير المهاجرين. قبل أن يتم إجراء بحث آخر في مرحلة المرحلة الثانية خلال سنة 2021 حول الهجرة القسرية وغير الشرعية، والتي تهم المهاجرين في وضع إداري غير قانوني، والمهاجرون الذين استفادوا من عمليات الاستثنائية لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية، واللاجئين، وطالبي اللجوء في المغرب.

ومن أجل تقييم تأثير جائحة كوفيد-19 على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للاجئين في المغرب، أجرت المندوبية السامية للتخطيط أيضًا في عام 2020، بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، بحثا حول هذه الفئة. كما أجرت في عام 2022 بحثا آخر حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئة من الأجانب. ويندرج إجراء هذه البحوث في إطار الجهود المحمودة لتحسين فهم ظاهرة الهجرة، مما يلبي الهدف الأول الذي تصدر قائمة أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة، لاعتمادها واستخدامها في صياغة سياسات قائمة على الأدلة والوقائع).

كما يندرج إجراء المندوبية السامية للتخطيط هذا البحث في إطار الطابع الدامج للاستراتيجيات الوطنية التي تعكس التزامات المغرب في مجال الهجرة وروح ومقتضيات الاتفاقيات العالمية بشأن الهجرة التي تدعو إلى اعتماد مقاربة متعددة الأطراف ونهج الشراكة.

أولا: المغاربة المقيمون بالخارج

تطورت الهجرة المغربية إلى الخارج بشكل كبير خلال العقود الأخيرة. وقد زادت أعدادها بشكل كبير على الرغم من تزايد العقبات أمام الهجرة وتقييد التنقل منذ منتصف السبعينيات. فقد انتقلت من هجرة مؤقتة إلى هجرة دائمة واتسمت بتزايد معجلات الهجرة بنون النسوة، سواء بسبب التجمع العائلي أو

عن طريق هجرة نسائية مستقلة. ويشكل المنحى التصاعدي في معدلات التعليم والتكوين أيضا جزءا من ديناميكية التطور هذه.

وقد تمت إعادة توجيه الهجرة المغربية إلى الخارج من أوروبا ومحاضنها التقليدية بدول غرب أوروبا (فرنسا، بلجيكا، هولندا، ألمانيا) نحو بلدان الهجرة الجديدة، خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (إيطاليا وإسبانيا)، وأمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة)، ودول الخليج. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت أشكال جديدة من أنماط الهجرة أو تطورت مؤخرًا، مثل مختلف أنواع الهجرة الدائرية التحرك في اتجاه العودة وهجرة القاصرين غير المصحوبين.

أ. النمو السكاني

ارتفع عدد المغاربة المقيمين في الخارج من 1.6 مليون في عام 1998 إلى 5.1 مليون في عام 2021.

بلغ المغاربة المقيمون في الخارج المسجلون في السجلات القنصلية حوالي 5.1 مليون نسمة سنة 2021، وهو ما يعادل حوالي 14% من السكان المغاربة المقيمين في المغرب. ويتضمن هذا العدد أيضًا الأشخاص الذين يعيشون في الخارج دون أن شملهم التسجيل بالسجلات التي تمسكها القنصليات، بالإضافة إلى المغاربة الذين وُلدوا في المغرب وهاجروا، وكذلك المواطنين أو مزدوجي الجنسية الذين ازدادوا بأرض المهجر ويقيمون بالديار الأجنبية مع والدين، أحدهما مغربي.

وتظل أعداد المغاربة المقيمين بالخارج في تزايد مستمر، حيث تضاعفت بثلاثة أضعاف تقريبًا بين عامي 1998 و2021 (من 1998 إلى 2006 ثم إلى 2021) وارتفع عدد المغاربة المقيمين في الخارج من 1 663 000 إلى 3 300 000، ليصل إلى 5 120 000 عام 2021).

الرسم 21 : تطور أعداد أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج (بالآلاف)

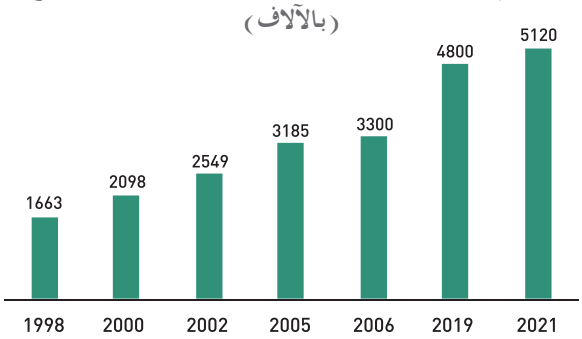

المصدر: وزارة شؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج

ب. الخصائص الديمغرافية للمغاربة المقيمين بالخارج

تتميز البنية النوعية للمغاربة المقيمين بالخارج بسطوة نسبة الذكور، مع بنية عمرية شابة حيث أن أكثر من 60% منهم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 39 عامًا، 72.7% منهم عازبون و10.2% بدون مستوى تعليمي.

وقد أُظهر البحث الوطني حول الهجرة الدولية الذي أُجرته المندوبية السامية للتخطيط بين سنتي 2019-2018 في اوساط المهاجرين المتواجدين حينها بالخارج أن أكثر من ثلثي المهاجرين هم رجال (68.3%)، في حين أن نسبة النساء تبلغ 31.7%.

وتشير البنية العمرية إلى أن حوالي ربع المهاجرين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عامًا (27.0%)، وثلثهم تتراوح أعمارهم بين 30 و39 عامًا (32.5%)، بينما تبلغ نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 60 عامًا نسبة 3.9%.

من حيث الوضعية العائلية، كان سبعة من أصل عشرة (72.7%) عزابًا عند أول هجرة، بينما كانت نسبة الزواج 26.2%.

وقد تغيرت هذه النسب تقريبًا في الوقت الذي أجري فيه البحث، حيث بلغت 33.6% للعازبين و62.4% للمتزوجين. وكان متوسط العمر عند الزواج الأول 27.3 سنة؛ 28.8 سنة للرجال و24.3 سنة للنساء.

أما بالنسبة للمستوى التعليمي، فقد بلغ 33.6% من المهاجرين مستوى التعليم العالي، فيما 24.5% منهم أكملوا تعليمهم العالي.

وكانت نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريا 17.4%، والمستوى الإعدادي 16.3%، والمستوى الابتدائي 16.9%. أما المهاجرون الذين ليس لديهم أي مستوى تعليمي فهم يمثلون حوالي 10.2%.

ج. توزيع مغاربة العالم حسب دول الاستقبال

تستقبل أوروبا لوحدها 86.4% من المهاجرين المغاربة.

يوضح توزيع المغاربة المقيمين في الخارج أن أوروبا كوجهة رئيسية للهجرة استأثرت لوحدها بنسبة

86.4%، وتأتي فرنسا على رأس البلدان المستقبلة بنسبة 31.1%، مما يعكس الروابط التاريخية واللغوية بين البلدين؛ تليها إسبانيا بنسبة 23.4%، وإيطاليا بنسبة 18.7% باعتبارهما وجهتين حديثتين نسبيا؛ فيما تجذب دول شمال أمريكا نسبة 7.4% (تتوزع بين كندا بنسبة 3.8% والولايات المتحدة الامريكية بنسبة 3.6%)؛ في حين لم تتجاوز قوة جذب البلدان العربية معدل 3.8%.

يختلف توزيع الجالية المغربية في الخارج حسب النوع بين البلدان أو مجموعات البلدان. وتتميز بعض البلدان بنسب الرجال أعلى من النساء، خاصة إسبانيا وإيطاليا.

بالنسبة للبلدان الأخرى، يكون الوضع مختلفا تماما كما هو الشأن بالنسبة لفرنسا وبلجيكا وهولندا والمملكة المتحدة وكندا والولايات المتحدة. وتتساوى هذه النسب في بعض البلدان مثل ألمانيا والمملكة العربية السعودية وقطر وتونس.

الرسم 22 : توزيع المهاجرين الحاليين حسب بلد الاستقبال (بـ%)

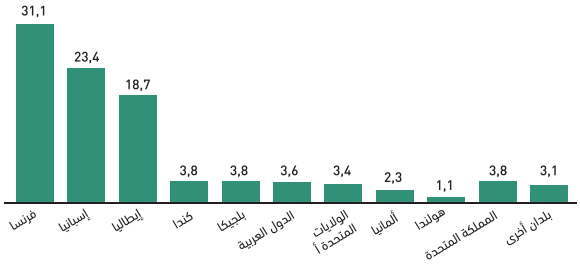

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، الاستطلاع الوطني حول الهجرة 2018-2019.

ثانيا: الهجرة واللجوء بالمغرب

أ. الوضع الحالي ومنحى التطور

أ.1. التطورات الخاصة بعدد الأجانب

سجل الأجانب المقيمون بالمغرب نسبة نمو إجمالية قدرت بحوالي 63,3% خلال الفترة 2004-2014.

يظهر من خلال الإحصاءات التي أُجريت في المغرب أن عدد الأجانب الذي كان يناهز 396 000 في عام 1960 قد انخفض نتيجة لرحيل الفرنسيين والإسبان بشكل جماعي، فظل هذا المنحى التنازلي مستمرا حتى منتصف التسعينيات. ابتداءً من تلك العشرية، ونتيجة لإحداث الفضاء الأوربي «شنغن»، أصبح المغرب بلد عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء الذين يسعون إلى الوصول، بشكل غير قانوني، إلى أوروبا. كما أن المغرب لم يعد فقط جهة مصدرة للهجرة، بل صار وجهة مستقبلة للهجرة ووجهة لعدد من الأشخاص الذين اضطرتهم الصراعات في المنطقة انعدام الأمن والعنف للفرار من بلدانهم والنزوح.

وهكذا، فقد زاد عدد الأجانب من 50 000 سنة 1994 إلى 51 435 سنة 2004، ثم إلى 84 000 في عام 2014، مسجلًا بذلك معدل زيادة إجمالية بنسبة 63.3%على مدى الفترة الزمنية الفاصلة بين الإحصاءين.

أ.2. اللاجئون وطالبو اللجوء في المغرب

تزايد مستمر في عدد اللاجئين وطالبي اللجوء منذ عام 2021

منذ عام 2021، يواجه المغرب زيادة في أفواج اللاجئين وطالبي اللجوء. وقد استمر هذا المنحنى التصاعدي منذ عام 2022، كما يظهر ذلك من إحصائيات المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR).

فوفقًا لأحدث الأرقام المُحينة المتاحة، بلغ إجمالي عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في المغرب 11 440 حتى 14 ديسمبر 2022. كما هو الشأن في السنوات السابقة، يظل اللاجئون السوريون في المقدمة بإجمالي 5 470 شخصًا.

أما فيما يتعلق بالجنسيات الأخرى، تتبوأ جمهورية إفريقيا الوسطى المرتبة الثانية بـ 1 098 لاجئًا، متبوعة باليمن بـ 959 لاجئًا.

جدير بالذكر أن 21,5٪ من اللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة في المغرب هم من ذوي الاحتياجات الخاصة. كما بلغ إجمالي طالبي اللجوء 8 285 حتى 30 نوفمبر 2022. ويأتي معظمهم من 3 دول هي غينيا والسنغال والسودان.

وهكذا، فقد بلغ عدد طالبي اللجوء القادمين من غينيا 2 169، يليهم السنغاليون (1 448) والسودانيون (1 144)، يليهم طالبو اللجوء الإيفواريين بـ 872 طلب لجوء، والكاميرونيين (600)، والماليين (581)،

والنيجيريين (364)، وطالبي اللجوء القادمين من جمهورية الكونغو الديمقراطية (194)، وغامبيا (152)، والعراق (3)، وسوريا (3).

أ.3. سمات وخصائص اللاجئين وطالبي اللجوء

معظم المهاجرين قسراً هم من الرجال (59.3%)، الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى (86.2%) 44، ونصفهم تقريباً (54.1%) عازبون و12.8% لم يتلقوا أي تعليم.

وتكشف الدراسة التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط [112] في عام 2020 حول المهاجرين القسريين أن ما يقرب من ثلاثة مهاجرين من أصل كل خمسة هم رجال (59.3%) و40.7% هم نساء.

وتتميز هرمه أعمارهم ببنية عمرية شابة، حيث تتشكل الفئة العمرية من أثنين من كل خمسة مهاجرين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عامًا (42.5%)، ونسبة متقاربة تقريبًا في الفئة العمرية من 30 إلى 44 عامًا (43.7%).

وفي المقابل، تبلغ نسبة الأفراد في الفئة العمرية من 45 إلى 59 عامًا 12%، ويشكلون الأقلية نسبة، منهم 1.7% تجاوزوا سن 60 عامًا.

وإذا كان حوالي نصف المهاجرين (54.1%) عازبون، فإن نحو 36.2% منهم متزوجون. ويمثل المطلقون 3.7% فيما يشكل من يعيشون في علاقة مشتركة نسبة 2.6%.

أما بخصوص المستوى التعليمي، فقد وصل أكثر من ربع المهاجرين (27.3%) إلى مستوى التعليم العالي.

بينما تبلغ نسبة الذين حصلوا على المستوى الثانوي التأهيلي 23.5%، والمستوى الإعدادي 19%، والمستوى الابتدائي 17.2%، في حين لم يتجاوز معدل المهاجرين الذين لا يتوفرون على أي مستوى تعليمي نسبة 12.8%.

وتلقى ما يقرب من ثلث المهاجرين (31.8%) تكوينا مهنيًا في مؤسسة تكوين مهني أو داخل بنية جمعوية، حيث تلقى 17.3% منهم تكوينا مهنيا ببلدانهم الأصلية، و13.9% منهم تلقوا تكوينا مهنيا في المغرب، في حين حاز 0.6% تكوينهم المهني بدول أخرى.

ثالثا: الاستراتيجيات، التدابير السياسية، الإكراهات والتحديات

أ. الاستراتيجية الخاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج

أ.1. التطورات الخاصة بعدد الأجانب

تستمد الاستراتيجية الوطنية لمغاربة العالم أسسها من دستور المملكة لسنة 2011 ومن التوجيهات الملكية السامية المتضمنة في خطب جلالة الملك محمد السادس وكذا من البرامج الحكومية. وتتجلى هذه الاستراتيجية في ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية: الحفاظ على مقومات الهوية المغربية في أوساط المغاربة المقيمين في الخارج، وحماية حقوق مغاربة العالم ومصالحهم، وتعزيز مساهمة مغاربة العالم في مسار تنمية البلاد. وتتفرع عن هذه الأهداف الاستراتيجية 10 أهداف خاصة، تتوزع بدورها بين 8 برامج (6 قطاعية و2 عرضانية)، و39 مشروعًا، و104 إجراء.

ب. إجراءات لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج

ب.1. العمل الثقافي والتعليمي

وعيًا بأهمية البعد الثقافي في تعزيز الروابط بين المغاربة المقيمين في الخارج وبين بلدهم الأصلي، حرصت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة على تنويع العرض الثقافي لفائدة هذه الفئة، الذي يتوزع بين مختلف البرامج التي تم اعتمادها سواء بالمغرب أو ببلدان الإقامة.

على مستوى تلك التي تنظم بالمغرب، تم تنظيم رحلات ثقافية إلى المملكة، وإنشاء مراكز ثقافية مغربية تشكل امتدادا ترابيا للمملكة بالخارج، خاصة على مستوى البلدان التي تستضيف جالية مغربية عريضة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تنظيم عروض مسرحية وفعاليات ثقافية سنويا في بلدان الإقامة لصالح المغاربة المقيمين في الخارج.

112. تشمل الهجرة القسرية المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي إداريا، والمهاجرين النظاميين، واللاجئين، وطالبي اللجوء.

كما قامت الوزارة في إطار تطوير العرض التربوي، بتنفيذ برنامج طموح يهدف إلى 1) تعزيز تدريس اللغة والثقافة المغربية لأطفال المغاربة المقيمين في الخارج؛ 2) دعم البرامج التربوية التي تقدمها الجمعيات العاملة في مجال تعليم اللغات والثقافة المغربية؛ و3) المساهمة في تعزيز قدرات الجمعيات عند إعداد مشاريعها.

ب.2. الأعمال الاجتماعية

يشكل الجانب الاجتماعي أحد المحاور التي تتصدر سلم الأولويات في متن الاستراتيجية التي تنفذها الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة لفائدة معاربة العالم. ويهدف الشق المتعلق بالأعمال الاجتماعية، على وجه الخصوص، إلى دعم المغاربة المقيمين في الخارج في وضعية هشة والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم سواء في بلد الاستقبال أو في بلدانهم الأصلية، من خلال تنفيذ العديد من البرامج التي تروم أساسا:

- تعزيز مواكبة المغاربة المقيمين في الخارج الذين يعانون من ظروف ضعف، خاصة فئة الأشخاص المسنين والسجناء الذين تستلزم حالتهم دعما اجتماعيا وقانونيا مستمرا وملائما؛
- تقديم المساعدة الاجتماعية للمغاربة في وضعية عودة اضطرارية والإدماج الجامعي والمدرسي لأبنائهم؛
- دعم الدعم لتعليم الأطفال المغاربة المقيمين في الخارج المنحدرين من أسر معوزة؛
- تقديم المنح الجامعية للطلبة المغاربة الخارج الذين يتابعون دراستهم الجامعية ببلدان الاستقبال والإقامة.

ب.3. نظام المواكبة القانونية والإدارية

لضمان مصالح وحقوق المغاربة المقيمين في الخارج ودمجهم في السياسات العمومية، أحدثت الوزارة الوصية خلية للدراسات قانونية يعهد إليها الاضطلاع بمهام:

- تتبع وتحليل مختلف المستجدات القانونية التي تؤثر في مصالح المغاربة المقيمين في الخارج ووضعياتهم القانونية.
- التحليل المسبق لمشاريع القوانين التي من شأنها التأثير على الحقوق المكتسبة للجالية المغربية.
- صياغة النصوص القانونية المتعلقة بحماية حقوق المغاربة المقيمين في الخارج.
- صياغة النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالأصول المالية والسيولة النقدية المملوكة في الخارج لمغاربة العالم الذين يحولون إقامتهم الجبائية لتوطينها بالمغرب (القانون رقم 14,63 المتعلق بالأصول والسيولة المملوكة في الخارج من قبل المغاربة المقيمين في الخارج الذين يحولون إقامتهم الجبائية ليوِّطنوها بالمغرب).

فيما يتعلق بآلية المراقبة القانونية، أحدثت الوزارة هيئة خاصة للمراقبة القانونية. تهدف هذه الخطوة الاستشرافية إلى جمع جميع النصوص القانونية التي من شأنها أن تؤثر على حياة المغاربة المقيمين في بلدان الإقامة واوضاعهم القانونية، وإنشاء قاعدة بيانات لتجميع كل نصوص اتفاقيات التعاون القضائي، وتعبئة شبكة منتدى «المحامون مغاربة في العالم» للتدخل عند مناقشة مشاريع النصوص القانونية التي يمكن أن تؤثر على مصالح الجالية المغربية.

ب.4. برنامج تعبئة الكفاءات

يهدف هذا البرنامج إلى تعبئة الكفاءات المغربية ذات الخبرة والتجربة والمهارة المشهودة للمساهمة، وفق رغبتها، في تنمية المغرب بشكل مؤقت أو دائم. حالياً، تعمل الدولة على برنامج ذات أولوية لتعبئة الكفاءات، من خلال مقاربة قطاعية تشمل جميع الوزارات والمؤسسات العمومية المعنية بتنفيذ السياسة الجديدة لتحفيز الكفاءات المغربية العاملة حاليا في عدة بلدان والراغبة في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

يهدف تنفيذ برنامج «أكاديمية المغاربة المقيمين في الخارج» إلى تسهيل انخراط شبكات كفاءات مغاربة العالم في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة للمملكة من خلال نقل الخبرات والمهارات في العديد من المجالات، فضلا عن تمتين الرابط الجيلي من خلال حفز إرادة وانخراط الكفاءات المغربية في الخارج في مواكبة ومصاحبة وتشجيع شبكات تزويد طلبة قطاع

التكوين المهني العمومي ومدها بالمهارات الصلبة اللازمة وفقًا لمتطلبات سوق الشغل.

وقد سمح تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الكفاءات المغربية في الخارج (أكاديمية المغاربة المقيمين في الخارج) بتعبئة خمس شبكات كفاءات مغربية في الخارج في مسار المساهمة في تحسين العرض الوطني في مجال التكوين المهني، وفي تنفيذ برنامج مدن المهن والكفاءات. وقد كان الهدف دمج المغاربة المقيمين في الخارج في الجيل الجديد من مؤسسات التكوين المهني، والتي تقدم عروض تكوين أساسا في مجالات السيارات والطيران وغيرها من المجالات التي ستكون قادرة على تلبية الحاجيات المطلوبة.

جدير بالذكر أن العديد من شبكات الكفاءات تم إنشاؤها في الولايات المتحدة وكندا وفي دول الاستقبال التقليدية في أوروبا. وتركز المسارات التي تم رصدها بشكل رئيسي على مجالات التعليم عن بُعد، والصحة، وحقل الذكاء الاصطناعي

ويتضمن برنامج الكفاءات المغربية في الخارج (أكاديمية المغاربة المقيمين في الخارج) على المدى القصير، هدفا آخر يتعلق بتعبئة 100 خبير مغربي في الخارج سنويًا، مع توقيع اتفاقية شراكة مع المركز الوطني للبحث العلمي والتقني يتم بموجبها دمج الخبراء المغاربة في الخارج في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (برامج المنتدى الدولي للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج FINCOME).

ب.5. مجال الاستثمار

لقد وضع المغرب ريادة الاعمال المغاربة المقيمين في الخارج ضمن أولويات تشجيع الدينامية الاستثمارية، من خلال إحداث خلية لتقديم المعلومات والتوجيه، بالإضافة إلى أدوات متخصصة يمكن الاطلاع عليها عبر الإنترنت فضلا عن برامج لدعم إنشاء الشركات.

من جهته، يدأب الاتحاد العام لمقاولات المغرب من خلال هياكله (الاتحادات، واللجان، والجهات، والتمثيليات المؤسسية) على تعزيز وتطوير الشركات وخلق بيئة ملائمة للأعمال. وقد سخر الاتحاد العام لمقاولات المغرب كل طاقاته لتجميع القوى الحية في جهة اقتصادية افتراضية ستكون الجهة الثالثة عشر لاتحاد العام لمقاولات المغرب. وتهدف الجهة الاقتصادية الافتراضية إلى:

- إنشاء منصة لتبادل المعلومات المهنية بين رواد الأعمال المغاربة في العالم ونظرائهم في المغرب.
- ضمان وتسهيل تواصل ولقاء رواد الأعمال المغاربة المقيمين بالخارج مع الفاعلين الاقتصاديين بالمغرب
- إنشاء منصة للانخراط ؛
- خلق منصة للتبادل المهني بين المقاولين المغاربة المقيمين بالخارج ونظرائهم بالمغرب ؛
- تشجيع المستثمرين المغاربة الذين يعيشون بالخارج للتمركز في السوق المغربي ؛
- العمل على تشجيع تصدير المنتوجات المغربية لبلدان الإقامة والتعريف بها عن طريق الديبلوماسية الاقتصادية للمغاربة المقاولين بالعالم ؛
- المساهمة في تطوير المغرب من خلال الترويج له على الصعيد العالمي ؛

تشمل برامج المواكبة تقديم الدعم المباشر لتوجيه المستثمرين المحتملين في مختلف قطاعات الاقتصاد. كما يتضمن البرنامج مساعدة حاملي المشاريع في كل مراحل تنفيذ مشاريعهم، منذ انبثاق الفكرة والتصور الأوليين حتى تحقيق مشروعهم الاستثماري، مع رصد أشكال وصيغ الشراكة التي يمكن إبرامها مع الفاعلين المحليين لتحفيز وتشجيع المغاربة المقيمين في الخارج على المساهمة في تنمية مناطقهم.

لتشجيع المغاربة المقيمين في الخارج على الاستثمار، تم إحداث نظام وخطوط تمويل جذابة. ويتعلق الأمر بآلية الدعم المالي Invest MDM وهو خط التمويل الذي يضمنه صندوق الضمان «تمويلكوم» «TAMWILCOM».

ج. التحديات والإكراهات

رغم أن الجالية المغربية في الخارج تعتبر فاعلا لا محيد عنه في التنمية المستدامة، إلا أن بعض التحديات المرتبطة تحول دون انخراط الجالية بشكل أكبر في التنمية.

ويتعلق الأمر بتحديات يصعب رفعها نظرًا للتشتت الجغرافي للجالية، وعدم تجانسها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

تتضمن هذه التحديات :

- إقامة نظام معالجة معلومات مندمج حول الجالية ونظام تحديثه : الأعداد، وسط الإقامة، نبذة عن الملفات الشخصية والمهارات، الاحتياجات والتطلعات، الانخراط في منظمات غير حكومية، وغيرها من البيانات .
- بناء نماذج للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحديد الأدوار والإنتظارات والاستخدام الأمثل للموارد .
- تعزيز مشاركة الجالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب
- الاستثمار في التدبير المستمر للعلاقات : يتطلب ضمان مساهمة الجالية في التنمية إشراكها وتمكينها وتأهيلها من خلال المرور وجوبا من مأسسة العلاقات بين الحكومة والأفراد / المنظمات .
- دمج الهجرة في الاستراتيجيات القطاعية وخطط التنمية على المستويات الوطنية والجهوية .
- خلق قنوات تواصل عابرة للحدود وتنسيق التدابير والمبادرات التي تقوم بها الدولة، بشكل يتيح للمجتمع المدني التواصل والتعاون مع الجالية، بالإضافة إلى تحسين تصور الجالية بشأن شرعيتها ومصداقيتها .
- تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين في أفق تحقيق فعالية سياسية أكبر وتحقيق حكامة أفضل .

د. الآفـــاق

أقرت خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإعلان نيويورك، ومسودة خطة الهجرة الأفريقية بالمساهمة الإيجابية للجالية في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة .

وتحافظ الجالية على الروابط التي تجمها بالبلد ووقعها الإيجابي الذي يجلوه على سبيل المثال تحويل الأموال، ونقل المعارف والمهارات والتكنولوجيا، والسلوك المواطن والمواطنة والترويج لصورة البلد . ويتعلق الأمر بما يلي :

- إقامة نقاط اتصال أو وكالات للجالية تناط بها مهام تدبير شؤون الجالية والبرامج المواطنة .
- تشجيع الشراكة الدولية وجذب مشاريعهم ومبادراتهم لضمان فعّالية والتزام أكبر للجالية .
- تنفيذ تكوين على المقاربة الحكومية لتحفيز الجالية، بدءًا برسم خريطة حول التوزيع والتخصصات المجالية للجالية (المهارات، الكفاءات، الانتظارات، الاهتمامات، إلخ .) ودعوة مختلف الإدارات لوضع استراتيجيات حول منهجية التواصل مع الجالية، وبناء الثقة وتطوير برامج للالتزام والمنفعة المتبادَلين .
- إجراء أبحاث حول المغاربة المقيمين في الخارج من الجيل الثاني والأجيال الأخيرة الذين يتفاعلون مع البلد بطرق مختلفة عن الجيل الأول من المهاجرين، مع تطوير استجابات سياسية مناسبة واستكشاف طرق لملاءمة التوقعات بشأن قدرات الجالية التي يمكن أن يشاركوا بها لتنمية بلدهم الأصلي .
- اعتماد قانون حول الجنسية المزدوجة للجالية .
- خلق الظروف المواتية لاستقطاب الجالية ورفع معدلات العودة الدائمة، والوقوف عن كثب على برامج العودة لفهم تجارب العائدين من الجالية الذين شكلت عودتهم قصص نجاح للاحتذاء، وبيان العوامل الرئيسية التي ألهمت قراراتهم بالعودة المؤقتة أو الدائمة، واستثمار تلك الخلاصات لتطوير سياسة ومناخ أكثر تحفيزًا وجذبا .
- زيادة الاستثمارات المالية من قبل الجالية، من خلال توفير حماية استثمارية أفضل، تشمل حتى عروض تأمين .
- إنشاء قاعدة بيانات موثوقة عن الجالية، سواء لتحديد حجمها وكفاءاتها وكفاياتها، وتعزيز سبل التواصل والتعاون بين الخبراء في المغرب ونظرائهم من مغاربة العالم .
- تيسير عودة المغاربة المؤهلين الذين يعيشون في الدول المتقدمة من خلال الاستعانة بالتدابير والآليات المؤسساتية المناسبة .
- تعبئة الوزارات الوصية والمختصة لتدبير العلاقات مع مغاربة العالم وتسهيل نقل معارفهم ومداركهم العلمية وتشجيع الاستثمار .
- تطوير الحوار والشراكة جنوب–جنوب وشمال–جنوب لتعزيز تبادل الموارد البشرية والخبرات والمهارات والتكنولوجيا والمعرفة .

هـ. الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (SNIA)

تتوكأ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، التي اعتمدت منذ سنة 2014، على رغبة المغرب في الامتثال لالتزاماته الدولية وأحكام الدستور لعام 2011. وقد تم إعداد هذه الاستراتيجية بناءً على مقاربة تشاركية (السلطات العمومية، السلطات المحلية، المجتمع المدني، الباحثون الجامعيون..). وتقوم هذه الاستراتيجية على تشخيص وضع الهجرة واستوحيت من التجارب الدولية والممارسات الفضلى في مجال الهجرة واللجوء.

وتشمل الاستراتيجية المذكورة جميع الأجانب المتواجدين فوق تراب المملكة المغربية، وتحديداً المهاجرين غير الشرعيين، والمهاجرين الذين تم تسوية وضعيتهم، واللاجئين، وطالبي اللجوء. وتهدف الاستراتيجية إلى ضمان إدماج أفضل للمهاجرين وتدبير أمثل لتدفق المهاجرين إطار سياسة متسقة، متجانسة وشاملة وإنسانية ومسؤولة.

و. إنجازات وإكراهات الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (SNIA)

انتهج المغرب مقاربة قائمة على مباشرة ثلاثة مستويات متزامنة:

- تسوية وضعية المهاجرين في وضعية إقامة غير شرعية؛
- تخويل المهاجرين واللاجئين حق التمتع بالحقوق والاستفادة من الخدمات المرفقية العامة؛
- الارتقاء بالإطارين القانوني والمؤسساتي.

و.1. تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين

سمحت هذه الاستراتيجية التي انتهجتها المملكة بين في عامي 2014 و2017، من خلال عمليتين استثنائيتين، بتسوية الوضعية الإدارية لأكثر من 50 000 مهاجر يقيمون بصفة غير قانونية فوق تراب المملكة. وتنفيذا لتوجيهات جلالة الملك، تم تمديد صلاحية بطاقة الإقامة إلى ثلاث سنوات لطلبات التجديد اعتباراً من يناير 2017.

بالإضافة إلى ذلك، تم في الفترة الممتدة بين 2014 و14 ديسمبر 2021، الاستماع إلى 934 حالة لاجئ و1 363 سوريًا ممن استفادوا من الحماية الدولية في المغرب.

ولم تثن هذه المبادرات الإنسانية السلطات المغربية على مواصلة جهودها في مكافحة الهجرة غير الشرعية، والتي شكلت مناط إشادة على نطاق دولي.

و.2. دمج المهاجرين في مسار الولوج والاستفادة من الخدمات المرفقية العمومية

تأسس ولوج المهاجرين واللاجئين إلى الخدمات المرفقية العمومية على أساس مبادئ العدالة وعدم التمييز بينهم وبين المواطنين المغاربة، بهدف إدماجهم في المجتمع المغربي.

وتتضمن هذه الخدمات على وجه الخصوص:

التربية والثقافة

صار راهنا بمقدور المهاجرين واللاجئين، بصرف النظر عن وضعهم الإداري، تسجيل أطفالهم في المنظومة التعليمية النظامية وغير النظامية بشقيها العمومي والخصوصي. في هذا السياق، يتضمن برنامج « التربية والثقافة » ثلاثة أهداف مرسومة : 1) إدماج المهاجرين واللاجئين في النظام التعليمي الرسمي وغير النظامي؛ 2) تشجيع تنوع الأشكال التعبيرية الثقافية؛ و3) تكوين المهاجرين واللاجئين في اللغة والثقافة المغربيين.

من أجل ضمان تربية مثلى لأطفال المهاجرين واللاجئين، وسعت المبادرة الملكية « مليون محفظة نطاق دعمها الاجتماعي ليشمل أطفال المهاجرين. إضافة إلى هذه الآلية المساعدة التي تتيح فرصة سانحة لتمدرس الأطفال، أتاح برنامج « تيسير » باعتباره آلية تعتمد على تحويلات نقدية مشروطة، ولوج التلاميذ أبناء المهاجرين واللاجئين إلى الخدمات التي تقدمها المطاعم المدرسية، أسوة بزملائهم المغاربة، وذلك تنفيذا للقرار الوزاري رقم 15.161 الصادر في 19 يناير 2019.

وعليه، فقد تم تسجيل 4590 طفلاً مهاجرًا ضمن تلاميذ النظام التعليمي الرسمي برسم السنة الدراسية 2021-2022، وقبلهم 3 959 تلميذا برسم السنة الدراسية 2020-2021.

وتشمل الإجراءات والتدابير الأخرى التي تم اتخاذها لتسجيل أطفال المهاجرين وطالبي اللجوء في المنظومة التعليمية ما يلي:

- دمج التلاميذ المهاجرين المسجلين في نظام المعلومات « مسار » على غرار التلاميذ المغاربة؛

• دعم جمعيات المجتمع المدني لتنزيل مشاريع «العيش المشترك» على مستوى 10 مؤسسات تعليمية رائدة موزعة بين المستويات الابتدائية والإعدادية ومراكز مدرسة الفرصة الثانية E2C في عدة مدن مغربية؛

• تعزيز قدرات موظفي وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني (مديري المدارس، والمعلمين، والمساعدين الاجتماعيين، إلخ) في مجال حماية الأطفال المهاجرين والتبادل التفاعلي بين الثقافات والنوع، بدعم من الهيئات الدولية؛

• وضع دليل لسلاسل القيم (المساواة، والتسامح، وما إلى ذلك) ووضعه بين يدي هيئة التدريس.

• دعم جمعيات المجتمع المدني طوال فترة الأزمة الصحية، من خلال إعداد منظومة للتعليم عن بُعد لفائدة التلاميذ المهاجرين.

تتلخص أهم الإكراهات التي تم رصدها في:

• عدم استقرار المهاجرين واللاجئين يحول دون استمرار أطفالهم في مسار التمدرس على خلفية تلك الحركية المجالية للمهاجرين؛

• عدم استعداد بعض الآباء لتسجيل أطفالهم في المدرسة المغربية على اعتبار أن التمدرس يتذيل ترتيب أولوياتهم؛

• سطوة الحواجز اللغوية التي تقيد أحيانًا التواصل وتحول دون تفاعل المهاجرين مع المغاربة ؛

• ضعف الإلمام أو عدمه بالقوانين والمساطر والمعايير التي تحكم الولوج إلى المدرسة، ونقص التواصل بشأن الإجراءات والتدابير الإدارية الواجب اتباعها.

أما في المجال الثقافي، فقد تم إحراز تقدم على المستويات التالية: 1) دمج البرامج والأنشطة الثقافية والفنية الموجهة للمهاجرين واللاجئين ضمن المحاور التي ترشح لتقديم ملف طلب الاستفادة من الدعم المقدم للجمعيات العاملة في مجال الثقافة؛ 2) إتاحة الفرصة للفنانين الأجانب المقيمين في المغرب للحصول على بطاقة الفنان أو البطاقة المهنية، وبالتالي تمكينهم من ولوج سلس إلى سوق الشغل واستعراض مواهبهم ومهنيتهم في المجال الفني؛ وكذا 3) تخصيص حصيص 10% للأجانب الراغبين في الاستفادة من الحصص والتكوينات التي تقدمها معاهد الموسيقي وفنون الرقص التابعة لوزارة الثقافة.

على الرغم من الجهود المبذولة في إطار هذا البرنامج، إلا أن هناك بعض الإكراهات التي تتعلق أساسا بـ:

• مشكلات لغوية تقيّد أحيانًا التواصل والتفاعل مع المهاجرين.

• المشاركة المحدودة للمهاجرين واللاجئين في برامج دعم الإبداع الثقافي والفني التي يديرها قطاع الثقافة.

• ضعف تردد المهاجرين واللاجئين على الفضاءات الثقافية أو الفنية رغم الجهود المبذولة من قبل وزارة الثقافة.

• نقص في القدرات التدبيرية للعديد من الجمعيات التي تعمل لصالح المهاجرين واللاجئين، خاصة في مجال إدارة مشاريع الشراكة المتعلقة بالهجرة واللجوء.

الشباب والترفيه

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير ممارسة الأنشطة الرياضية والترفيهية في أوساط المهاجرين الشباب وتمكينهم من الاستفادة من البنيات التحتية والبرامج القائمة، من خلال:

• ضمان استفادة أطفال وشباب أسر المهاجرين واللاجئين من برامج التخييم الصيفي التي تنظمها وزارة الشباب والثقافة والتواصل؛

• تيسير ولوج الأطفال والشبان المهاجرين واللاجئين إلى برامج وبنايات وتجهيزات وزارة الشباب والثقافة والتواصل.

• استمرار مراكز حماية الطفولة التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل في اتخاذ تدابير الاستقبال ومواكبة الأطفال غير المصحوبين، بتنسيق وثيق مع السلطات القضائية.

على الرغم من الجهود المبذولة، إلا أن هناك بعض المعيقات المتعلقة بـ:

• نقص المعلومات والتواصل حول برامج وأنشطة الشباب والترفيه على مستوى التراب الوطني؛

• ضعف تفاعل الشباب المهاجرين مع الأنشطة التي تنظمها هياكل الوزارة الوصية مصالحها اللامركزة؛

• ضعف انخراط جمعيات المهاجرين في الأنشطة الترفيهية التي يفتحها أمامهم القطاع المعني دون قيد أو شرط.

صحة المهاجرين

منذ سنوات، تم إطلاق العديد من المبادرات الرامية إلى ضمان حق ولوج المهاجرين إلى خدمات الرعاية الصحية، والتي تشمل بشكل رئيسي:

• تسهيل ولوج المهاجرين واللاجئين إلى جميع البرامج الوطنية للصحة العمومية والرعاية الصحية الأولية والطارئة، بغض النظر عن وضعهم الإداري ووفق نفس الشروط المطبقة على عموم المغاربة. وهكذا، فقد تم تقديم أكثر من 500 213 خدمة طبية ونفسية سنة 2021.

• وضع وتطوير الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة والهجرة 2021-2025، التي تهدف إلى تسهيل وتحسين الولوج إلى خدمات الوقاية والرعاية الصحية والنهوض بصحة المهاجرين بالمغرب.

• مساندة جمعيات المجتمع المدني لتسهيل ولوج المهاجرين إلى خدمات الرعاية الصحية بدعم من هيئات دولية.

• تجديد الاتفاق الموقع سنة 2019 بين المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومؤسسة Nouffissa Pharma 5؛ والذي رصدت له ميزانية أدوية بقيمة 555 350 درهما. وفي عام 2021، تم توفير 153 2 دواء لصالح طالبي اللجوء واللاجئين.

• ولوج الطلبة الأجانب إلى سلة الخدمات العلاجية والطبية التي يضمنها نظام التأمين الاجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة (AMO-étudiant)، ويكفلها منذ إحداثه سنة 2016.

خلال فترة كوفيد-19، تم اعتماد العديد من الخطوات ومباشرة العديد من التدابير، من قبيل:

• التكفل المجاني في المرافق الصحية بالمهاجرين واللاجئين الذين أصيبوا بفيروس كوفيد19؛

• إدراج المهاجرين واللاجئين ضمن الفئات المستهدفة في المخطط الوطني لليقظة والاستجابة لعدوى كوفيد19؛

• دمج فئة المهاجرين واللاجئين في بوابة «صحتي» التي صممتها وزارة الصحة لتوفير المعلومة للجمهور وتوعيته في مجال التربية الصحة والتدابير الوقائية ضد كوفيد19.

• توقيع اتفاقية شراكة بين المجلس الوطني لنقابة الأطباء والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين–المغرب في مايو 2020، تهدف إلى تأمين استشارات في مختلف التخصصات الطبية بما في ذلك علم النفس، ودعم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لإبرام اتفاقيات مع العيادات والمختبرات المغربية. وفي هذا السياق، تم إجراء أكثر من 157 استشارة تخصصية و6 عمليات جراحية.

• استفادة الأجانب المقيمين في المغرب من حملة التلقيح المجاني ضد كوفيد، أسوة بعموم المواطنين المغاربة.

الإكراهات الرئيسية والحواجز التي تعترض الولوج إلى الرعاية الصحية:

• ضعف التردد على المرافق بسبب الخوف من الاعتقال والاقتياد القسري نحو الحدود.

• اللغة (خاصة في حالة المهاجرين الناطقين بالإنجليزية)، والاختلافات الثقافية التي تسبب مشاكل في التواصل وفي تشخيص الأمراض.

• تأثير التنقل المستمر للمهاجرين واللاجئين سلبًا على متابعة مسار الرعاية الصحية واستكمال متابعة الإجراءات المتعلقة بالمساعدة الطبية [113].

سكن المهاجرين

لتعزيز ولوج المهاجرين إلى سكن لائق، فتح المغرب الباب أمام المهاجرين المتمتعين بالتسجيل للمشاركة في برامج السكن الاجتماعي (140 000 درهم) السكن الاقتصادي (250 000 درهم) على نفس النحو الذي يتاح للمواطنين المغاربة. وتُنفّذ أيضًا جهود أخرى

113. تنفيذا للتوجيهات الملكية، أطلق المغرب في عام 2021، مشروع تعميم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، تعميم التغطية الطبية الإجبارية على جميع الفئات الضعيفة بما في ذلك المهاجرين واللاجئين. وهذا من شأنه أن يسمح لهم بالاستفادة من التأمين الذي يغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء.

لضمان استمرارية الجهود المبذَولة. ويشمل ذلك إعداد إرشادات للإسكان الطارئ لصالح المهاجرين في وضع الهشاشة، خاصة الأطفال غير المرافقين والنساء ضحايا العنف، بدعم من الهجرة الدولية. وعلاوة على ذلك، تم تنفيذ العديد من برامج الإسكان الطارئ بواسطة جمعيات المجتمع المدني بدعم من منظمات دولية.

الإكراهات الرئيسية التي تم مواجهتها هي كالتالي:

- غياب البيانات الاجتماعية والاقتصادية حول المهاجرين واللاجئين لتسهيل ولوجهم إلى قروض الإسكان والنظر في إمكانية توسيع اتفاقية «ضمان السكن» لتشملهم ويدخلوا في حظيرتها .
- المحدودية العددية للمؤسسات التي تقدم سكنًا مؤقتًا للمهاجرين.
- غياب هياكل الاستقبال الطارئ للأطفال غير المصحوبين ضحايا شبكات الاتجار في البشر.

المساعدة الاجتماعية والإنسانية

يهدف برنامج «المساعدة الاجتماعية والإنسانية» إلى إدماج المهاجرين واللاجئين في برامج التضامن والتنمية الاجتماعية، خاصة فئة النساء والأطفال وذوي الإعاقة، مع تقديم المساعدة للمهاجرين واللاجئين ضحايا الاتجار بالبشر. وقد حددت الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء هدفين إثنين، هما: 1) تقديم المساعدة القانونية للمهاجرين واللاجئين؛ و2) إدماج المهاجرين في برامج التضامن والتنمية الاجتماعية.

وقد تم إحراز تقدم منذ عام 2014 أتاح تقليص عوامل الهشاشة المرتبطة سببيا بالهجرة. ويتعلق الأمر بما يلي:

- دمج المهاجرين واللاجئين في البرامج الوطنية للمساعدة الاجتماعية، على نحو فتح لهم باب الاستفادة من العديد من الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعاون الوطني (الإيواء، توزيع الملابس ومواد ووسائل النظافة، التكوين المهني...).
- دمج الأطفال المهاجرين، بما فيهم القاصرين غير المصحوبين، في برامج حماية الطفولة.
- دمج المهاجرات واللاجئات في برامج مكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء، وبالتالي تمكينهن من الاستفادة من خدمات مراكز الاستماع والتوجيه والدعم القانوني والنفسي، دون إغفال دعم جمعيات المجتمع المدني.

بالمقابل، تقف بعض العقبات حجر عثرة أمام تقديم المساعدة الاجتماعية والإنسانية: 1) نقص التقارير المرفوعة للإخبار حول الشكاوى المقدمة من قبل المهاجرين واللاجئين، وعن المستفيدين من بينهم من المساعدة القانونية؛ 2) عدم كفاية عدد الشركاء المعنيين بالتدخل لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة لصالح المهاجرين في وضع الهشاشة.

التكوين المهني

يهدف برنامج التكوين المهني، كمحور ضمن إجراءات الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، إلى فتح الفرصة أمام المهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم واللاجئين للمشاركة في برامج التكوين المهني والتأهيل، ودعم تطويرهم لمشاريع مهنية شخصية. وتتوزع الأهداف المتعلقة بهذا المحور بين:

- ضمان ولوج المهاجرين واللاجئين إلى التكوين المهني.
- تسهيل الاندماج المهني للمهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم.

وقد تم إحراز تقدم في هذا الشأن، تمثل في:

- فتح باب الاستفادة في وجه المهاجرين واللاجئين للمشاركة في الدورات التكوينية التي ينظمها مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والتعاون الوطني وقسم الحرف، أسوة بالمواطنين المغاربة.
- تحقيق العديد من المبادرات التي تم تنفيذها بدعم من هيئات دولية، سخرت العديد من الوسائل التحفيزية (تخصيص منح دراسية) وأسهمت في إبرام شراكات مع جمعيات المجتمع المدني.

على الرغم من الجهود المبذولة، يظل عدد المهاجرين واللاجئين الذين استفادوا من التكوين المهني والدعم للاندماج الاجتماعي والمهني دون الأهداف المسطرة.

ويشير الشركاء إلى صعوبات في مواظبة عدد كبير من المستفيدين، لأسباب مالية، فضلا عن حركيتهم بين-مجالية. كما أن طول الزمن المدرسي في بعض الدورات التكوينية التي أعدها مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل أو التعاون الوطني يشكل عاملا مثبطا

لعدد من المهاجرين واللاجئين الذين يعملون ولا يستطيعون تخصيص وقت كافٍ للتكوين. بالإضافة إلى ذلك، يفتقر البرنامج إلى تدابير تشجيعية تحفز متابعة المهاجرين للتكوين.

وأخيراً، يحول غياب الوسائل المناسبة للاستقبال والاستعلام والتوجيه دون التكفل بالمهاجرين وإحالتهم على التكوين المهني.

التشغيل

يهدف برنامج «التشغيل»، كما صيغ في متن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، إلى تسهيل الولوج المنصف للمهاجرين الشرعيين واللاجئين إلى فرص الشغل وتشجيعهم على ريادة الأعمال من خلال إقرار حق المهاجرين في نشاء مقاولات وشركات. في هذا السياق، تم اتخاذ عدة مبادرات، منها :

- فتح إمكانية ولوج المهاجرين المقيمين بشكل قانوني إلى خدمات البحث عن وظائف وخدمات وامتيازات التشغيل الذاتي التي تدعمها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وبرامج دعم التشغيل.
- تيسير إجراءات تأشيرة عقود العمل: إلغاء التفضيل الوطني للمهاجرين المقيمين بشكل نظامي واللاجئين ولأولئك القادمين إلى المغرب في إطار التجمع العائلي، بالإضافة إلى رقمنة إجراءات منح تأشيرات عقود العمل (إطلاق نظام «تأشير» عبر الإنترنت) وفتح شبابيك خدمات القرب.
- دخول القانون رقم 12-19 الذي يحدد شروط العمل والتشغيل للعاملين المنزليين، حيز التنفيذ ابتداء من 2 أكتوبر 2018.
- فتح إمكانية ممارسة الأجانب بعض المهن المنظمة (ممرض، قبالة، طبيب).
- فتح إمكانية تمكين المهاجرين الذين يعيشون في المغرب من بطاقة المهنية «فنان».
- إمكانية حصول المهاجرين واللاجئين على صفة المقاول الذاتي والانخراط في التعاونيات بعد تجديد القانون رقم 12-112 المتعلق بالتعاونيات.

كما تم إحراز تقدم غير هين في مجال تشغيل المهاجرين واللاجئين. ومع ذلك، لا زالت بعض النقائص تعيب هذا المنجز، من قبيل:

- ضعف المعرفة في مجال تشغيل المهاجرين (ملفات المهاجرين وسيرهم الذاتية والقطاعات الواعدة) على المستوى الجهوي.
- الصعوبات الإدارية واللغوية التي تقف عقبة كأداء أمام ولوجهم إلى عمل رسمي.
- نقص الأدوات المرجعية التوجيهية لعموم المهاجرين نحو وكالات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.
- ضعف انخراط القطاع الخاص في تحسين قابلية المهاجرين للتشغيل.
- ضعف إقبال المهاجرين على الخدمات المقدمة من لدن مؤسسات القروض الصغرى لتمويل الأنشطة المدرة للدخل وتأسيس الشركات.

ز. تأهيل الإطار القانوني والمؤسسي

إن تأهيل الإطار التنظيمي والتقليدي يشكل عملية تشارك فيها جهات متعددة وتندرج في إطار سيادة الدولة المغربية واحترام الإجراءات الحكومية والتشريعية والقضائية المتعلقة بعملية إعداد واعتماد النصوص التنظيمية. ومن ثم يمكن تلخيص التقدم الذي تم إحرازه في هذا البرنامج فيما يلي:

- اعتماد القانون رقم 14.27 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر (19 غشت 2016) والنص التنظيمي المتعلق به (21 يونيو 2018) والذي أعقبه تنصيب لجنة التنسيق الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في 23 ماي 2019.
- إعداد النسخ النهائية لمشروعي القانون رقم 66.17 المتعلقين بـ« اللجوء وشروط منحه» ومشروع القانون رقم 72.17 المتعلق بـ« دخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية والهجرة»، في انتظار المصادقة عليها من قبل الأمانة العامة للحكومة وإدراجها خلال مجلس الحكومة؛
- إعداد التقرير الوطني الأول حول الجهود التي تبذلها السلطات في مجال مكافحة الاتجار بالبشر من قبل

اللجنة الوطنية المكلفة بتنسيق التدابير الرامية إلى مكافحة ومنع الاتجار بالبشر؛

• تنظيم رئاسة النيابة العامة دورات ولقاءات تكوينية لفائدة قضاة النيابة العامة من أجل تعزيز قدراتهم في مجال الهجرة وحماية المهاجرين.

أما بالنسبة لإطار النصوص الاعتيادية، وجب التذكير بالأوراش القانونية التالية :

• اعتماد القانون رقم 01-16 الذي يتيح التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 بشأن العمال المهاجرين، في 10 غشت 2016؛

• اعتماد مشروع القانون رقم 22.51 الذي يسمح بالمصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 118 المتعلقة بالمساواة في معاملة المواطنين وغير المواطنين في مجال الضمان الاجتماعي، من قبل مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 24 نونبر 2022؛

• المصادقة سنة 2019 على الاتفاقيات التالية: اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم متعلقة 102 بشأن الحد الأدنى للضمان الاجتماعي، بشأن الحد الأدنى من الضمان الاجتماعي، اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة في العمل لعام 2006 واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين رقم 97 (منقحة).

د. الآفـــــاق

لتحسين ولوج المهاجرين واللاجئين إلى الخدمات المرفقية العمومية، يقترح اتخاذ التدابير التوجيهية التالية:

• توسيع تمثيل الجهات الرئيسية في برنامج الإسكان وعقد اجتماعات فنية لتحديد التدابير التي يمكن أن تسهل ولوج المهاجرين إلى السكن.

• تفعيل الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة والهجرة على المستوى الجهوي بدعم من الشركاء الوطنيين والدوليين.

• الانكباب على قضية الإيواء المؤقت والإيواء الطارئ الآمن والمتناسب (خاصة بالنسبة لضحايا الاتجار والأطفال الغير المرافقين).

• تطوير آلية دائمة للمساعدة الاجتماعية والإنسانية مع مراعاة تطورات تدفقات الهجرة والاحتياجات الخاصة بالمهاجرين واللاجئين عند الأزمات.

• إشراك الجهات والجماعات الترابية في الحماية الاجتماعية للمهاجرين.

• تعزيز التواصل والتوعية وتكييف أنظمة ووحدات التكوين في مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والتعاون الوطني وغيرها لتلبية احتياجات وقيود المهاجرين واللاجئين.

• استكمال تكييف الإطار التنظيمي والاتفاقي وفقًا للسياسة الوطنية للهجرة واللجوء.

• متابعة تكييف الخدمات الأساسية لفائدة المهاجرين واللاجئين.

• تحسين آليات الاستقبال والتوجيه والإشارة إلى الهياكل ذات الطابع الاجتماعي.

• تعزيز الشراكات مع الجماعات المحلية لضمان التزامها ومساهمتها في تدبير قضايا الهجرة على المستوى الترابي؛

• مواصلة توعية القطاع الخاص بشأن مشاركته لتعزيز تشغيل المهاجرين واللاجئين؛

• تعزيز آليات التنسيق والإشارة بين فاعلي التكوين المهني وفاعلي التشغيل لضمان توجيه ومتابعة مناسبين؛

• تعزيز قدرات المؤسسات والجمعيات وباقي فعاليات المجتمع المدني في مجال مواكبة ومرافقة المهاجرين في مجال التشغيل والتشغيل الذاتي؛

• تشجيع إحداث آليات المواكبة البعدية لإنشاء المقاولة لضمان استدامة الأنشطة المدرة للدخل التي يديرها ويسيرها المهاجرون واللاجئون؛

• دراسة آليات وخطوط التمويل الجديدة، الممكنة والمتناسبة مع المهاجرين واللاجئين حاملي المشاريع.

الفصل الثالث عشر: السكنى والولوج إلى الخدمات الأساسية والبيئة

شهد المغرب في السنوات الأخيرة، تسارعًا وزيادة في مسار التمدن، على نحو ازداد معه الضغط على البنية التحتية والخدمات الحضرية.

كما كان ضمن نتائج هذه التمدن ظهور أحياء غير منظمة في ضواحي المدن الكبرى، تفتقر غالبًا لخدمات المياه الصالحة للشرب والتغطية بنظام الصرف الصحي أو الربط الكهربائي.

في الوقت نفسه، حقق المغرب تقدمًا كبيرًا في مجال توفير الخدمات الأساسية مثل الربط المنزلي بالكهرباء والماء الصالح للشرب وتعميم التغطية بشبكات الصرف الصحي.

ومع ذلك، تظل التفاوتات قائمة بين المناطق الحضرية والقروية، حيث يظل ولوج هذه الأخيرة في الكثير من الأحيان، خاصة في المناطق الجبلية أو الصحراوية.

كما يواجه المغرب تحديات بيئية مهمة، كظاهرة التصحر، وتلوث الهواء والمياه، وتدهور التربة، وتدبير النفايات. لذا، وضع المغرب سياسات بيئية للتصدي لهذه المشكلات، بما في ذلك تعزيز الطاقات المتجددة، وتحسين تدبير النفايات، ووضع وتنزيل برامج للحفاظ على التنوع البيولوجي.

أولا: الوضع الراهن لقطاع السكنى

تتشكل حظيرة السكن بالمغرب من حوالي 8.86 مليون وحدة سكنية، حيث يتواجد ما يزيد عن ثلثيها في المناطق الحضرية (69.8%). وتمثل الأسر المالكة لمساكنها نسبة 74.8%، بينما تبلغ نسبة الأسر المكترية 15.7%. ويبلغ متوسط الغرف في كل مسكن حوالي 3.0، مع كثافة سكانية تبلغ 1.4 شخصا لكل غرفة.

وفقًا لمعطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، بلغت حظيرة السكن في المغرب 8.86 مليون وحدة سكنية، 6.19 مليون منها متواجدة بالوسط الحضري، (69.8%)، مقابل 2.68 مليون في الوسط القروي (30.2%). وتمثل المساكن المأهولة 79.8% من الحظيرة الوطنية (7.07 مليون وحدة)، بينما تبلغ نسبة المساكن الفارغة 1.09) 12.3% مليون وحدة)، في حين تشكل المساكن الثانوية أو الموسمية 706.1) ،8.0% ألف وحدة). في المناطق الحضرية، تمثل هذه النسب على التوالي 74.8%، و15.9%، و9.3%.

الرسم 23 : توزيع حظيرة السكن حسب نوع المساكن ووسط الإقامة (بـ%) برسم سنة 2014

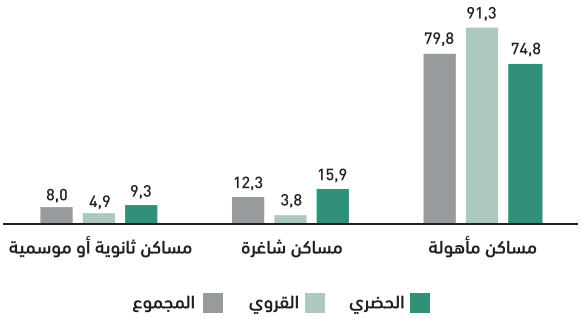

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء الوطني للسكان والسكنى 2014.

أ. خصائص السكن

في عام 2021[114]، أظهر توزيع المساكن حسب نوعها أن 63.7%منها هي من صنف المنزل المغربية التقليدية، و13.1% عبارة عن شقق، و1.8% عبارة عن فيلات، في حين 3.7% تندرج ضمن نمط السكن البدائي / مدن الصفيح أو السكن القروي.

من حيث وسط الإقامة، يعتبر 95.8% من المساكن الحضرية قديمة، بينما يُعتبر الباقي من النمط السكن البدائي / مدن الصفيح أو السكن القروي (4.2%). في المناطق القروية، على الرغم من أن النوع السائد للمساكن هو «المسكن القروي» بنسبة 55.9%، إلا أن هناك نسبة مهمة من نمط المنازل المغربية (39.1%). بينما تمثل الفيلات والشقق أقل من 1%.

114. المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول التشغيل، 2021.

الجدول 13 : الإسكان حسب النوع (بالنسبة المئوية) حسب وسط الإقامة في عام 2021

صنف المسكن	حضري	قروي	المجموع
فيلا أو طابق فيلا	2,5	0,1	1,8
شقة	18,8	0,2	13,1
منزل تقليدي مغربي	74,5	39,1	63,7
منزل صفيحي أو سطحي	3,3	4,6	3,7
مسكن قروي	0,8	55,9	17,7
أخرى	0,1	0,1	0,1
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للتشغيل 2021.

تشكل المساكن المأهولة 79,8% من هذه الحظيرة، أما المساكن الفارغة فتمثل 12,2%، في حين تشكل المساكن الثانوية والموسمية 8%.

يتميز الوسط القروي بهيمنة المساكن المأهولة وذلك بنسبة 91,3% مقابل 74,8% في الوسط الحضري.

من ناحية أخرى، يبين توزيع الأسر حسب نوع السكن في الوسط القروي انخفاضا في نسبة المساكن القروية حيث انتقلت من 72,8% سنة 2004 إلى 64٪ سنة 2014، كما يظهر ارتفاعا في نسبة المنازل المغربية العصرية من 13,6% إلى 25,9%.

التوزيع حسب نوع المساكن المأهولة في الوسط الحضري زيادة في نسبة المنازل المغربية العصرية حيث انتقلت من 62,6% سنة 2004 إلى 65% سنة 2014، وأيضا في نسبة الشقق حيث انتقلت من 12,4% سنة 2004 إلى 17,5% سنة 2014.

كما يظهر أن هناك انخفاضا في نسبة المنازل المغربية التقليدية حيث انتقلت من 8,1% إلى 5,5%، وأيضا في نسبة السكن البدائي أو مدن الصفيح من 8,2% إلى 5,2%.

وفقًا لنتائج البحث الوطني للتشغيل لعام 2021، تمثل الأسر المالكة لمساكنها قرابة 74.8%، متجاوزة بذلك خمس مرات تقريبًا نسبة الأسر المكترية (15.7%).

وحسب وسط الإقامة، تمتلك 67% من الأسر الحضرية منازلها، بينما تبلغ نسبة المكترين 22%. أما فيما يخص المناطق القروية، 92.2% من الأسر هم مالكين لمنازلهم في مقابل 1.3% مكترين.

يُظهر توزيع المنازل حسب عُمرها أن 20.5% من حظيرة المساكن لم تتجاوز بعدُ عشر سنوات (21.2% في المجال الحضري و19.2% في المناطق القروية)، بينما تبلغ نسبة المساكن التي يتجاوز عمرها 50 عامًا 19.8% 30.5%) في المناطق القروية و14.2% في المجال الحضري).

في المناطق الحضرية، تظهر المعطيات الإحصائية المتعلقة بعمر السكن أن واحدة من كل خمس وحدات سكنية حضرية (21.2%) تم بناؤها خلال الفترة ما بين 2004-2014، وأن حوالي 24% من المساكن تتراوح أعمارها بين 10 أعوام وأقل من 20 عامًا.

معظم المساكن (40.6%) هي مساكن متقادمة تتراوح أعمارها بين 20 و50 عامًا، في حين أن جزءًا كبيرًا (14.2%) يتكون من مباني يزيد عمرها عن 50 عامًا.

علاوة على ذلك، يبلغ متوسط عدد الغرف المأهولة لكل أسرة 3.0 غرف. وحسب منطقة السكن، يبلغ هذا المؤشر حوالي 2.9 غرفة في الوسط الحضري و3.1 غرفة في الوسط القروي.

ويبلغ متوسط معدل شغل هذه الغرف وإعمارها (أي متوسط عدد الأشخاص في كل غرفة وكثافة شاغلي مكان الإقامة)، حوالي 1.6 في المناطق القروية و1.3 في المدن، أي ما يعادل 1.4 على المستوى الوطني.

ب. السكن غير اللائق (دور الصفيح والسكن البدائي)

في جميع أنحاء المغرب، شكل السكن من نوع « السكن العشوائي أو السكن البدائي » الشكل الذي هدد لفترة طويلة التراث الحضري والمعماري، والذي أسهمت ظاهرة النزوح القروي في انتشاره واستشرائه.

وفي سنة 2014، بلغت دور الصفيح المأهولة 864 306 وحدة سكنية بالمغرب، منها 312 230) 75,1% وحدة) بالوسط الحضري و552 76) 24,9% وحدة) بالوسط القروي.

وكانت تبلغ نسبة الأسر المقيمة في مساكن من نوع «السكن الصفيحي أو السكن البدائي» 4.5% من إجمالي الأسر في عام 2014، أي 261 329 أسرة، منها 807 250 أسرة (5.2%) في المناطق الحضرية و454 78 أسرة (3.1%) في المناطق القروية.

ج. الطلب على وحدات السكن

لتحديد طلبات الأسر الحضرية والقروية في مجال السكن، قامت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة لأول مرة سنة 2015 بإجراء بحث وطني حول الطلب على السكن.

يشار إلى أن تلك الطلبات لا تتعلق بحاجات إلى وحدات سكنية، ولكنها تعبر عن استعداد الأفراد لاقتناء سكن جديد.

وقد كشف هذا البحث على أن عدد طلبات السكن على المستوى الوطني بلغ 1.572 مليون وحدة، موزعة بين 1.36 مليون وحدة (87%) في المناطق الحضرية و213.1 ألف وحدة (13%) في المناطق القروية.

وتجذب خمس جهات رئيسية لوحدها ما يقرب من 77.8% من الطلب الإجمالي على وحدات السكن المعبر عنه، وهي الدار البيضاء–سطات (30.4%)، مراكش–آسفي (16.2%)، الرباط–سلا–القنيطرة (11.3%)، طنجة–تطوان–الحسيمة (10.5%)، وفاس–مكناس (9.4%).

وقد اتضح من خلال ذات النتائج أن أكثر من 86.5% من الأشخاص يختارون شراء العقارات، و13.3% فقط من الأشخاص يختارون الكراء.

في المناطق الحضرية، يهيمن الطلب على السكن الأساسي بنسبة 93%، ويمثل الطلب على السكن الثانوي 4% فقط مقابل 3% مخصص للاستثمار. وفي المناطق القروية تبلغ نسبة السكن المطلوب كسكن أساسي 85% مقابل 9% مخصص للاستثمار و6% للسكن الثانوي.

تمثل الطلبات الفورية (خلال عام واحد) 78% من الطلب الإجمالي المعبر عنه، في حين تمثل الطلبات المؤجلة (على مدى 5 سنوات) 22%، مما يظهر تفضيلا للمساكن المبنية بنسبة 83%، مقابل 17% يوثرون القطع الأرضية في أفق تشييد مسكن فوقها.

علاوة على ذلك، فإن 45% من طالبي السكن يختارون الشقق، و34% المنازل المغربية الحديثة، و17.2% القطع الأرضية، و1.3% من صنف الفيلات.

أما بالنسبة لمساحة العقار، فتتراوح بين 50 و100 متر مربع بالنسبة لـ 80% من المساكن المبنية المطلوبة، بينما تتراوح المساحة بالنسبة لـ 42% من القطع الأرضية المطلوبة بمساحات تتراوح بين 80 و100 متر مربع.

يظهر البحث أيضا أن 40.6% من الأشخاص يرغبون في اقتناء عقار تتراوح قيمته بين 000 140 و000 250 درهما، وأن 74.3% من الأشخاص يعتزمون اختيار تمويل مؤجل مع دفع تسبيق نقدي، بينما يفضل 20,6٪ دفع مبلغ العقار بالكامل.

إضافة إلى ذلك، يفضل 80% من الأشخاص شراء منزل جاهز للسكن، بينما يختار فقط 12% شراء عقار على التصميم.

فيما يتعلق بالمرافق المطلوبة، يتصدر سلم الأولويات التي يسطرها الأشخاص في المناطق الحضرية ويشترطونها وجود مؤسسات تعليمية (60%) ومؤسسات صحية (47%)، يليها القرب من الأسواق/المحلات التجارية (45%) ووسائل النقل العمومية (42%).

أما في المناطق القروية، تنصب اهتمامات الأشخاص ذات الأولوية على المؤسسات التعليمية (65%) والمؤسسات الصحية (59%)، تليها وسائل النقل العمومية (54%) والأسواق/الدكاكين (32%).

ثانيا: الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية

بلغ معدل الربط الكهربائي نسبة 98.5% على المستوى الوطني. وبلغ معدل الولوج للماء الصالح للشرب 98.5%، 86.3% على المستوى الوطني.

وتبلغ المساكن التي تم ربطها بشبكة التطهير السائل ما يقرب من 58.9%.

في سنة 2019، بلغ ولوج الأسر إلى الكهرباء على المستوى الوطني 98.5%. فبالنسبة للمناطق الحضرية،

يبلغ الولوج إلى الكهرباء تقريبًا (99.5%). وتم تدارك العجز في المناطق القروية حيث بلغت هذه النسبة 96.5% للأسر القروية.

أما بالنسبة للولوج إلى شبكة الماء الصالح للشرب، فقد ارتفعت نسبة الأسر المستفيدة من 61.5% إلى 86.3% بين عامي 1999 و2019. وفي المناطق القروية ارتفعت هذه النسبة من 15.5% إلى 61.0% خلال نفس الفترة، وقد تم تعميم الولوج في المناطق الحضرية وانتقل من 92.4% إلى 98%.

فيما يتعلق بتصريف المياه العادمة، يُظهر تحليل المعطيات الإحصائية الأخيرة لسنة 2014 أن 58.9% من الأسر تقطن في مساكن مرتبطة بشبكة التطهير السائل (88.2% في المناطق الحضرية و2.9% في المناطق القروية). أما بالنسبة للأسر غير المرتبطة بهذه الشبكة والتي تقوم بتصريف مياهها الصحية في خزان للصرف الصحي، فتبلغ نسبتها (9.6% 23.2% في المناطق الحضرية مقارنة بـ 49.2% في المناطق القروية). ويقدر إجمالي عدد الأسر التي تتمتع بإمكانية الولوج للتطهير السائل المحسن بنحو (97.8% 82.1٪ في المناطق الحضرية مقابل 52.1% في المناطق القروية).

أما فيما يتعلق بالصرف الصحي الصلب، فإن 94.9% من الأسر الحضرية تتخلص من نفاياتها المنزلية بالاعتماد على خدمات المصالح الجماعية (حاويات القمامة البلدية أو شاحناتها أو شاحنات التي تعبئها شركات التدبير المفوض). بينما تبلغ هذه النسبة في المناطق القروية 8.7% فقط.

ثالثا: الاستراتيجيات والتدابير والإكراهات والتحديات

يعتبر الولوج للسكن اللائق حق دستوريا يضمن الكرامة ويساهم في التماسك الاجتماعي للمواطنين. ومن ثمة، بات قطاع الإسكان قطاعًا اجتماعيًا في جوهره.

وقد عملت السياسات العمومية للإسكان دوما على تحقيق التوازن بين عروض السكن ومستوى الطلب، مع القضاء على جميع مظاهر السكن غير اللائق.

وهكذا، تم وفق مقاربة تدريجية، خفض العجز التراكمي في السكن الذي كان 840 000 وحدة في عام 2011 إلى 400 000 وحدة في عام 2016 ثم إلى 368 300 في عام 2021. ولتقليص هذا العجز، تواصل الحكومة جهودها من خلال المحورين التاليين:

- الحد من السكن غير اللائق وتحسين البيئة الحاضنة للأسر الهشة؛
- تنويع العرض السكني بشكل يستجيب لحاجات ومستويات مختلف فئات المجتمع.

أ. الحد من السكن غير اللائق

إن ظروف العيش الهشة التي تسود السكن غير اللائق بالإضافة إلى المخاطر التي تتربص بالأسر التي تعيش في مباني الآيلة للسقوط هي عوامل أساسية لتوجيه السلطات العمومية نحو الاستثمار في عدة برامج واسعة النطاق:

برنامج «مدن بدون صفيح» (VSB): تم إطلاق هذا البرنامج عام 2004، بهدف القضاء على دور الصفيح في 85 مدينة وتجمع حضري لصالح 966 433 أسرة.

ومنذ إطلاقه وحتى عام 2022، وصلت نسبة إنجاز البرنامج إلى 73% مع إعلان 59 مدينة بدون صفيح.

يشار إلى أن ما يقارب 70% من دور الصفيح تتركز في كل من مدن تمارة، الدار البيضاء، مراكش، سلا، كرسيف، العرائش والصخيرات [115].

ب. برنامج تأهيل الأنسجة والمباني الآيلة للسقوط

تم تسليط الضوء على ظاهرة المباني الآيلة للسقوط منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إذ أظهر الإحصاء العام للسكان والسكنى الذي أجري عام 2014 عن وجود 43 697 مبنى آيل للسقوط على المستوى الوطني، تقطنها 84 148 أسرة، 42.5% منها تتركز في المدن العتيقة.

وفي الفترة ما بين 2012 و2019، أطلقت الوزارة 42 عملية لفائدة 37,889 أسرة.

115. اليومية الاقتصادية الصادرة بالفرنسية «ليكونوميست»، الصادرة في 15 يونيو 2022.

ويشير الجرد الأخير لسنة 2022 إلى أن عدد المباني المعنية يقدر بنحو 350 41 وحدة سكنية تقطنها 068 76 أسرة بتكلفة ترميم إجمالية تبلغ 5.85 مليار درهم.

ومع ذلك، ونظرا للتعقيدات الذي تطبع الظاهرة وكذا التدخلات، صدر القانون الجديد 94-12، والذي يهدف إلى:

- تعريف مفهوم البنايات الآيلة للسقوط ؛
- تحديد مسؤوليات كل المتدخلين؛
- إحداث الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة إلى السقوط.

ج. تنويع عروض السكن

على مدى العقود الماضية، قام المغرب بتنفيذ برامج إسكان كبرى تهدف إلى تسهيل الولوج إلى المِلكية من خلال اتخاذ العديد من التدابير: تدابير ضريبية محفزة، تحديد سقف سعر لبيع السكن الاجتماعي، إحداث مراكز حضرية جديدة، وإنشاء مدن جديدة وتعبئة العقار العمومي وإحداث آليات وخطوط التمويل والضمان.

وقد أثرت هذه الاستراتيجية بشكل ملموس على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، ومكنت من الحد من العجز في الإسكان، وتحسين إطار سكن وعيش الأسر، وحفز انخراط ومشاركة القطاع الخاص في مجموعة من البرامج.

برنامج «السكن منخفض التكلفة» (140 ألف درهم)

خصص هذا البرنامج للأسر ذات الدخل المنخفض، ويستهدف في المقام الأول الأسر التي تعتمر مساكن آيلة للسقوط ودور الصفيح، وكذا الأسر التي يقل دخلها أو يساوي ضعف الحد الأدنى للأجور. كما يهدف إلى تطوير نشاط المنعشين العقاريين الصغار وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنشاء هذا النوع من السكن. وحتى متم شهر نونبر 2022، بلغ عدد اتفاقيات البرنامج 82 اتفاقية لبناء 010 40 وحدة سكنية.

برنامج «السكن الاجتماعي» (بقيمة 250 ألف درهم)

تم إطلاق برنامج «السكن الاجتماعي بقيمة 250 ألف درهم» في المغرب عام 2010. ويهدف هذا المنتوج السكني إلى توفير السكن للأسر ذات الدخل المنخفض بأسعار معقولة. كما يروم البرنامج بناء وبيع مساكن جديدة بسعر مناسب قدره 250 ألف درهم (حوالي 23 ألف يورو). وقد توج هذا البرنامج بتوقيع 507 1 اتفاقية ترمي إلى بناء 543 107 2 وحدة سكنية.

وتشرف وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة على تنفيذ البرنامج، بتعاون مع المنعشين العقاريين من القطاع الخاص، الذين يتم انتقاؤهم بالاحتكام إلى قدرتهم على توفير السكن بأسعار معقولة دون أن يكون الأمر مدعاة لإغفال معايير السلامة والجودة.

برنامج السكن الموجه للطبقة المتوسطة

يرمي هذا البرنامج إلى تسهيل ولوج الطبقات المتوسطة إلى المِلكية العقارية وحيازة عقارات مع الاستفادة من إعفاءات ضريبية لصالح المشتري. وإلى غاية يونيو 2022، مكن هذا المخطط من برمجة 328 11 وحدة سكنية، منها 253 حازت شهادة المطابقة و122 2 في طور الاستكمال.

ومن المؤكد أن البرامج الاجتماعية التي تم إطلاقها مكنت الأسر الفقيرة والهشة من الولوج إلى الملكية وصفة مالك وتحسين ظروفها ومحيط عيشها. إلا أن الإجراءات التحفيزية الضريبية لصالح هذه البرامج انتهت في عام 2020. ومستقبلا، سيكون بوسع الراغبين في اقتناء سكن الحصول على دعم مالي مباشر تم تحديد سقفه في قانون المالية برسم السنة المالية 2023.

بالإضافة إلى ذلك، أطلقت قطاع الإسكان وسياسة المدينة مؤخرًا حوارًا وطنيًا حول الإسكان والسياسة الحضرية لتحديد الطرق والوسائل الكفيلة بإرساء نموذج جديد لتهيئة المدينة والرفع من مستوى الجودة المشهدية والمعمارية، انسجاما مع فلسفة النموذج التنموي الجديد ذات الصلة بالتعمير والإسكان.

علاوة على ذلك، تم توسيع نطاق الاستفادة من برامج السكن لصالح الفئات الهشة الأخرى، مثل المهاجرين

واللاجئين في وضعية قانونية، وتم دمج هذا الإجراء في إطار الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.

رابعا: برنامج الولوج إلى خدمات البنية التحتية الأساسية

تشكل خدمات البنية التحتية الأساسية عاملاً أساسياً في تحسين الظروف المعيشية للسكان. على الرغم من أن هذه الخدمات الأساسية (البنية التحتية للنقل، والكهرباء، والولوج إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي السائل) معممة تقريبًا في المناطق الحضرية، إلا أن المناطق القروية، لا سيما ذات الكثافة السكانية المنخفضة والمساكن المتناثرة، لا تزال تعاني من ضعف الولوج إلى هذه الخدمات على الرغم من الجهود المبذولة.

أ. الولوج إلى البنية التحتية الطرقية

مكّنت التحسينات التي أدخلت على البنية التحتية للطرق القروية ما يقرب من 80% من سكان القرى من الوصول بسهولة إلى الطرق، بعد أن كانت النسبة لا تتجاوز 34% في عام 1995.

وتعكس برامج فك العزلة عن العالم القروي التي تم إطلاقها منذ عام 1995 التزام الدولة بضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة لكامل التراب الوطني وتحسين الظروف المعيشية لسكان القرى.

بفضل البرامج المتعاقبة، الأول (1995-2005) والثاني (2006-2016) البرنامج الوطني للطرق القروية (PNRR) وكذلك برنامج التأهيل الترابي (PMAT)، تم بناء أو إعادة تأهيل ما يقرب من 25 000 كيلومتر من الطرق القروية.

وهكذا، فقد تم رفع من ولوجية الدواوير وساكنتها وصار ما يقرب من 80% من سكان القرى يعيشون الآن على بعد أقل من كيلومتر واحد من الشبكة الطرقية، بعد ان كان معدل تلك المسافة خلال سنة 1995 لا يتجاوز 34%[116].

ومن حيث الآفاق، وضع المغرب مخططا للطرق في أفق 2035 مع نشر برنامج طموح لتحديث شبكة الطرق.

ويتضمن هذا المشروع، على الخصوص، تهيئة 45 ألف كلم من الطرق القروية.

لقد تم إحراز تقدم كبير في مجال البنية التحتية الطرقية في المناطق القروية.

إلا أن إشكالية التنسيق بين برامج غير متجانسة تهم فك العزلة عن العالم القروي تظل قائمة بسبب تعدد الجهات المعنية (وزارة التجهيز، وزارة الفلاحة والصيد البحري، الوكالة الوطنية للمياه والغابات والجماعات المحلية)، بالإضافة إلى إشكالية تمويل وصيانة المشاريع المنجزة، مما يهدد استدامة وبقاء البنية التحتية المنجزة بالجماعات المحلية التي تعاني من محدودية الموارد المالية.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يوازي مسار تحسين الشبكة الطرقية اتخاذ تدابير تنظيمية تتعلق بتحسين وتجويد نشاط النقل الطرقي في المناطق القروية ووسائله.

في هذا الصدد، يتضح أن النقل المزدوج هو النمط الأكثر شيوعا بالعالم القروي، ويقتضي تبعا لذلك تنظيم وتنشيط هذا النشاط وتحسين الخدمات وسلامة الطرق.

في هذا السياق، قامت وزارة التجهيز والنقل بصياغة دفتر تحملات بشأن استغلال حافلات النقل المزدوج في المناطق القروية، وتم التنصيص على عدد من التدابير وتحديد فترة انتقالية لتمكين ممتهني النقل السري من تسوية وضعيتهم.

كما تتجه هذه الإجراءات نحو الاستجابة لمطالب الساكنة القروية في مجال النقل، وتتماشى مع توجيهات البرنامج الحكومي، الذي يجعل من العالم القروي أحد أبرز الجوانب التي تتأسس عليها السياسة التنموية للمملكة.

116. المصدر: وزارة التجهيز والماء.

ب. الولوج إلى مياه الشرب وخدمات التطهير السائل

مكنت الجهود المبذولة من تعميم الولوج إلى مياه الشرب في المناطق الحضرية.

وفي المناطق القروية، شهد معدل الولوج إلى مياه الشرب تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، ليبلغ 98.2% سنة 2021[117].

ومن أجل تأمين التزود بالمياه الصالحة للشرب، خاصة في الأحواض الأكثر تضررا من العجز المائي بسبب توالي سنوات الجفاف، وضعت الحكومة برنامجا عاجلا للأولويات يهدف إلى تسريع الاستثمارات في قطاع المياه في أفق 2027.

فيما يتعلق بالصرف الصحي، ولتدارك التأخر المسجل في هذا المجال، تم سنة 2006 إعداد البرنامج الوطني للصرف الصحي السائل لتجهيز 330 مدينة ومركز حضري لفائدة ساكنة يبلغ تعدادها 10 ملايين نسمة. لاستدراك التأخير المسجل بالمناطق القروية بسبب بنية السكن وتشتته أيضا، تم تطوير البرنامج الوطني للتطهير في الوسط القروي (PNAR) لخدمة 32 000 دوار في 1 300 بلدية.

وبهدف تعزيز التدبير المندمج لخدمات الصرف الصحي، أطلق المغرب في عام ، في إطار تشاركي، البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج ومعالجة المياه العادمة (PNAM) الذي يشكل توليفة جامعة بين البرنامج الوطني للتطهير السائل (PNA) والبرنامج الوطني للتطهير (في المناطق القروية. ويهدف البرنامج الوطني للمياه إلى تحسين نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي على مستوى المدن وعلى مستوى المراكز القروية، فضلا عن تشجيع تنقية المياه العادمة وإعادة استخدامها، وخاصة في ري المساحات الخضراء وملاعب الغولف.

وفي هذا السياق، تم تنفيذ عدة مشاريع في 415 بلدية بشراكة مع الفاعلين (الجماعات، الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والخواص المكلفين بالتدبير المفوض). وقد مكنت هذه الإنجازات من تحقيق نسبة ربط بشبكة الصرف الصحي السائل بنهاية عام 2021 تبلغ 82.5%، ومستوى تنقية مياه الصرف الصحي بلغ حوالي 56.2% (مقارنة بـ 7% عام 2006)، فضلا عن إعادة استخدام يقارب 24 مليون مترا مكعبا سنويا من المياه العادمة المعالجة بشكل أساسي في سقي ملاعب الغولف والمساحات الخضراء فضلا عن الاستخدامات الصناعية.

وقد تمت مراجعة أهداف الخطة الوطنية لتدبير المياه (PNAM) حتى عام 2040 على النحو التالي:

- مواصلة ضخ الاستثمارات ذات الصلة على مستوى المدن والمراكز الحضرية لتحقيق معدلات الربط ومحاربة التلوث الناتج عن المياه العادمة بنسبة 100% في الوسط الحضري.
- تجهيز 1 207 مركزًا ومقرات جماعات، بأنظمة الصرف الصحي السائل لتحقيق معدل ربط بشبكة التطهير بنسبة 80% ومحاربة التلوث الناتج عن المياه العادمة إلى أقل من 60%.
- تعبئة كميات مياه الصرف الصحي المعالجة بمقدار 573 مليون مترا مكعبا سنويًا.

ج. النفايات المنزلية والنفايات المماثلة

ترتب عن التوسع الحضري تزايد حجم النفايات الصلبة، التي تكرس عمليات جمعها وإخلائها ومحاولات التخلص منها أوجه قصور رئيسية بسبب حجمها والإحجام عن جمعها عند انتشارها في مطارح عشوائية بأحياء غير لائقة.

وقد بذلت جهود جبارة لمواجهة هذا الوضع من خلال إطلاق البرنامج الوطني للنفايات المنزلية في سنة 2008 والذي يغطي الفترة من 2008 إلى 2022.

ويستهدف هذا البرنامج تعويض نقص الوسائل المعبأة في قطاع تدبير النفايات من خلال تخصيص ميزانية قدرها 40 مليار درهم.

117. المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

ويشمل البرنامج جميع مدن المغرب دون استثناء، كما يمتد على مدى 15 عامًا بهدف تحسين جودة حياة المواطنين.

وعلى المدى الطويل، يرمي هذا البرنامج أيضًا إلى تعميم جمع النفايات بطريقة مهنية، ومعالجة النفايات المنزلية، والحد من المشاكل الناجمة عن المطارح غير المراقبة من خلال النهوض بتدبير منظم للنفايات من خلال التدبير المفوض وداخل مطارح مراقبة، مع تطوير سلسلة التصنيف وإعادة التدوير والتثمين.

وقد ساهم هذا البرنامج في تحقيق تقدم كبير في المغرب في مجال تدبير النفايات المنزلية والمماثلة.

وهكذا، فقد شهد معدل جمع النفايات بمهنية واحترافية تطورًا مهما، حيث انتقل من 44% في سنة 2008 إلى 96% في سنة 2020 [118]، وبذلك تجاوز الهدف المتوخى لعام 2020 البالغ 90%. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدل طمر النفايات في مطرح مراقب من 11% في عام 2008 إلى حوالي 63% في عام 2020 [119]. كما سُجّل معدل إعادة التدوير 10% مقابل 6% فقط في عام 2015، وذلك بفضل جهود السلطات المحلية ودعم وزارة الداخلية ووزارة البيئة.

د. الكهربة القروية

نجح المغرب في كهربة ما يقرب من 99,86% من المساكن في المناطق القروية، وهو ما يغطي أكثر من 12,8 مليون شخص في أكثر من 41 ألف قرية.

انخرط المغرب، في إطار مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية، في ورش الكهربة القروية الشاملة منذ ثمانينات القرن الماضي، أولاً من خلال البرامج الوطنية للكهربة القروية (PNER) الأول والثاني، ثم في عام 1996 من خلال إطلاق برنامج الكهربة القروية الشاملة (PERG) الذي امتد على أربع فترات.

شهد برنامج الكهربة القروية الشاملة نجاحًا كبيرًا بفضل طابعه الشامل ونمط تمويله التشاركي. حتى نهاية عام 2022، سمح هذا البرنامج بتوصيل الكهرباء إلى 649 41 قرية، مما أتاح الولوج إلى الكهرباء لفائدة 105 154 2 أسرة (أكثر من 12.8 مليون نسمة). وبذلك ارتفع معدل الكهربة القروية إلى 99.86%، في حين لم يكن يتجاوز 18% فقط سنة 1995.

شجع برنامج الكهربة القروية الشاملة، منذ انطلاقه، على تثبيت أكثر من 19 ألف لوحة شمسية وفق تقنية الكهربة اللامركزية على مستوى 900 قرية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

الرسم 24 : تطور معدل كهربة العالم القروي من سنة 1995 حتى سنة 2022

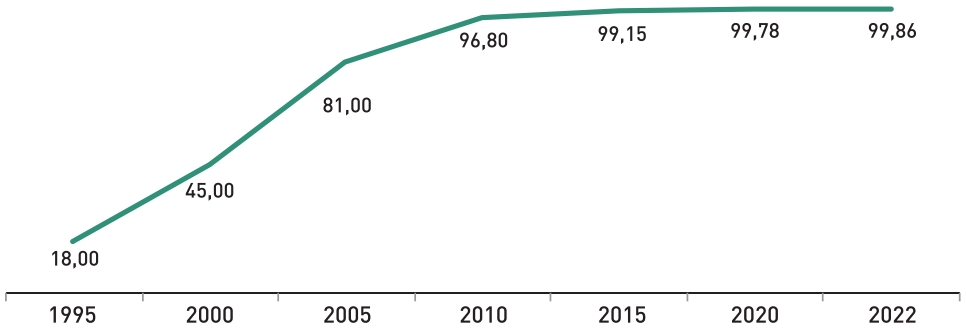

المصدر : المكتب الوطني للماء والكهرباء

118. المصدر : مساهمة وزارة الداخلية في تقرير أهداف التنمية المستدامة.
119. المصدر : مساهمة وزارة الداخلية في تقرير أهداف التنمية المستدامة.

وتركز خطة العمل الخاصة ببرنامج الكهربة القروية الشاملة، خلال الفترة الممتدة و2025، على كهربة 570 قرية تضم 13 300 أسرة وكهربة 1950 مدرسة و800 مسجد بميزانية إجمالية قدرها 598 مليون درهم.

وقد سمح رفع تحدى برنامج الكهربة القروية الشاملة وتوفير البنية التحتية الأساسية في المناطق التي أغفلتها برامج الكهربة في السابق، بوضع بنية تحتية ضخمة في المناطق القروية.

كما أتاح فرصًا كبيرة للتنمية وخلق مشاريع مدرة للدخل وتوفر مناصب شغل، بنفس مستوى إسهامه بشكل كبير في مد الجسور بين الوسطين الحضري والقروى وبالتالي تحسين حياة الساكنة القروية بشكل أفضل.

وتتمثل هذه الإنجازات التي تحققت في معدلات الاستخدام لضخ مياه الري بنسبة 27.80%، تليها عمليات الضخ لتأمين مياه الشرب بنسبة 27.14%، والصناعات الصغيرة بنسبة 13.88%، والمطاحن ومعاصر الزيت بالإضافة إلى التعاونيات الفلاحية ووحدات التحويل الفلاحي بنسبة 11.98%.

وستتواصل الجهود لتعميم وتوفير الكهرباء في المناطق القروية، خلال الفترة الممتدة ما بين 2022 و2025، حيث تعكف الوزارة الوصية حاليا على استكمال هذا البرنامج من خلال كهربة 400 قرية لبلوغ نسبة 99.94%.

مستقبلا، سيتم وضع إطار جديد لبرنامج الكهربة القروية الشاملة، من خلال برنامج الكهربة القروية الشاملة 2.0 الذي يهدف إلى استكمال الكهربة القروية في المناطق النائية والمعزولة عن الشبكة الكهربائية الوطنية من خلال إعادة تأهيل الطاقة في المباني والمؤسسات التعليمية والصحية والمساجد وبيوت الطلاب، وهذا الامر يؤشر على ما سيتيحه هذا البرنامج مستقبلا في مجال إنتاج الكهرباء انطلاقا من مصادر الطاقات المتجددة.

خامسا: الآفاق المستقبلية لقطاع الإسكان

يواجه المغرب تغيرات اجتماعية واقتصادية ستزيد لا محالة من تسارع ظاهرة التمدن ووتيرة التمدد العمراني، مما يؤثر بشكل مباشر على نمط عيش المواطنين المغاربة ويعيق الجهود المبذولة في هذا الصدد.

على الرغم من توفر إرادة راسخة للقضاء على دور الصفيح والتقدم المحرز في هذا الصدد، إلا أن انتشار البناء العشوائي ما زال يشكل مصدر قلق للسلطات العمومية.

وعليه، يظل ضمان ملاءمة العرض مع خصوصيات الطلب، وتحسين آليات الولوج إلى السكن، أحد أبرز التحديات التي تعكف السلطات على رفعها، خاصة في سياق التهالك النسبي لحظيرة المساكن التي صارت آيلة للسقوط وتشكل تهديدا حقيقيا للسلامة والأمن العموميين وتتطلب تدخلاً فوريًا.

وتتبين أهمية تطبيق أحكام القانون 94.12 لاعتبارين: من جهة، تبني مقاربة شاملة ومندمجة للتعامل مع المباني الآيلة إلى السقوط، ومن جهة أخرى، دعم مقاربة استشرافية تعتمد التخطيط على المدى الطويل وحشد الآليات المناسبة.

يُذكر أن هذا القانون يرمي إلى تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمعالجة مشكلة المباني الآيلة إلى السقوط، وتدبير أوراش الترميم، وإنشاء هيئة وطنية عامة لهذا الغرض.

إجمالا، يمكن تلخيص التحديات الرئيسية التي يجب التغلب عليها في:

- تبني مقاربة اجتماعية تعطي الأولوية لاحتياجات الفئات الأكثر هشاشة.
- امتصاص العجز الناتج عن استمرار أسر بكاملها في بنيات منازل بسيطة أو صفيحية أو تتقاسم مسكنا جماعيا مع الآخرين.
- اتخاذ تدابير للتحكم في أسعار الوحدات السكنية وضمان ملاءمة سعر العرض مع دخل الأسر.
- تأهيل المجال الحضري للتغلب على الاختلالات القائمة وتلبية الاحتياجات المعبر عنها على مستوى التجهيزات الأساسية والخدمات الجماعية والبنية التحتية.
- أخذ البعد الترابي بعين الاعتبار عند وضع المقاربات لتلبية الاحتياجات الخاصة للجهات.
- توضيح الرؤية للفاعلين حول مستجدات مناخ الأعمال.

علاوة على ذلك، ولتنشيط قطاع الإيجار وتمكينه من أداء دوره بشكل كامل كبديل للملكية، تعتمد الوزارة استراتيجية ترتكز على خمسة محاور:

- تنفيذ القانون 12-67 الذي يهدف إلى ضمان توازن بين طرفي العلاقة الكرائية، سواء تعلق الامر بالمُكْري او المكتري، وتنظيم هذا القطاع عن طريق فرض إبرام عقد كراء بين طرفي العلاقة الكرائية.
- تعزيز سوق الكراء.
- تأمين الأكرية وأداء الوجيبة الكرائية.
- دعم المُكريين.
- الحكامة.

سادسا: البيئة والتنمية المستدامة

وضع مجموعة من المبادرات الرامية إلى تعزيز النمو الأخضر وتحسين نوعية الحياة والحفاظ على الموارد.

يواجه المغرب تحديات بيئية واجتماعية تهدد تنميته المستدامة. إن تدهور التربة، وتلوث الهواء والمياه، وفقدان التنوع البيولوجي، وتأثير التغييرات المناخية تشكل تحديات تستلزم استجابة عاجلة ومنسقة. وعليه، تم وضع العديد من الاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، بما في ذلك:

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

انسجاما مع مقتضيات دستور 2011 الذي كرّس التنمية المستدامة كحق لجميع المواطنين، وكذا أحكام القانون الإطار 99-12 المحدث للميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، قام المغرب بوضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، التي اعتمدت خلال انعقاد مجلس الوزراء الذي ترأسه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بتاريخ 25 يونيو 2017.

واستند وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، التي أطلقتها وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة سنة 2013، على مقاربة تشاركية ساهم فيها كل المتدخلين (القطاع العام، والقطاع الخاص والمجتمع المدني)، توجت بالاتفاق على الرهانات والمحاور الاستراتيجية والأهداف الأساسية لتنزيل مضامين وأهداف ورهانات هذه الوثيقة المرجعية الاستراتيجية.

لتنزيل هذه الاستراتيجية، تم تحديد 7 رهانات و31 محورًا استراتيجيًا و137 هدفًا.

وساعدت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في خلق الإطار لبدء التحول إلى النمو الأخضر وبث روح التنمية المستدامة في السياسات العمومية.

بيد أن تقييم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، الذي تم بعد 4 سنوات من اعتماده، أوصى بمراجعتها من أجل أخذ المعطيات الوطنية والدولية وما استجد فيها في الحسبان.

وتماشيًا مع النموذج التنموي الجديد، والمعيار المرجعي العالمي لخطة سنة 2030 والبرنامج الحكومي، ستكون النسخة الجديدة من استراتيجية التنمية الوطنية الإطار المرجعي الموحد الذي يسمح بالتحول الناجح للاقتصاد الوطني نحو النمو الأخضر، مع تعزيز الدولة الاجتماعية والحد من التفاوتات، والتوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، ومن ثمة، فإن النسخة المرتقبة ستشكل لوحة قيادة وطنية لتدبير مسار التنمية المستدامة في المغرب.

البرنامج الوطني للنفايات المنزلية (PNDM)

يهدف هذا البرنامج، الذي تم إطلاقه سنة 2008 على مدى 15 سنة، إلى تحسين وإضفاء مزيد من المهنية على خدمات جمع النفايات والنظافة وإحداث مطارح لطمر وتثمين النفايات المنزلية وما يماثلها على مستوى جميع المراكز الحضرية.

يأتي البرنامج الوطني لإدارة النفايات المنزلية في إطار سياسة إصلاح وتطوير قطاع النفايات المنزلية.

وقد تم إعداد هذا البرنامج من طرف وزارة الداخلية والقطاع المكلف بالتنمية المستدامة، وحدد أهدافا من بينها:

- ضمان جمع النفايات المنزلية والرفع من معدلا تجمعها في البيئة الحضرية بنسبة 90% في أفق 2020 و100% بحلول عام 2022.
- تخصيص مراكز لطمر وتثمين النفايات المنزلية والمماثلة لفائدة جميع المراكز الحضرية (100%) في أفق 2020.
- إعادة تأهيل أو إغلاق جميع المطارح القائمة (100%) بحلول عام 2020.

- تحديث قطاع النفايات من خلال تحسين مهنية القطاع.
- تطوير قطاع « الفرز– إعادة التدوير– التثمين »، عبر مشاريع نموذجية لرفع مستوى التدوير إلى 20% في أفق 2020.
- تعميم الخطط الرئيسية لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها على جميع عمالات وأقاليم المملكة.
- تحسيس وتكوين الفاعلين المعنيين بإشكالية النفايات.

البرنامج الوطني للهواء (2018-2030)

يهدف البرنامج الوطني للهواء إلى تحقيق أهداف محددة تتمثل في تحسين جودة الهواء من خلال تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من الانبعاثات الجوية، وتعزيز المراقبة، وتعزيز الإطار القانوني، والتواصل ورفع مستوى الوعي لدى لجهات المعنية والسكان، فضلا عن تعزيز قدرات الفاعلين المعنيين في هذا الشأن.

البرنامج الوطني لتثمين إدارة النفايات

تم تنفيذ هذا البرنامج للوقاية من إنتاج النفايات وتقليلها إلى الحد الأدنى والرفع من إعادة الاستخدام وإعادة التدوير واستخدام مواد بديلة صديقة للبيئة على مستوى جميع جهات المملكة.

ويتوخى البرنامج وضع الأسس القانونية والتقنية والمالية لإعادة الاستخدام وتثمين النفايات، وذلك من خلال:

- تعزيز إدارة مندمجة ومستدامة للنفايات.
- تنظيم سلاسل إعادة التدوير وتثمين النفايات.
- تقليل هدر الموارد الطبيعية.
- تقليل التأثيرات الناتجة عن الأنشطة الصناعية وتحسين الصناعة الوطنية: الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.
- تعزيز الاستثمارات وخلق فرص الشغل (تنظيم القطاع غير المهيكل).

سابعا: الإكراهات والتحديات

في مجال السكن، يواجه الترويج للسكن الاقتصادي الآن العديد من التحديات. كما يشارف السقف الزمني للتحفيزات الضريبية والتدابير التشجيعية التي تم إقرارها خلال العقد الأخير على الانتهاء. وتتزايد تلك الصعوبات في سياق غير مواتي يتميز بارتفاع أسعار مواد البناء، وضغوط الولوج إلى التمويل، وندرة الوعاء العقاري بالمجال الحضري، مما يعيق توفير عرض سكني لائق وكاف يُلبي حاجيات المواطنين.

وتفرض الظروف الراهنة تبعا لذلك تبني نماذج جديدة، بغية تبسيط المساطر ومكونات سلسلة القيمة الكاملة لقطاع الإسكان. هذه المقاربة ستعزز لا محالة العرض السكني وتجعله أكثر مرونة.

في مجال مكافحة دور الصفيح، تتمثل التحديات الرئيسية في محدودية نظام التتبع والمراقبة لبرنامج « مدن بدون صفيح »؛ الزيادة المستمرة في عدد الأسر والكثافة السكانية بدور الصفيح، مما يثير التساؤلات حول التخطيط والبرمجة الأولية وأخيراً الإكراهات العقارية التي قد تعيق معالجة دور الصفيح التي لم يتم برمجتها بعد في بعض المدن..

فيما يتعلق بقطاع البنية التحتية، وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن الوضع السائد اليوم هو أن البنية التحتية والخدمات العامة الأساسية لا تغطي كل المناطق القروية، وتعاني عند توفرها من جودة متدنية. ولا يتيح التنظيم الترابي وفق الشكل الذي هو عليه راهنا خدمة فعالة.

ويظل مستوى الجماعة كوحدة ترابية صغيرة جدا غير قادر على تعبئة الاعتمادات المالية اللازمة لضمان تغطية الجماعة ككل بخدمات مرفقية وبنيات تحتية فعالة، مع ضمان صيانة دائمة للبنية التحتية.

وتؤدي التداعيات الخطيرة والمفاجئة للتغيرات المناخية (الجفاف أو الفيضانات) إلى تفاقم الوضع على مستوى المناطق غير المجهزة، مما يعقد مهام بلورة المخططات واتخاذ المبادرات التي يتعين اتخاذها للحد من التفاوتات الجهوية والاجتماعية وتعزيز الاندماج.

الجزء الخامس:
تجميع البيانات الإحصائية والبحث والشراكة والحكامة

الفصل الرابع عشر : جمع وتحليل ونشر المعطيات والبيانات الأساسية

أولا: المعطيات الإحصائية

تشكل المعلومة الإحصائية اليوم عنصرا أساسيا في رسم مسار تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية.

الإطار 4:
إعلان أديس أبابا لعام 2013

إن إعلان أديس أبابا لعام 2013 حول « السكان والتنمية في أفريقيا بعد عام 2014 » التزم باتخاذ إجراءات لتعزيز القدرات الإحصائية وتحسين تسجيل وقائع الحالة المدنية. كما يوصي أيضًا بجمع ومعالجة ونشر البيانات المستمدة من الإحصاءات والتحقيقات والبيانات الإدارية وغيرها من المصادر في الوقت الحقيقي لتسهيل التخطيط والمتابعة والتقييم.

يؤكد الإعلان أيضًا على أهمية التعاون الجهوي والدولي في جمع وتقاسم البيانات. ويقر بأن البيانات الدقيقة والقابلة للتحليل ضرورية لتنوير القرارات السياسية وضمان استخدام الوسائل بفعالية من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا.

وأخيرًا، يهيب الإعلان بمختلف المتدخلين والجهات المعنية، خاصة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، من اجل مشاركة أكبر في جمع واستخدام المعطيات حتى تستجيب سياسات وبرامج التنمية للاحتياجات الحقيقية للمجتمعات الأفريقية.

أ. الوضع الراهن

يتألف النظام الإحصائي الوطني (NSS) من المندوبية السامية للتخطيط، باعتبارها المنتج الرئيسي للبيانات الإحصائية، ومن الإدارات الوزارية التي تزود أساسا النظام الإحصائي الوطني بالإحصائيات الإدارية القطاعية.

وقد راكم النظام الإحصائي الوطني لسنوات تجربة وعناصر تقدم وتطور حازت الاعتراف الوطني والجهوي والدولي.

تتطابق البيانات التي تصدرها المندوبية السامية للتخطيط في مجالات الديمغرافيا والاجتماع والاقتصاد والبيئة مع القواعد والمعايير الدولية التي أوصت بها لجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة، والتي يعتبر المغرب عضواً فعّالاً فيها، بالإضافة إلى المعايير والمقاييس التي وضعها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، و مكتب العمل الدولي ، وغيرها من الهيئات الإقليمية (المديرية العامة للمعلومات الإحصائية بالاتحاد الأوربي » يوروستات »، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، إلخ). ويتم إرسال هذه المعايير والقواعد إلى باقي أعضاء النظام الإحصائي الوطني ليتمكنوا بدورهم من دمجها في أدوات نظامهم الإحصائي القطاعي وترقية مخرجاته، فتنسجم بذلك المندوبية السامية للتخطيط مع جزء من مهام التنسيق الإحصائي الوطني التي تباشرها المندوبية وتشرف عليها.

الرسم 25 : فاعلو النظام الإحصائي الوطني

وفي إطار تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتوجيهات قمة نيروبي، تم اتخاذ عدة إجراءات حول المعلومات الإحصائية إنتاجا ونشرا، سواء تعلق الأمر بالسكان أو بالمواضيع ذات الصلة.

أ.1. جمع المعلومات

لضمان الرصد المنتظم والتتبع المستمر للوضعية الاجتماعية والديموغرافية للبلاد بهدف مواكبة التغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المغرب، يتولى النظام الإحصائي الوطني جمع ونشر البيانات اللازمة لتنوير مسار صناعة القرار العمومي والخاص في أروقة صناع القرار وفعاليات المجتمع المدني.

تركز المشاريع الجديدة التي تم إطلاقها بشكل أساسي على توسيع نطاق التغطية الموضوعاتية للعمليات الإحصائية من خلال إصلاح المقاربات المنهجية وتحسين تواتر العمليات الإحصائية الدائمة وقيادة عمليات إحصائية جديدة. كما يشكل توسيع النطاق الجغرافي للعمليات الإحصائية محور تدخل تم اعتماده لتعزيز عينات الدراسات وإنتاج المعلومات على المستوى الجهوي ومواكبة ورش الجهوية.

وقد بذل النظام الإحصائي الوطني جهودًا ملموسة لتطوير الإحصائيات الوزارية القطاعية التي تغطي

من نافلة القول أنه تم تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية إعادة تصميم العمليات الإحصائية : القراءة التلقائية للوثائق (LAD) ، نظام جمع المعطيات بمساعدة الحاسوب (CAPI)، ونظام جمع المعطيات عبر الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط (CAWI) وقد ساعدت هذه الوسائل على تجويد عمليات جمع ومعالجة المعلومات الإحصائية بشكل فوري.

وتتنوع مصادر للمعلومات الإحصائية التي يتوفر عليها المغرب في مختلف المجالات، بما في ذلك الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية. من خلال إجراء تعدادات ودراسات إحصائية واسعة النطاق، تُعتبر المندوبية السامية للتخطيط بلا منازع الجهة الرئيسية لإنتاج المعلومات الإحصائية.

كما تقوم مؤسسات حكومية أخرى بإنتاج إحصائيات يتم استخدامها غالبًا في دائرة محدودة ولأغراضها الخاصة. فضلا عن ذلك، يعرف الإنتاج الإحصائي إحصائيات فرعية أو قطاعية تصدرها معظم الوزارات وتغطي بالتالي بعضا من جوانب أنشطة السكان المغاربة.

أ.2. مصادر المعلومات الإحصائية الحديثة

➢ الإحصـــــاءات

حتى الآن، أجرى المغرب 6 إحصاءات عامة (1960 ، 1971، 1982، 1994، 2004 و2014)، بما في ذلك الأعمال الخرائطية المصاحبة، وتجري التحضيرات على قدم وساق للنسخة السابعة من الإحصاء العام للسكان والسكنى خلال سنة 2024. وسيتم إجراء هذا الإحصاء، الأول من نوعه، في سياق التحول الرقمي الذي أطلقته المندوبية السامية للتخطيط منذ سنة، وستطبعه نوع من القطيعة مع سابقيه بحكم الفعالية والحكامة في تدبير الكلفة المالية للعملية برمتها.

فيما يتعلق بأعمال رسم الخرائط، ساعد اعتماد الحلول الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات في إدخال برامج على الأجهزة اللوحية التي يستخدمها الباحثون، بالإضافة إلى برامج على مستوى الموقع الإلكتروني للمندوبية لتتبع المستوى المركزي وعمل الفريق الميداني على المستوى الجهوي والإقليمي. وتتيح هذه التطبيقات والبرامج تقسيم التراب الوطني إلى « مناطق إحصاء» لضمان إجراء تعداد شامل للسكان، دون الوقوع في إعنات الإغفال أو التكرار، مع تحديد الموارد المالية

والبشرية اللازمة.

أما بالنسبة لجمع المعطيات من الأسر واستغلالها ونقلها بشكل آمن إلى مركز تدبير المعطيات، فستتم بشكل آني وفي زمن إجرائها الحقيقي لحظة إدخالها في اللوحات الإلكترونية التي تضم وحداتها البرمجية المطورة اختبارات الصحة والاتساق والمعقولية، وبالتالي، سيكون بمقدور المندوبية نشر نتائج الإحصاء في أسرع وقت ممكن. كما سيُغْني هذا الجمع المحوسب عن طباعة ونقل ومعالجة وتخزين الاستبيانات الورقية وكلفتها.

علاوة على ذلك، سيتم جمع المعطيات بواسطة استبيان مزدوج، حيث سيغطي الاستبيان الأول بشكل خاص البيانات المتعلقة بالهياكل الديموغرافية والظواهر النادرة، مثل الهجرة الدولية ومعدل الوفيات. بينما سيسمح الاستبيان الثاني، الذي يعتبر أكثر تفصيلاً، بإدخال مواضيع جديدة بما في ذلك الحماية الاجتماعية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والبيئة، وتفصيل المواضيع الاعتيادية مثل ملف التعليم والتنقل وظروف السكن. وسيكون لهذا تأثير على مستوى ضبط المعطيات التي يقتضيها تتبع النموذج التنموي الجديد وأهداف التنمية المستدامة.

➢ البحـــوث

- البحوث الخاصة بالديموغرافيا والصحة التي أُجرتها وزارة الصحة: قدمت معلومات قيمة عن السكان والصحة الإنجابية للسكان. ويعود آخر استبيان إلى سنة 2017-2018.
- إجراء بحوث حول التشغيل ومستويات معيشة الأسر 2022، حول دخل الأسر بين سنتي 2019 و2020، حول استهلاك ونفقات الأسر 2013 و2014، وحول القطاع غير المهيكل في سنة 2014. وساهمت نتائج هذه الاستبيانات في تحديث المؤشرات الاجتماعية، وخاصة تلك المتعلقة بالفقر والهشاشة، وفي وضع مؤشرات جديدة.
- إجراء بحث وطني حول الهجرة الدولية الوطني بين سنتي 2018 و2019 وبحث وطني حول الهجرة القسرية لسنة 2021.
- إجراء بحث وطني حول الشركات خلال سنة 2019: سمح هذا البحث بتقييم البيئة التي تعمل فيها الشركات، وتحديد مواطن القوة والضعف من خلال آراء مدراء الشركات، والتي قد تعزز أو تعيق تطوير القطاع الخاص.
- إجراء سلسلة من البحوث النوعية عن الشركات، من أجل تقييم أثر أزمة كوفيد-19 على وضعية الشركات في المغرب، وتَقصي مستويات استئناف الأنشطة التجارية بعد رفع الحجر وحالة الطوارئ الصحية، وفهم العقبات التي تعترض هذا الاستئناف، وتسليط الضوء على التدابير التكيفية التي اتخذتها الشركات للتكيف مع السياق الجديد بعد الحجر الصحي.
- إجراء بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر، مما ساهم، بين عناصر فهم أخرى، في فهم تطور العلاقات الاجتماعية في سياق الحجر الصحي الذي فرض على الساكنة لمكافحة جائحة كوفيد-19.
- القيام مؤخرا بتجميع الإحصائيات الدورية القطاعية (الإحصائيات الفرعية) من مختلف الوزارات والهيئات الحكومية والجماعات المحلية، والتي تغطي عدة قطاعات.

أ.3. تنزيل إطار قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

بعد اعتماد القرار 70/1 بشأن أهداف التنمية المستدامة في 25 سبتمبر 2015، انضم المغرب إلى أجندة 2030 وبدأ في الإعداد لتنزيل إطار قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. في دورتها السادسة والأربعين، عهدت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة مجموعة الخبراء المشتركة بين الوكالات المعنية بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (IAEG) بمهمة وضع مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

وقد قامت مختلف الهيئات المكونة للنظام الإحصائي الوطني بمباشرة الأشغال وأطلقت مشاريع إنجاز الإطار المتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والقضايا المتعلقة بها. وشاركت المندوبية السامية للتخطيط بشكل فاعل ونشط في هذه المبادرة من خلال المشاركة في مختلف الفعاليات العالمية والجهوية، وتفاعلها مع وكالات الأمم المتحدة من خلال التشاور عبر الإنترنت

حول إطار قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

في سنة 2021، قام المغرب، ممثلاً بالمندوبية السامية للتخطيط، بنشر تقرير وطني حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقًا للقرار الأممي 70/1 والمعروفة رسميا بـ« تغيير عالمنا: خطة التنمية المستدامة في أفق عام 2030». تم إعداد هذا التقرير بالاستناد إلى تقييم الأنشطة التي قامت بها الوزارات المختلفة ونتائج الأعمال الإحصائية والدراسات التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط.

أ.4. جوانب محددة من المعلومات الإحصائية

➢ بعد مقاربة النوع الاجتماعي «الجندرية»

شكلت الجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي «الجندرية» قضية رئيسية عند إعداد التصور الأولي لمختلف العمليات الإحصائية التي تقوم بها مكونات النظام الإحصائي الوطني. فقد أُجري البحث الوطني حول انتشار العنف ضد النساء (ENPVEF) في عام 2009 وتم تحديثه في عام 2019 ليشمل الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و74 عامًا لتتبع تطور هذه الظاهرة في إطار دمجه قضايا جديدة في البحث الوطني.

وبالإضافة إلى ذلك، تظهر الجوانب الجندرية في بحوث وطنية أخرى، بما في ذلك البحث الوطني للتشغيل، والبحث الوطني حول مستويات حياة الأسر، والبحث الوطني حول استهلاك وإنفاق الأسر، والبحث الوطني حول تصور الهدف من التنمية المستدامة، والبحث الوطني حول القطاع غير المهيكل.

وعلاوة على ذلك، تنتج المندوبية السامية للتخطيط بانتظام وبالتعاون مع الوزارات الأخرى مجموعات إحصائية حول النساء في المغرب بمناسبة احتفالها باليوم الوطني والعالمي للمرأة.

في عام 2022، أطلقت المندوبية السامية للتخطيط منصة تفاعلية وسهلة الاستخدام مخصصة للإحصائيات والدراسات حول النوع الاجتماعي. وتشمل مجموعة متنوعة من المخرجات حول موضوع النوع الاجتماعي: فيديوهات، أخبار، مجموعة من مؤشرات النوع الاجتماعي، منشورات (تقارير تحليلية ودراسات)، وطرق وأدوات، معجم، وروابط أخرى مفيدة.

وتم اختيار المغرب أيضًا مع 4 دول أخرى ضمن 35 دولة على المستوى الدولي للمشاركة في برنامج «أخذ كل امرأة وكل فتاة في الاعتبار». يهدف هذا البرنامج الذي تديره الأمم المتحدة للنساء بالتعاون مع المندوبية السامية للتخطيط إلى تعزيز قدرة النظام الإحصائي الوطني على إنتاج مؤشرات النوع الاجتماعي وخاصة تلك المتعلقة بالهدف 5 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

في سنة 2021، نشرت المندوبية السامية للتخطيط بالتعاون مع الأمم المتحدة للنساء تقريرًا خاصًا يحلل تداعيات جائحة كوفيد-19 على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر، مع التركيز على الجانب الجندري. ويستند هذا التقرير على نتائج بحثين أجريا مع الأسر خلال فترة الحجر الصحي وبعدها لفهم عواقب الأزمة الصحية والتدابير المتخذة للتخفيف من تداعياتها.

➢ السكان ذوو الاحتياجات الخاصة

من أجل الحصول على معلومات ذات الصلة بهذه الفئة من السكان، قامت عدة وزارات ببحوث استطلاعية وأجرت دراسات تغطي مجالات الشباب والطفولة والهجرة والمسنين والنساء من ذوي الاحتياجات الخاصة. فأصبحت المعلومات المفصلة حول هذه الفئة من السكان متاحة بفضل نتائج هذه الجهود، وخاصة بفضل بيانات الإحصاء العام للسكان والإسكان.

أ.5. التنسيق بين مُستخدمي الإحصاءات ومنتجيها

يُنظم النظام الإحصائي الوطني بموجب قانون الإحصاء الصادر في عام 1968، ويتم التنسيق عن طريق لجنة تنسيق الدراسات الإحصائية [120]، حيث المندوبية السامية للتخطيط تتولى مهام كتابيها العامة. ويبدو أن هذه الهيكلية التي تحكم التنسيق المؤسساتي لم تعد قادرة على تحمل هذا الدور منذ مدة، ومع ذلك، تستمر المندوبية السامية للتخطيط في بذل جهود للحفاظ على التنسيق المؤسساتي. ومن أجل تدارك هذا النقص وتحسين فعالية النظام الإحصائي الوطني، قدمت المندوبية السامية للتخطيط مشروع القانون رقم 109,14

120. لجنة تنسيق الدراسات الإحصائية (COCOES) التي أحدثت بالمرسوم الملكي رقم 370-67 الصادر في 5 غشت 1968.

الـذي يهـدف إلـى تحديـد مبـادئ تنظيـم الإحصـاءات الرسـمية، ووضـع الإطـار القانونـي لجمـع ومعالجـة وحفـظ ونشـر المعلومـات الإحصائيـة، بالإضافـة إلـى تحديـد مهـام وتشكيلة النظام الإحصائي الوطني.

يتضمـن هـذا المشـروع أيضًـا مبـادئ وترتيبـات تلـزم جميـع مكونـات النظـام الإحصائـي الوطنـي بضمـان جـودة الإحصـاءات الرسـمية. وتشـمل هـذه المبـادئ الاسـتقلال العلمـي والمهنـي، والموضوعيـة، واحتـرام الأسـاليب والتصنيفـات المتبعـة علـى المسـتويين الوطنـي والدولـي في مجـال الإحصـاء فـي جميـع مراحـل إجـراء العمليـات الإحصائية.

بالإضافـة إلـى ذلـك، تلتـزم أحـكام مشـروع القانـون بضمـان احتـرام مكونـات النظـام الإحصائـي الوطنـي ضوابـط السـرية الإحصائيـة وشـروط المهنيـة، وإتاحـة الإحصـاءات لجميـع المسـتخدِمين. ولتحسـين تدبيـر النظـام الإحصائـي الوطنـي، يتضمـن هـذا المشـروع أيضًـا إحـداث المجلـس الوطنـي للإحصـاء الـذي سـيعهد إليـه بتنسـيق برامـج الإحصـاءات والاسـتطلاعات الإحصائيـة الرسـمية، وتقييـم جودتهـا ومطابقتهـا للمبـادئ والمعاييـر المعتمـدة وطنيا ودوليا.

كمـا يهـدف تحديـث الإطـار القانونـي للنظـام الإحصائـي الوطنـي بشـكل عـام إلـى تعزيـز وضـع المغـرب فـي هـذا المجـال علـى السـاحة الدوليـة ورفـع مسـتوى مصداقيـة إحصاءاتـه الرسـمية أمـام المنظمـات والمؤسسـات الدوليـة وأمـام مسـتخدمي الإحصـاءات علـى المسـتوى الوطنـي، وذلـك مـن خـلال ترسـيخ المبـادئ الأساسـية التـي تحكـم الإحصـاءات الرسـمية كمـا تم اعتمادهـا مـن قبـل منظمـة الأمم المتحدة.

أ.6. إمكانية الولوج إلى المعلومات الإحصائية واستخدام التكنولوجيا الجديدة

انضـم المغـرب إلـى المعيـار الخـاص بنشـر البيانـات[121] NSDD الـذي أُحـدث سـنة 1996 مـن قبـل صنـدوق النقـد الدولـي، وبذلـت المندوبيـة السـامية للتخطيـط جهـودا خاصـة في مجـال اسـتخدام التكنولوجيـا الحديثـة للوصـول إلـى المعلومـات. ولـم تذخـر المندوبيـة السـامية للتخطيـط جهـدا في سـبيل إدخـال أحـدث التقنيـات في نظـام جمـع البيانـات واسـتخدامها ونشـرها فـي عملياتـه الإحصائيـة (الإحصـاءات والبحوث).

وفـي هـذا السـياق، ومـن أجـل تسـهيل الولـوج إلـى المعلومـات الإحصائيـة، قـام المغـرب بتنويـع وسـائل وطـرق نشـر البيانـات الإحصائيـة. وتحتـوي المواقـع الإلكترونيـة لمختلـف الـوزارات والهيئـات المنتجـة للإحصائيـات علـى محـاور خاصـة تقـدم البيانـات للمسـتخدمين. وقـد شـهد الموقـع الإلكترونـي للمندوبيـة السـامية للتخطيـط مؤخـرًا تحديثًـا شـاملا لتحسـين عـرض البيانـات فـي منصـة سـهلة الاسـتخدام، بالإضافـة إلـى البلاغـات والمؤتمـرات الصحفيـة، ويتـم نشـر تقاريـر حـول الأيـام المفتوحـة وورشـات العمـل التكوينيـة لوسـائل الأعـلام والفاعليـن الاجتماعييـن والجلسـات النقاشـية والاصـدارات الورقيـة أو علـى الأقـراص المدمجـة التـي أصبحـت بدورهـا متاحـة علـى الموقـع الإلكترونـي للمندوبيـة. يجـب أيضًـا التنويـه إلـى وجـود البوابـة الإحصائيـة التـي تُمكـن مـن الـرد علـى الطلبـات المتنوعـة المعبـر عنهـا حيـث يمكـن الولـوج إلـى المعلومـات المطلوبـة بعيـن المكـان، أو إرسـالها إلـى محـرري الطلـب عبـر الهاتـف أو البريـد الإلكترونـي أو في دعامـة ورقيـة.

بالإضافـة إلـى النقاشـات الدوريـة مـع الشـركاء الاجتماعييـن ونشـر البيانـات في تواريـخ ثابتـة حـول نتائـج الاسـتطلاعات والوضـع الاقتصـادي، تقـوم المندوبيـة السـامية للتخطيـط بنشـر جميـع دراسـتها وإحصاءاتهـا بشـكل شـامل علـى بوابتهـا الالكترونيـة الرسـمية (www.hcp.ma). وقـد أنشـأت المندوبيـة السـامية موقعًـا آخـر مخصصًـا للتنميـة البشـرية وأهـداف الألفيـة للتنميـة (www.omdh.hcp.ma) بهـدف توفيـر معلومـات أفضـل للمسـتخدمين وتوسـيع دائـرة النقـاش حـول هـذه القضايـا، فضـلا عـن موقـع متخصـص للإحصـاء العـام للسـكان والسـكنى الأخيـر لسـنة 2014 (www.rgph2014.hcp.ma).

أ.7. إعداد قواعـد المعطيات والبيانـات

لتحسـين تدبيـر قواعـد المعطيـات والبيانـات والمؤشـرات الاجتماعيـة والاقتصاديـة، تم اتخـاذ مبـادرات مـن بينهـا:

- إنشـاء عـدة قواعـد بيانـات علـى مسـتوى عـدة وزارات (وزارات الماليـة والتربيـة والصحـة، والمبـادرة الوطنيـة للتنميـة البشـرية، وغيرهـا). وتشـكل قواعـد بيانـات

121. المعيار الخاص بنشر البيانات، الذي أنشأه صندوق النقد الدولي سنة 1996.

المندوبية السامية للتخطيط بما في ذلك قاعدة البيانات الإحصائية، وتعداد السكان والإسكان لعام 2014، وتلك المخصصة لأهداف الألفية للتنمية والتنمية البشرية، أحد قواعد ومنصات المعطيات التي توفر بيانات ومؤشرات ذات طابع ديموغرافي واقتصادي.

- إعادة هيكلة قاعدة البيانات الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط حتى تكون قادرة على دمج مميزات بحث أخرى تجعل استخدامها سهلاً واستخدام بياناتها مرنًا.

وتتيح هذه القاعدة للمستخدمين الاطلاع والبحث بسهولة وبشكل تفاعلي، مع إمكانية إجراء بحث متعدد، وتحميل البيانات على Excel لإعادة استخدامها، مما يتفق مع مبدأ البيانات المفتوحة. بالإضافة إلى هذه المميزات، تسمح قاعدة بياناتها الإحصائية أيضًا بالبحث السريع والبديهي على مختلف المؤشرات من خلال إدخال الكلمات المفتاحية.

- استنادًا إلى مستوى جودة وتفصيل البيانات المنشورة في منصتها المركزية للنشر (BDS)، تم تصنيف المغرب، ممثلاً بالمندوبية السامية للتخطيط، في المرتبة 40 عالميا خلال سنة 2020 من بين 178 دولة تم تقييمها وفقًا لمؤشر مبدأ البيانات المفتوحة (ODIN) الذي أجراه مرصد البيانات المفتوحة (Open Data Watch, ODW).

وبذلك حسّن المغرب تصنيفه العالمي وتبوأ مركز الريادة على مستوى القارة الإفريقية بحصوله على المركز الأول عام 2020 بعد أن كان يحتل المركز الثالث إفريقيا في التصنيف القاري لسنة 2018.

- استخدام المنصة التقنية الإحصائية (Statistical Data and Metadata eXchange)SDMX (تبادل البيانات الإحصائية والميتاداتا) كأداة لتبادل البيانات والميتاداتا المتعلقة ببعض المؤشرات التنموية مع المنظمات الدولية، بما في ذلك الإدارة الإحصائية للأمم المتحدة، ويتعين على المندوبية السامية للتخطيط في المستقبل القريب استخدامها للتبادل مع بعض الوزارات.
- في أفق « مغرب الجهات »، بدأت المندوبية السامية للتخطيط منذ عام 2017 في تنفيذ مشروع كبير لإنشاء قواعد بيانات إحصائية جهوية. وتتضمن هذه القواعد البيانية منصات مخصصة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي ستمكن الفاعلين الجهويين والمحليين من وضع برامج تنمية خاصة بها ورصد وتقييم المنجزات. وقد تم إنشاء هذه القواعد البيانية الجهوية ونشرها على البوابة الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط، وتم نشرها أيضا في مرحلة أولى على مواقع أربعة إدارات جهوية (طنجة تطوان الحسيمة، وفاس مكناس، ومراكش آسفي، والجهة الشرقية)، في أفق تعميم التجربة لتغطي كافة الجهات بحلول عام 2025.

ب. الإكراهات والآفاق

ب.1. حكامة الإحصاءات الرسمية

يتم تنسيق النظام الوطني للإحصاء بواسطة المندوبية السامية للتخطيط. وتوفر هذه المؤسسة آليات التشاور والتنسيق من خلال مديرية الإحصاء. ويخضع هذا النظام للنصوص التنظيمية التي تم اعتمادها منذ 1968 في القانون الإحصائي ووظائف لجنة تنسيق الدراسات الإحصائية. إلا أن هذا الإطار القانوني، الذي صدر منذ أكثر من 40 عامًا، صار متجاوزا في الوقت الراهن ويرهن مسار تطوير هياكل إنتاج المعلومات الإحصائية ولا يستجيب للاحتياجات المُعبر عنها في مجال المعلومات الجديدة، خاصة على المستوى الجهوي وحتى المحلي.

وعليه، لا مندوحة اليوم عن إعادة النظر، في ضوء التحولات الكبيرة التي شهدها بلدنا، في وضع لجنة تنسيق الدراسات الإحصائية وترقيتها مؤسسة حقيقية للتنسيق في مجال الإحصاء العام، وتوحيد الطرق والمفاهيم، وتحديد قواعد لنقل البيانات وإعادة تعريف السر الإحصائي. وسيكون بوسع هذه المؤسسة توفير الرؤية اللازمة للمشاريع الإحصائية القطاعية وتحقيق أفضل استغلال لتكاليف الإحصاء العام.

لهذا الغرض، قدمت المندوبية السامية للتخطيط بالفعل مقترحات لمشروع قانون ومرسوم بشأن إنشاء وتكوين وعمل المجلس الوطني للمعلومات الإحصائية. ويبدو هذا التأهيل ضروريا نظرًا إلى أن نظامنا الإحصائي مدعو لمواكبة مشروع الجهوية المتقدمة.

وفي هذا السياق، أطلق الخطاب الملكي في افتتاح

البرلمان في أكتوبر 2021 رسميًا هذا الحوار ودعا إلى التزام فكري ومؤسسي من جميع الأطراف المعنية، لتمكين النظام الوطني للإحصاء من مواكبة التحولات التي يشهدها بلدنا اقتصاديًا واجتماعيًا وديموغرافيًا.

في المجمل، يرتقب أن تعزز مراجعة الإطار القانوني للنظام الوطني للإحصاء موقف وموقع المغرب في مجال الإحصاء على الساحة الدولية وتعزز مصداقية إحصائياته الرسمية في أعين المنظمات والمؤسسات الدولية، فضلاً عن لفيف مستخدميها على المستوى الوطني.

ب.2. إنتاج المعلومات

إذا كانت المندوبية السامية للتخطيط تعتبر بحق وبمنطق الإستحقاق المؤسسة الرئيسية لإنتاج المعلومات الإحصائية، فإن تطور المجتمع المغربي وزيادة الطلب على المعلومات الإحصائية من قبل مؤسسات أخرى قد حملتها على البدء في إنتاج المعلومات الإحصائية من خلال البحوث. ويثير هذا الوضع أسئلة حول مقدرات واتساق أنساق النظام الوطني للإحصاء، وبشكل خاص، قدرة الإطار القانوني الحالي على ضمان التنسيق بين منتجي المعلومة الإحصائية، خاصة فيما يتعلق بتصميمها واتساقها واحترامها للمنهجيات والمقاربات المستخدمة في جمع وتحليل البيانات الإحصائية.

ب.3. الإحصاءات الفرعية

يمكن للإحصاءات الفرعية (الإحصاءات التي تنتجها الوزارات المختلفة) أن تسهم ليس فقط في تعويض أو تخفيف البحوث الإحصائية التي تجريها المندوبية السامية للتخطيط، وخاصة استطلاعات الأسر، ولكن أيضًا في تقليل تكاليفها، ومعالجة مواضيع جديدة، مع توسيع مستوى تمثيل العينة في بعض الأحيان. إلا أنه يلاحظ أن الإحصاءات الفرعية لا تزال غير متطورة بما فيه الكفاية، خاصة تلك المتعلقة بأنظمة الحالة المدنية وأسباب الوفاة. ويمكن أن يسهم سجل السكان الذي يجري تطويره في المغرب وتعبئة سجلاته في إثراء هذه البيانات الفرعية.

ب.4. دعم مسار الجهوية

اقتضت المبادرة التي اتخذها جلالة الملك لإعادة تعريف مسلسل الجهوية على أساس تحقيق درجة أكبر من الاستقلالية للجهة استراتيجية جديدة مواكبة لتطوير الإحصاء العام على المستوى المحلي. في هذا السياق، بذلت المندوبية السامية للتخطيط جهودا كبيرة، في حدود إمكانياتها، على مستوى إنتاج المعلومات الجهوية وكذا على المستوى اللوجستيكي لتجهيز إداراتها المركزية وتمثيلياتها الجهوية وضمان جاهزيتها لمواكبة هذا الورش.

بالإضافة إلى الإحصاء السكاني العام والإحصاء الاقتصادي، تم إنشاء نظام بحوث للحصول على معلومات حول البنية التحتية والاستثمار على مستوى الجماعة. وبفضل تقنيات النمذجة الإحصائية التي تجمع بين بيانات البحث ذو التمثيل الوطني والبيانات الشاملة للإحصاءات العامة، تنتج المندوبية السامية للتخطيط بيانات غنية ومتنوعة حول الفقر والتنمية البشرية والاجتماعية على مستوى الجماعة. أما البحث الوطني لدى الأسر حول الشغل، فقد شهد توسيع عينته من 45 000 إلى 90 000 أسرة للحصول على معلومات على المستوى الجماعي، وجزئياً على المستوى الإقليمي. كما أن العينة التمثيلية التي شملها البحث الديمغرافي تجاوزت 100 000 أسرة ممثلة أيضًا على المستوى الجماعي. كما يقدم البحث حول مصادر الدخل ومستوى المعيشة أيضًا بعض البيانات عن الجهات الكبرى في المملكة.

على مستوى آخر، أحدثت المندوبية السامية للتخطيط آلية لإنتاج الحسابات الجهوية على أساس نظام الحسابات الوطنية 1993. هذه الآلية تتيح الحصول، في كل جهة في المملكة، على الناتج الداخلي الخام حسب قطاعات النشاط ومعدلان الإنفاق على الاستهلاك النهائي، والقيم المضافة حسب عوامل الإنتاج، وكذلك التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.

ومع ذلك، يظل بوسع المندوبية السامية للتخطيط تطوير إنتاجها الإحصائي على مستوى الجهة بشكل أكبر من خلال تعزيز عينات بحثها، وما يستتبع ذلك من تكلفة واعتمادات مالية يمكن تحملها إلى حد ما من طرف الدولة.

ويظل مستوى الأداء هذا غير كافٍ بما أن الحاجة إلى المعلومات لا يعبر عنها فقط على المستوى الجهوي، بل تمتد هذه الحاجة لتشمل ما دون مستوى الجهة كالإقليم أو الجماعة. وفي هذه الحالة، يصبح جمع المعلومة الإحصائية المحلية من الأسر أكثر كلفة. وبالفعل، فبسبب تكلفة الإحصاءات المحلية المرتفعة، بات من

الضروري أن يعتمد إنتاج هذه الإحصائيات أساسًا على المصادر الإدارية (الإحصاءات الفرعية أو الاعتيادية)، وأحيانًا على البحث لدى الأسر.

ب.5. الآفـــاق

بناءً على ما تم الوقوف عليه حول النظام الإحصائي المغربي والتحديات التي سيواجهها في المستقبل، خاصة في تعاطيه مع الطلب المتزايد على المعلومات الإحصائية بمقترب يتجاوز المستوى المجالي (الجهوي والمحلي) ليشمل أيضًا تنوع الطلبات وتنوع تغطيتها الموضوعية.

لذلك، لم تعد اليوم المراجعة العميقة لنظامنا الإحصائي الوطني مجرد خيار أو اختيار، بل صارت ضرورة ملحة. وفي هذا السياق، يجب أن يأخذ أي إصلاح محتمل بعين الاعتبار النقاط الرئيسية التالية:

- إحداث إطار قانوني يؤلف في تشكيلته بين منتجي ومستخدمي المعلومات الإحصائية (الفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون) مع ضمان استقلاليته وشفافيته.
- إجراء إصلاح عميق لهياكل المندوبية السامية للتخطيط حتى تتماشى مع احتياجات المستخدِمين (انظر خطاب جلالة الملك بمناسبة افتتاح البرلمان 2021).
- توحيد المفاهيم والمنهجيات التي تمتح منها جميع الجهات المعنية بإنتاج المعلومات الإحصائية.
- تنويع مصادر المعلومات (الجماعات، الدوائر، الوزارات، مكاتب ووكالات التشغيل، الضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، المكاتب الوطنية، إلخ) لتخفيف محاور البحوث الإحصائية وتحسين جودتها.
- تحسين معطيات الحالة المدنية.
- توسيع التغطية الموضوعات للبحوث.
- التوجه نحو جهوية النظام الوطني للإحصاء.

ثانيا: الدراسات وأوراش البحث

أ. الوضع الراهن

تحظى البحوث في مجال السكان والتنمية بأهمية خاصة نظرًا لأنها تولد معرفة وتساهم في بلورة مستويات فهم أفضل لبعض الظواهر والسلوكيات الاجتماعية.

في المغرب، شهدت الأبحاث تطورًا كبيرًا على مدى السنوات الأخيرة الماضية بسبب تطوير وتنويع المعطيات الإحصائية التي تصدرها مختلف الهيئات الحكومية، وخاصة المندوبية السامية للتخطيط، باعتبارها المنتج الرئيسي للمعلومات الإحصائية، بالإضافة إلى القطاع الخاص والجماعات المحلية، وأحيانًا المجتمع المدني.

ومع ذلك، تعتور هذا التطور بعض النقائص مقارنة بوتيرة التغييرات السريعة والعميقة التي يشهدها المجتمع المغربي.

فعلى سبيل المثال، لا تزال الأبحاث بحاجة إلى المزيد من الجهد للإسهام بمحاولات فهم أفضل للتحولات التي تحدث في المجتمع، واكتشاف الآفاق، وتقديم دراسات تولد معرفة حول ظواهر وسلوكيات جديدة، وبالتالي تدعم تنوير صناع القرار السياسي من أجل اتخاذ قرارات مناسبة وصائبة، خاصة على مستوى البنية التحتية الوطنية.

ب. الأبحاث والتحاليل الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية

حتى يتسنى للمغرب احترام التزاماته الدولية، تضطلع المندوبية السامية للتخطيط بمهام إعداد على مجموعة متنوعة من الدراسات والتقارير في مجال التنمية البشرية والإشراف عليها.

وتشمل هذه الدراسات «التقارير الوطنية حول التنمية البشرية» و «التقارير الوطنية حول أهداف الألفية للتنمية»، بالإضافة إلى خرائط الفقر، فضلا عن الدراسات الخاص بتعقب ديناميات الفقر وعوامل تصنيف المجتمع والطبقات المتوسطة.

وتُجري المندوبية السامية للتخطيط أيضًا دراسات تحليلية حول وقع السياسات العمومية وتأثيراته باستخدام نماذج اقتصادية متقدمة، ترصد بالتحليل الجوانب الماكرواقتصادية والميكرواقتصادية المتعلقة مثلا بالنمو الاقتصادي، والتضخم، والتوازنات الميزانية والمالية الخارجية، وتنافسية الاقتصاد، ودخل وإنفاق الأسر، والفقر، والتفاوتات.

فيما يتعلق بالدراسات الديموغرافية، قامت المندوبية السامية للتخطيط بدراسة التحول الديموغرافي وتأثيراته.

وتقوم المندوبية السامية للتخطيط بإنتاج وتحديث توقعات السكان والأسر على مستويات جغرافية مختلفة، وتأمل في المنظور من الأيام الاشتغال على التطوير الديموغرافي.

كما قادت المندوبية السامية للتخطيط أوراش بحثية وعبر-تخصصية حول قضايا اجتماعية وديموغرافية متنوعة مثل الأطفال، والمراهقين، والشباب، والنساء، والمسنين، والمغاربة المقيمين في الخارج والمهاجرين غير الشرعيين.

ج. مؤسسات ومعاهد الأبحاث

حتى يتسنى تجويد وتعميق مستويات التحليل والبحث في المجال الديموغرافي والاقتصادي الاجتماعي، يتوفر المغرب على عدة مؤسسات متخصصة في هذا النوع من الأوراش البحثية.

باعتبارها الحاضنة الرئيسية لمعظم أنشطة البحث، تتضمن هياكل المندوبية السامية للتخطيط ثلاثة مؤسسات تكرس جهودها لقيادة الأبحاث حول السكان والتنمية، وهي: مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية (CERED) الذي ينجز الدراسات الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية؛ مرصد ظروف حياة السكان (OCVP) الذي يقوم بدراسات حول الفقر والهشاشة، ومديرية التوقعات والمستقبلية (DPP) التي تقوم بانتظام بدراسات وقع بعض السياسات التي تتخذها الحكومة على المناحي الاقتصادية والاجتماعية للسكان، خاصة الفئات الهشة منهم. كما توجد مؤسسات أخرى تكرس إمكانياتها للبحث في المجال الديموغرافي والاقتصادي الاجتماعي، منها على سبيل المثال:

- المرصد الوطني للتنمية البشرية (ONDH) الذي يهدف إلى إجراء دراسات عامة ومقارنة، وبحوث واستشارات وتحليلات حول المعطيات والبيانات المتعلقة بالتنمية البشرية، خاصة تلك المتعلقة بالفقر والإقصاء وعدم الاستقرار، مع الحرص على إعداد مؤشرات خاصة بالتنمية البشرية من أجل تقييم تأثير البرامج المنفذة أو قياس تأثير الإجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي ووقعها.
- وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية باعتبارها القطاع الوزاري المكلف بإعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجال التضامن وحقوق المرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بتنسيق مع القطاعات المعنية. وتشمل مهام الوزارة، من بين مهام أخرى، إجراء الدراسات والتقارير في مجال التضامن وحقوق المرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.
- المرصد الوطني لحقوق الطفل (ONDE)، الذي كان مناط إحداثه الاشتغال على قضايا الطفولة، يشكل فضاء للتعاون بين مختلف الفاعلين في القطاعين العام والخاص والجمعيات العاملة في مجال الطفولة.

كما يعتبر أداة للتنسيق بين الأطراف المعنية ودعم وتقييم الإجراءات المنجزة لصالح الطفولة على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية. وتحقيقا لهذه الغاية، يعمل المرصد على جمع المعطيات والمعلومات والقيام بالدراسات العلمية والميدانية حول مختلف القضايا التي تهم الأطفال.

- المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية (IRES) الذي يهدف إلى المساهمة في تنوير صناع القرار وتوجيه قراراتهم الاستراتيجية. وتتجلى مهمته في القيام بدراسات وتحليلات استراتيجية وفقًا لتوجيهات جلالة الملك، مع ضمان وظيفة المراقبة على الصعيدين الوطني والدولي في المجالات التي تعتبر استراتيجية بالنسبة للمملكة. كما يعكف أيضًا على تحليل القضايا الوطنية ذات الطابع الهيكلي، ويناقش بالدرس والتحليل العلاقات الخارجية للمغرب في مختلف جوانبها، مع إيلاء اهتمام كبير للقضايا الشاملة.

ثالثا: الإكراهـــات

تُعزى نقائص التي تعتري الأبحاث والدراسات في مجال السكان والتنمية بشكل عام الى العوامل التالية:

- تغطية جغرافية محدودة بدون أبعاد محلية أو جهوية؛
- ضآلة الاعتمادات المالية التي تخصصها الدولة من ميزانيتها الميزانية للبحث العلمي بشكل عام، مقارنة بالدول المتقدمة، حيث لا تتجاوز نسبة 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي (الناتج الداخلي الإجمالي). إذا كانت الميزانية المخصصة للبحث في ميدان السكان والتنمية تُعتبر جزءًا من تلك

الميزانية، فإنها ستزداد ضآلة وضحالة؛

- غياب أو ضعف التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالبحث في ميدان السكان والتنمية، مما يحد من مستوى التعاون وفرص تبادل الموارد؛
- وجود حاجة هامة وعاجلة إلى التكوين التخصصية بهدف تنويع الحقول البحثية الموضوعاتية وتعزيز قدرات الباحثين في ميدان البحث حول السكان والتنمية.

أ. الآفاق

تلوح في الآفاق الحاجة للقيام بالخطوات التصحيحية التالية:

- زيادة الاستثمار في بحوث التي تُعنى بالسكان والتنمية، مع تعبئة الاعتمادات المالية، خاصة تلك الواردة من مصادر تمويل دولية؛
- تطوير التعاون على المستوى الوطني بين المؤسسات الحكومية، والجامعات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛
- مواصلة تطوير علاقات الشراكة في إطار التعاون الدولي؛
- تكييف عرض المعلومة مع ضرورات ومقتضيات البحث وبما يتناسب مع الحاجات التي يعبر عنها صناع القرار السياسي الوطني والإقليمي والمحلي؛
- تعزيز قدرات الباحثين من خلال توفير التكوينات تتوافق مع احتياجات البحث وخلق فضاءات لتبادل المعرفة الخبرات والتجارب وترصيدها.

الفصل الخامس عشر: الشراكة السكانية

ترسخت لدى المغرب قناعة مؤداها أن الشراكة مع المنظمات الوطنية غير الحكومية (الجمعيات، والقطاع الخاص)، سواء على الصعيدين الوطني والدولي، سواء كانت متعددة الأطراف أو ثنائية، تشكل إسهامًا أساسيًا لتنفيذ البرامج المرتبطة بالسكان والتنمية. ولذلك، عمل المغرب منذ البداية على السعي في هذا الاتجاه ضمن أولوياته التنموية، خاصة في تنفيذ برنامج العمل الإسقاطي لمؤتمر السكان والتنمية، وكذلك توجيهات قمة نيروبي والعديد من التوصيات الأخرى الناتجة عن المؤتمرات الدولية.

الإطار 5:
الشراكة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية

للتغلب بفعالية على التحديات التي تطرأ في مجالي السكان والتنمية، يجب إقامة شراكة واسعة وفعالة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية (أي الجمعيات والهيئات غير الربحية على الصعيدين المحلي والوطني والدولي)، تسهم بشكل خاص في صياغة وتنفيذ ومتابعة وتقييم الأهداف والأنشطة ».

تتعدد البرامج التعاونية من هذا النوع، حيث تشمل البرامج الثنائية عادةً اتفاقيات الشراكة والتعاون مع بلدان صديقة لتعزيز تبادل الخبرات والتجارب في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وتندرج علاقات التعاون جنوب–جنوب التي يقيمها المغرب في هذا السياق، على اعتبار أنها شراكة تقوم على التضامن بين دول متكافئة، ويمكن أن توفر للدول المعنية آفاقًا حقيقية للتنمية. « فعلى وجه الدقة، جعل المغرب التعاون جنوب–جنوب والتعاون الثلاثي أولوية في سياسته الخارجية. كما كان المغرب دائم التأكيد وإعادة التأكيد على استعداده لإقامة شراكة خاصة ومتجددة، بشكل خاص مع شركائه الإفريقيين ورفعها إلى مستوى شراكة حقيقية في خدمة مرامي تطوير المصلحة المشتركة »[122].

أما فيما يخص التعاون المتعدد الأطراف، فيكون عادة مع منظمات دولية أو إقليمية بهدف تعزيز القدرات الوطنية المرتبطة بالسكان والتنمية وضمان نقل التكنولوجيا المناسبة. في المقابل، يكون الهدف غالبا من الشراكة مع مكونات المجتمع المدني خلق دينامية تبادل يعزز القدرة على الفعل ويضمن فعالية المشاريع التي تم إطلاقها في مجال السكان والتنمية.

يقدم هذا الفصل، على سبيل المثال لا الحصر، بعضا من تلك الشراكات التي أبرمها المغرب منذ عام 2018، سواء مع المنظمات الدولية أو في إطار التعاون الإقليمي متعدد الأطراف، أو مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك حسب بعض مجالات التدخل التي تهم ميدان السكان والتنمية.

أولا: الشراكات متعددة الأطراف

يقوم المغرب بتأسيس شراكات متعددة الأطراف مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وتحسين نظام الرعاية الصحية.

تندرج الشراكة بين المملكة المغربية ومنظمات الأمم المتحدة في إطار المخطط الإطار للأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية للفترة (UNDAF) 2017-2021 ، الذي يشكل لفترة تمتد لأربع سنوات الإطار الاستراتيجي المرجعي للتدخلات المنسقة للأمم المتحدة على مستوى الدول.

ويحدد المخطط الإطار للأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية المجالات والنتائج المتوقعة وتساهم في تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة. منذ سنة 2018، عرفت هذه الشراكة إطاري تنمية، أولهما خطط–الإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية الذي استمر للفترة الممتدة بين 2017 و 2021[123]، وتم تمديده حتى عام 2022، والإطار التعاوني للتنمية المستدامة 2027-2023.

122. بولاكسيلي. أ وكل « التعاون جنوب جنوب في المغرب: خصائص واتجاهات وتحديات الحد من الضعف » مجلة الاقتصاد والتسيير والبيئة والقانون (JEMED) ISSN 2605-6461 المجلد 3، العدد 3، نوفمبر 2020.

123. https://morocco.un.org/sites/default/files/2019-10/UNCT-MA-UNDAF%202017-2021%20web.pdf

وقد تمت الشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في ميدان السكان والتنمية ضمن هاذين الإطارين.

1. التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان

تنشط منظمة الأمم المتحدة للسكان بالمغرب منذ سنة 1975. انطلاقا من سنة 2018، ركزت علاقات التعاون بين المغرب وصندوق الأمم المتحدة للسكان على برنامجين:

- **برنامج التعاون بين المغرب و صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2017-2021**: انصب الاهتمام على احتياجات وأولويات التنمية الوطنية المبينة في البرنامج الحكومي للفترة 2016-2021، واستراتيجية وزارة الصحة (2012-2016)، واستراتيجية القطاع الاجتماعي (2012-2016)، والخطة الحكومية للمساواة (20212-2016)، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH)، وتقييم الحصيلة المشتركة بين البلدان (BCP) للأمم المتحدة في الفترة 2017-2021، المخطط الإطار للأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية للفترة (UNDAF) 2017-2021 و/أو إطار الأمم المتحدة للتعاون في التنمية المستدامة (UNSDCF).

يُتوقع أن يُسهم هذا البرنامج في تحقيق النتائج التالية المُتوقعة في الخطة الاستراتيجية 2018-2021 للـ UNFPA:

- **النتيجة 1**: استعمال جميع النساء والمراهقين والشبان، خاصة الأكثر فقرًا، لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة وممارسة حقوقهن في مجال الإنجاب دون قيد أو تمييز أو عنف.
- **النتيجة 2**: تمكين جميع المراهقين والشبان، خاصة الفتيات المراهقات، بالوسائل التي تمكنهم من الولوج إلى الصحة الجنسية والإنجاب وممارسة حقوقهم في مجال الإنجاب، بغض النظر عن السياق.
- **النتيجة 3**: التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وحقوق الإنجاب في حالات الأزمات الإنسانية وسياقات التنمية.
- **النتيجة 4**: التمثيل الفعّال لجميع الأشخاص في جميع أنحاء العالم والاهتمام بسعيهم نحو التنمية المستدامة.

- **برنامج التعاون بين المغرب وصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2023-2027**: يتماشى مع النموذج التنموي الجديد في المغرب للفترة 2021-2035، وكذا مع الأهداف العالمية الرئيسية للخطة الاستراتيجية 2022-2025 لصندوق الأمم المتحدة للسكان. كما ان هذا البرنامج الجديد للتعاون مع المغرب للفترة 2023-2027 هو الآن قيد التطوير، و»سيسهم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي لسكان والتنمية (CIPD)، وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) لسنة 2030، وخاصة هدف التنمية المستدامة 3 المتعلق بالصحة والرفاه، وهدف التنمية المستدامة 5 المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، بالإضافة إلى الإطار الجديد للتنمية المستدامة للأمم المتحدة مع المغرب 2023-2027... ويركز البرنامج بشكل رئيسي على المجالات التالية: (أ) تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والإقليمية على إنتاج البيانات للتعامل مع التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والجنسية والجغرافية، (ب) دعم وإعداد سياسات وخطط وبرامج تهدف إلى تعزيز الحقوق الأساسية للنساء والفتيات، خاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي الاقتصادي، وتعزيز الصحة الجنسية والإنجاب ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، و(ج) تعزيز الأنظمة والقدرات والمرونة لأصحاب المصلحة المؤسسية والمجتمعية لتوفير معلومات وتعليم وخدمات شاملة، مستندة إلى حقوق الإنسان وعالية الجودة في مجال صحة النساء والفتيات، والوقاية ورعاية النساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتكامل الشباب اقتصاديًا [124].

2. التعاون مع منظمة الصحة العالمية

عرفت الفترة التي يشملها هذا التقرير عقد العديد من أنواع الشراكات في مجال الصحة بين المملكة المغربية والمنظمات الدولية. على سبيل المثال، يمكن أن نذكر الشراكات التالية:

124. https://morocco.unfpa.org/fr/news/le-conseil-dadministration-de-lunfpa-approve-son-nouveau-programme-de-coop%C3%A9ration-2023-2027

• استراتيجية التعاون بين المغرب ومنظمة الصحة العالمية (WHO) للفترة 2017-2021 ، والتي ركزت علاقات التعاون بموجبها بين المغرب ومنظمة الصحة العالمية للفترة 2017-2021 حول أربعة أولويات استراتيجية :

أ. الولوج إلى خدمات الرعاية الصحية ذات الجودة، والشاملة، والموجهة للفرد، والمتاحة للمجموعات الأكثر هشاشة، بهدف دعم المغرب في مسار تحقيق التغطية الصحية الشاملة؛

ب. المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال دعم برامج الصحة العمومية لتقليص العبء الذي تشكله الامراض والوفيات، وأخذ العوامل الاجتماعية والبيئية للصحة بعين الاعتبار للتقليص من أثرها الذي تترجمه التفاوتات والفوارق؛

ج. تعزيز الوظائف الأساسية للصحة العمومية والأمن الصحي، وهو ما يعني دعم المغرب لتحسين قدراته في مجال المراقبة الوبائية والاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ الصحية العامة؛

د. تقديم الدعم والمساعدة في الدينامية الإقليمية وتعزيز حكامة قطاع الصحة.

• استراتيجية التعاون بين المغرب ومنظمة الصحة العالمية (WHO) للفترة 2023-2027 التي تتوكأ بدورها على أربعة أولويات استراتيجية :

أ. دعم تعزيز النظام الوطني للصحة في سياق تعميم التغطية الصحية الشاملة؛

ب. تعزيز مرونة النظام الوطني للصحة؛

ج. مساعدة في تعزيز الحكامة في سياق إعادة تشكيل المنظومة الصحية الوطنية؛

د. تعزيز صحة ورفاهية السكان وتحقيق التوازن الصحي من خلال التأثير على العوامل الاجتماعية والبيئية وتعزيز منهجية العمل بين–قطاعي.

3. التعاون بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي

بدأت علاقات التعاون منذ سنة 2007، وحددت ضمن أهدافها تحسين أداء المنظومة الصحية المغربية بشكل مستمر. بالنسبة للفترة 2020-2023[125]، يشمل هذا التعاون توفير وتمويل الرعاية الصحية، وذلك وفقًا لاستراتيجيتين رئيسيتين :

أ. تحسين حالة الصحة للسكان المغاربة؛

ب. تحسين الوصول المستدام إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية ذات الجودة للسكان الفقراء والضعفاء من خلال توسيع التغطية الطبية الأساسية.

ضمن إطار برنامج الدعم الثالث للقطاع الصحي (PASS III)، أطلق الاتحاد الأوروبي، في يوليوز 2022، مشروعًا جديدًا للدعم الفني لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، بعنوان « الاستعداد والاستجابة للأزمات ». وقد تم تبني هذا المشروع بموجب شراكة في سياق الأزمة الصحية لتعزيز أدوات المراقبة والتدابير الاحترازية الوقائية، وتتبع الأوبئة، وكذلك التحضير المسبق لرفع مستوى الاستجابة للأوبئة المحتملة وغيرها من حالات الطوارئ الصحية.

4. الشراكة بين المغرب ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [126]

شكل نجاح المرحلة الأولى من البرنامج البلدي (2015-2018)، قادحا لتوقيع بروتوكول تجديد الاتفاق حول برنامج البلد–المغرب، وهو اتفاق تعاون بين الطرفين يغطي فترة ثلاث سنوات لدعم الخطة الطموحة للإصلاح في المغرب. وتشمل المرحلة الثانية من برنامج المغرب 11 مشروعًا تنتظم جميعها حول أربعة مواضيع رئيسية :

• الحكامة العامة والنزاهة ومكافحة الفساد؛

• النمو الاقتصادي والاستثمار والضرائب؛

• رأس المال البشري، بما في ذلك التعليم والمساواة بين الجنسين؛

• التنمية الترابية.

كما تم توقيع اتفاقيات شراكة أخرى خاصة بعض مجالات التعاون بعينها. نسوق للتدليل عليها :

125. https://www.eeas.europa.eu/node/79113_en
126. https://www.oecd.org/fr/sites/mena/economies/maroc

في مجال الإحصاءات [127]

- اتفاق شراكة بشأن أهداف التنمية المستدامة بين المندوبية السامية للتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفروع 10 وكالات تابعة للأمم المتحدة بالمغرب. « يتماشى اتفاق الشراكة هذا مع خطة التنمية المستدامة 2030 و المخطط الإطار للأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية للفترة 2017-2021 (UNDAF) ، ويهدف إلى وضع إطار مرجعي للمتابعة وإعداد تقارير حول أهداف التنمية المستدامة في المغرب والمساهمة في توضيح السياسات واستقصاء انطباعات الرأي العام حول الإنجازات الوطنية في هذا المجال. [. . .]. خلال فترة سريانه التي حددت في ثلاث سنوات، يتمحور اتفاق الشراكة حول أربعة مكونات تتعلق باستغلال البيانات الإحصائية ومؤشرات الأداء المتعلقة ببرامج تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإعداد تقارير دورية لمتابعة وتقرير وضعية ومآل هذه البرامج، على الصعيدين الوطني والترابي، مع دعم مختلف هياكل التنسيق والتشاور الدعم اللازم لبلوغ هذا الهدف، والترويج لإنجازات المغرب في هذا المجال، من خلال شبكات التعاون جنوب–جنوب وشبكات التعاون الثلاثية » [128].

في مجال الهجرة الدولية

- إجراء دراسة من قبل المندوبية السامية للتخطيط [129] حول الأثر الاقتصادي والاجتماعي لجائحة كوفيد–19 على السكان اللاجئين في عام 2020 بالتعاون مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). « تأتي هذه الدراسة في إطار السياسة الوطنية للهجرة واللجوء (PNIA) التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس ابتداء من سنة 2013. وتعكس هذه المبادرة التزام المغرب بأهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين (2018) والمنتدى العالمي للاجئين (2019) اللذان يحثان معا على نهج صيغ « الشراكة والتعاون متعدد الأطراف » .

- في الفترة من 2018 إلى 2022، تجلت عمليا وإجرائيا « برنامج دعم سياسات الهجرة للمملكة » التي يدعمها الاتحاد الأوروبي من خلال تعزيز الأسس المؤسساتية لسياسات الهجرة، بالإضافة إلى المعرفة وأدوات إنتاج المعرفة حول قضايا الهجرة؛ أجرأة سياسات الهجرة في مجالات المساعدة الاجتماعية والتشغيل والحماية؛ تعزيز الآلية الوطنية للعودة الطوعية للمهاجرين من المغرب نحو بلدانهم الأصلية. وتبلورت سياسات الهجرة المغربية في إطارين وطنيين هما: الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (SNIA) التي تم اعتمادها في عام 2014؛ والاستراتيجية الوطنية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج (SNMRE) كما تم اعتمادها سنة 2015.

- يتمثل برنامج الدعم الموءل إليه أعلاه في وضع الأسس القانونية والتنظيمية والمؤسسية للاستراتيجيات، فضلاً عن أجرأتها بشكل ملموس وإدماجها في برنامج متعدد القطاعات تستحضر مكوناتها الاستراتيجية. منذ انطلاقه، تمحور البرنامج حول أربعة محاور رئيسية: 1) تعزيز الأسس القانونية والمؤسسية لسياسات الهجرة؛ 2) تعزيز المعرفة وأدوات إنتاج المعرفة حول قضايا الهجرة؛ 3) تنفيذ سياسات الهجرة في قطاعات المساعدة الاجتماعية والتشغيل؛ 4) تعزيز الآلية الوطنية للعودة الطوعية العودة الطوعية للمهاجرين الموجودين بالمغرب إلى بلدانهم الأصلية، بلدان منشأ المهاجرين.

- في إطار دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (SNIA)، استفاد مشروع تكييف الخدمات المتعلقة بالتكوين المهني والتشغيل وريادة الأعمال من دعم مالي مقدم من طرف الوكالة البلجيكية للتنمية ENABEL-Belgique بين 2018 و2022، وذلك في إطار مشروع « AMUDDU » لتحسين فرص الشغل لفائدة لمهاجرين على مستوى المحور الرباط–الدار البيضاء »، بالإضافة إلى تدابير مبتكرة

127. https://www.hcp.ma/Signature-d-un-accord-de-partenariat-relatif-aux-ODD-entre-le-Haut-Commissariat-au-Plan-le-PNUD-et-10-agences-des_a2285.html
128. https://www.hcp.ma/Signature-d-un-accord-de-partenariat-relatif-aux-ODD-entre-le-Haut-Commissariat-au-Plan-le-PNUD-et-10-agences-des_a2285.html
129 . دراسة المندوبية السامية للتخطيط حول الأثر الاقتصادي والاجتماعي لجائحة كوفيد–19 على السكان اللاجئين في عام 2020 بالتعاون مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

تهدف إلى تشجيع الشركات على تشغيل الأفراد المهاجرين من خلال «العقود المدعومة» أو تمويل مبادرات التشغيل الذاتي.

وقد سمح هذا المشروع [130] بتحقيق هدفين رئيسيين:

أ. زيادة ثقة الأشخاص المهاجرين في المؤسسات العمومية التي أحدثت آلية دعم تعتمد على تنسيق الخدمات المرفقية العمومية المتاحة لفائدة السكان المهاجرين، وتعزيز المشاركة المجتمعية والشراكة مع منظمات المجتمع المدني؛

ب. تعزيز النهج المجتمعي الذي نفذه مشروع Amuddu من خلال عمل مبادرات الأعوان المحليين، وأيضًا الروابط المبنية مع رواد مجموعات السكان المهاجرين على مستوى الرباط والدار البيضاء.

ج. إطلاق تجارب ميدانية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لاستكشاف أساليب مبتكرة، مثل الإرشاد أو المسؤولية الاجتماعية للشركات، باعتبارها أدوات لتحقيق التكامل الاقتصادي للسكان المهاجرين.

من خلال هذه الآليات، يتزايد عدد المهاجرين الذين يستفيدون من عرض التكوين المهني ودعم الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لجانب التشغيل أو التشغيل الذاتي. يشار إلى انه ابتداء من سن 2020، عزز المشروع الآليات المرجعية لاشتغاله ومستويات التنسيق مع مختلف الشركاء، سواء كانوا جهات رسمية أو من فعاليات المجتمع المدني.

- مشروع «Maghrib Belgium Impulse-MBI» هو مثال آخر حي على الشراكة بين المغرب وبلجيكا والتي تشارك فيها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج. تتمحور وكالة التنمية البلجيكية – Enabel حول محورين رئيسيين:

– حفز تعبئة المغاربة المقيمين في بلجيكا بشكل فردي لإنشاء وتطوير استثماراتهم الإنتاجية بالمغرب ودعم نموه، من جهة، وتقديم خدمات التوجيه والتكوين الشخصي لواد الأعمال عند تأسيسهم لمشاريع استثمارية أو توطينهم لفروع بالمغرب، من جهة أخرى؛

– الاستفادة من البيئة الاقتصادية الملائمة ببلجيكا، والتي أسهمت فيها المؤسسات البلجيكية المكلفة بتعزيز روح المبادرة، وأُثرتها متانة الروابط الاقتصادية البلجيكية المغربية التي تضمن اندماجا أفضل للمغاربة المقيمين ببلجيكا [131].

في مجال تشغيل الشباب

- بفضل قرض من البنك الدولي، تم إطلاق مبادرة نموذجية لبرنامج «دعم الإدماج الاقتصادي للشباب» بجهة مراكش–آسفي عن طريق وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات. وتشارك أطراف أخرى في تنفيذ البرنامج[132]، مثل كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني، والمركز الجهوي للاستثمار، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، ووزارة الداخلية من خلال الشق الخاص ببرامج الشباب في متن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فضلا عن منظمات غير حكومية محلية لتقديم خدمات التكوين والتوجيه المهني. وفي خطوة تنسجم مع مسلسل اللامركزية التي ينهجها المغرب، عزز هذا النظام آلية التشاور الوثيق والمشاركة الفعّالة للسلطات الإقليمية، تحت أشراف والي الجهة على المبادرة.

كما ان القطاع الخاص مدعو بدوره خلال كل محطات تنفيذ المشروع لتوثيق الصلة بين فرص إدماج الشباب وبرامج التكوين التي تتلاءم مع فرص ادماج الشباب في الحياة العملية.

ويهدف برنامج «دعم» إلى اختبار مقاربة متكاملة وترابية لتحسين الإدماج الاقتصادي للفئات الشباب المستهدفة، بما فيها فئة الشباب الباحثين عن عمل،

130.
131. https://marocainsdumonde.gov.ma/ewhatisi/2019/04/B rochure-MBI_V-19-mars-2019_3-004.pdf
132. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/434341557501757323-0280022019/original
133. AFFRSupportingtheEconomic InclusionofYouthprojectMay19.pdf 134 https://miepeec.gov.ma/wp-content/uploads/2019/11/CGES-Maroc.pdf

وغير نشطين، والعاملين في القطاع غير الرسمي، والخريجين وغير الخريجين، في المناطق الحضرية والقروية، رجالًا ونساء في منطقة مراكش–آسفي [133].

كما يرون البرنامج إقامة بيئة صالحة لتعزيز روح المبادرة وريادة الأعمال (TPME) ودعم تطوير سلاسل القيمة ذات إمكانات التشغيل العالية لصالح الشباب. كما يدعم البرنامج تعزيز قدرات الجهات الرسمية لتحقيق تنسيق أكبر ومشاركة جميع الجهات المحلية المعنية لتحقيق توافق أكبر بين أنشطة إدماج الشباب وخلق فرص الشغل وتنفيذ البرنامج بشكل جيد.

بالإضافة إلى ذلك، يدعم البرنامج إقامة نظام لمراقبة سوق الشغل الإقليمي وإجراء إصلاحات إقليمية لتعزيز التشغيل وتحسين مناخ الأعمال في منطقة مراكش–أسفي »

- يعتمد برنامج SABIL [134] الذي أطلقته وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات في فبراير 2023، وتم تمويله من قِبل وكالة التنمية الفرنسية والاتحاد الأوروبي، على مسار تشاور والتقائية بين مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والفاعلين الجهويين.

ويتغيا هذا البرنامج تحسين وإدماج الشباب المستفيدين المنحدرين من أقاليم ثلاثة جهات: جهة سوس–ماسة، جهة فاس–مكناس، ثم جهة بني ملال–خنيفرة.

يمتد هذا البرنامج على مدى 48 شهرًا (من سنة 2022 حتى عام 2025)، ويستهدف الشباب، نساء ورجالا، الذين يعيشون في المناطق الحضرية والقروية، والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و34 سنة، ممن يتوفرون على مؤهلات متدنية، واستمرت مسيرة بحثهم عن فرصة عمل لفترة طويلة، والشباب غير النشطين و/أو العاملين في القطاع غير الرسمي، وكذا فئة الشباب الذين لا يزاولون عملا ولا يتابعون دراسة أو تكوينا (NEET).

- تم تنفيذ مشروع ProAgro Maroc من قبل وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات (MIEPEEC) على مستوى جهة الرباط–سلا–القنيطرة بدعم من منظمة العمل الدولية (OIT) بهدف تعزيز مصاحبة ودعم المقاولين الشباب في القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية. ويجمع المشروع بين دعم سياسات التشغيل وحوار العمل، وتطوير المهارات، وتطوير سلاسل القيمة، والتكوين في ريادة الأعمال، بهدف خلق فرص عمل لائقة والتأطير والدعم والتدريب لفائدة الشباب حاملي المشاريع ذات الصلة بقطاع الفلاحة والزراعة الغذائية.

في هذا السياق، تم في الرباط والقنيطرة من 14 فبراير إلى 11 مارس تنظيم تكوين للمكونين على الأدوات المستعملة من طرف منظمة العمل الدولية مثل وحدات خلق وتسيير وتطوير المقاولات (GERME)، حيث استهدف هذا التكوين حوالي أربعين إطارا ومكونا يمثلون الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات والمركز الجهوي للمقاولين الشباب في الفلاحة والصناعات الغذائية (CRJEAA)، وكان الهدف من هذه الدورة التدريبية التمهيدية الأولية تزويد المشاركين بأفضل الأدوات لمساعدة حملة المشروع والشركات في القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية في مجموعة متنوعة من المواضيع، بما في ذلك خطة العمل، والتعريف بأفضل الممارسات خلال رحلة ريادة الأعمال، بدءا بالتفكير وفكرة إنشاء وإدارة وتطوير الأعمال، ما قبل الإنشاء وإنشاء الشركات، والتسويق، والمحاسبة، وإدارة المخزون، فضلاً عن الموارد البشرية.

- يهدف مشروع « تعزيز تشغيل الشباب في المناطق القروية » (PEJ) إلى تسهيل وصول الشباب في المناطق القروية إلى وظائف مأجورة أو حرة. في سياق دعم البعد الجهوي في التشغيل، قام المشروع بين عامي 2015 و2020، في إطار المرحلتين PEJ I و PEJ II، بتنفيذ نظام متكامل لتعزيز التشغيل بالمناطق القروية، اعتمادا على ثلاثة أركان: 1) نهج مقاربة تتبع سوق الشغل على المستوى المحلي عن كثب من طرف لجنة إقليمية مكونة من الفاعلين

134. https://miepeec.gov.ma/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9% 84%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC- %D8%B3%D8%A8%D9%8A%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84/?lang=fr

المعنيين بالنهوض بالتشغيل؛ 2) تقديم خدمات دعم القرب لرواد الأعمال الشبان والباحثين عن فرص عمل من خلال فضاءات للتوجيه المهني، 3) تكوينات قصيرة المدى تهدف إلى تعزيز قدرات الشباب في الظفر بفرص ولوج الحياة العملية. وتم تنفيذ هذا النظام بنجاح على مستوى جهتين تجريبيتين (فاس–مكناس وبني ملال–خنيفرة).

وقد انتدبت وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الفيدرالية (BMZ) لجنة خبراء لافتحاص مشروع إنعاش تشغيل الشباب بالوسط القروي في مرحلته الثالثة PEJ III 2024-2021

وقد كان الهدف النهائي لهذه المرحلة مواكبة الوزارة الفيدرالية المذكورة لنظيرتها المغربية وزارة لوزارة الإدماج الاقتصادي المغربية والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات وكذا الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في توسيع نطاق التجربتين الجهويتين لتعزيز تشغيل الشباب في المناطق القروية لتشمل المستوى الوطني.

وأضاف أن هذا المشروع يندرج في السياق الاستراتيجي الذي يهدف إلى مواكبة السياسات والمقاربات الترابية في ميدان التشغيل.

في هذا السياق، يقدم المشروع المشورة والدعم التقني لهذين الشريكين المؤسساتيين بالإضافة إلى الفاعلين المحليين ويعزز قدراتهم لتوسيع أفق هذا النظام.

وتشمل المشورة والدعم التقني للشركاء أربعة محاور:

- تحسين نجاعة النظام ومستويات الابتكار والقابلية للتكييف والملاءمة؛
- الدمج التنظيمي للنظام داخل بنيات وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل؛
- إنشاء نظام لنقل المعارف والكفاءات؛
- تحسين الشروط المسبقة لتوسيع النظام من خلال دعم الجهات والأقاليم.

وتشرف على المشروع منظمة التعاون الألماني GIZ بالتعاون مع وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل.

- برنامج[135] «MIN AJLIKI» برنامج بلجيكي مغربي يهدف في المقام الأول إلى التمكين الاقتصادي للنساء في المغرب ودعم ريادة الأعمال النسائية. تُدير هذا البرنامج جمعية تعزيز التعليم والتكوين في الخارج – والونيا – بروكسل (APEFE) بتمويل من التعاون البلجيكي للتنمية. في المرحلة التجريبية الأولى (2013-2016)، تم تنفيذ برنامج الجيل الجديد لتطوير ريادة الأعمال النسائية في ثلاث جهات تجريبية في المغرب: الدار البيضاء الكبرى ومكناس–تافيلالت وطنجة–تطوان.

بدأت المرحلة الثانية لبرنامج « Min Ajliki 2.0 » رسميًا في إبريل 2017 مع برنامج خماسي (2017–2021) مع توسيع نحال التغطية لتشمل ثلاث جهات جديدة هي الرباط–سلا–القنيطرة ومراكش–اسفي وسوس–ماسة.

وتعتمد النسخة الثانية من البرنامج على رقمنة عمليات المعلومات والتكوين ويشمل أيضًا الجنس الذكوري ولكن فقط في مجال التوعية.

ويساهم برنامج Min Ajliki في تحسين ظروف عيش النساء المغربيات وتمكينهن ودعمهن منذ انبثاق الفكرة والنشأة الأولى للمشروع حتى نجاحه.

يتوزع شركاء البرنامج[136] وفق التركيبة التالية:

– وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني – قسم التكوين المهني؛

– وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات ؛

– التعاون البلجيكي للتنمية؛

– جمعية تعزيز التعليم والتكوين في الخارج (APEFE)؛

– جمعية النساء رئيسات المقاولات في المغرب (AFEM)؛

– الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؛

135. موقع البرنامج http://minajliki.ma

136. تغيرت تسمية الوزارات منذ تعيين الحكومة الحالية.

– مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية؛
– مغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
– شبكة بينَهُنَّ–المغرب (R.E.M)؛
– مؤسسة التوفيق للقروض الصغرى؛
– مؤسسة الأمانة للقروض الصغرى؛
– مشروع وفيرة [137] WAFIRA كمشروع تجريبي يتم اختباره بالمغرب من طرف منظمة العمل الدولية بالتعاون مع وزارة لوزارة الإدماج الاقتصادي المغربية والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات، الهدف الأساسي لمشروع WAFIRA هو وضمان التمكين الاقتصادي والاستقلال المالي للنساء وإدماجهن اجتماعيًا واقتصاديًا بشكل مستدام في مجتمعاتهن الأصلية.

رسم المشروع هدفين استراتيجيين (OS):

– الهدف الاستراتيجي الأول: تكوين ودعم 250 امرأة مشاركة في الهجرة الدائرية بين المغرب وإسبانيا لتحقيق إعادة اندماج اجتماعي واقتصادي دائم في مجتمعاتهن الأصلية.
– الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز المؤسسات المغربية لتقديم خدمات مالية وغير مالية مناسبة تدعم النشاط الريادي للنساء المشاركات في الهجرة الدائرية.

ثانيا: الشراكة مع الجمعيات غير الحكومية

تعترف الدولة بدور الجمعيات غير الحكومية وتعتبرها شريكة لا محيد عنها [138].

كما أقر دستور المملكة المغربية لعام 2011 بمكانة الجمعيات وبمساهمتها «في إطار الديمقراطية التشاركية، في وضع وتنفيذ وتقييم القرارات والمشاريع للمؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية» [139].

تلعب الجمعيات دورًا هامًا في مجال التحسيس والتوعية، بالإضافة إلى جهود في مجال التضامن وتقديم الخدمات. وتولي السياسة الحكومية اهتمامًا خاصًا لهذا الجانب، خاصة من خلال اتفاقيات الشراكة في مجال السكان والتنمية. لتعزيز قدرات هذه الجمعيات، خصصت الحكومة بوابة وطنية إلكترونية خاصة بتكوين الجمعيات عن بُعد: www.tacharokia.ma.

وتشمل هذه الشراكة مجموعة من المجالات، وتهدف إلى تعزيز قدرات الجمعيات غير الحكومية، خاصة تلك التي تعمل من أجل تمكين النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة أو لإعادة التأهيل والمساعدة الاجتماعية أو تأهيل المؤسسات الاجتماعية.

على سبيل المثال، تم توقيع اتفاقيات شراكة مع تسعة عشر جمعية [140] برسم سنة 2019، بميزانية قدرها 4 ملايين درهم من قبل القطاع الوزاري المعني بالإدماج المهني لمناهضة تشغيل الأطفال وضمان الحماية للنساء.

كما تم بتاريخ 8 يوليو 2022 توقيع اتفاقيتين إضافيتين تتعلقان بالشراكة المتعلقة بإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة عقلية (PSHM) في قطاع التجارة والتوزيع، وقعتهما وزارة الصناعة والتجارة، ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، والاتحاد الوطني للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة العقلية (UNA-HM)، ومجموعات مارجان ولابيل في. «تأتي هذه المبادرة في إطار التوجيهات الملكية الرفيعة المتعلقة بتحسين ظروف وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وأهداف النموذج التنموي الجديد الذي يروم تقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية وضمان الحماية الاجتماعية للأفراد في وضعية هشاشة [141]».

تهدف الشراكة مع المنظمات غير الحكومية أيضًا إلى تعزيز الخدمات المقدمة للسكان، خاصة الفئات الهشة من بينهم. وفي هذا السياق، دخل القانون الإطار 51-17 حيز التنفيذ، ولا سيما الشق المتعلق بتعبئة الفاعلين والشركاء لصالح المدرسة المغربية، والذي شكل محور اتفاق إطار تم توقيعه في عام 2021 من قبل

137. https://www.ilo.org/africa/countries-covered/morocco/WCMS_832532/lang--fr/index.htm
138. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "أحوال وتنشيط الحياة الجمعوية"، إحالة ذاتية رقم 2016/28.
139. المملكة المغربية، 2011. المادة 12 من دستور المملكة المغربية.
140. https://jourhui.ma/societe/le-politique-signe-des-conventions-de-partenariat-avec-19-associations
141. https://www.mcinet.gov.ma/fr/actualites/signature-de-conventions-de-partenariat-pour-linsertion-socio-economique-des-personnel

القطاع الوزاري الوصي عن التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وجمعية جهات المغرب (ARM) كان الهدف منه إحداث آليات تعاون بين الطرفين لتحقيق مساهمة أكبر للجهات في تطوير المنظومة التعليمية في شقيها التعليم الأساسي والتعليم العالي والبحث العلمي.

علاوة على ذلك، ولدعم فئات السكان في وضعية صعبة، مثل النساء في وضعية هشاشة، تعتزم وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة [142]، منذ عام 2012، تخصيص دعم سنوي لمبادرات الجمعيات في إطار برنامج شراكة مخصوص. هكذا، كانت نسخة البرنامج لعامي 2019-2020 تهدف إلى دعم المبادرات الجمعوية في مجال المساعدة الاجتماعية وإعادة إدماج الأشخاص في وضعية صعبة، خاصة فئات النساء والأطفال والمسنين وأولئك الذين يعيشون التشرد.

وقد تم تمويل 175 مشروعًا باعتماد مالي إجمالي ناهز 20.67 مليون درهم. فيما يتعلق بالشراكة الموضوعاتية مع الجمعيات، قام هذا القطاع الوزاري، خلال الفترة الممتدة بين 2017 و 2021، بتمويل 44 مشروعًا جمعويا بمبلغ إجمالي قدره 80 323 166.00 درهم، وتم توزيعها على النحو التالي:

الجدول 14 : المشاريع التي تحملها الجمعيات وتمولها وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة خلال الفترة الممتدة بين 2017 و2021

المجال	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
النساء			1	3	1	5
الطفولة		3	2	6		12
الإعاقة	3	3	2	5	1	14
المسنين			1	5	1	9
المتشردين					1	1
تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية		3	2	1		6
المجموع	**3**	**9**	**8**	**20**	**4**	**44**

المصدر : وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، https://social.gov.ma/programmes-de-partenariat
تمت زيارة الموقع بتاريخ 2023/05/08

ويظل عدد الاتفاقيات التي وقعتها هذه الوزارة في تزايد مستمر.

وهكذا، فيما يتعلق بتمكين الاقتصادي للنساء، تم إطلاق 54 مشروعًا بقيمة 6 767 985.00 درهم خلال الفترة 2018 -2023 [143].

كما تم إبرام شراكات أخرى في مجال السكان والتنمية بين المجتمع المدني والقطاعات الحكومية في الفترة من 2018 إلى 2022 بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، نذكر منها المبادرات التالية:

- تنظيم دورات تكوينية سنة 2021 لفائدة الجمعيات العاملة في مجال حماية حقوق المرأة في مكان العمل على مستوى منطقة طنجة تطوان الحسيمة بالتعاون مع القسم المسؤول عن العمل والإدماج المهني؛
- إصدار كتيب موجه للمرشدات الدينيات من إعداد الجمعية المغربية لتنظيم الأسر، بالتعاون مع المجلس العلمي المحلي لمدينة صفرو وصندوق الأمم المتحدة للسكان، يهدف إلى توعية المرشدات الدينيات بالتربية الجنسية والصحة الإنجابية، وبناء الإنسان، والحفاظ على الروح، وحماية المجتمع؛
- إعداد دليل إرشادي لمهنيي الصحة (الأطباء، وأطر شبه طبية، والمساعدين الاجتماعيين...) العاملين بمركز محمد السادس الوطني للمعاقين وفروعه لبيان منهجية التعامل مع النساء والفتيات ضحايا العنف في حالة الإعاقة (FFVVSH).

هذا الدليل تم إعداده بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبتعاون مع مركز محمد السادس الوطني للمعاقين ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

142. https://social.gov.ma/programmes-de-partenariat

143. عناصر رد وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على استقصاء الرأي الذي وجهته المندوبية السامية للتخطيط بشأن هذا التقرير.

الفصل السادس عشر: الحكـامة

حقق المغرب العديد من الإنجازات خلال العقدين الماضيين في أفق ترسيخ الحكامة الجيدة والشفافية من خلال مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي شكلت مراجعة دستور 2011 حجر زاويتها .

كما التزمت السلطات العمومية بتعزيز وتكثيف الجهود المبذولة لتحقيق قفزة نوعية في مجالي الحكامة والشفافية، لتكون في مستوى سقف التحديات الذي رفعه دستور 2011، وتشكل استجابة لانتظارات وطموحات المواطن المغربي، مع تحسين مؤشرات أداء الفاعلين، وتضمن توزيعًا أفضل لقطوف التنمية التي تعرفها المملكة.

أولا: دستور 2011، دعامة الحكامة الجيدة ونقطة ارتكازها

شكل الدستور المغربي لسنة 2011 أساسًا لمبادئ الحكامة الجيدة. في الواقع، يؤكد الدستور في مقدمته منذ البداية على الدور المركزي المخصص للحكامة، حيث ينص « ان المملكة المغربية، وفاء لاختيارها الذي لا رجعة فيه في بناء دوله ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تواصل بعزم مسيره توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة ».

كما ينص الفصل الأول من الوثيقة الدستورية أيضًا على أنه « يقوم النظام الدستوري للمملكة على اساس فصل السلط وتوازنها وتعاونها والديمقراطية المواطنة والتشاركية وعلى مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة ». وقد أفرد الدستور الجديد بابا كاملاً (الباب 12) لمبدأ الحكامة الجيدة.

اعتبارا لما تقدم، يمكن تلخيص الأسس الدستورية لقواعد الحكامة الجيدة كما يلي :

- تعزيز دولة قانونية ديمقراطية مع التركيز على سيادة القانون ومساواة جميع المواطنين أمام القانون. ومن بين مبادئها، ضمان أمن المواطنين وممتلكاتهم والحرية، والمساواة في الفرص، واحترام الكرامة، والترابط بين حقوق وواجبات المواطنين؛
- تكريس استقلال القضاء من خلال فصل السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، فضلاً عن التعاون بين هذه الثلاث سلطات؛
- تعزيز الديمقراطية التشاركية والمواطنة من خلال مساهمة المجتمع المدني في وضع وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، مع تخويل المواطنين حق تقديم العرائض والملتمسات؛
- تعزيز الديمقراطية التشاركية، حيث نص الدستور في فصله الحادي عشر على أن « الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي »؛
- ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- تخليق المرفق العام وتقديم خدمات عالية الجودة. في هذا السياق، ينص الدستور على أن الخدمات العامة تنظم على أساس تكافؤ ولوج المواطنين، والتوزيع الترابي العادل، ومبدأ استمرار الخدمات المرفقية التي تخضع لمعايير الجودة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتتمحور حول المبادئ والقيم الديمقراطية التي نص عليها الدستور. يقوم موظفو المرافق العمومية بممارسة مهامهم وفق مبادئ احترام القانون والحياد والشفافية والنزاهة والمصلحة العامة؛
- تكريس حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميًا.

وقد نص الدستور على إنشاء مؤسسات وهيئات لحماية الحقوق والحريات، والحكامة الجيدة، والتنمية البشرية المستدامة، والديمقراطية التشاركية، على أن تكون تلك الهيئات مستقلة وتحظى بدعم من أجهزة الدولة.

ثانيا: تنزيل الأحكام الدستورية حول الحكامة الجيدة

أ. الحكامة الإداريـة

في إطار إرساء دينامية التنمية العالمية والمستدامة بالمغرب، شكل إصلاح الإدارة العمومية تحديا كبيرا.

كما أن إصلاح الإدارة العمومية والارتقاء بمواردها البشرية أصبح يفرض نفسه بشدة، كما أكد ذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في رسالته الموجهة إلى الندوة الوطنية لكبار الموظفين العموميين التي نظمت في سنة 2018 بمدينة فاس.

ومن هذا المنطلق، اعتمدت وزارة الإدارة وإصلاح الخدمة المدنية خطة وطنية للإصلاح الإداري 2018-2021 التي كان الهدف منها هو الوصول إلى إدارة تخدم المواطنين والشركات، مسؤولة عن استمرارية الخدمات المرفقية الخاضعة لمعايير الجودة، مع خدمة المصلحة العامة.

وتتمحور هذه الخطة حول أربعة تحولات هيكلية متكاملة وطّأت لها مجموعة من الاوراش الإصلاحية لقطاع الوظيفة العمومية. وتتراوح هذه التحولات بين:

- **التحول التنظيمي**: يتضمن إصلاح الهياكل الإدارية التنظيمية من أجل تمكين مختلف الإدارات الوزارية والخدمات الإدارية من ضمان التنفيذ الفعال والكفء للسياسات العامة وتقديم خدمات عامة عالية الجودة. ويشمل هذا التحول، من بين أمور أخرى، اعتماد ميثاق اللامركزية الإدارية الذي يهدف إلى إرساء جهوية السياسات العمومية وتقريب الخدمات العمومية من المواطنين مع ضمان استمرارية وجودة هذه الخدمات؛
- **التحول الإداري**: يتضمن مراجعة الأساليب التي تعتمدها الإدارة في التدبير، من خلال اعتماد وسائل وطرائق التدبير العصري. ويمثل ميثاق المرافق العمومية حجر الزاوية في هذا التحول؛
- **التحول الرقمي**: ويتعلق الأخير بتطبيق الآليات والوسائل التكنولوجية الحديثة وتعميمها على كافة الخدمات الإدارية؛
- **التحول الأخلاقي**: ويتضمن وضع آليات تهدف إلى تطبيق مبادئ الحكامة الجيدة وتعزيز الأخلاقيات في الإدارة بما يدعم الشفافية والنزاهة.

وفي هذا السياق، تم اعتماد قانون الحق في الولوج إلى المعلومات، مما أهل المغرب للانضمام إلى « شراكة الحكومة المنفتحة ».

وتشكل مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة عملية تحويلية تهدف إلى تعزيز الشفافية المالية والجبائية، والحصول على المعلومة والنزاهة ومحاربة الفساد وتصريح المسؤولين والمنتخبين والموظفين العموميين بممتلكاتهم، وتعزيز مشاركة المواطنين في إدارة الشأن العام.

علاوة على ذلك، تمثل الإدارة العمومية إحدى أدوات تحقيق التحول الاقتصادي والمجتمعي الذي يدعو إليه النموذج التنموي للجديد.

في هذا السياق، ومن أجل تذليل الصعوبات والعوائق الإدارية والتنظيمية بشكل منهجي، فقد جعل النموذج التنموي للجديد من الإدارة حافزًا للتغيير، ظالما اتسمت بالكفاءة والمصداقية والشفافية في خدمة المواطنين والشركات، وتقديم خدمات عالية الجودة، وفتح باب مقاضاتها عند سوء المعاملة.

وتهدف هذه الرؤية لعام 2035 إلى:

- رقمنة جميع الإجراءات الإدارية للمواطن في أفق 2025؛
- الانتقال في مؤشر فعالية الحكامة [144] والارتقاء من معدل –0.12 في عام 2019 إلى 0.5 في عام 2025؛
- تحقيق نسبة 80% لرضا المواطنين عن الخدمات العامة.

ب. إصلاح النظام القضائي

يشكل إصلاح العدالة أحد الأوراش الإصلاحية التي باشرها المغرب في مستهل الألفية الثالثة. ويندرج هذا الورش الإصلاحي ضمن الاستراتيجية الشاملة للمملكة الهادفة إلى تكريس سيادة القانون والمؤسسات وتعزيز الشفافية والمصداقية والديمقراطية.

وفي هذا الصدد، يشكل ميثاق إصلاح النظام القضائي، المعتمد عام 2013، خارطة طريق لتنفيذ كافة إصلاحات العدالة والمنظومة القضائية. وينقسم هذا الميثاق إلى ستة أهداف استراتيجية رئيسية، و36 هدفا فرعيا، و200 آلية تنفيذ، و353 إجراء تطبيقيا.

144. مؤشر فعالية حكامة السلطات العمومية هو مؤشر يقيس جودة المرافق العمومية، ويؤشر على جودة أداء الوظيفة العمومية وكذا مستوى استقلاليتها عن الضغوطات السياسية.

الأهداف الاستراتيجية المخصصة لهذا الميثاق هي :

- تعزيز استقلال القضاء؛
- تخليق النظام القضائي؛
- تحسين فعالية وكفاءة العدالة؛
- تحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها؛
- تنمية القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة وتعزيز حماية الحقوق والحريات.

وهكذا فقد تصدر استقلال القضاء مقتضيات الميثاق. وبالفعل، تميز عام 2017 بتحقيق الاستقلال المؤسسي الكامل للسلطة القضائية من خلال نقل مسؤوليات القطاع الحكومي المسؤول عن العدالة إلى رئاسة النيابة العامة، وتم إحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية (CSPJ) وكذلك إنشاء هيئة التنسيق المشتركة بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزارة العدل.

علاوة على ذلك، تم إحداث المرصد الوطني للجريمة، وهو المرصد الذي يرصد تطور مؤشرات الجريمة على المستوى الوطني، لاقتراح وسائل الوقاية والمساهمة في تطوير السياسة الجنائية.

كما يواصل المغرب جهوده الرامية إلى تطوير وتحديث المنظومة القانونية، سواء على مستوى المادة الجنائية أو المدنية أو الاجتماعية أو قانون الأعمال وحماية الحقوق العينية والملكية العقارية.

وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر رقمنة الخدمات القضائية وتجريدها من الطابع المادي أحد المشاريع المهمة التي يلتزم المغرب بالمضي فيها. وفي هذا السياق، يهدف اعتماد المخطط المديري للانتقال الرقمي لمنظومة العدالة إلى خلق نظام عدالة مبسط ومنفتح، فعال ومتاح، وتوفير مستوى خدمة قضائية يحترم الحقوق الأساسية للمتقاضين وفضاء محكمة ذكية تستفيد من التكنولوجيا الجديدة.

ويستند هذا المخطط المديري، ضمن دعامات أخرى، على المبادئ الدستورية، ولا سيما تلك المرتبطة بالحق في محاكمة عادلة والأحكام القضائية الصادر خلال آجال معقولة على أساس المساواة بين جميع المواطنين في الولوج إلى هذه الخدمة المرفقية العمومية.

ومن ناحية أخرى، فإن إطار الثقة والمسؤولية الذي اقترحته آلية النموذج التنموي الجديد، يتمحور، من بين أمور أخرى، حول نظام عدالة يحمي الحقوق والحريات ويشكل مصدراً للأمن. وفي هذا الصدد، توصي النموذج التنموي الجديد بإكمال الإصلاح القضائي بشكل كامل، وتعزيز الحريات الفردية والعامة وحمايتها من قبل المنظومة القضائية، وانسجام وتناسق الإطارين القانوني والتنظيمي، والتقييم المنتظم لنجاعة القوانين، مع تسريع وتيرة إنتاج النصوص التشريعية.

ج. حكامة القطاع الصحي

لتجاوز وضعية الوهن الذي كان يشل حركية وحكامة المنظومة الصحية بالمغرب، ارتكز مشروع الإصلاح الصحي على تكريس حكامة جديدة تروم تعزيز آليات التشريع ومراقبة أداء المتدخلين، وترسيخ الحكامة الاستشفائية التخطيط الترابي في مجال العرض الصحي.

في إطار إصلاح قطاع الصحة، تم تطبيق المقتضيات الواردة في القانون الإطار رقم 22-06 المتعلق بالنظام الصحي الوطني في يوليوز 2022. ويتمحور هذا الإصلاح حول أربع ركائز: الحكامة الجيدة، تنمية الموارد البشرية، الارتقاء بمستوى العرض الصحي والرقمنة.

الحكامة الجيدة: لتعزيز آليات تنظيم عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي على جميع المستويات. في هذا الصدد تقرر ما يلي :

- إحداث الهيئة العليا للصحة وهي إحدى هيئات التسيير والحكامة المسؤولة بشكل خاص عن ضمان استمرارية عمل الدولة في مجال الصحة. وسيناط بها أيضا التأطير التقني على التأمين الصحي الإجباري وتقييم جودة خدمات المؤسسات الصحية في القطاعين العام والخاص وإبداء الرأي حول السياسات العمومية المتبعة أو الواجب اتباعها في قطاع الصحة؛
- إنشاء وكالة الأدوية والمنتجات الصحية؛
- إنشاء وكالة الدم ومشتقاته؛
- مراجعة مهام ووظائف وتنظيم الإدارة المركزية؛

• إنشاء مجموعات صحية ترابية تكون مسؤولة بشكل أساسي عن تطوير وتنفيذ البرنامج الوطني الجهوي وتعزيز آليات التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تنمية الموارد البشرية: من خلال:

• تطوير قانون الوظيفة العمومية الصحية بهدف تحفيز الرأسمال البشري في القطاع العام؛

• لتقليص النقص الحالي في الموارد البشرية، وإصلاح منظومة التكوين؛

• الانفتاح على المهارات الطبية الأجنبية وتشجيع الكفاءات الطبية المغربية المقيمة بالخارج على العودة لممارسة المهنة في بلادها.

تأهيل العرض الصحي: ستلبي هذه الركيزة تطلعات المغاربة فيما يتعلق بتيسير الولوج إلى الخدمات الطبية وتحسين جودتها والتوزيع العادل للخدمات الاستشفائية عبر التراب الوطني، وذلك من خلال:

• إعادة تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية؛

• إعادة تأهيل المستشفيات؛

• التأسيس لإلزامية احترام مسلك العلاجات؛

• إحداث نظام لاعتماد المؤسسات الصحية.

رقمنة النظام الصحي: من خلال إحداث نظام معلوماتي متكامل لجمع ومعالجة واستخدام المعلومات الأساسية.

د. حكامة قطاع التعليم

وترتكز حكامة النظام التعليمي على أربعة تدابير رئيسية، وهي:

• إحداث وحدة إدارية مركزية بالوزارة مسؤولة عن التعليم الأولي (UCEP) من أجل مركزة تنسيق القطاع (2020)؛

• مراجعة هيكلة قطاع التعليم الأولي، مراجعة عملية الإحصاء، ومراجعة التسميات وإطلاق تسميات جديدة ودمج التعليم الأولي في منظومة مسار (2021/2020)؛

• تقديم الدعم المالي للجمعيات الشريكة على أساس شرط واقف يتعلق بملاءمة أجور المعلمين مع الحد الأدنى للأجور والتصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

• ضمان مستوى استقلالية أكبر للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين AREFs في إطار الجهوية المتقدمة.

د.1. تدبير الموارد البشرية الإقليمية

• الاستمرار في منهجية التشغيل الإقليمية التي تم وضعها في عام 2016؛

• الإلغاء التام من قبل الوزارة لنظام تشغيل أساتذة التربية الوطنية عن طريق التعاقد؛

• مراجعة واعتماد الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين للوضع الجديد لأطر الأكاديميات (13 مارس 2019)؛

• صياغة وتنفيذ القانون الأساسي الخاص بأطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بتنسيق وثيق مع وزارة الاقتصاد والمالية بعد موافقة المجلس الإداري للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (2019)؛

• وضع لدليل المرجعي للوظائف والكفاءات لممارسة مهن التعليم والتكوين. وفي هذا السياق، تم الإبقاء على الأحكام التي يستفيد منها الأطر التعليمية حتى يستفيد منها أطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

د.2. تعزيز استقلالية القدرات التدبيرية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين

• تجربة نظام الإدارة الداخلية لمصاريف الأكاديميات (GID-AREF)؛

• تطوير منصة لرصد تنفيذ المشروع؛

• إنشاء نظام معلومات لإدارة الموارد البشرية؛

• تبسيط الإجراءات الإدارية: إدارة المنح الدراسية وما إلى ذلك؛

• إنشاء عملية تدريجية لتفويض العديد من المهارات إلى AREFs كجزء من الخطة الرئيسية لعدم التركيز الإداري.

د.3. حكامة المؤسسات التعليمية

إن مأسسة «مشروع المؤسسة»، كنمط مبتكر للحكامة المدرسية، تندرج في إطار روح الإدارة المحلية بهدف

منح المؤسسة الاستقلالية الكاملة في إدارة أموالها واختيار أولوياتها.

د.4. التخطيط كأداة جديدة للأداء

تم وضع آلية جديدة للتخطيط المدرسي متعدد السنوات (PSP) لتعزيز محور التخطيط والبرمجة لقطاع التعليم والتكوين من خلال تزويد المستويات التشغيلية (مديريات المحافظات ومجالس التعليم الإقليمية) بالتخطيط ورسم الخرائط المدرسية (GIS).

هـ. الحكامة الاقتصادية

وعلى الرغم من سياسة ماكرو–اقتصادية حذرة، لا تزال هناك تحديات وعقبات تعترض الحكامة الاقتصادية، ولا سيما تبني خيار ومسار التنويع الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال. وفي الواقع، على الرغم من أن المغرب اتخذ تدابير لتعزيز شفافية الصفقات العمومية وتحسين حكامة الشركات العمومية، إلا أن الحكامة الاقتصادية، لا سيما الشق المتعلق بالشفافية ومكافحة الفساد في حاجة إلى بذل مجهود أكبر، خاصة وأن الرهان كبير ويروم بلوغ مطلب التنمية الاقتصادية المستدامة والدامجة.

وفي المغرب، تتدخل عدة سلطات، بشكل مشترك ومنسق، في رسم معالم الحكامة الاقتصادية لضمان تدبير فعال لمفاصل الاقتصاد الوطني وتوفير شروط التنمية الاقتصادية المستدامة والدامجة. ويمكننا أن نذكر ضمن لفيف المتدخلين في هذا الصدد:

- وزارة الاقتصاد والمالية: التي تتولى مسؤولية صياغة وتنفيذ السياسة الاقتصادية للحكومة. كما تشرف على تدبير الميزانية العامة وتنظيم النظام المالي والمصرفي وتنسيق تنفيذ السياسات الاقتصادية مع الوزارات الأخرى.
- البنك المركزي المغربي (بنك المغرب): هو المؤسسة المسؤولة عن تنظيم النظام البنكي والسياسة النقدية وتدبير الاحتياطي الوطني من العملات الأجنبية.
- مجلس المنافسة: يتولى تعزيز المنافسة في الأسواق الوطنية ومكافحة الممارسات المخلة بالمنافسة. وقد تم مؤخرا تحسين الترسانة القانونية ذات الصلة. وبالفعل، صادق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 41.21 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 20,13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما صادق على مشروع القانون رقم 40.21 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛
- الهيئة المغربية لسوق الرساميل (AMMC): تدرس حاليا تحديث وتبسيط تنظيم الأسواق المالية المغربية لتشجيع الاستثمار وتسهيل حصول الشركات على التمويل. كما تسعى الهيئة إلى تعزيز الشفافية والحكامة الجيدة في الأسواق المالية؛
- الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار والصادرات (AMDIE): تتولى مهمة تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي وتنمية الصادرات المغربية.

و. الحكامة الترابية

أفرد دستور 2011 فصلا كاملا للجهات وباقي الجماعات الترابية الأخرى، وأكد في مادته الأولى أن «التنظيم الترابي للمملكة لامركزي... يقوم على الجهوية المتقدمة». على هذا النحو، شهد نظام الحكامة الترابية تغييرا عميقا منذ سنة 2015 بعد صدور القوانين التنظيمية الجديدة 111.14 و112.14 و113.14 المتعلقة تباعا بالجهة أو العمالة أو الإقليم والجماعة، بما يتماشى مع مبادئ التدبير الحر، التعاون والتضامن، وفق ما ورد في الفصل 136 من الدستور. وقد توالت عدة مراسيم تنفيذية لضمان التنفيذ الفعال لهذا المشروع.

ومن ثمة، فإن المغرب ملتزم بمواصلة جهوده من أجل استكمال ما يتطلبه تحقيق الحكامة الترابية، متطلبات الرؤية المرتقبة للحكامة الترابية، والتي يترجمها توضيح الاختصاصات الذاتية الموكولة للجهات، و الاختصاصات المشتركة للجهات من خلال ضمان تفعيل أحكام الإطار التوجيهي حول اختصاصات الجهات، والمصادقة على الميثاق الجديد حول اللاتمركز، وإصدار ميثاق اللامركزية الجديد، وتعزيز موارد الجهة، وتعزيز التدبير اللامتمركز للاستثمار.

خلال أشغال المناظرة الوطنية الأولى للجهوية المتقدمة المنعقدة في دجنبر 2019، تم التوقيع على «الإطار التوجيهي المتعلق بممارسة اختصاصات الجهات»، بين أعضاء الحكومة ورؤساء مجالس الجهات الاثنتي عشرة بالمملكة.

لتسريع ممارسة الاختصاصات الذاتية والمشتركة للجهات وضمان دعم مختلف الأطراف في عملية التنفيذ، وكذا أجرأة تفعيل أحكام هذا الإطار، تم إحداث عدة هيئات، وهي: لجنة القيادة الاستراتيجية، لجنة التتبع والتقييم، فضلا عن سبع لجان موضوعاتية. وتم اعتماد خارطة طريق تتعلق بتنفيذ الالتزامات المعلن عنها في هذا الصدد في سنة 2021.

كما عرفت سنة 2018 المصادقة على المرسوم 618.17.2 المتعلق بالميثاق الوطني للاتمركز الإداري، تنفيذا للتعليمات الملكية، على اعتبار أن الميثاق المذكور يعتبر رافعة أساسية للبناء الجهوي، وآلية لترسيخ البعد الجهوي عند رسم السياسات العمومية، وإرساء قواعد عمل عمومي جهوي أكثر كفاءة وفاعلية، ودعم التنظيم اللامركزي وضمان التقارب والتماسك والتكامل بين السياسات العمومية على المستوى دون الوطني. وقد حمل الميثاق العديد من المستجدات، خاصة وضع التصاميم المديرية للاتمركز الإداري، ومنح صلاحيات إصدار القرار للمصالح اللامتمركزة للدولة.

في هذا الصدد، تم وضع جملة من آليات الحكامة، لعل أهمها اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري المسؤولة عن اقتراح التدابير اللازمة لتطبيق المبادئ التوجيهية العامة للسياسات العمومية ذات الصلة باللامركزية؛ كما تقرر أيضا إحداث لجنة تنسيق جهوية لدى والي الجهة لمساعدته على الاضطلاع بالمهام الموكلة إليه، خاصة تلك المتعلقة بالتنسيق بين المصالح اللامركزية وضمان حسن سيرها.

بالإضافة إلى هذه الهيئة، يحدد الميثاق أيضًا هيكلًا إداريًا محدثا داخل كل ولاية، تحت سلطة والي الجهة، تناط به مسؤولية الشأن الجهوي، أسماه الكتابة العامة للشؤون الجهوية (SGAR)، والتي نظمت بموجب قرار زير الداخلية رقم 19-2782 الصادر في 13 نونبر 2019.

وفيما يتعلق بالموارد المالية للجهة، فقد تعززت تدريجيا منذ 2015 بموارد مالية إضافية مهمة لتمويل وتغطية نفقات الاختصاصات الوظيفية والصلاحيات التقريرية الجديدة المنقولة للجهة. وهكذا، فقد تأكيد استفادة الجهة من منتوج الضريبة على الشركات (IS) والضريبة العامة على الدخل (IGR) المخصصة للجهات ورفع حصتها من 1% إلى 5%، خاصة بعد فرض ضرائب جديدة لصالح الجهة (20% من حصيلة الرسم على عقود التأمين).

وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء صندوقين لتعزيز ودعم التنمية البشرية على مستوى الجهات وضمان التوزيع المتكافئ للموارد قصد التقليص من التفاوتات بينها: صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات.

وبخصوص تدبير الموارد المالية، تجدر الإشارة إلى أن الموارد المالية المخصصة للجهات تم تعزيزها منذ سنة 2015 لتبلغ ابتداء من 2021 مبلغا إجماليا قدره 10 ملايير درهم وفق ما نص عليه القانون الأساسي 111.14 (الفصل 188). وتتكون هذه الموارد، التي تمثل تقريبا كامل الميزانية الجهوية، من حصة 5% من ناتج الضرائب على الشركات والضرائب على الدخل و20% من الضرائب على عقود التأمين بالإضافة إلى مساهمة الميزانية العامة للدولة.

بخصوص الجبايات المحلية، يمكن القول أن المصادقة على القانون 07.20 بتغيير وتتميم القانون 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية يندرج إطار ورش الإصلاح الضريبي الشامل خدمة للعدالة الجبائية بين الملزمين، وهو الورش الإصلاحي الذي نوقشت مواده بمناسبة المناظرة الثالثة للجبايات المنعقدة يومي 3 و4 ماي 2019. ويركز هذا القانون بشكل أساسي على ملاءمة منظومة الجبايات المحلية مع محيطها القانوني، ومراجعة مراجعة قواعد وعاء بعض الرسوم المحلية للرفع من الموارد الذاتية للجماعات الترابية، فضلا عن تحسين المنهجية المعتمدة في عمليات تحصيل بعض الرسوم المحلية، ومراجعة الإعفاءات الجبائية التحفيزية المتعلقة بالرسوم المحلية.

علاوة على ذلك، ومن أجل تعزيز تفعيل صناديق التضامن الجهوي والنهوض الاجتماعي التي تهدف إلى تعزيز التنمية البشرية على المستوى الجهوي وإعمال نظام المساواة الجهوية، تم تحديد عدة معايير توزيع الموارد بين الجهات بموجب رسوم رقم 2-17-667. وهكذا، تم الاحتفاظ بخمسة معايير لصندوق التأهيل الاجتماعي، في مقابل ستة معايير لتوزيع مداخيل صندوق التضامن بين الجهات، ولصندوق التضامن الجهوي.

اما فيما يتعلق بالموارد البشرية، تجدر الإشارة إلى أن إنشاء 12 وكالة جهوية لتنفيذ المشاريع (AREP)، يمثل خير معين وظهير لمجلس الجهة، وتقدم له، عند الطلب، كل أشكال المساعدة القانونية، الهندسية، التقنية والمالية عند دراسة وإعداد المشاريع وبرامج التنمية عند تنفيذ مشاريع وبرامج التنمية التي يقرها مجلس الجهة.

وفي إطار التدبير اللامتمركز للاستثمار وتنفيذا للتعليمات الملكية، تم إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار بموجب القانون 18.47 الصادر سنة 2019.

وفق هذا التعديل، تمت إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار من خلال تحويلها إلى مؤسسات عمومية تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، وتوسيع نطاق مهامها واختصاصاتها ومسؤوليتها عن تنفيذ سياسة الدولة في مجال التنمية والتحفيز والترويج وجذب الاستثمارات على الصعيد الجهوي، والمواكبة الشاملة للمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغرى جد.

إضافة إلى ذلك، يهدف إحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار إلى ضمان معالجة متكاملة مندمجة ومتسقة لملفات الاستثمار وطلبات التراخيص، وتشكل الإطار الوحيد لتقييم وفحص ومعالجة ملفات الاستثمار واتخاذ القرار بشأنها وإصدار الآراء حيال الطلبات الهادفة إلى الاستفادة من نظام تحفيز الاستثمار.

وحتى يكون الاستثمار رافعة لتنمية جهوية عادلة، ستضطلع اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار بمهام أكبر في تنزيل ميثاق الاستثمار الجديد (القانون الإطار 03.22 الصادر في 6 ديسمبر 2022)، والذي يهدف، من بين أمور أخرى، إلى الحد من التفاوتات المجالية للاستثمار، وتوطين الاستثمار في المجالات الترابية ذات الجاذبية الضعيفة من خلال تخصيص منحة ترابية تحفيزية، تبلغ على التوالي 10% و15% من مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة من المنح، حسب الفئة التي أدرج فيها الإقليم أو العمالة ضمن القائمة (موضوع قرار رئيس الحكومة رقم 23.13.3).

وفي النهاية، تجدر الإشارة إلى أن الحكامة الترابية مدعوة إلى رفع سقف أدائها لتكون في مستوى الرؤية الجديدة للتنمية التي حملها النموذج التنموي الجديد (2021-2035)، الذي يعد بـ«مغرب الجهات» الواعد والمزدهر. كما أن الحكامة الترابية تضمن الابتكار في إعادة ترتيب وتنظيم المستويات الترابية وتأهيلها لخلق مناخ استثماري، منتج للثروة محليا، ويكفل تنفيذ السياسات العمومية التي تتبناها المجالات الترابية وفقا لمبدأ التكامل.

z. مكافحة الفساد

باتت مكافحة الفساد أولوية، نظراً لآثاره السلبية التي على المجالين السوسيو-الاقتصادي والإداري، وتأثيرها على منسوب الثقة بين المواطنين والمؤسسات العمومية.

وفي هذا الصدد، صادق المغرب سنة 2007 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) وباشر تنفيذ إجراءاتها ومقتضياتها من خلال تبني العديد من الإصلاحات، خصوصا القانونية والمؤسساتية منها.

وفي هذا الإطار، تم تبني استراتيجية وطنية منسقة للوقاية من الفساد ومحاربته بعنوان « توطيد النزاهة والحد من الفساد بشكل ملموس في المغرب في أفق 2025 »، وصياغتها والمصادقة عليها في أبعادها الوطنية والقطاعية.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات وتحسين نزاهة الأعمال وتحسين ترتيب وموقع المغرب في التصنيف الدولي.

وتتمحور هذه الاستراتيجية الوطنية حول خمسة ركائز رئيسية : الحكامة، والوقاية، والزجر، التواصل والتوعية والتربية والتكوين. تلك الركائز الخمس تتوزع بدورها على 10 برامج تهم:

- تحسين مستوى الخدمات المقدَّمة للمواطن؛
- الإدارة الإلكترونية؛
- أخلاقيات وآداب المهنة؛
- الشفافية والولوج إلى المعلومة؛
- الصفقات العمومية؛
- المراقبة وربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- تحريك المتابعة وتشديد العقوبة؛
- نزاهة عالم الأعمال؛
- التواصل والتحسيس.

ك. حكامة الإحصاءات العامة

يشكل الإطار القانوني الذي يحكم النظام الإحصائي الوطني (SSN) وحكامته عائقًا كبيرًا يحول دون السير السليم للأنشطة الإحصائية وتنسيقها. في هذا السياق، يجدر بنا أن نشير إلى أن الإطار القانوني الحالي الذي ينظم الدراسات الإحصائية وتعداد السكان والسكن يعود إلى أكثر من 40 عامًا (المرسوم الملكي القانون رقم 67-370 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1388 هـ (5 أغسطس 1968) المتعلق بالدراسات الإحصائية والقانون رقم 71-001 بتاريخ 22 ربيع الثاني 1391 هـ (16 يونيو 1971) المتعلق بتعداد السكان والسكن في المملكة)، وهو لا يستجيب أكثر للتطورات التي شهدتها هياكل إنتاج المعلومات الإحصائية الرسمية. وبناءً على ذلك، يصبح تحديثه ضرورة عاجلة من أجل تطويره وتكييفه مع المبادئ والتوصيات السارية على مستوى الساحة الدولية في هذا المجال.

وقد تضمن متن الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في الندوة العلمية المنظمة في 20 أكتوبر 2010 حول موضوع «الإحصاء في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية: إحصائيات بمعايير دولية»، دعوة صريحة للحكومة من أجل «القيام بإعداد إطار قانوني يتعلق بالإحصاءات والبحوث والدراسات الإحصائية، مع ما يقتضيه من تدابير تشريعية وتنظيمية تهم المجلس الوطني للمعلومة الإحصائية، وإحداث وتحيين دليل المقاولات وفروعها ونظام تعريفها، وذلك من أجل استكمال المقومات القانونية والمؤسساتية للنظام المغربي للإحصاء».

إن الثقة التي يتعين أن تسم العلاقات بين منتجي الإحصائيات العمومية ومستعمليها وتنظمها هي ثقة يمكن اكتسابها على ضوء وثوقية الوقائع. غير أن الضمانة المؤسساتية لهذه الثقة لا يمكن أن تُغْني البتة عن سلطة يخول لها الحرص على إلزام الجميع باحترام المبادئ التي تشكل أخلاقيات المهنة ويتعين أن تكون شرطا مسبقا لمصداقية هاته الإحصائيات. ويتصدر هذه المبادئ مبدأ الاستقلالية المهنية لتصميم المعطيات وإنتاجها ونشرها.

لذا، على ضوء التحولات الكبرى التي شهدها بلدنا، صار اليوم من الضرورة بمكان إعادة النظر في الوضع القانوني للجنة تنسيق الدراسات الإحصائية (COCOES) والارتقاء بها إلى مستوى مؤسسة فعلية بمستويات فعل أكبر في مجال تنسيق الإحصائيات العامة، والدأب على خلق الانسجام في المناهج والمفاهيم، مع الحرص على ضبط قواعد نقل البيانات المستقاة وتحديد مفهوم ومستويات إضفاء السر الإحصائي. علاوة على ذلك، سيكون بمقدور هاته المؤسسة تقديم الرؤية الرصينة للمشاريع الإحصائية القطاعية وترشيد تكاليف ونفقات العملية الإحصائية العمومية.

وفي هذا السياق، يشار إلى أنه سبق للمندوبية السامية للتخطيط أن تقدمت بمقترح مشروع قانون ومرسوم بشأن إحداث، وتكوين، وسير المجلس الوطني للمعلومات الإحصائية، وهي مقترحات حاليا قيد المصادقة. كما أن ورش تأهيل نظامنا الإحصائي بات حتميا لمرافقة لورش الجهوية المتقدمة.

مرفقات وملاحق

الملحق 1: وقع فيروس كورونا19- والحرب في أوكرانيا

كان لجائحة فيروس كوفيد-19 وقعا ملموسا على المغرب، سواء من الناحية الصحية أو الاقتصادية والاجتماعية. لتخفيف تداعيات الجائحة، قامت الدولة، بتعليمات ملكية سامية من جلالة الملك محمد السادس، بتعبئة جميع أجهزتها للحد من انتشار هذا الفيروس وتخفيف وقعه وتداعياته الممكنة. وقد حظيت كل مناحي الحياة الاجتماعية التي كان احتمال تأثرها واردا بفعل الجائحة بحظ وافر من الاهتمام، سواء تعلق الأمر بالصحة الجسدية أو النفسية، أو الاقتصاد، أو النظام العام، أو السلم الاجتماعي، فالتأمت جميع القطاعات وتم استحضارها في مخططات متناغمة، بالرغم من بعض الاختلالات التي جعلت البلاد تأخذ العبر والعظات لتصحيحها في المنظور من الأيام.

1. الإحصائيات حول الوفيات الناجمة عن فيروس كوفيد19-

منذ بداية جائحة فيروس كوفيد-19، سجل المغرب زيادة في عدد الحالات والوفيات الناجمة عن الفيروس. ووفقًا لمصادر وبيانات وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، تم الإبلاغ عن أول حالة إصابة بكوفيد-19 في 2 مارس 2020، ومنذ ذلك الحين، زاد عدد الحالات المؤكدة تدريجياً. وقد بلغ عدد الحالات المؤكدة ذروته في ديسمبر 2020، حيث تجاوزت الـ 5 000 حالة يوميًا، قبل أن يتناقص تدريجياً. ومع ذلك، في إبريل 2021، شهد المغرب زيادة مفاجئة في عدد الحالات، مرتبطة بظهور سلالات جديدة من الفيروس. ومنذ ذلك الحين، تناقص عدد الحالات مرة أخرى بشكل تدريجي.

أما بالنسبة للوفيات، فقد سُجل في المغرب ما يقرب من 16 300 حالة وفاة بسبب كوفيد-19 منذ بداية الجائحة حتى نهاية إبريل 2023، وبلغت اعداد الوفيات ذروتها اليومية في فبراير 2021، حيث تجاوزت الـ 100 حالة وفاة يوميًا، قبل أن تتراجع بشكل تدريجي. علاوة على ذلك، يتنوع عدد الوفيات حسب العمر والجنس، حيث تشير المعطيات الإحصائية إلى أن الرجال تأثروا أكثر من النساء، حيث شكلوا حوالي 60% من عدد الوفيات. وفيما يتعلق بالفئات العمرية، تأثر الأشخاص الذين تجاوزوا سن 60 عامًا أكثر من غيرهم، حيث مثلوا حوالي 75% من عدد الوفيات. ويمثل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 60 و70 عامًا حوالي 25% من الوفيات، في حين مثل الأشخاص الذين تجاوزوا سن 70 عامًا أكثر من 50% من الوفيات. بدورهم، تأثر الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 60 عامًا أيضًا بالفيروس، حيث ناهزوا نسبة 25%. وتعتبر الفئات العمرية الأكثر تأثرًا هي تلك التي تتراوح أعمارها بين 50 و59 عامًا وبين 40 و49 عامًا، حيث مثلت كلتا الفئتين العمريتين حوالي 7% من الوفيات.

2. آثـــار كوفيد19-

• التأثير على الولوج إلى الرعاية الصحية

خوفًا من الإصابة بفيروس كوفيد-19 أو بسبب صعوبات الولوج إلى العيادات الطبية، شهدت خدمات الرعاية الصحية تراجعا كبيرًا، خاصة بالنسبة للأشخاص الأكثر هشاشة. وفقًا لبيانات المندوبية السامية للتخطيط (HCP)، فقد انخفض عدد الزيارات الطبية بنسبة تقارب 70% خلال فترة الحجر الصحي ما بين مارس ومايو 2020. وكانت هذه الانخفاضات أكبر بالنسبة للزيارات الخارجية، حيث انخفضت بنسبة تقارب 80%.

كما لاحظت المندوبية السامية للتخطيط انخفاضًا كبيرًا في عدد حالات الاستشفاء التي لم يكن فيروس كوفيد-19 سببا فيها، خاصة بالنسبة للأمراض المزمنة.

من بين جميع الأسر التي تضم فردا أو أكثر يعانون من أمراض مزمنة (30%)، لم يتمكن ما يقرب من نصفها (48%) من الولوج إلى خدمات الرعاية الصحية، حيث بلغت هذه النسبة 46% في المجال الحضري و53% في الوسط القروي.

من بين الأسر المتأثرة بالأمراض العادية بنسبة 29%، لم يتمكن 40% منها من الولوج إلى خدمات الرعاية الصحية، حيث بلغت هذه النسبة 38% في المناطق الحضرية و44% في الأوساط القروية. 11% من الأسر

المغربية التي كان أطفالها في حاجة لتلقي اللقاح، واضطر 36% منهم إلى التنازل عن خدمات اللقاح، حيث بلغت هذه النسبة 43% في الوسط القروي و31% في المجال الحضري.

ومن بين الأسر البالغ عددها 5% والتي تحتوي على نساء في حاجة إلى خدمات الاستشارات الطبية التي تسبق الوضع أو تعقب الولادة، اضطر 30% منها إلى التنازل عن هذه الخدمات خلال فترة الحجر الصحي، حيث بلغت هذه النسبة 27% في المناطق الحضرية و33% في الأوساط القروية. وعلاوة على ذلك، من بين 6% من الأسر التي تحتاج لخدمات الصحة الإنجابية، لم يتمكن 34% منها من الولوج إلى خدمات الرعاية الصحية خلال فترة الحجر الصحي، حيث بلغت هذه النسبة 27% في المناطق الحضرية و39% في الأوساط القروية.

• التأثير النفسي على الأفراد

كان لانتشار فيروس كوفيد-19 العديد من الآثار النفسية على السكان، كان أبرزها الشعور بالقلق، والخوف، والشعور بالانقباض، واضطرابات النوم. وفقًا للمندوبية السامية للتخطيط (HCP)، عانى 49% من السكان من القلق، وبشكل رئيسي الأسر المقيمة في الأحياء العشوائية (54%)، مقابل 41% في اوساط الأسر التي تشغل دورا عصرية. يأتي بعد ذلك حالات الخوف الذي انتاب 41% من الأسر المغربية، خاصة بين الأسر التي تعيلها امرأة (47%)، مقابل 40% منها يعيلها رجل، وفي أوساط الأسر الفقيرة (43%)، مقابل 33% من الأسر الميسورة.

كما استحكم الشعور بالانقباض في 30% من الأسر، 32% في المناطق الحضرية و24% في المناطق القروية. بينما عاشت 24% من الأسر حالة اضطرابات في النوم، وكان حظ الحضريين منها مضاعفا (28%) مقابل (14%) بالنسبة للقرويين. كما تم تسجيل اضطرابات نفسية أخرى مثل الحساسية الزائدة والتوتر أو التعب لدى 8% من الأسر.

• التأثير على الوضع الاقتصادي

شهد المغرب ركودًا اقتصاديًا حادًا في عام 2020، هو الأسوأ منذ أكثر من عقدين، بسبب توالي سنوات الجفاف الذي يعاني منه البلد وانتشار الجائحة. وفقًا لبيانات المندوبية السامية للتخطيط، سجل معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد تراجعا بنسبة 7.2%- في سنة 2020 مقارنة بنمو ناهز 1.5% برسم سنة 2019.

نتيجة لإغلاق الشركات، وتقليص اليد العمالة، وتوقف الأنشطة المستقلة، أو بسبب الخوف من خطر الإصابة، اضطر أكثر من 66% من السكان النشيطين إلى تعليق أنشطتهم بشكل مؤقت. وكانت النسبة 68.2% بين السكان الحضريين و63,1% بين السكان الريفيين، و88% بين الحرفيين والعمال المؤهلين، و79% من العمال غير الفلاحيين. وبناءً على مؤشر الوضع الوظيفي، كانت الفئات الأكثر تأثرًا هي فئة أصحاب المهن الحرة وأرباب العمل، أصحاب الأعمال، بنسبة 74%، يليهم الاجراء بنسبة 65%. وفيما يتعلق بقطاع النشاط، كان القطاع الأكثر تأثرًا هو قطاع البناء (84%) والصناعة (75%)، وبناءً على معيار الفئة الاجتماعية، بلغت نسبة 72% من السكان النشيطين من الفئات الفقيرة معدل 40% من السكان مقارنة بـ 47% بين الذين ينتمون إلى الطبقة الميسورة بنسبة 20%.

وفيما يتعلق بالدخل الشهري المتوسط للعاملين، انخفض إلى النصف مقارنة بالفترة السابقة للحجر الصحي. أي بنسبة 62% كمعدل انخفاض بين صفوف القرويين، مقابل 46% بين الحضريين، وبنسبة 52% بين الرجال، مقابل 42% بين النساء.

• التأثير على مستوى حياة الأسر

في سياق الأزمة الصحية، تضاعف تأثير الفقر بما يقارب 7 أضعاف على الصعيدين الوطن، حيث ارتفع من 1.7% قبل هذه الأزمة إلى 11.7% خلال فترة الحجر الصحي. وزادت هذه النسبة بمعدل 5 أضعاف في المناطق القروية، حيث ارتفعت على التوالي من 3.9% إلى 19.8%، وارتفعت بمعدل 14 ضعفا في المناطق الحضرية، حيث ارتفعت على التوالي من 0.5% إلى 7.1%. وبالمثل، زاد معدل الهشاشة بأكثر من ضعفين، حيث ارتفع من 7.3% قبل الحجر الصحي إلى 16.7% خلال فترة الحجر الصحي.

وبحسب منطقة الإقامة، كانت هذه النسب تبلغ على التوالي 4.5% و14.6% في المناطق الحضرية، و11.9%

و20.2% في المناطق القروية. في هكذا ظروف، زادت الفوارق الاجتماعية استفحالا وتجاوزت العتبة غير المقبولة اجتماعيا (42%). حين تجاوز مؤشر جيني 44.4%، بعد أن كان في حدود 38.5% قبل الأزمة الصحية.

3. التدابير التي اعتمدتها الدولة للتصدي للتأثيرات السلبية لفيروس كوفيد19-

بالتوازي مع إعلان حالة الحجر الصحي والطوارئ الصحية، بدأ المغرب في اتخاذ عدد من التدابير لتعزيز نظام الرعاية الصحية ومكافحة انتشار الفيروس ومحاصرته. وقد شملت هذه الإجراءات إطلاق حملات توعية لتحسيس السكان وتوجيههم نحو الممارسات الفضلى للوقاية من انتشار هذا الوباء، فضلا عن زيادة الطاقة السريرية بالمستشفيات ووحدات العناية المركزة لتلبية الطلب المتزايد بعد تزايد أعداد المرضى المصابين بكوفيد–19. كما تم أيضًا تجهيز المستشفيات بمعدات طبية إضافية، مثل أجهزة التنفس الاصطناعي ومعدات الوقاية الذاتية بالنسبة للصفوف الأولى لموظفي ومستخدمي قطاع الصحة.

موازاة مع هذه التدابير، أطلق المغرب حملة وطنية مجانية للتلقيح ضد كوفيد–19 في يناير 2021، حيث تم تلقيح ما يقرب من 25 مليون شخص بالجرعة الأولى حتى نهاية إبريل 2023.

من جهة أخرى، أحدث المغرب في مارس 2020 صندوقًا خاصًا لتخفيف التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد–19، برأسمال أولي قدره 10 مليار درهم (حوالي مليار دولار أمريكي).

وتشكل الوعاء المالي لهذا الصندوق، الذي تديره وزارة المالية، من منحة مالية من الحكومة، وتبرعات الشركات، والأفراد، والهيئات الدولية، وكان الهدف منه تقديم الدعم للشركات والعمال المتأثرين بالجائحة، وتمويل النفقات المتعلقة بمكافحة انتشار الفيروس، من خلال:

1. منح قروض بدون فوائد للشركات الصغيرة المتأثرة بالجائحة.
2. صرف منح مالية مباشرة للعاملين في القطاع غير المهيكل وأصبحوا لا يتوفرون على مدخول يومي إثر الحجر الصحي أو الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم بسبب الجائحة
3. بلورة وإعداد تحديد الأجوبة المناسبة فيما يتعلق للصدمات الناجمة عن أزمة كورونا. برامج دعم خاصة بمواكبة القطاعات الأكثر تضررًا من الجائحة، مثل السياحة والثقافة والفعاليات.›
4. اقتناء معدات الطبية والمستلزمات التي تحتاجها المستشفيات ومراكز التكفل بالمصابين بالفيروس
5. تمويل حملات توعية لإعلام السكان حول وسائل الوقاية من انتشار الفيروس.

وواصلت الحكومة المغربية تعبئة الموارد لدعم الاقتصاد والأفراد المتضررين من الوباء، وخصصت ميزانيات إضافية لبرامج الإنعاش الاقتصادي ومواصلة تقديم المساعدة المالية للشركات والعمال المتضررين من الوباء.

4. تداعيات الحرب الدائرة في أوكرانيا

أدى إندلاع الحرب في أوكرانيا بالتأكيد إلى ارتفاع حاد في أسعار العديد من السلع الأساسية بسبب وزن روسيا وأوكرانيا (وحتى روسيا البيضاء) في إنتاج السوق العالمي. ومع ذلك، فقد تظافر عامل فرض عقوبات تجارية ومالية على الشركات الروسية المصدِّرة او عدمه، واتخاذ إجراءات انتقامية من قِبل موسكو، ليحدد بشكل أساسي المنحى التصاعدي أو التنازلي للأسعار.

نتيجةً لهذه الحرب، شهدنا منذ بداية عام 2022 ارتفاعًا في أسعار الاستهلاك، وكانت أكثر ارتفاعا على أساس سنوي في المناطق القروية وبين الأسر ذات الدخل المحدود. فعلى وجه التحديد، شهدت أسعار الاستهلاك ارتفاعًا مضطردا، وبلغ معدل التضخم المتوسط (على أساس سنوي) 5.5%، أي بمستوى 5 مرات أعلى من الذي سُجل بين عامي 2017 و2021.

وراء معدلات التضخم هاته نلفي تطورات متباينة حسب وسط الإقامة. فقد كانت زيادة الأسعار (على أساس سنوي) أعلى بشكل متوسط نسبيا بالنسبة للأسر القروية (6.2%) في مقابل (5.2%) في أوساط الأسر الحضرية. وتُظهر مساهمة المكونات الرئيسية للتضخم أن أكثر من نصف زيادة الأسعار (58%) يُعْزى إلى مُكون «المنتجات الغذائية»، و22% إلى مُكون «النقل»،

و20% لباقي المكونات الأخرى. وهكذا، يمكن تفسير 80% من التضخم الحالي بارتفاع أسعار الاستهلاك المنتجات الغذائية ووسائل النقل.

أمام هذا التضخم، يبدو أن مستوى حياة الأسر قد انخفض بنسبة 5.5% على المستوى الوطني، حيث انخفض من 20 040 درهما في عام 2021 إلى 18 940 درهم في عام 2022، بنسبة 5.2% في المناطق الحضرية (من 24 260 درهم إلى 23 000 درهم) و6.2% في المناطق القروية (من 12 420 درهم إلى 11 650 درهم).

في هذه الظروف، زاد معدل الفقر المطلق من 3% في عام 2021 إلى 4.9% على الصعيد الوطني، ومن 1% إلى 1.7% في المجال الحضري، ومن 6.8% إلى 10.7% في المناطق القروية. كما زاد معدل الضُّعف والهشاشة النّقديَّين من 10% إلى 12.7% على الصعيد الوطني (من 5.9% إلى 7.9% في الوسط الحضرية ومن 17.4% إلى 21.4% في المناطق القروية). وبهذا، تكرست الفوارق الاجتماعية على مستوى العيش، وانتقلت بمقياس «جيني» من 40.3% إلى 40.5%.

الملحق 2: مؤشرات مؤتمر الأمم المتحدة حول السكان والتنمية

الموضوع \ المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2022
الكرامه وحقوق الإنسان												
نسبة الفتيات والنساء في الفئة العمرية (15 إلى 19 سنة) اللاتي خضعن لختان/بتر الأعضاء التناسلية												
نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 إلى 24 عامًا ممن سبق أن ارتبطن بعلاقة زواج أو معاشرة قبل سن 15 سنة									0,5			
نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 إلى 24 عامًا ممن سبق أن ارتبطن بعلاقة زواج أو معاشرة قبل سن 18 عامًا									13,7			
نسبة النساء والفتيات في عمر 15 عامًا أو أكثر اللاتي تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي خلال الـ 12 شهرًا الماضية على يد شريكهن الحالي أو شريك سابق			30							44		
مؤشر المناصفة بين الجنسين في مستوى التعليم الثانوي (%)					0,8		0,97	1,01	1,05	1,08	0,97	
معدل المشاركة في الحياة العملية (نسبة الإناث / الذكور (%)	36,7	36,4	35,8	36,7	37,5	37,1	35,8	32,3	31,7	31,3	29,2	30,7
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء(%)						14,7	14,7	14,7	14,7	14,7		
البرلمانات الوطنية		16,7					20,5					24,3
الإدارات المحلية على مستوى الجماعات الترابية						37,6						
معدل البطالة بين الشباب (15-24 سنة)	17,6	17,9	18,6	19,3	20	20,8	22,5	26,5	25,6	24,9	31,2	31,8
نسبة المقاعد في البرلمان التي يشغلها الأعضاء الذين تقل أعمارهم عن 40 عامًا)						14,7	14,7	14,7	14,7	14,7		
نسبة العمالة الهشة (% من إجمالي العمالة)						49,9	49,7	49,3	48,8			
معدل الهدر المدرسي بين الشباب في المرحلة الثانوية								20	19,7			
نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني(%)				4,8						1,7	2,5	
نسبة السكان الذين يعيشون تحت الحد الوطني للفقر(%)												
نسبة المستفيدين من معاشات الشيخوخة(%)												
حرية الاختيار (٪)					79							

الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية											
معدل وفيات الأمهات (لكل 100 ألف مولود حي)	112								72		72,6
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)		30,5							19		22,2
معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة (لكل 1000 مولود حي)		21,7		27,3	16,1	15,4	14,7	13,6	12	13,6	13,6
نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف أطر صحية مؤهلة(%)		73,6									86,6
نسبة التغطية بخدمات الرعاية قبل الولادة - أربع زيارات على الأقل(%)		42,6				53,5					45,2
معدل المواليد لدى المراهقات [خصوبة المراهقات في الفئات العمرية (10-14) و(15-19) لكل 1000 امرأة]	32						19	19,1	18,9		19,4
معدل الرضا عن الوصول إلى وسائل تنظيم الأسرة الحديثة (% من النساء)											72
عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية (لكل 1000 من السكان غير المصابين)					0,5	0,4	0,03	0,03		0,03	0,03
الحركيـــة											
النسبة المئوية لعدد اللاجئين حسب بلد المنشأ:(%)											(%)
سوريا											54,3
اليمن											12,3
العرب الاخرون											4,4
جمهورية أفريقيا الوسطى											9,9
جمهورية الكونغو الديمقراطية											2,2
ساحل العاج											4,5
الكاميرون											1,9
غينيا											1,5
السنغال											1,5
مالي											0,6
أفارقة آخرون											6,7
بلدان اخرى											0,1
المجموع											100

ن سبة سكان المدن الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو في مساكن غير ملائمة أو عشوائية				,3	3,6	,2 4	5,2				
الحكامة والمساواة											
نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين تم تسجيل ولادتهم في السجل المدني			96,9								
معدل اكتمال تسجيل الوفيات (%)			86,3			)-70					
نسبة الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت		74,4	64,8	61,8	58,3	57,1	56,8				
الاستدامة											
حصة الطاقات المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة			3,3	2,4	2,6	2,5					
عدد القتلى والمفقودين والأشخاص المتضررين بشكل مباشر من الكوارث من أصل كل 100.000 نسمة											
الفيضانات	9	38	4	4	26						
انهيار أرضي وانجراف التربة	2	15	1	0	5						
انهيار مبنى	19		8	7	5						
معدل الوفيات الناتجة عن تلوث الهواء الداخلي وتلوث الهواء المحيط على (/100.000/سكان)		24			40						
الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		0,8	0,78	0,78	0,79	0,8			0,7		
نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان، بما في ذلك مرافق غسل اليدين بالماء والصابون			96,9	96,2	96,5	95,5					